

الشرق الأوسط الحديث

الجزء الأول

طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا

١٧٨٩ - ١٩١٨

بإشراف: البرن هموراني

فيليب سكاغوري

ماري كاي ويلسون

ترجمة
الدكتور أسعد صقر

رَبِيع الدَّار
لِجَدِيدِ الدَّارِ وَأَبْنَاءِ الدَّارِ فِي الْجُمْهُورِيَّةِ الْعُرْبِيَّةِ السُّورِيَّةِ

دمشق أوتوستراد المرة ص.ب: ١٦٠٣٥ - بريقياً طلاسدار

هاتف : ٦٦١٨٩٦١ - ٦٦١٨٠١٣ تلفاكس : ٦٦١٨٨٢٠ تلکس : ٤١٢٠٥٠



The Modern Middle East: A Reader

Edited by

ALBERT HOURANI, PHILIP S. KHOURY
and MARY C. WILSON

University of California Press
Berkeley and Los Angeles

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن
فكر مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

جميع الحقوق محفوظة لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى ١٩٩٦

مقدمة المترجم

يستطيع قارئ هذا الكتاب أن يطلع على بحوث أساسية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث كتبها أكثر الأخصائيين شهرة في هذا المجال وقد استهدف اختيار الموضوعات التي تشتمل على قرنين من التغيرات، أن يلي بكل دقة حاجة الدارسين إذ أنه كما يقول ناشروه النص الوحيد المتوفر من هذا النوع وفي هذا الموضوع وهو بالإضافة إلى ذلك عظيم الفائدة لكل الذين لهم اهتمامات عامة بالشرق الأوسط.

ويتألف الكتاب من بحث افتتاحي كتبه آلبرت حوراني ١٩١٥ - ١٩٩٣ وكان أستاذاً فخرياً في كلية سانت أنطوني - أوكسفورد، ومحاضراً في تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة أوكسفورد وله كتب كثيرة من أهمها (تاريخ الشعوب العربية *A History of the Arab Peoples* الصادر عام ١٩٩١).

ويلى هذا البحث الافتتاحي سبعة وعشرون بحثاً مرتبة في أربعة

أقسام:

— القسم الأول عنوانه: النخب الإصلاحية وتبدل العلاقات مع

أوروبا ١٧٨٩ - ١٩١٨.

— القسم الثاني عن: التحولات في المجتمع والاقتصاد

١٧٨٩ - ١٩١٨.

— القسم الثالث: بناء الأيديولوجيات القومية والسياسية وصولاً إلى

سنوات الخمسينيات من القرن العشرين.

— القسم الرابع: الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية.
وفي كل قسم بحوث عدة اختارها مؤلفوها وفقاً لقناعتهم
الشخصية ولكن بعد استعلام وتنسيق بين أساتذة تاريخ الشرق
الأوسط في بلدان مختلفة.

أما المؤلفون فمن بينهم (بالإضافة إلى ألبرت حوراني).
آن لامبتون *Ann Lambton* أستاذ فخري للغة الفارسية في
جامعة لندن ومن مؤلفاته: ملاكو الأراضي والفلاحون في إيران
١٩٥٣، الدولة والحكومة في الإسلام أثناء العصر الوسيط ١٩٨١،
الاستمرارية والتحول في إيران أثناء العصر الوسيط ١٩٨٨.

بول دومون *Paul Dumont* من معهد الدراسات التركية بجامعة
العلوم الإنسانية في ستراسبورغ وهو مؤلف: تركيا على أبواب أوروبا،
مدن عثمانية في نهاية الإمبراطورية.

إرنست دون *Ernest Dawn* أستاذ فخري للتاريخ في جامعة
إيلينوي، من مؤلفاته: من العثمانية إلى العروبة ١٩٧٣.

رودريك دافيسون *Roderic Davison* أستاذ فخري للتاريخ في
جامعة جورج واشنطن ومؤلف كتب كثيرة منها: الإصلاح في
الإمبراطورية العثمانية ١٩٦٣.

فيروز أحمد أستاذ التاريخ في جامعة ماساشوستس في
بوسطن ومؤلف كتاب التجربة الديمقراطية في تركيا
١٩٥٠ — ١٩٧٥ نُشر عام ١٩٧٧ وكتاب نشأة تركيا الحديثة
(١٩٩٣).

شارل عيساوي أستاذ فخري للدراسات الشرق أوسطية في
جامعة برنستون من مؤلفاته: التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط
وشمال إفريقيا ١٩٨٢ والهلل الخصب ١٨٠٠ — ١٩١٤
(١٩٨٨).

نيكي كيدي *Nikki Keddie* أستاذ التاريخ في جامعة

كاليفورنيا — لوس أنجلوس من مؤلفاته: السيد جمال الدين الأفعاني. سيرة سياسية ١٩٧٤ وإيران: الدين والسياسة والمجتمع ١٩٨٠ وجذور الثورة وتفسير تاريخ إيران الحديثة ١٩٨١.

روجر أوبن Roger Owen أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد من مؤلفاته: القطن والاقتصاد المصري ١٨٢٠ — ١٩١٤ (١٩٦٩) والشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٢٠ — ١٩١٤ (١٩٨١).

إليزابيث بيكاردي من المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية في باريس، من كتبها لبنان دولة النزاع ١٩٨٨ والمسألة الكردية ١٩٩١.

ماري ويلسون أستاذ مساعد في التاريخ ومدير في برنامج الدراسات الشرق أوسطية في جامعة ماساشوستس في أمهرست من مؤلفاتها: بريطانيا وإنشاء الأردن (١٩٨٧).

بيناز توبراك Binnaz Tobraك أستاذ العلوم السياسية في جامعة Bogazici في استنبول ورئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومن مؤلفاته: الإسلام والتطور السياسي في تركيا ١٩٨١.

شريف ماردين أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة ومؤلف كتاب: تكوين الفكر العثماني الشاب (١٩٦٢) والدين والتغيرات الاجتماعية في تركيا الحديثة ١٩٨٩.

أندريه ريمون أستاذ فخري في جامعة بروفانس في إكس أون بروفانس ومن مؤلفاته: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر (جزءان ١٩٧٣) والمدن العربية الكبرى في العهد العثماني ١٩٨٥.

غسان سلامة مدير الدراسات في المركز القومي للبحوث العلمية وأستاذ في معهد الدراسات السياسية في باريس من مؤلفاته

المسرح السياسي في لبنان ١٩٦٨ — ١٩٧٣ (١٩٧٤) وأسس
الدولة العربية (١٩٨٧) وسياسة التكامل العربي (١٩٨٧).
فيليب خوري: أستاذ التاريخ وعميد مدرسة الإنسانيات
والعلوم الاجتماعية في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا. من مؤلفاته.
وجهاء المدن والقومية العربية. القبائل وتشكل الدولة في الشرق
الأوسط (١٩٩٠) وسوريا والانتداب الفرنسي ١٩٨٧.
رشيد خالدي أستاذ مساعد للتاريخ ومدير لمركز الدراسات
الشرق أوسطية في جامعة شيكاغو من مؤلفاته: السياسة البريطانية
تجاه سوريا وفلسطين ١٩٠٦ — ١٩١٤ (١٩٨٠).
جوديث توكر *Judith Tucker* أستاذ مساعد في التاريخ بجامعة
جورجتاون. من مؤلفاتها: المرأة المصرية في القرن التاسع عشر
(١٩٨٥) والمرأة العربية: نخوم قديمة وحدود جديدة (١٩٩٣).

تغطي أبحاث الكتاب قرابة مائتي عام من التغيرات الثقافية
والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت على بلدان كانت قد
انبثقت من أرضها وعاشت على صعيدها أقدم حضارات العالم
وأكثرها خصباً وعطاء في تاريخ الإنسانية ولكنها في الفترة التي تتناولها
الدراسة (وقبل ذلك بزمان طويل) تحولت إلى ساحة صراع يتناوب فيها
الأقوياء من خارجها على انتهاب ثرواتها وإخضاع سكانها وإذكاء
الصراعات الداخلية بين أجزائها وطوائفها إمعاناً في إضعافها واتقاء لكل
نهضة تجتمعها وتدكي فيها إرادة البناء الذاتي ومقاومة السيطرة الخارجية.

إن دراسة متأنية لأحداث القرن التاسع عشر والنصف الأول
من القرن العشرين الذي شهد حربين عالميتين تركتا آثاراً عميقة
وخطيرة ومستمرة في حياة العرب وغيرهم لا تلقي ضوءاً على تبدلات
جذرية في كل صعيد وحسب عبر مائة وخمسين عاماً (تغطيها الأجزاء
الثلاثة الأولى من الكتاب) بل هي تفتح العيون والأذهان على مشاكل

الحاضر الذي نعيشه وعلى صورة المستقبل الذي نختار العمل على بنائه . في معظم هذه الحقبة كانت البلاد العربية كلها تقريباً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانت مصر بالذات قد عاشت تجربة فريدة على يد محمد علي وخلفائه . وكانت تنقلها قوتان يجمعهما ترابط من نوع ما هما التوسع الأوربي الاقتصادي الرأسمالي من جهة ودولة محمد علي المركزية من جهة أخرى . ويمكن القول — دون دخول في التفاصيل — إن أوروبا في مجرى التفاعل بين هاتين القوتين وجدت المجال مفتوحاً للتدخل المتزايد في شؤون مصر لينتهي ذلك أخيراً بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ وليس يصعب استخلاص النموذج فإن ضياع الاستقلال الاقتصادي لا يسبق ضياع الاستقلال السياسي وحسب ، بل إنه يمهد السبيل إليه أيضاً .

ولم تشذ الإمبراطورية العثمانية نفسها عن النموذج وإن كانت هناك اختلافات في الإيقاع والتوقيت ، وقد تأجل فقدان السيطرة السياسية الكامل حتى احتلال استنبول بعد الحرب العالمية الأولى ، مع أن بعض المؤرخين يقولون إن جوهر الاستقلال السياسي كان قد ضاع قبل ذلك بزمن غير يسير . ويرى فيروز أحمد أن « الأتراك الشبان » كانوا مقتنعين بأن الإمبراطورية لن تستطيع البقاء على قيد الحياة بدون حماية أوروبية، وانتهاوا إلى توقيع تحالف مع ألمانيا عشية الحرب العالمية الأولى ، وقد بلغ الاعتماد الاقتصادي على أوروبا درجة أصابت الاقتصاد العثماني بالشلل عندما قطعت الحرب الإمدادات من بضائع أوروبية ومن رأسمال .

ولا ينسينا هذا قدرة « الأتراك الشبان » على الاستفادة من ظروف الحرب على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعته بلادهم ، وما اندفعوا إليه من تعبئة سياسية لجماهيرهم ومن تخطيط اقتصادي وخدمات اجتماعية جديدة ومن تشجيع للمرأة على اقتحام ميادين العمل . وها هو نموذج آخر عن القوة العظيمة التي يمكن أن تفجرها

طاقات شعب إذا ما أحسنت تعبته ، وعن الكيفية التي تبني بها أمة نفسها وتنتزع نصرها الخاص من قلب الهزيمة والمرارة .

لقد كان تدخل القوى الأوربية الكبرى في شؤون الإمبراطورية العثمانية مدخلاً إلى تمزيق كيائها وتحطيم سيادتها وفتح أسواقها أمام البضائع والرساميل الأوربية حتى اقتيدت معظم ولاياتها إلى داخل النظام الرأسمالي العالمي كمنتج لمواد خام صناعية وكسوق للبضائع المصنعة ، وكحقل لتوظيف رأس المال الأوربي . وبلغ تدخل السفراء والقناصل الأوربيين في شؤون الدولة مبلغاً مزيماً حتى أخذ بعضهم يلعب دور الوسيط بين الأهالي والحكومة وخصوصاً في الولايات خارج استنبول . وكان الناس يعلمون أن لهؤلاء القناصل قوة في داخل الحكومة (في عام ١٨٢٢ وبعد الزلزال الكبير الذي أصاب مدينة حلب التمس « الوجهاء » من القنصل الفرنسي التدخل لدى الحكومة لعلها تعفي المدينة المنكوبة من الضرائب لمدة خمسة أعوام ، وفي عام ١٨٣٠ رحاه شيوخ قبيلتي الموالي وعنزة أن يصلح بينهم وبين حاكم حلب الذي كان هو نفسه راغباً بهذا التدخل . . . إلخ . وهناك أمثلة كثيرة على ذلك) .

يقول آلبرت حوراني « إن مجموعات سياسية في داخل الحكومة العثمانية كانت تتطلع أكثر من أي وقت مضى إلى دعم السفراء والقناصل الأوربيين في صراعها ضد جماعات أخرى وهذا مما زاد في نفوذهم إلى حد بعيد » ويتابع « وكان المصلحون العثمانيون والمصريون يحتاجون إلى المساعدة الأوربية إلى درجة لا يستطيعون معها المخاطرة بصراع كبير حتى لو كانت لديهم القوة للمضي فيه » .

وفي هذا المناخ من التبعية والتردي ترجعت أصداء النزعة القومية المتعاطمة في أوروبا بين الشعوب التي تحكمها الإمبراطورية وخاصة شعوب البلقان ، وقد ساعد في ذلك بلاريب الصلات الوثيقة بأوروبا والاختلاف في الدين بين شعوب تعتنق المسيحية

وسلطة تحكم باسم الإسلام وتجعل الشريعة الإسلامية مرجعيتها على
طريقتها.

وتوالى الانتفاضات في كل مكان تقريباً وردت الدولة بما
تستطيع من قمع ولكنها حاولت جاهدة أيضاً تهدئة الأوضاع
باصطناع اصلاحات على يدي السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني
ومن بينها اسباغ صفة المواطنة العثمانية على كل رعايا السلطان
وإقامة المساواة بين المسلمين والمسيحيين.

وشن «العثانيون الجدد» فيما بعد وهم أسلاف جماعة
الاتحاد والترقي وآباؤهم الشرعيون حملات جريئة لخلق مناخ يشعر فيه
كل الرعايا بالانتفاء إلى العثمانية بديلاً لكل الانتهات الأخرى. وقد
كتب مصطفى فاضل باشا وهو أحد كبار زعمائهم في رسالة
جسورة إلى السلطان عبد العزيز «أن الثورات المسيحية في
الإمبراطورية ليست إلا عرضاً من مرض — رجعية الحكومة
وسوءها — أصاب المسلمين الصابرين بأكثر مما أصاب
المسيحيين». كما يقول فيها «إن خط التقسيم يمر بين القامعين
والمقمعين فقط وليس بين المسيحيين والمسلمين».

وإذ كانت العقلية التركية المحكومة بقرون من الهيمنة غير
مستعدة للقبول بأية مساواة حقيقية، وكانت الشعوب المحكومة
وأخصها الأقليات المسيحية في الإمبراطورية مستمرة في اندفاعها نحو
الاستقلال فقد ظلت المساواة العثمانية غاية لم تدرك سواء في فترة
التنظيمات أو بعد ثورة الأتراك الشبان عام ١٩٠٨، عندما بدا أن
الإخوة العثمانية خلال أيام قليلة عاصفة وزاخرة بالحماس جاءت مع
نهاية حكم عبد الحميد الفردي وانبثاق دستور مدحت باشا عام
١٨٧٦ إلا أنه في أعقاب هذه الثورة الهائجة القصيرة عادت
القوميات المتنافسة للتجمع خارج مفهوم العثمانية ولم يكن هذا ينطبق
على مسيحيي الإمبراطورية وحسب ولكنه أصبح الآن ينطبق على

المسلمين أيضاً. فعندما تطورت النزعة القومية العربية بفضل عوامل كثيرة ثقافية وسياسية منها ردة الفعل على الهيمنة العثمانية التركية. وجد الأتراك أنفسهم مصدراً لنزعة قومية خاصة بهم تجلت في عثمانية التنظيمات وخصوصاً في أعمال نامق كمال الأدبية التي تفيض بالنزعة الوطنية وفي أعمال العثمانيين الجدد الآخرين.

وها هو نموذج آخر لا يصعب استخلاصه أيضاً. إن سيطرة أمة على أمة أو إخضاع شعب لشعب آخر لا تستقيم معه مساواة — هذا إذا كانت ممكنة أصلاً — ولا تحجبه ذرائع أو عبارات مهما بالغت في التعميق فالأهم نزاعة إلى حريتها قبل كل اعتبار وهي تندفع إلى استقلالها وتبذل التضحيات الغالية في سبيله، وفي التاريخ حديثه وقديمه أمثلة لا حصر لها على ذلك وما حصل في الإمبراطورية العثمانية، ومهما اختلفت الظروف والملابسات، يبقى واحداً من تلك الأمثلة.

تلك محطات قليلة وأمثلة مجتزأة من هذه الأبحاث الهامة وقفت عندها وليس في خلدي أن أستبق أقوال الباحثين أو أعلق عليها. وإنما هي الإمامة عجلى بأطراف من ماضٍ قريب إذا كان قد عبر فلم تعبر بعد نتائجه وما أنبت من نبات.

بقي علي أن أفسر سبب انتقائي هذا الكتاب بالذات لأنقله إلى العربية — وكل ترجمة انتقاء بالضرورة — وأقول في بيان ذلك أنني تلمست — فيما قرأت وسمعت وناقشت — من أبناء جيل تفتح وعيه بعد منتصف هذا القرن إطلالة تلم إماماً واعياً بشتات أحداث وقعت في نصف القرن الماضي، فوجدتها غائمة في الأدهان — وأستثني الدارسين — ينقصها الوضوح وتفتقر إلى الدقة. وفي روعي أن تلك الأحداث ومثيلتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ضرورية لإلقاء الضوء على ما يزدحم به وطننا العربي من مشاكل معقدة تقلقنا فروعها ولا مناص لنا من البحث والتنقيب عن جذورها الضاربة في عمق تاريخنا الحديث.

وثمة أمر آخر لا بد من الإشارة إليه وهو أن كلا من تركيا وإيران هما دولتان مجاورتان للوطن العربي وتربطهما به روابط قديمة وحديثة مفروضة علينا وعليهم ومعظمها إيجابي وبعضها قد لا يكون كذلك أحياناً. وأدعي أن الفهم المشترك وتنمية الروابط والعلاقات الحسنة هي في مصلحة الجانبين فنحن أولاً وأخيراً نجابه أطماع الغرب وهيمته وننتمي معاً إلى جنوب مستغل ومنهوب، وبجمعنا بعد ذلك وقبله الإسلام بقيمه المثلى وبها من آصرة طالما أشرعت الأبواب وما تزال أمام الثقافة العربية ولغة القرآن.

ومن خلال هذا الوعي كانت ترجمة الأبحاث التي تتعلق بتطور إيران وتركيا في القرنين التاسع عشر والعشرين. وما أحسب أن الأجيال العربية الشابة وأخص الذين يعنون بالشأن العام ويتصدون لقضاياها، تستطيع أن تغفل معرفة تاريخ هذين البلدين الجارين وما آل إليه تطورهما في هذا القرن.

ومن نافلة القول أن القارئ قد لا يتفق — كما هي حالي — مع بعض ما جاء في الأبحاث الواردة من آراء. ولكنني أؤثر النقل الأمين للنص كما أرادته كاتبه وأثق بحصافة القارئ وأرفض الوصاية على الفكر رفضاً مطلقاً.

وإن يضيف هذا الكتاب جديداً مفيداً إلى المكتبة العربية فقد بلغ هدفه.

ولا بد لي في الختام أن أخص بالشكر الصديق العزيز الدكتور محمد خير فارس رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة دمشق لما أبداه من حماس لنشر الكتاب ولما قدمه من ملاحظات قيمة. ولن يفوتني أن أقدم شكري إلى إبنتي العزيزة الدكتورة مها صقر المختصة باللغويات ونظرية الترجمة على كل ما قدمته من عون صادق ساعد في إخراج هذا الكتاب إلى النور في موعده.

أسعد صقر

مدخل

بقلم ألبرت حوراني

إن دراسة الشرق الأوسط الحديث التي ينهض بها دارسون تمرسوا بمفاهيم التاريخ الحديث وبطرائقه واستعملوها في سبيل إلقاء الضوء على موضوعهم، توفرت منذ ثلاثين أو أربعين عاماً، غير أن ظهور عدد كبير من الدارسين والطلبة — في شمال إفريقيا وأوروبا وكذلك في المنطقة نفسها — بلغ الساعة حداً يكفل لهذه الدراسة أن تمضي قدماً في مستوى عال. ولم يظهر هذا العدد إلا في السنوات القليلة الأخيرة. كما أنه في هذه السنوات ذاتها أصبحت بعض المصادر الأساسية لتلك الدراسة متوفرة بسهولة.

وتحتاج أفكار الدارسين والنتائج التي يستخلصونها إلى بعض الوقت لكي تجد طريقها إلى الكتب وبصورة خاصة إلى الكتب المدرسية، متى علمنا أنهم يتقنون في مواد أساسية لم يجز استعمالها حتى الآن في سبيل إلقاء ضوء على موضوع لم يسبق أن كشف عنه أو جرى إيضاحه. والطريقة العادية لبسط هذه النتائج وإيضاحها ولا سيما إن كانت غير نهائية تم بواسطة المقالات في مجلات متخصصة وتقدمها إلى المؤتمرات.

وقد رأينا بناء على ذلك أنه من الجدير بالاهتمام تقديم مختارات من بعض المقالات الهامة والمثيرة حول الموضوع وذلك لاستكمال البحوث العامة القليلة الموجودة. وقد اختار مقالات هذا الكتاب مؤلفوها وفقاً لقناعتهم الشخصية ولكن بعد استعلام وتنسيق واسع بين أستاذة تاريخ الشرق الأوسط في بلدان مختلفة وقد حاولوا أن يضعوا مقالات تحمل طابعاً مميّزاً من أعمال مؤلفين مرموقين أو أفكاراً من مدرسة فكرية معنية بالجوانب الهامة من الموضوع أو أنها تستخدم المادة التي تبدو ذات أهمية في البحث المستقبلي.

وينوي هذا الكتاب أن ينظر إلى «الشرق الأوسط» على أنه يشتمل على المنطقة التي هي الآن مشغولة بدول تركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية بدءاً من مصر والاتجاه شرقاً.

ويبدو هذا التعريف كككل تعريف آخر من هذا النوع تعسفياً إلى حد ما . فقد كان من الممكن التوجه غرباً بدءاً من مصر إلى البلدان العربية الأخرى في شمال إفريقيا ، أو من إيران شرقاً حتى أفغانستان وجنوب آسيا أو غرباً أيضاً من تركيا إلى تلك الأجزاء من جنوب شرق أوروبا والتي كانت تشكل لزمان طويل جزءاً من الإمبراطورية العثمانية أو « التركية » . إن تحديد المنطقة على هذه الصورة يمكن أن يفسر جزئياً بحدود ومقاصد كثير من الدورات الجامعية حول « تاريخ الشرق الأوسط الحديث » وجزئياً بواسطة الحدود المكانية في هذا الكتاب لكنه يفسر أيضاً وبصورة رئيسية بحقيقة أنه كانت لهذه المنطقة وحدة كافية من التجربة التاريخية تجعلها صالحة لكي تكون وحدة مفهومة للدراسة .

لقد خلق التماثل الكبير في البيئة الطبيعية والمناخ اقتصاداً متشابهاً ونظماً اجتماعية : علاقات محددة بين المدينة والريف ، توازناً هشاً محمداً بين الاستعمالات المختلفة للأرض ، وبين الزراعة المستقرة والرعي البدوي . وقد أعطى الموقع الذي تحتله المنطقة في العالم ، إذ هي تقع بين المحيط الهندي والبحر المتوسط بين روسيا وآسيا الوسطى في الشمال وإفريقيا في الجنوب أعطى إلى حد بعيد المنطقة مصيراً سياسياً مشتركاً فقد شكل قسم كبير منها جزءاً من إمبراطوريات كبرى ، تكون بعضها في داخل المنطقة نفسها (كالإمبراطورية المصرية وإمبراطورية ما بين النهرين في الأزمنة القديمة والدولة البيزنطية والخلافة العباسية وكذلك الإمبراطوريتان العثمانية والصفوية في الأزمنة الحديثة) وكان مركز بعضها الآخر في خارج المنطقة (كالإمبراطورية الرومانية وفي الأزمنة الحديثة البريطانية والفرنسية) وقد ظهر الإسلام في قلب هذه المنطقة ، وفيها نشأت إمبراطوريته العظيمة الأولى . وفي داخلها تطور مجتمع متميز خلقه تشكل الروابط الجديدة بين بلدان المحيط الهندي وبلدان المتوسط . وحضارة اتخذت فيها معارف العالمين اليوناني والفارسي وفنونهما أشكالاً وتوجهات جديدة نتيجة لاعتناق الدين الإسلامي واللغة العربية كلغة ذات ثقافة عالية .

وعلى هذا ألبالغ في أمر تلك الوحدة على كل حال . فلكل منطقة بل ولكل مدينة تجربتها التاريخية الخاصة وتميزها واهتماماتها المتصلة . وكانت هناك دائماً في كل منطقة خلاقات وتوترات بين الثقافة الأدبية العالية والثقافة الشعبية لفقراء المدن والفلاحين والبدو ، وفي كثير من المدن والقرى أصبح الإسلام دين الأغلبية ودين السلطة . أما المسيحيون واليهود وبقية الطوائف فقد ظلت موجودة .

وقد ظهرت تدريجياً انقسامات واسعة بين القسم العربي من العالم الإسلامي حيث كانت اللغة العربية لغة الثقافة الرئيسية وحيث كانت النخبة الحاكمة عبر قرون عديدة من الترك أو من مجموعات أخرى هاجرت من آسيا الوسطى وبين القسم الشرقي حيث كانت الفارسية لغة الثقافة الرفيعة إلى جانب العربية وحيث النخبة الحاكمة التي تقبض على زمام السلطة هي من أصول تركية أيضاً. وقد عبر هذا الانقسام عن نفسه في الأزمنة الحديثة بتشكل إمبراطوريتين عظيمتين: العثمانية في الغرب والصفوية في الشرق، واتخذت الصراعات السياسية بينهما شكلاً دينياً فتبنى العثمانيون الإسلام السني في حين أعلن الصفويون المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لدولتهم.

٢

يقتصر هذا الكتاب على المرحلة «الحديثة» أي على القرنين التاسع عشر والعشرين مع أن كل تقسيم لاستمرارية الزمن التاريخي يوشك أن يكون تعسفياً إلى حد ما إلا أن التغيرات التي جرت في الشرق الأوسط، كما في بقية أنحاء العالم، خلال القرنين الأخيرين كانت من الضخامة والعمق بحيث يمكن أن ينظر إليها كمرحلة جديدة متميزة في تاريخ العالم.

ولا ريب أنه مما يجانب الدقة أن نتحدث بعبارات تشير إلى قطيعة كاملة عن الماضي كما لو أن ما وجد من قبل قد تم استبداله تماماً بشيء آخر جديد. بل إن الأقرب للصواب أن يفكر المرء بأن العملية تنشأ عن تبادل في التأثير معقد بين إيقاعين للتغيير. فمن جهة كانت هنالك مجتمعات قديمة أوجدتها استخدام معين لمصادر طبيعية واتخذت نظاماً وتوجهاً بفعل قوانين وشعائر ومذاهب الدين المسيطر وهو الإسلام وحكمتها حكومات إمبراطورية مسلمة ولم يكن هذا المجتمع ساكناً بل كان متغيراً بفعل عمليات ولدت من داخله وكانت محدودة بسبب المصادر التي استطاعت توفيرها تقاينة ذلك الزمان. ومن جهة أخرى كانت هناك تغيرات من نوع آخر. وبسرعة في التقدم مختلفة أصبحت ممكنة بفضل استخدام التقاينة الجديدة والتراكم الناتج عن أعظم المصادر في شمال غرب أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد وصلت هذه التبدلات إلى الشرق الأوسط

مثله مثل بقية أجزاء العالم عن طريق التجارة العالمية وأنواع جديدة من الاتصالات والثقافة وأشكال جديدة من الإدارة والقانون فرضتها أحياناً الحكومات المحلية الراجعة في امتلاك قوة الدول الأوربية وأحياناً تلك الدول نفسها عندما وسعت إمبراطورياتها بواسطة القوة العسكرية التي حصلت عليها بفعل التبدلات في مجتمعاتها .

وينزع جيل مبكر من مؤرخي الشرق الأوسط إلى رؤية النوع الثاني من التبدل وحسب ، مفترضين أن المجتمعات القديمة التي دخلتها تلك التبدلات كانت راكدة أو متلاشية وعاجزة عن المقاومة . وتبعاً لهذه النظرة سيكون التاريخ الحديث للشرق الأوسط تاريخ فرض أنواع مختلفة من الهيمنة الأوربية على مجتمعات سلبية عديمة المقاومة .

تلك هي الطريقة التي يميل مؤرخو الدبلوماسية الأوربية إلى رؤيتها في تاريخ المنطقة : أي كتاريخ « للمسألة الشرقية » وبكلمة أخرى رؤية الشرق الأوسط كمشكلة في العلاقات بين الدول الأوربية العظمى . ومعنى آخر إنها الطريقة التي ينظر بموجبها أولئك الذين يرون التاريخ في معادلات إسلامية أصولية : كتاريخ للمجتمعات مسلمة لديها معاييرها الخاصة الموروثة في السلوك المشترك والتي تتسم المرحلة الحديثة في نظرها بمحاولات القوى الأجنبية أو الحكام المحليين الذين لا يؤمنون على تراثهم ، فرض نظام مصطنع على المجتمع .

ولعل من الأفضل على كل حال أن نرى تاريخ هذه المرحلة ضمن تأثير متبادل معقد : منها رغبة المجتمعات القديمة المستقرة في إعادة بناء نفسها محتفظة بما هو من خصائصها وعاملة على إدخال التبدلات الضرورية لكي تبقى حية في عالم حديث منظم أكثر فأكثر على أسس أخرى حيث مراكز القوة العالمية ظلت طويلاً ولا تزال خارج الشرق الأوسط .

عندما بدأت هذه العملية التي يمكن أن نسميها « حديثة » كان القسم الأعظم من الشرق الأوسط تحكمه إمبراطوريتان عظيمتان : العثمانية والصفوية ، وعلى الرغم من الاختلافات بينهما فإن هناك أوجه شبه عظيمة بين المجتمعات التي كانتا تحكمانها . فقد كانت نتاج مجمل تطور الحضارة الإسلامية التي كانوا وارثيها ، وفيما عدا بعض الأجزاء المتباعدة — معظم الجزيرة العربية وبعض مناطق وادي النيل الجنوبية فقد كانوا مجتمعات

تحكمها مدن وعلاقات بين سكان المدينة وأولئك الذين يحكمونهم وكانت المدن الكبرى مراكز صناعية بحسب الطرائق التقليدية مع بقاء الكثير من التجارة العالمية بين المناطق الموجودة في الشرق أو الغرب منها، وكانت العناصر المهيمنة على المجتمعات المدنية مؤلفة من ثلاث جماعات: التجار وخاصة أولئك المنخرطون في تجارة السلع الثمينة العالمية، رؤساء الحرفيين و «العلماء» وهم الملتزمون بدراسة الشريعة وتعليمها وشرحها وتطبيقها (وهي القانون المشتق من تعاليم الإسلام) وهي تشكل المنظومة الرسمية الشرعية الوحيدة وهي ضمان النظام والعدالة ومن دونها لا يمكن أن تستمر حياة المدينة المعقدة ولا العلاقات التجارية بين المدن المتباعدة فيما بينها. كانت المدن مراكز السلطة السياسية ومع أن سلالات متتابعة جاءت إلى السلطة بواسطة قوة عسكرية قوامها رجال من الريف، من الجبال أو من السهول ومع أن بعض هذه السلالات كانوا هم أنفسهم من أصول مماثلة فقد كان عليهم لكي يعيشوا ويزدهروا أن يربطوا مصالحهم بمصالح أهل المدن وبصورة خاصة بالنخب المدنية، فالحكام يستطيعون أن يمنحوا المدينة النظام وأن يحافظوا على سن القوانين ويدفعوا عن طرق التجارة ويطلبوا مداها، وتمنح المدينة من جانبها المال للحاكم عن طريق الضرائب والتجنيد الخاص لتدعم الحكومة والجيش كما تمنحه منتجاتها الحرفية الدقيقة لكي يُظهر أجهته، والموظفين المثقفين لإدارة محاكمه وخزنته، أما العلماء فهم على الأخص يسكون بمفاتيح الشرعية، إذ باعترافهم به كحكام مسلم منصف يستطيعون أن يجولوا سلطته إلى حكم شرعي، وللمدن مصلحة مشتركة أيضاً في السيطرة على الريف وجلب فائض المنتجات الزراعية إليها بشروط مفضلة. هذا الربيع الاحتياطي نقداً أو عيناً للحكومة وللجيش وهو طعام لسكان المدن ومواد أولية للصناعة. لقد نشأ مالكو الأراضي بفضل تجربة السيطرة على الريف وكان المالك ضابطاً عسكرياً أو موظفاً أو وجيهاً مدنياً قادراً على أن يؤسس استحقاقاً فعالاً لجزء من الفائض الريفي ولا يمتد حكم الحكومة ومالكي الأرض إلى الريف بأكمله على أية حال، فبعيداً عن مناطق الحكم المباشر ثمة آخرون تحتفظ الحكومة الدينية بسيطرتها عليهم بدعم من وسطاء محليين، كسادة الوديان ورؤساء المجموعات البدوية والقبائل. كما توجد خلف هذا كله مناطق السهوب والصحراء أو الجبال حيث تصبح هذه الدرجة من السيطرة مستحيلة وحيث تعيش أسواق مدن صغيرة خاضعة إلى حد ما لرؤساء القبائل الرعوية.

وفي أواخر القرن الثامن عشر تبدل نظام سيطرة الحكومات الإمبراطورية الكبرى . فقد بقي السلطان العثماني في استنبول يحكم كل الأراضي التي فتحها أسلافه تقريباً لا في الشرق الأوسط الذي سبق لنا تعريفه وحسب بل في شمال إفريقيا وجنوب شرق أوروبا أيضاً وقد بقيت السلطة النهائية في يد الحكومة المركزية ، فالجيش العثماني والبحرية ظلّا قادرين على إبقاء طرق التجارة الرئيسية مفتوحة وظل الحكام المحليون يحافظون على مصالح الإمبراطورية الرئيسية وظل السلطان قادراً على أن يعلن أنه الحاكم الشرعي فهو يكفل العدالة باسم الشريعة فالقضاة يعينون ويُعزلون بأمر منه ويلعبون دوراً هاماً في الإدارة المحلية . والحج كل عام إلى مكة ، حيث يجتمع الحجاج في القاهرة ودمشق وهما مدينتان عظيمتان من مدن الإمبراطورية ، كانت تنظمه حكومة السلطان وتحميه ، وكان تأكيداً سنوياً على سلطته ومركزه الأوحد في قلب العالم الإسلامي .

وقد تغير على أية حال ، التوازن بين السلطات المركزية والمحلية فقيما عدا المناطق القريبة من استنبول وتلك التي تقع على طرق التجارة الرئيسية كانت مقاطعات كثيرة يحكمها حاكم أو زمرة حاكمة وتملك مصادرها الخاصة من أسباب القوة المحلية وكانوا قادرين في بعض الأماكن على أن يضمّنوا لأنفسهم حكماً وراثياً . وفي بعض المناطق الأخرى — صيدا في سوريا ، بغداد في العراق ، والقاهرة — كانت السلطة في أيدي زمر عسكرية محلية (المماليك) تضمنت الديمومة لسلطتها عن طريق التجنيد من القفقاس أو أي مكان آخر .

كما تغير توازن آخر . ففي بعض أجزاء الإمبراطورية تقلصت المنطقة الريفية التي تحت سيطرة المدن المباشرة . واتسعت المناطق التي كانت تحت سيطرة زعماء الوديان أو رؤساء القبائل وقد أدى ذلك إلى توسيع المنطقة المستعملة للرعي مما يتعارض مع الزراعة الحضرية ، وبات من الصعب تبعاً لذلك على الحكام العثمانيين أن يجبوا العوائد التي يحتاجون إليها للحفاظ على جيوشهم وإدارتهم وكان تحدي سلطة السلطان العثماني العليا مقتصرًا على حواشي الإمبراطورية ففي وادي النيل الأعلى نشأت سلطنة محلية في القرن السابع عشر هي سلطنة « الفونج » ، وفي وسط الجزيرة العربية أسس آل سعود وهم حكام بلدة تجارية ، مملكة اتسعت لتشمل كثيراً من أجزاء شبه جزيرة العرب . وقد كان ذلك التحدي من نوع

جديد إذ تحالف آل سعود مع مصلح ديني هو محمد بن عبد الوهاب الذي دعا إلى العودة إلى نقاء العصر الإسلامي الأول ورفض نوع الإسلام الذي ساندته العثمانيون ، وفي مطلع القرن التاسع عشر احتل الحاكم السعودي المدينتين المقدستين مكة والمدينة مما ألقى شكاً على إحدى مزاعم العثمانيين بأن لهم سلطة خاصة على العالم الإسلامي .

وفي إيران مضت يقظة السلطة المركزية إلى أبعد من ذلك فقد انتهى حكم الصفويين في وقت مبكر من القرن الثامن عشر وظلت إيران رداً من الزمن مقسمة بين عدد من الحكام المحليين يستندون إلى مدينة كبيرة أو أكثر وقد جرت محاولة قصيرة لتوحيد الإمبراطورية السابقة قام بها جندي محظوظ هو نادر شاه الذي جاء من المنطقة الشمالية الشرقية أي خراسان ووسّع حكمه غرباً حتى العراق وشرقاً حتى شمال الهند ، ولكن البلاد تفرقت إرباً بعد موته ، ولم تكمل السنين الأخيرة من القرن حتى أعاد النموذج القديم نفسه فقد تمكن قائد قوي لتحالف قبلي أن يؤسس سلالة جديدة وهم القاجاريون وبسط سيطرته على إيران بأجمعها . ولم يكن حكمه وطيداً على أية حال فلم يكن يستند إلى المدن الكبرى بل إلى مركز إقليمي جديد نسبياً هو طهران في الشمال ولم يكن يملك ذلك الجيش الكبير والنظامي الذي يستطيع العثمانيون أن يعتمدوا عليه كما لا يستطيع أن يدعي الشرعية الدينية التي كانت للصفويين أو تلك التي ما يزال العثمانيون يمتلكونها ، لقد رغب بعض «علماء» الشيعة في خدمته لكن علماء آخرين يعيشون في مدن العراق المقدسة بعيداً عن سلطة الحاكمين ناووا بأنفسهم عنه .

لقد تغيرت العلاقات بين الشرق الأوسط أو أجزاء منه وبين أوروبا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر . كان هناك نموذج مختلف من التجارة العالمية فالتجار الأوربيون في المرافئ الرئيسية والمدن التجارية يشترون الحرير والقطن ومواد أولية أخرى ويبيعون التوابل والقهوة التي نمت في المستعمرات الأوربية في شرق الهند وغيرها ، والمنسوجات التي حيكمت في مصانعهم ، وسرعان ما لاح ظل القوة العسكرية الأوربية ، فمن الشمال توسعت روسيا إلى شاطئ البحر الأسود وانتهت حرب مع الإمبراطورية العثمانية في سنة ١٧٧٤ بمعاهدة أظهرت عدم تكافؤ القوى بين الإمبراطوريتين وأدت إلى فقدان مقاطعة إسلامية هي شبه جزيرة القرم . وإلى الشرق سيطرت شركة الهند الشرقية البريطانية على حكومة البنغال وعائلاتها وهي مقاطعة هامة من الإمبراطورية الإسلامية الثالثة إمبراطورية المغول ، وبسطت نفوذها على الخليج الفارسي وجنوب العراق .

يمكننا القول أن مرحلة جديدة قد بدأت حول بدايات القرن التاسع عشر مع تقدم مضاعف في القوة والتأثير الأوروبيين فقد ولدت حروب الثورة الفرنسية قوة عسكرية أعظم. مرتكزة على أنواع جديدة من التنظيم والتقانة العسكرية وكان المؤثر إلى ذلك احتلال فرنسا السريع لمصر عام ١٧٩٨ ، ومع أنه لم يدم طويلاً إلا أن اختراق قوة أوروبية قلب العالم الإسلامي كانت له أصداء بعيدة المدى وقد أدى إلى تورط الحكومة العثمانية في تحالفات مع أعداء فرنسا، وكان التقدم الروسي من الشمال أكثر أهمية ودواماً، لفترة ما في المقاطعات الأوروبية التابعة للإمبراطورية العثمانية ولوقت أطول في القوقاز. وقد ابتلعت روسيا مملكة جورجيا المسيحية القديمة وقسماً من منطقة أذربيجان الإيرانية ووقعت معاهدة مع إيران عام ١٨٢٨ أظهرت تفوق قوة روسيا. كما تنامي نفوذ الهند البريطانية في الخليج الفارسي حيث تمت الاتفاقات الأولى مع بعض حكام المرافئ الصغيرة وبقدر ما توسعت بريطانيا غرباً في الهند بقدر ما ازداد ضغطها على الفاجارين.

وكان هناك تغيير في طبيعة التجارة أيضاً، فما أن انتهت حروب الثورة الفرنسية في عام ١٨١٥ حتى استدارت مراكب التجار الأوروبيين نحو مرفئ شرق المتوسط جالبة معها بضائع من نوع جديد، انتجتها مصانع شمال أوروبا: وفوق كل شيء منسوجات قطنية ومنتجات حديدية. وقد بدأت تلك البضائع منذ أعوام ١٨٣٠ وما بعد تُنقل بشكل جديد أي بالسفن البخارية وفي سنوات ١٨٥٠ و ١٨٦٠ جعل التوسع في الخدمات البرقية مدن الشرق الأوسط أكثر قرباً بأشكال متعددة إلى مدن أوروبا وأمريكا ونتج عن هذه الاكتشافات تبدل في علاقات التجارة. كانت مناطق الشرق الأوسط تستطيع دفع ثمن البضائع التي تستوردها بإنتاج المواد الأولية فقط لمصانع أوروبا وخصوصاً القطن ذا الجودة العالية الذي بدأت مصر تنتجه على نطاق واسع منذ عام ١٨٣٠ وما بعده.

وقد حاولت الحكومات المحلية أن ترد على التهديدات والضغطات الجديدة القادمة من أوروبا بتغيير طرائقها الخاصة في العمل فبدأت الحكومة العثمانية بتكوين جيش جديد على النمط الأوروبي كما تبدلت أساليبها في الإدارة وصدرت تشريعات قانونية جديدة تحذو حذو التشريعات الأوروبية الغربية. وقد نقلت معها فكرة المواطنة والحقوق والواجبات وفكرة

المساواة بين المواطنين مهما اختلفت أديانهم وكذلك فكرة وجود «أمة عثمانية». وفي معاهدة باريس عام ١٨٥٦ التي أنهت الحرب التي تحالفت فيها الإمبراطورية العثمانية مع بريطانيا وفرنسا ضد روسيا تم الاعتراف بالسلطان كعضو في منظومة الدول الأوروبية.

زادت تلك التغييرات من قوة الحكومة المركزية ولكن ضمن حدود. ففي الجانب الغربي من الإمبراطورية احتلت فرنسا الجزائر بين ١٨٣٠ - ١٨٤٧، وكانت بعض المقاطعات الأوروبية مسرحاً لثورات محلية تحت اسم الفكرة القومية الجديدة. وأصبحت بلاد الصرب مستقلة ذاتياً في السنوات المبكرة من القرن وتحولت اليونان إلى مملكة مستقلة في عام ١٨٣٣ بعد ثورة ١٨٢١، وبعد محاولة طويلة من العثمانيين لسحقها، وتدخل من القوى الأوروبية.

حتى في المناطق التي ظلت داخل الإمبراطورية كانت حرية الحكومة المركزية في العمل محدودة، إذ كان السفراء الأوروبيون والقناصل يمارسون نفوذاً متزايداً من جهة وكان بعض حكام المقاطعات قادرين على ضمان سلطة ذاتية مستقلة تقريباً من جهة أخرى. وفي تونس كانت السلالة المحلية التي حكمت تحت السلطة العثمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر قادرة على إنشاء نظام جديد للإدارة بالتعاون مع التجار الأوروبيين. وفي مصر ظهر جندي تركي محظوظ هو محمد علي نصب نفسه حاكماً ومعه نخبة عسكرية جديدة من أهل البلقان والأناضول وقد أوجد جيشاً جديداً وإدارة أكثر فعالية، وهياً شروطاً يستطيع التجار الأوروبيون من خلالها العمل بحرية أكبر، وعُيّر في طبيعة التجارة بفعل تشجيع زراعة القطن. وقد امتدت سلطته في وقت ما إلى سوريا والجزيرة العربية ولكنه لقي معارضة من معظم القوى الأوروبية التي لم تكن راغبة في إضعاف الحكومة العثمانية إلى حد بعيد. وهكذا أُجبر على الانسحاب من المناطق التي استولى عليها ولكنه حصل على اعتراف به كحاكم وراثي لمصر (وقد تم كبح توسعه في الجزيرة العربية إذ أن الحكومة البريطانية في الهند أنشأت المستعمرة البريطانية الأولى في الشرق الأوسط وهي عدن).

كما جرت محاولات مشابهة للإصلاح في إيران ولكن في ظروف أشد صعوبة فقد استمر القاجاريون في الحكم وفي بداية حكم ناصر الدين شاه الذي دام طويلاً حاول وزير مصلح أن يبدأ التغييرات ولكنه لم يحرز نتائج كبيرة إذ لم تكن البيروقراطية والجيش من القوة

بحيث يتمكنان من فرضها وتثبيتها وكانت ضغوط التجار الأجانب وحكوماتهم أضعف مما هي عليه في المناطق المحيطة بالم توسط . وأصبح الشاه المحصور بين ضغوط روسيا المتزايدة والهند البريطانية . لا يملك الكثير من حرية الحركة .

ما هو المدى الذي وصلت إليه المجتمعات في تغييرها في النصف الأول من القرن التاسع عشر؟ كان هناك تغيير مؤكد في بنية السلطة الاجتماعية في المدن . على الأقل في تلك المدن التي كانت مراكز لحكومات إصلاحية وتجارة خارجية . ومنذ أن اضطلعت الحكومة بجزء متزايد في تنظيم الحياة الاجتماعية اكتسبت البيروقراطية — وخاصة البيروقراطية العليا — سلطة أكبر ففي المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية انقرضت السلالات الحاكمة المحلية السابقة . لكن أعيان المدن الذين نشأوا حولهم استمروا في كونهم وسطاء نافذين بين الحكام القادمين من استنبول وسكان المدن . وازداد التجار الذين تعاملوا مع أوروبا غنى وسلطة وقد كان معظم هؤلاء من الأوروبيين أو المسيحيين واليهود المحليين ، في المدن العثمانية ومصر أما في إيران فكان أكثرهم مسلمين ، ومن جهة أخرى فقد التجار الذين ظلوا في تجارتهم القديمة ويستخدمون الطرق البرية بعضاً من مواقعهم وكذلك فعل أصحاب الحرف الذين حلّت أنواع جديدة مستوردة من أوروبا محل منتجاتهم . وبرزت في استنبول والقاهرة وتونس طبقة من الرجال الذي تلقوا ثقافة أوروبية بينهم ضباط وموظفون ومعلمون وأطباء ، ولكنهم ظلوا حتى ذلك الحين هامشيين ولم يمارسوا تأثيراً كبيراً في المجتمع وظل الحس الأخلاقي عند الطوائف يهيمن عليه أولئك الذين تلقوا علوماً دينية .

وفي الأرياف تعاضمت سيطرة كبار ملاكي الأرض بقدر ما اتسعت هيمنة الحكومة وفي مصر جرد محمد علي كثيراً من مالكي الأرض من ممتلكاتهم وأصبح هو نفسه أكبر مالك للأرض إلا أنه في منتصف القرن أعطيت أراض كثيرة ، لموظفين من السلالة الحاكمة لضباط في الجيش ، وفي المقاطعات العثمانية أدى قانون الأراضي الذي صدر في عام ١٨٥٨ إلى تشكيل ملكيات واسعة من قبل التجار وأعيان المدن ورؤساء القبائل ، واستمرت وتيرة الإنتاج في الريف على ما كانت عليه سابقاً إلا في تلك المناطق التي أخذت تنتج المواد الأولية لأوروبا كالححرير في لبنان والقطن في مصر حيث بدأ الري الدائم يترك تأثيره في التماذج القديمة من المنتجات الفضلية .

لقد شهد نصف القرن الممتد تقريباً من ١٨٦٠ إلى بداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ استمراراً من بعض الوجوه للعمليات التي بدأت في أوائل القرن فقد اتسع نطاق هيمنة الحكومة وذلك بفضل دخول الطرائق الجديدة في الاتصالات - السكك الحديدية، التلغراف والسفن البخارية - وصار من الممكن تأسيس إدارة مباشرة على حساب رؤساء القبائل المحليين وقد سمح افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ وبناء الخط الحديدي الحجازي في أوائل القرن العشرين للإدارة العثمانية بالامتداد إلى الحجاز واليمن في قلب الجزيرة العربية. حيث وسعت سلالة أخرى يساندها العثمانيون نفوذها جنوباً إلى داخل المناطق التي كان يسيطر عليها آل سعود الذين كان قد سحقهم محمد علي ولكنهم عادوا إلى المنطقة بعد ذلك. وامتدت سلطة القاهرة جنوباً إلى مصر العليا والسودان، ولكن مصلحاً دينياً هو المهدي استطاع أن يطرد الحاكم المصري في عام ١٨٨٠ وأوجد حكومة ذات نظام إسلامي. وفي إيران كانت تغيرات مشابهة أكثر بطناً وأقل اكتمالاً حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد ظلت الاتصالات محدودة إذا استثنينا افتتاح التجارة الدولية في وادي نهر قارون في الجنوب الغربي.

لقد حصلت تلك التغيرات ضمن مناخ اتسم بسيطرة أوروبية محكمة وفي سبيل تمويل هذه التغيرات رزحت الحكومات المحلية تحت وطأة الديون التي قدمها أصحاب المصارف الأوروبية المدعومون من حكوماتهم التي جاءت لتمارس هيمنة قوية على عملية التمويل، وفي مصر كانت هذه الهيمنة خطوة أولى في سبيل شيء آخر هو فرض حكم من قبل قوة أوروبية واحدة هي بريطانيا العظمى التي أصبح لمصر في نظرها أهمية متزايدة بعد افتتاح قناة السويس وهي شريان الاتصالات الرئيسي مع الهند وشرق آسيا وأستراليا، وفي عام ١٨٨٢ وبعد أزمة ظهر خلالها أن السيطرة على المنطقة أصبحت في أيدي ضباط عسكريين يؤمنون بفكرة استقلال مصر، احتلت بريطانيا المنطقة وظلت لها من الآن فصاعداً السيطرة الفعالة مع أن مصر استمرت شكلياً تحت حكم أسرة محمد علي وفي ظل الحكم العثماني، كما حصلت عملية مماثلة في تونس التي احتلتها فرنسا عام ١٨٨١ واستمرت الأمور تجري في اتجاه تقسيم العالم بين القوى الأوروبية العظمى إذ مدت بريطانيا حكمها جنوباً من مصر إلى السودان في السنوات الأخيرة من القرن وزادت من سيطرتها

على حكام الخليج الفارسي بفضل سلسلة من المعاهدات التي وضع هؤلاء فيها علاقاتهم مع العالم الخارجي في أيدي البريطانيين، وفرضت فرنسا بصورة مشابهة حماية على مملكة مراکش في عام ١٩١٢ وبدأت إيطاليا باحتلال مقاطعة طرابلس العثمانية (أي ليبيا) في عام ١٩١١.

ظلت الحكومة العثمانية قادرة، على أية حال، على ضمان بعض حرية العمل في مقاطعاتها المركزية لأن الخصوم الأوروبيين كانوا أقوياء إلى الدرجة التي لم يسمحوا فيها لأية قوة أخرى باحتلالها إلا أن بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا فيما بعد أوضحو بجلاء أن لهم مصالح خاصة في أقسام متعددة منها. وفي إيران مكنت الضغوط المتعارضة من قبل البريطانيين في الهند ومن روسيا التي وسعت إمبراطورتها في آسيا الوسطى، حكومة الشاه من الحفاظ على استقلال غير وطيء، ولكن اتفاقية إنكليزية روسية قسمت المنطقة إلى مناطق نفوذ، وأعطى اكتشاف النفط واستثماره بريطانيا اهتماماً إضافياً جديداً بالمنطقة وفي عام ١٩١٤ أصبح للحكومة البريطانية أسهم تضمن سيطرتها على شركة النفط الإنكولو إيرانية.

لقد سبب توسع سيطرة الحكومة والنفوذ الأوروبي تغييرات بعيدة المدى في المجتمع، ففي المدن الرئيسية استنبل والقاهرة وفي مراكز التجارة الخارجية نما مجتمع مزدوج: أحياء شعبية يعيش فيها الفقراء وتكتظ بهم وفوق ذلك جاءت كتل من المهاجرين من الأرياف، وأحياء جديدة يسكنها موظفون كبار وتجار أوروبيون وطبقة جديدة من التجار المحليين وطبقة مهنية نامية يعيشون في بيوت ذات تصميم أوروبي وتتوفر فيها أسباب الراحة كما في حياة المدن الأوروبية. وفي الريف توسعت رقعة الزراعة المستقرة على حساب المراعي البدوية وخاصة حيث تنمو المحاصيل التي يُدفع ثمنها نقداً لحساب السوق الأوروبية.

وقد أعطى قانون الأراضي الجديد في مصر والإمبراطورية العثمانية ثقة متعاطمة للملكية الخاصة وفوق ذلك كان الذين استفادوا منه إلى درجة كبيرة هم أولئك الذين استطاعوا أن يستفيدوا من القوانين المدنية ومن سلطة الحكومة. ولا يبدو أن هناك أي تزايد كبير في سكان الريف ممن هم قادرون على كسب أكثر مما يسد رمقهم، ويمكن أن تكون بعض المناطق قد عرفت شيئاً من الارتفاع في مستوى العيش.

وبداً يظهر في هذه المرحلة عنصر جديد بين السكان له أهميته المتزايدة وهم أولئك الذين حصلوا على ثقافة حديثة ومعرفة بما يجري في العالم الخارجي وامتلاك لتقنية ماضورية

لازدهار المجتمع الحديث ، وبجانب الثقافة التي انتشرت إلى أكثر من العدد القليل ممن أرسلوا إلى الخارج من قبل الحكومات الإصلاحية أو تدرّبوا في مدارس خاصة كانت الحكومات قد أنشأت شبكة من المدارس من كل المستويات كما أسست البعثات الدينية التبشيرية من أمريكية وأوروبية مدارس ومن بينها بعض الكليات العليا ومدارس للبنات واستمرت المدارس الدينية التقليدية في تأهيل «العلماء» ولكن فرص خريجها أصبحت محدودة إذ كانت صياغة القوانين مبنية على النموذج الأوروبي الذي حل محل المواد المشتقة من الشريعة اللهم ما خلا مجال العائلة والقوانين الشخصية، بالإضافة إلى أن نشاطات الحكومة الجديدة كانت تتطلب رجالاً تلقوا تدريبهم بطريقة جديدة. أصبحت الطبقة المثقفة النامية في كل من الجيش والمجتمع، قادرة الآن على الاستفادة من وسائل الاتصال المختلفة فالطباعة أصبحت منتشرة ومطابع استنبول وبيروت والقاهرة وطهران تنتج عدداً متزايداً من الكتب بالتركية والعربية والفارسية وكثير منها مترجم أو مقتبس من الأدب الأوروبي، ومنها أعمال شعرية ونوع جديد من النثر المسط التفسيري. وكانت الصحف والمجلات الدورية أكثر تأثيراً من الكتب إذ كانت تنقل أبناء العالم الخارجي التي يحملها البرق، وتوضح أنواع الثقافة والأشكال الاجتماعية في أوروبا وأمريكا وتناقش مشكلات ورؤى مجتمعاتها الخاصة.

وهكذا نشأت فئة متعلمة لم تنخرط كلها في خدمة الحكومة وكانت لديها أفكارها الخاصة عن الطريقة التي يجب أن ينظم بها المجتمع. كانت الأيديولوجيا الرسمية للدول تتعلق بالتضامن القومي والوحدة حول العائلات الحاكمة وكانت هناك أمة عثمانية أو مصرية أو فارسية تتجمع حول العرش. وعندما اقترب القرن التاسع عشر من نهايته، كانت قد انتشرت أفكار حملت في طياتها انتقاداً لوجود أشكال من الحكومات ففي الإمبراطورية العثمانية تطورت فكرة الأمة العثمانية في اتجاهين أحدهما نحو فكرة الدستور والحكم عن طريق الشعب والآخر نحو فكرة وحدة إسلامية حول السلطان العثماني، وفي عام ١٨٧٦ أعلن الدستور ولكنه عُلق حلالاً وقد أعيد إحيائه بعد ثورة ١٩٠٨ التي قامت في معظمها على يد ضباط الجيش الذين لعبوا منذ ذلك الحين فصاعداً دوراً سياسياً هاماً، وقد أتاح ضعف سيطرة السلطان وتنامي النفوذ الأوروبي لعناصر إثنية متنوعة في الإمبراطورية، الفرصة ليعلموا مطالبهم في الاستقلال، وفي عام ١٩١٤ كانت أكثر المقاطعات الأوروبية قد تحولت إلى

دول قومية وقام الأرمين بمحاولة للاستقلال ولكنها قمعت وبدأ كل من القوميتين التركية والعربية يتخذ أهمية أكبر .

وفي إيران أيضاً قامت حركة مشابهة ضمت فئات متعددة من السكان قادت إلى منح دستور في عام ١٩٠٦ ولم يدم طويلاً على كل حال لأن كلاً من القوميتين المسيطرتين كانت ترى أن ذلك يناقض مصالحهما، والحركة القومية في مصر التي قمعتها الاحتلال البريطاني عادت وانتعشت في السنوات الأولى من القرن العشرين .

وقد بدأت هذه الحركات القومية الجديدة تكتسب مضموناً من الأفكار حول الطريقة التي يجب أن تنظم فيها الفئات القومية وكان أحد العناصر المكونة لهذا المضمون فكرة تحرير المرأة التي وضعت أولاً من قبل نساء كاتبات في مجالات دورية ثم من بعض الرجال الذين ساندوا الفكرة .

٧

دخلت الحكومة العثمانية الحرب بعد نشوبها بقليل عام ١٩١٤ إلى جانب ألمانيا والنمسا — هنغاريا، وكانت نهاية الحرب إيذاناً باختفاء الإمبراطورية العثمانية مثلها مثل باقي الإمبراطوريات الأوروبية، وفي سنة ١٩١٤ أنهى البريطانيون السيطرة العثمانية على مصر وجعلوا منها محمية، وفي ١٩١٨ أدت حملات عسكرية في المناطق العثمانية إلى احتلال الإنكليز والفرنسيين المقاطعات العربية في الإمبراطورية من حين سيطرة استنبول والحكومة المركزية. وفي السنوات القليلة التالية وُضعت المقاطعات العربية تحت الإدارة الفرنسية والبريطانية الخاضعة لبعض المراقبة من قبل عصبة الأمم (نظام الانتداب) فالفرنسيون في سوريا ولبنان والإنكليز في العراق، وفلسطين وشرق الأردن مع التزام خاص في فلسطين يقضي بتسهيل إيجاد «وطن قومي يهودي» أما المقاطعات العثمانية الأخرى كالأناضول والمنطقة المحيطة باستنبول فقد أصبحت دولة تركيا بعد مقاومة تركية قوية لمخططات تقسيمها رسمها البريطانيون وحلفاؤهم. وفي الجزيرة العربية أصبح الحجاز وايمن دولتين مستقلتين، لكن الحجاز اندمج في وحدة أكثر اتساعاً في عام ١٩٢٠ وهي دولة العربية السعودية التي أنشأها عضو من أسرة آل سعود هو عبد العزيز (ابن سعود). ولم تنورط إيران في الحرب

رسمياً ولكن معظم مناطقها كانت في الواقع تحت سيطرة روسيا أو بريطانيا ومع نهاية الحرب كانت حكومة الفاجارين تحت الهيمنة البريطانية إلى حد كبير، ولم تلبث تلك السلالة بعدئذ أن عزلها ضابط في الجيش هو رضا بهلوي الذي نصب نفسه شاهاً عام ١٩٢٦ . وكانت تركيا وحدها هي الدولة الوحيدة المستقلة فعلاً من بين تلك الدول المسماة مستقلة . فقد حكمها مصطفى كمال (أتاتورك) وهو جنرال عثماني قاد مقاومة وطنية ضد مخططات تقسيمها وقد أثبتت بجدارة قدرته على بناء دولة حول نواة الإدارة المركزية العثمانية والجيش، وبدأت تركيا الحديثة سياسة تغيير جذري فاتخذت طابع دولة قومية، أما الأقليات الرئيسية كالليونان والأرمن فقد صُفي القسم الأظلم منها إما عن طريق المذابح أو الطرد أثناء الحرب وبعدها .

وأصبحت تركيا دولة علمانية تستلهم تطلعاتها مما يعتقد قادتها أنه أسس الحضارة الأوروبية الحديثة، أصبحت علمانية تشق قوانينها من الرغبة الشعبية والمصلحة القومية وأخذت تحاول أن تمتلك القوة الضرورية لتبقى على قيد الحياة في عالم حديث بواسطة التصنيع والثقافة القومية وتحرير المرأة .

وقد حاول رضا شاه في إيران أن يحدو حذو تركيا ضمن الحدود التي يفرضها عليه ببطء عملية التغيير وقوة النفوذ البريطاني . وحصل تأثير عميق على الحركات القومية في المناطق التي وضعت تحت السيطرة البريطانية والفرنسية، وقد حاولت بريطانيا، وبكثير من التردد فرنسا خلال السنوات العشرين التي تلت أن تتحركاً نحو التلاؤم مع الحركات المطالبة بالاستقلال القومي . ففي مصر استطاعت بريطانيا أن تصل إلى اتفاق مع الحزب الوطني المنظم وهو الوفد ووقعت معاهدة في عام ١٩٣٦ تعترف باستقلال مصر مع بعض القيود ومنها الاحتفاظ بوجود عسكري بريطاني لسنوات عديدة، كما وقعت معاهدة ماثلة في العراق قبل بضع سنوات حيث كان أحد أبناء الأسرة الهاشمية التي تحكم مكة والتي عقدت حلفاً مع بريطانيا أثناء الحملة على سوريا خلال الحرب، ملكاً (على العراق)، وكان أخ له آخر أميراً على شرقي الأردن . وقد حاولت فرنسا في سوريا ولبنان عام ١٩٣٦ أن توقع معاهدات ماثلة ولكنها فشلت بسبب ضعف الحكومات الفرنسية . وفي فلسطين كان يستحيل التحرك في هذا الاتجاه بسبب الالتزام البريطاني بخلق وطن قومي لليهود . وفي عام ١٩٣٩

تزايد عدد السكان اليهود بصورة ملحوظة من خلال الهجرة من أوروبا، كما تزايدت معارضة العرب لتلك السياسة أيضاً .

لقيت السيطرة البريطانية والفرنسية على الشرق الأوسط تحدياً خلال الفترة المبكرة من عقد الثلاثينيات بفعل بروز القوتين الألمانية والإيطالية وحين نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ أصبحت بعض أجزاء الشرق الأوسط مسرحاً لعمليات عسكرية واستمر التهديد الإيطالي أولاً والألماني بعد تركز بريطانيا في مصر ولم يهزم بصورة حاسمة حتى سنة ١٩٤٣ كما أدى خطر سيطرة ألمانيا على سوريا إلى احتلالها من قبل بريطانيا وقوات فرنسا الحرة كما أدى خوف مماثل إلى احتلال عسكري بريطاني للمنطقة . وبقيت تركيا حيادية وكذلك بقيت إيران التي كانت قناة مهمة للاتصالات بين الحلفاء الغربيين وروسيا وقد احتلتها الجيوش البريطانية والروسية وفي عام ١٩٤١ تنازل رضا شاه عن العرش وحل محله ابنه .

كانت تلك مرحلة اشتد فيها ترابط وتيرتي التغيير في المجتمع، واستمرت السيطرة الاجتماعية للملكي الأراضي والتجار في الوجود كما أنها قويت بفعل تزايد سيطرة الحكومات على المجتمع، وتوسع الزراعة والانهاء الفعلي للرعي البدوي كطريقة في استعمال الأرض قابلة للحياة اقتصادياً . وقد أوجد انتشار الثقافة طبقة متوسطة واسعة من رجال أعمال صغيرة ورجال مهنيين و — بالتدرج — نساء أيضاً . وكانت هاتان الطبقتان تسيطران على الحركات الوطنية ضد الحكم الأجنبي والحكومات المحلية إلى المدى الذي كانت تستطيع فيه أن تحكم نفسها .

وانتشرت الصناعة الحديثة في تركيا ومصر أكثر من أي بلد آخر وكانت هناك بداية المنظمات العمالية والنشاطات . وفي هذه المرحلة بدأ ازدياد السكان يصبح ملحوظاً وأخذ فائض السكان من الريف يتحرك إلى داخل المدن الكبيرة .

وبدأت تغيرات طفيفة في الدولتين الرئيسيتين في شبه الجزيرة العربية السعودية واليمن حيث أعلنت الملكية المطلقة قوانين دينية لحكم مجتمعاتها المنظمة على أسس الولاء القبلي والتي لم يكدها أي تغيير حديث اقتصادي أو اجتماعي . وفي بعض أجزاء الجزيرة العربية كان هناك نوع جديد من التغيير محتوماً فقد أصبحت منابع النفط في المنطقة حول الخليج كبيرة الأهمية في حياة العالم الاقتصادية . وكانت شركة عالمية بمشاركة بريطانية وفرنسية

وهولندية وأمريكية قد استثمرت منابع إيران و منابع شمال العراق منذ عقد الثلاثينيات ، وبعد عام ١٩٤٥ بدأ استثمار آبار الكويت وشرق العربية السعودية على مقياس كبير وكان هذا التدخل بعيد الامتداد فمن جهة سيطرة على اقتصادات المناطق المنتجة من قبل شركات أجنبية ومصالح استراتيجية متزايدة فيها لأوروبا والولايات المتحدة ومن جهة أخرى جُعالات للمناطق المنتجة جعلت التطور الاقتصادي ممكناً وكذلك تدريب تقنيين يضيفون عنصراً جديداً إلى الطبقة المثقفة .

كانت فئمة واسعة متعلمة من سكان المدن قد أصبحت أكثر عرضة من ذي قبل للأفكار الجديدة وقد أخذ انتشارهم يصبح أسهل بفضل تحسن وسائل الاتصال ودخول السيارة حتى عبر الصحراء وبدء استعمال الطرق الجوية وانتشار الصحف والراديو واستعمالها من قبل القوى المتصارعة خلال الحرب العالمية الثانية ، وكانت الفكرة المسيطرة هي فكرة القومية أي خلق دول مستقلة ، وكان مثال تركيا قوياً في كل مكان وخاصة في إيران ، وفي بعض المناطق العربية ، ولكن ليس في مصر . كانت فكرة دولة عربية تعيد توحيد المقاطعات العثمانية السابقة والتي قسمتها بريطانيا وفرنسا أقوى من فكرة دول قومية محدودة وعند نهاية الحرب العالمية الثانية يبدو أن هذه الفكرة وجدت تجسيدها في خلق جامعة الدول العربية . وفي علاقة معقدة بين أفكار القومية كان هناك تركيب آخر من الأفكار وهي تتعلق بإعادة تبنية المجتمع على أسس القانون الإسلامي والأخلاق الاجتماعية التي تتم ملاءمتها مع حاجات العالم الحديث . وقد عمل على تقوية هذا الدافع إيجاد العربية السعودية فهي دولة بنيت على تفسير ضيق للإسلام وكذلك نشوء « الإخوان المسلمين » في مصر وهي حركة انتشرت في الطبقات الدنيا من سكان المدن المتعلمين . وفي تركيا بدا أن قوة « العلماء » وكل ما يمثلونه بدأت تختفي ، أما في إيران فكان علماء الشيعة بعيدين عن مركز السلطة السياسية ولكنهم ظلوا ذوي تأثير كبير على كتل السكان .

٨

شهد نصف القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية اختفاء الإمبراطوريات الأوروبية من الشرق الأوسط ، وانسحبت فرنسا من سوريا ولبنان بعد سلسلة من الأزمات عام ١٩٤٦ وانسحبت بريطانيا من فلسطين عام ١٩٤٨ بعد أن واجهت فيها طائفة يهودية

منظمة تطالب بهجرة باقي يهود أوروبا وتلاقي دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية وجرى انسحابها في ظروف أدت إلى خلق دولة إسرائيل في القسم الأعظم من فلسطين واندماج معظم الجزء المتبقي مع شرقي الأردن في دولة الأردن وإلى تجريد أكثرية الشعب العربي الفلسطيني من أملاكه، وفي مصر والعراق تم الانسحاب البريطاني بموجب اتفاقيات. وقد أدت الاتفاقية مع مصر إلى استقلال السودان.

كان الانسحاب غير كامل فالأمريكيون والبريطانيون كانت لهم مصالح رئيسية في السيطرة على إنتاج النفط، وتمت بريطانيا طويلاً أن تحافظ على موقعها كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط. وقد أدى ذلك إلى بروز سلسلة من الأزمات فحاولت الحكومة التي يرأسها مصدق في إيران أن تؤكد على استقلالها الوطني بتأميم شركة النفط وقبول ذلك بمعارضة شديدة أنكلو أمريكية وتدخل في عام ١٩٥٣ وفي مصر كان تأميم شركة قناة السويس في عام ١٩٥٦ فرصة لمحاولة إنكليزية فرنسية لإعادة السيطرة إلى المنطقة لكن ذلك انتهى إلى الفشل لأنه كان يتعارض مع مصالح القوى العظمى الجديدة. وفي العراق قامت ثورة عام ١٩٥٨ أنهت الملكية وقضت على النفوذ البريطاني، وفي السنوات القليلة التالية اختفت بقايا النفوذ البريطاني في دول الخليج الصغيرة وفي عدن وتلاشت الحماية على الدويلات الصغيرة المحيطة بها.

انتهت القوتان البريطانية والفرنسية واستمرت حياة الدول المستقلة حديثاً في جو «الحرب الباردة» بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللتين أتاحتا لهما قدرًا من الحرية السياسية، وكانت تركيا وبعض الدول الأخرى تقف بثبات في المعسكر الغربي لكن الاتجاه المسيطر في أكثر الدول كان باتجاه «عدم الانحياز» إلى أي من الكتلتين. وفي الداخل بدأت كثير من الدول حياتها المستقلة مع نوع من الحكومات الدستورية ولكنها برهنت على هشاشتها، وفي تركيا والسودان كان هناك تناوب بين فترات من الحكم الدستوري والحكم العسكري. وفي إيران وبعد انتهاء محاولة مصدق لتكريس السيادة أعقبتها خمسة وعشرون عاماً من حكم الشاه، وفي مصر أطاح انقلاب عسكري بالملكية وبالدستور عام ١٩٥٢ وصعد إلى الحكم دكتاتور قوي هو جمال عبد الناصر، وجررت انقلابات عسكرية مماثلة في كل من سوريا والعراق، وفي اليمن أيضاً أنهت ثورة حكم الملك والإمام، وفي شبه الجزيرة العربية ظل الحكم المطلق الوراثي مستمراً في كل مكان ففي الأردن استمرت الملكية

واستطاع الملك حسين أن يحتفظ بالسلطة في خضم القوى المتصارعة وبقي لبنان جمهورية دستورية لكن مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية أدت إلى مرحلة طويلة من الحرب الأهلية وإلى غياب السلطة المركزية وإلى هيمنة سوريا على معظم المنطقة وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الفكرة الدستورية وشكل الحكومة الدستورية كما حافظت إسرائيل أيضاً على نظام دستوري تغيرت طبيعته كما غيرت المجموعات الجديدة المهاجرة بنية السكان .

سيطر عاملان على التغيرات الاجتماعية في هذه المرحلة أحدهما كان نمو السكان السريع في كل مكان والسبب الأهم هو تحسن الصحة العامة والخدمات الطبية وكذلك يجب ألا ننسى التغير في أنماط الزواج وولادة الأطفال . وكان لذلك نتائج هامة . فقبل كل شيء كانت هنالك هجرة سكانية من الريف حيث اتجهت حكومات كثيرة إلى إعطاء قليل من الاهتمام للزراعة وصرفت أكبر عنايتها إلى الصناعة . وقد كبرت المدن الرئيسية بصورة خاصة وأصبحت موطناً لجماهير من الفلاحين الذين هجروا ريفهم ولم يعتادوا على تعقيدات الحياة اليومية . وكان هناك ثانياً تغير في البنية العمرية للسكان ففي معظم المناطق أصبح الأشخاص الذين هم دون العشرين عاماً يشكلون أكثرية السكان، مما سبب تعقيدات سواء في النظرة إلى الماضي أو بالنسبة لتوقعات المستقبل .

أما العامل الثاني المسيطر فهو الانتشار الواسع والسريع لصناعة النفط وأصبحت العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى مراكز مهمة للإنتاج، جنباً إلى جنب مع الدول التي تملك مؤسسات أقدم للإنتاج مثل إيران والعراق، وهي تحتوي على نسبة كبيرة من مجمل الاحتياط العالمي المعروف . وقد سيطرت جميع البلدان، بطرق مختلفة، على الإنتاج، بدلاً من الشركات الأجنبية خلال سنوات السبعينيات وأدى تشكيل احتكار قوي هو الأوبيك Opec إلى امتلاكها قدرة كبيرة على التأثير في الأسعار . ونتج عن الزيادة الكبيرة في أسعار الزيت خلال السبعينيات ثروة ونفقات باذخة وفي بعض البلدان تطور رأسمالي . وكانت النتيجة تحولاً في السلطة بين البلدان النفطية والبلدان التي ليس لديها نفط، وتم تلطيف الفارق — وليس حذفه — بواسطة القروض والمنح من الأغنياء إلى الفقراء، وثمة نتيجة أخرى ذات مدى واسع هي الهجرة من البلدان الفقيرة ذات الفائض السكاني إلى البلدان الغنية التي تحتاج إلى عمال في مختلف الأصعدة وقد ذهب اليمنيون والمصريون والفلسطينيون بأعداد كبيرة إلى العربية السعودية وإلى دول الخليج الأصغر .

إن نموه فئة شابة ومتففة من سكان المدن لا يجدون إلا فرصاً قليلة للعمل ترك آثاره في الأفكار التي تتعلق بتنظيم المجتمع. وقد استمرت الفكرة القومية كأيدولوجية مسيطرة حتى نهاية السبعينيات على الأقل ولكن الاشتراكية أصبحت هامة في كوكبة الأفكار التي تحيط بها مثل فكرة العدالة الاجتماعية والقوة الوطنية وتبعاً لذلك الاستقلال الحقيقي الذي يتضمن سيطرة الحكومة على الموارد الإنتاجية للدولة وتقسيم الثروة باتجاه مساواة أكثر. وفي بعض البلدان وضع حد للملكية الكبيرة للأرض وكف مالكو الأراضي عن لعب دور مهيمن في معظم المجتمعات. وفي البلدان العربية كان الشكل الغالب على النزعة القومية هو «الناصرية» وهي مزيج من الأفكار قدمت باسم عبد الناصر وانتشرت بفضل وسائل الاعلام الجديدة: الوحدة العربية، الاشتراكية والحياد، وكانت الرغبة في استعادة حقوق العرب الفلسطينيين الجزء الأساسي فيها، وقد واجهت الناصرية فشلاً في عام ١٩٦٧ عندما أدت حرب بين إسرائيل وبين تحالف دول عربية هي مصر وسوريا والأردن، إلى احتلال ما تبقى من فلسطين. ومنذ ذلك الحين تحول دعم الفلسطينيين بشكل رئيسي إلى الفلسطينيين أنفسهم وإلى منظمة التحرير الفلسطينية التي تكلمت باسمهم وفي سنوات الثمانينيات كان على الفلسطينيين الرازحين تحت الحكم الإسرائيلي أن يلعبوا دوراً فاعلاً في حركة طويلة مستمرة من الرفض الفعلي للدور الإسرائيلي. ومنذ ذلك الوقت أيضاً تغيرت طبيعة السياسة الإسرائيلية إذ واجهت مشاكل جديدة فإما أن تتسحب من المناطق المحتلة وتعيدها في سبيل السلام أو أن تستمر في الاحتفاظ بها واستعمال أراضيها ومياهها لصالح المستعمرات اليهودية.

وقد حصل تغييران هامان في سنوات السبعينيات كان أحدهما رفضاً محدداً في مصر والبلاد العربية الأخرى لمضي الدولة قدماً في السيطرة على الحياة الاقتصادية وافتتاحاً جديداً باتجاه اقتصادات الغرب الرأسمالية. وقاد هذه الحركة خليفة عبد الناصر في مصر وهو أنور السادات الذي افتتح أيضاً مرحلة جديدة في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب وذلك بإقامة سلام مع إعادة الأرض المصرية التي كان يحتلها الإسرائيليون منذ حرب ١٩٦٧.

وكان التغيير الآخر سقوط حكومة الشاه الأوتوقراطية في إيران عام ١٩٧٩ بشكل كانت له أصداء في العالم الإسلامي كله، إذ أسقطها جماهير نائرة نظمها قوى سياسية

مختلفة وكانت القوة البارزة التي انبثقت منذ البداية من حركة هدفها إحياء هيمنة القانون الإسلامي وأخلاقية الاشتراكية في المجتمع وكان قائدها والمتحدث باسمها فقيه شيعي هو آية الله روح الله الخميني الذي انتشرت أفكاره بواسطة وسيلة إعلامية جديدة هي أشرطة التسجيل (الكاسيت) وقد لاقت استجابة بين جماهير المدن الجديدة، وأصبح الخميني الرأس المؤثر في الحكومة وكانت تلك انطلاقة جديدة لكن محتوى أفكاره لم يكن جديداً. وقد وصفت غالباً بأنها «أصولية» وقد يكون من الأفضل تسميتها «بالإسلامية المحافظة» وهي الرغبة في المحافظة على تراث الماضي الأخلاقي وأن يربط التغيير بالمبادئ الثابتة. إنها تربط الأخلاق الاشتراكية التي تطورت عبر العصور على أيدي فقهاء الشيعة بأفكار مستمدة من النزعة القومية الشعبية في هذا العصر، العدالة الاجتماعية للفقراء والعداوة للقوى العظمى، وهي تقطع صلتها بالماضي المباشر في مجال واحد على الأقل في محاولة للحد من دور المرأة في المجتمع وحصرها في دور تقليدي.

وكان تحدي هذا النوع من الإحياء الإسلامي محسوساً عبر العالم الإسلامي كله وقد أعطى حنفراً قوياً للحركات المماثلة في البلدان الأخرى وكان له وقع قوي على جارة إيران الغربية العراق وهي موطن نظام قومي عربي شعبي وأكثر علمانية يرأسه صدام حسين ونشبت حرب طويلة بين البلدين ١٩٨٠ - ١٩٨٨ وانتهت إلى مأزق عسكري لكن العراق استطاع أن يكون خلال العملية قوة عسكرية هامة وذلك بمساعدة الدول الغربية، مما مكّنه من محاولة قلب النظام الموجود في دول الخليج عام ١٩٩٠. وظهر أن احتلال العراق للكويت يشكل تهديداً ليس للنظام القائم في الخليج وحسب بل تهديداً مزدوجاً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأساسية أي أمن العربية السعودية من جهة وأمن إسرائيل من جهة أخرى. وقد أدت مصالح متنوعة ومشاركة إلى تجميع تحالف واسع من القوى أجبرت العراق على الانسحاب من الكويت بعد حرب قصيرة وقد أتاح نجاح القوات المسلحة الأمريكية في الحرب والانهيار المتزامن في مكانة الاتحاد السوفيتي في العالم أتاح لأمريكا أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة. ولكن الوقت لا يزال مبكراً ونحن في عام ١٩٩١ على القول كيف ستستخلم هذه القوة.

مرت دراسة المؤرخين لهذه المرحلة الطويلة من التغيير المعقد عبر مراحل متعددة. واهتمت الدراسة الأولى الجادة الموثقة بالعلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى، اتفقاتها واختلافاتها حول الشرق الأوسط (أي ماسمي بالمسألة الشرقية) وقد جاء دور حكومات المنطقة وشعوبها في الصورة سلبية مذعنة تتصارع فوقها مصالح تلك القوى. وقد أعطي مزيد من الاهتمام في المرحلة التالية للحكومات المحلية وللنخبة التي كانت كلها تحاول تغيير الجيوش وأساليب الإدارة ومنظومات القوانين وطرائق التفكير والحياة في سبيل جعلها مطابقة للنموذج الأوروبي الغربي الجرب. وكان ثمة تأكيد إلى جانب هذا على عمل الكتاب المرتبط بالنخبة الإصلاحية والحكام، والذي حاول أن يحدد وجهة التغيير وأن يبرره بعبارات ظنوا أنه يكمن فيها سر القوة الأوروبية مثل، الحضارة والمواطنة والقومية والعلمانية وإعادة صياغة العقائد الدينية. وبظل بعد ذلك أن اهتماماً أكبر أعطي للتغيرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية، نمو وتبدل أشكال المدن، والتغيرات في نماذج الإنتاج والتبادل، وكذلك التغيرات في توزيع الثروة وتشكل التراتب الاجتماعي أو الطبقات.

واتسمت كتابة كل مرحلة باستخدام متميز للمصادر وقد ظهر ذلك إلى حد ما في المقالات التي تضمنها هذا الكتاب. فقد بنيت دراسات «المسألة الشرقية» بالضرورة على محفوظات (أرشيف) الحكومات الأوروبية الكبرى وبصورة خاصة حكومتي بريطانيا وفرنسا. كما استفادت دراسات المرحلة الثانية إلى درجة كبيرة من تلك المحفوظات الأوروبية. وكان بعض المؤرخين واعين على كل حال للمخاطر التي تلازم استخدامهما في إلقاء الضوء على عملية التغيير الداخلي فقد كان عليهم أن يعكسوا آراء الحكومات المحلية والمصلحين الذين كانوا تواقين إلى التحدث مع الدبلوماسيين الأوروبيين في سبيل كسب تعاطفهم، ولكنهم فعلوا ذلك إلى حد معين ومع خطر التحريف، وبدئاً باستعمال محفوظات الحكومات الشرق أوسطية عندما أصبحت متوفرة، من قبل الذين استطاعوا الوصول إليها، وحصل ذلك بصورة خاصة في المرحلة التي اكتشف خلالها بعض المؤرخين (وأعلمهم من الأتراك) المحفوظات الواسعة للحكومة العثمانية: في المرحلة المبكرة من الحكم العثماني، سجلات ضرائب وسجلات أعمال جُلبت إلى المجلس الإمبراطوري وقرارات اتخذت هناك، ومن أجل فترة الإصلاح في القرن التاسع عشر، الأوراق الإدارية للوزارات

المتنوعة، وكان عدد من المؤرخين من أوروبيين وعرب قد استطاعوا، بطريقة مشابهة، أن يكتشفوا أوراق حكومة مصر منذ أيام محمد علي وما بعد. وعندما تكون بعض المناطق قد خضعت للحكم البريطاني أو الفرنسي تصنع محفوظات هاتين الحكومتين وإدارتهما المحلية ذات أهمية جديدة. واكتشفت الأفكار التي تكمن تحت فكرة الإصلاح أو تستخدم لتبسيطها عن طريق الذاكرة والصحف والدوريات الثقافية من منتصف القرن التاسع عشر وما بعده.

استمرت أهمية المصادر الأوروبية خلال المرحلة الثالثة التي زاد فيها الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة منها تقارير الفناصل وأوراق الشركات التجارية عندما تكون متوفرة، وكان المؤرخون مدركين، على أية حال، مخاطر الاعتماد بأكثر مما يجب على مصادر كهذه فالصورة التي أعطوها عن المجتمعات التي وصفوها كانت مرئية من منظور المصالح التجارية والمالية للحكومات الأوروبية وتجارها وللتجار المحليين المرتبطين بها، وكانوا يميلون إلى تجاهل قطاعات الاقتصاد الأخرى وتدرج المجتمع. وقد بدأ عدد من الدارسين من الأجيال الشابة، في السنوات العشرين الأخيرة أو نحو ذلك، باستعمال منهجي لأنواع أخرى من المصادر: كالأوامر التي أرسلتها الحكومة المركزية إلى ممثليها المحليين وسجلات المحكمة التي يقوم عليها القاضي الذي يحكم بموجب القانون الإسلامي (الشريعة)، وكان للقاضي دور مركزي في الحكومة العثمانية والمجتمع حتى في تغيرات القانون وتطبيقاته في القرن التاسع عشر ولم يكن يفصل في النزاعات القانونية وحسب بل كان مسؤولاً عن توزيع ملكية الأشخاص الذين يموتون تبعاً لقواعد الشريعة وكان يحتفظ بسجل يتضمن المعاملات التي تجري بين الأفراد والأسر (من عقود زواج ونقل ملكية) كما كان يحتفظ بسجل للأوامر الصادرة عن حكومة استنبول إلى ممثليها المحليين. وكانت توجد محفوظات المحكمة حيثما وجد الحكم العثماني المباشر، وبدئاً باستعمالها من قبل عدد متزايد من الدارسين في سبيل إلقاء ضوء على موضوعات مثل التغيرات في توزيع الملكية والعلاقات بين أفراد العائلة وضمنها، وفي «الاقتصاد السياسي» وتعبير آخر العلاقة بين الثروة والقوة الاجتماعية. (توجد وثائق كهذه في إيران ولكن استخدامها لم يكد يبدأ) وعندما أصبحت مكانة الشريعة وقضاتها أقل أهمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمكن استعمال أوراق الوحدات الإدارية الجديدة والوزارات لأغراض مشابهة وكذلك كانت تلك التي تخص الإدارات الأوروبية الاستعمارية

حينما وحيثما أنشأوها، أما المرحلة التي تبدأ منذ عام ١٩٤٥ فإنه توجد الآن أكادس يمكن الاعتماد عليها إلى هذا الحد أو ذلك موجودة في وثائق أنتجتها وكالات الأمم المتحدة وبعض المؤسسات العالمية الأخرى.

ويبدو لحسن الحظ أن كثيراً من المؤرخين العاملين الآن سوف يستمرون في اهتمامهم بموضوعات من هذا النوع ويتعلمون الاستفادة من أنواع من المصادر المتوفرة الآن. وتشكل عملية التأريخ الشرق أوسطية إلى حد بعيد انعكاساً لما هو راهن في الدراسات المتعلقة بأجزاء أخرى من العالم ومن المرجح أنه سيعطى مزيد من الانتباه إلى نوعين آخرين من الباحث التاريخية التي أصبحت هامة في تأريخ أوروبا وأمريكا حالياً. وهناك أولاً مزيد من الاهتمام بدراسة حركات الوعي الجمعي والتغيرات في عقليات (Mentalités) وردت الكلمة في النص بالفرنسية) مجمل طبقات المجتمع. وهذا أمر هام بصورة خاصة في مرحلة تزايد السكان المدنيين والمشاركة الجماهيرية في النشاط السياسي، فالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ مثلاً كم هو هام وغير متوقع تقريباً لحركات كهذه كيف يجب أن تكون.

إن دراسة العقليات Mentalités غالباً ما تختلف عن النوع القديم من التاريخ الفكري الذي أكد كثيراً على المفكرين كأفراد واثقاً من أهميتهم ومن قدرتهم على التأثير والعلاقات بينهم. وقد وجد المؤرخون الأمريكيون والأوروبيون طرقاً لكتابة هذا النوع من التاريخ على أسس من مصادر مثل مقالات الصحف والخطابات والمواظع والإعلانات والنقوش على شواهد القبور وفي الأغاني الشعبية وفي تسجيلات حياة «الناس العاديين» وتوجد مصادر مماثلة في الشرق الأوسط.

ثانياً هناك لحسن الحظ اهتمام كبير «بتاريخ المرأة» ولا يقصد بهذا تاريخ التغيرات في دور المرأة في المجتمع وحسب بل هناك ما هو أبعد مدى أعني محاولة تبين الطرق النوعية التي تمرست فيها المرأة الشرق الأوسطية بالأحداث التاريخية وتفاعلت معها والتوصل عن طريق ذلك إلى نوع جديد من فهمها وذلك باستعمال أية مصادر متوفرة.

الجزء الأول

طلّاع الصّلاح وتبدّل العلاقات مع أوروبا

١٧٨٩ - ١٩١٨

مقدمة

بقلم ماري س. ويلسون

توجد مصادر عديدة عن التغيرات الاجتماعية والسياسية التي حولت شكل الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر. ويختلف المؤرخون في تحليلاتهم لتلك التغيرات وفي أحكامهم على الأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية وفي تقديرهم لأثر القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. أيها يأتي أولاً ومتى؟ يرجع بعض المؤرخين إلى التغيرات الاقتصادية العالمية العريضة في القرن السادس عشر، وينظر آخرون إلى أفكار الثورة الفرنسية الجديدة ويرى بعضهم أن السلاطين في القرنين السابع عشر والثامن عشر تصرفوا حيال مشاكل الاضطرابات الاجتماعية والإدارة بشكل لا يشبه تصرفات خلفائهم في القرن التاسع عشر. وما يتفق عليه المؤرخون هو أن الدافع للسيطرة على التغير في الحياة الاجتماعية والسياسية في القرن التاسع عشر، وإعادة تشكيل الحكومة وتغيير علاقاتها بالمجتمع كان يأتي في الدرجة الأولى من الحاكم ومن أولئك المقربين منه. فالإصلاح في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر كان إصلاحاً من أعلى.

يوجد في هذا القسم خمس مقالات عن الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية وفي مصر التي تعتبر اسماً جزءاً من تلك الإمبراطورية حتى ١٩١٤، والتي سلكت سبيلاً متنامياً نحو الاستقلال وتشكيل دولة بعد الاحتلال الفرنسي القصير الأمد ١٧٩٨ - ١٨٠١. ويلقي المقال السادس نظرة على إيران في القرن التاسع عشر وهو

يدعو بصورة ضمنية إلى إجراء مقارنة مع الحاليتين العثمانية والمصرية . الإطار الزمني هو أمر اصطلاحى . إذ أن سليم الثالث الذي بدأ حكمه في عام ١٧٨٩ نُظر إليه طويلاً كأول سلطان يبادر إلى إصلاحات هدفها إعادة تنظيم الحكومة العثمانية في صورة اصطلاح على اعتبارها حديثة ذلك أنه بدأت في حكمه تلك التغيرات المتراكمة والمواعيد الهادفة إلى مركزية وعقلنة وعلمنة الدولة العثمانية ضمن سياق التغير التاريخي في القرن التاسع عشر الطويل . وقد سجل عام ١٩١٨ فشل الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وفشل تلك الطلائع التي شهدت تغيرات القرن الماضي واستفادت منها أو أوجدتها .

إن القصة الأساسية للإصلاحات العثمانية والمصرية في القرن التاسع عشر الطويل — إنجازات سليم الثالث ومحمود الثاني ومحمد علي وهزائمهم ، المراسيم الإمبراطورية وقوانين التنظيمات والمركزة السريعة للسلطة في أيدي عبد الحميد الثاني وتركيا الفتاة ، وفقدان السيطرة على مصر لمصلحة بريطانيا — هذه القصة معروفة جيداً ولن نعيد سردها هنا ، وتناقش المقالات التي يشتمل عليها هذا القسم مشاركة بعض النخب في الإصلاح وأثر الإصلاح فيها كما أنها تتوجه نحو الدور الذي لعبته أوروبا . وكل منها يطرح أسئلة ، لم يكن قد جرى طرحها تماماً حتى الوقت الذي كتب فيه المقال وبعض هذه الأسئلة لا تزال تنتظر البحث وبعضها يؤسس مقولات تحليلية أثبتت أنها ذات فائدة عظيمة لمؤرخين لاحقين .

منذ ثلاثين عاماً مضت ألقى أوريبيل هيد نظرة حذرة على موقف «العلماء» حيال الإصلاحات التشريعية والدستورية التي طرحها سليم الثالث ومحمود الثاني وتوصل إلى اكتشافين هامين . الأول ، وجد أن ثمة عناصر للصراع الطبقي ضمن «سلك العلماء» وحدد ثغرة اجتماعية بين عائلات العلماء الرفيعة الشأن حيث السلطة والنفوذ انتقلت من جيل إلى جيل وبين طلاب اللاهوت الفقراء (Softa) والذين هم غالباً من أصل ريفي ينتظرون نصف حياتهم من أجل درجة علمية ووظيفة ومبلغ من المال يكفي لإعالة زوجة وأسرة . وما يزال قوله صحيحاً حتى الآن بأن الصراع الطبقي بين «العلماء» العثمانيين لم يدرس بصورة كافية ، والثاني أنه وجد أن نسبة ملحوظة من العلماء من ذوي العائلات الرفيعة ساندوا الإصلاح ولم يفعلوا ذلك ببساطة من خلال موقف التبعية لخيرات السلطان ، بل من موقف الاعتقاد بأن أية وسيلة لتثبيت بقاء الإمبراطورية كانت مبررة تماماً .

لقد ساند العلماء من ذوي الشأن الإصلاح من مواقع الثقة العظيمة والمسؤولية داخل البيروقراطية الحاكمة . والنتيجة التي توصل إليها هيد أن اندماج العلماء بالطبقة الحاكمة لم يكن خدمة عظيمة للدين ولم ينتج عنه أن الدولة أصبحت أكثر إسلامية . وهذه ملاحظة تستحق الاهتمام . وهي تساعد على توصيف معنى « إسلامية » كما شاع استعمالها لوصف الدولة العثمانية ويمكن أن تكون مفيدة لنا في تفكيرنا حول أثر الجماعات السياسية الإسلامية والحركات في أيامنا نحن .

يذكر هيد أن حادث ارتداد عن الدين وقع سنة ١٨٤٣ ويمثل وضع علماء الإمبراطورية من ذوي الشأن والذين كانوا ينزعون إلى أن يكونوا أكبر العقول الإصلاحية ضمن إحراج مستحيل ، وقد أسرع الممثلون الأوروبيون إلى الاحتجاج على حكم الموت الذي توصي به الشريعة وكان على العلماء المقربين إلى السلطان أن يقدموا نصيحهم في حالة أصبح فيها القانون الديني في تناقض واضح مع السياسة الواقعية . وبخبرنا رودريك دافيسون كيف انتهت القصة ، ففي سنة ١٨٤٤ لم يلتزم السلطان بتوقيع عقوبة الإعدام على المرتد عن الإسلام .

يمكن استخلاص نتيجتين من هذه القصة : إن نفوذ القوى الأوروبية في استنبول كان متزايداً . وأن القوانين العرفية والمواقف التي تنظم الهوية والسلوك الدينيين في الإمبراطورية العثمانية كانت متغيرة ، ومع أن الاثنتين مترابطتان إلا أن دافيسون معني بصورة رئيسية بالثانية منهما .

كانت وضعية غير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية موضوعاً غير متكافئاً اهتم به كل من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر ومؤرخو الإمبراطورية الغربية في القرن العشرين وقد بدأ دافيسون في مقال نشره عام ١٩٥٤ بإعادة التوازن في الانتباه التاريخي بتركيزه على مواقف المسلم حيال المسيحيين ومحاولة تشريع المساواة بين الاثنيين واختلف دافيسون مع المؤرخين السابقين في حكمهم القائل بأن رجال « التنظيمات » كانوا مخلصين في محاولاتهم تشريع المساواة بين المسلم وغير المسلم . وهو يرى هذا الجهد في سياق الدولة العثمانية المتغيرة في القرن التاسع عشر هذا الجهد جزءاً من العملية التي أدت إلى تجمع الرعايا العثمانيين في هويات مشتركة ضمن علاقات متنوعة بالدولة تعيد تحديدهم كأفراد يشتركون على قدم المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها . واستقبل الناس صفة « العثمانية » وهي الأيديولوجية الجديدة التي روجوا لها باعتبارها تصنف تحت مبدأ عام هويات الماضي المشتركة ، بحرارة لا من قبل المسيحيين

في الإمبراطورية وحسب بل من قبل الطبقة المثقفة المسلمة التي برزت بعد نهاية التنظيمات وكذلك من قبل العثمانيين الشبان . وقد فشلت في ربط المسيحيين الضالين بالإمبراطورية — إذ فضلوا الاستقلال على المساواة — ولكنها ساعدت عوضاً عن ذلك في تهبة المؤسسات الثقافية للتطور الآتي لكل من القوميتين التركية والعربية .

إذا كان دافيسون قد حاول في عام ١٩٥٤ أن يحول الضوء عن الاهتمام التاريخي من المسيحيين إلى مواقف المسلمين تجاه المسيحيين فإن ألبرت حوراني سنة ١٩٦٦ سلط الأضواء الكاشفة كلها على سكان المدن المسلمين المهملين في الإمبراطورية وخلال عمله أوجد مقولة «أعيان المدن» وأطلق على نمط من السياسة اسم «سياسة الأعيان» والتي برهنت على قيمة دائمة لمؤرخي المقاطعات العثمانية وللدول المتابعة في الفترة ما بين القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين .

كان الواحد من أعيان المدينة رجلاً يمتلك شهرة محلية ويحتل مركزاً وسيطاً بين السلطة البعيدة في استنبول وبين المجتمع المحلي وكان باعتباره رجلاً ذا ثروة وملكية مهماً بالحفاظ على الواقع الراهن ، وهو إذن مخلص للحكومة التي تضمن بقاء عادات المنطقة وتخدم إذا اقتضت الضرورة كدرع واقية لسلطته ، وهو يأمل ، كرجل قيادي وبارز محلياً ، أن تحتفظ الحكومة بتدخلها عندما تكون الأوضاع حرجة وأن يعبر عن مصالح زبائنه لدى الحكومة المركزية عندما يكون ذلك أمراً لا بد منه أو عندما يكون ذلك مفيداً له . وكانت الإصلاحات التشريعية والإدارية الصادرة عن استنبول خلال القرن التاسع عشر والتي استهدفت مركزية السلطة وتقويض الهويات المؤتلفة تنزع إلى الاعتداء تدريجياً على درجة استقلالية تصرفات أعيان المدن وقد تحرك هؤلاء الأعيان الذين أصبحت مصالحهم مهددة نحو التعبير واستطعنا أن نسمع من خلالها أصوات المجتمعات المدنية الإسلامية التي برزت في لحظات الأزمة الناشبة بسبب الإصلاحات الواسعة في تلك المرحلة .

إن ظهور أنواع من المصادر التاريخية لاينجم عنه أنماط جديدة من التاريخ وحسب بل يمكن أن يشير إلى التحولات التاريخية ذاتها . وبدلنا حوراني على أنه ابتداء من عام ١٧٦٠ . اضطلع الدبلوماسيون الأوروبيون والبعثات الفنصلية بدور هام في كتابة التاريخ الاجتماعي والسياسي العثماني . وإن تكاثر وتنامي دقة هذه المصادر يشير إلى «تزايد وزن المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط» والذي برهن عليه روجر أوين في بحثه عام ١٩٧٢ حول الإمبريالية في مصر .

اتسعت المصالح الأوروبية في مصر بسرعة خلال القرن التاسع عشر وأصبح الاحتلال البريطاني لمصر كحالة تقليدية للتوسع الأوروبي، أو كما يقول أوين «ساحة معركة للنظريات المتعارضة» الإمبريالية. وقد تجنب تلك المعركة لكي ينظر إلى ما وراء الأزمة المباشرة التي جاءت بالجيوش البريطانية إلى مصر عام ١٨٨٢ وإلى ما هو أبعد من الدافع، كانت مصر في القرن السابق للاحتلال البريطاني خاضعة لقوتين هما بذاتهما مترابطتان: توسع أوروبا الاقتصادي الرأسمالي ودولة محمد علي المركزية وخلفائه. إن تفاعل هاتين القوتين — السيطرة الحكومية المفروضة مجدداً على الريف وحاجة الحكومة إلى العائدات وانتشار القوانين الأوروبية والممارسات المالية — غيرت شكل المجتمع المصري وفي مجرى العملية كانت أوروبا تندفع بصورة متزايدة إلى الدخول في شؤون مصر لينتهي ذلك أخيراً بالاحتلال البريطاني. ويرى فيه أوين نموذجاً «إن ضياع الاستقلال الاقتصادي لا يسبق ضياع الاستقلال السياسي وحسب بل إنه يهيئ السبيل إليه أيضاً».

اتبعت الإمبراطورية العثمانية نموذجاً مشابهاً مع اختلافات في الإيقاع والتوقيت وتأجل فقدان الكامل للسيطرة السياسية حتى احتلال استنبول بعد الحرب العالمية الأولى مع أن بعض المؤرخين يحاجون بأن جوهر الاستقلال السياسي كان قد ضاع قبل ذلك، ويصف فيروز أحمد كيف أن الأتراك الشبان كانوا مقتنعين بأن الإمبراطورية لن تستطيع البقاء على قيد الحياة بدون حماية أوروبية وانتهوا إلى توقيع تحالف مع ألمانيا عشية الحرب العالمية الأولى وكان الاعتماد الاقتصادي على أوروبا بحيث أن الاقتصاد التركي كان قد أصابه الشلل عندما قطعت الحرب الامدادات من بضائع أوروبية ومن رأسمال.

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة فقد أتاحت الحرب للإمبراطورية فرصاً جديدة لحرية العمل فالعاهدات الاستسلامية ألغيت وكما يقول فيروز أحمد «أصبح الأتراك أخيراً سادة بيتهم».

كانت سياسة الأتراك الشبان خلال سنوات الحرب — غزوات في داخل الجماهير من أجل التعبئة السياسية، والتخطيط الاقتصادي وخدمات اجتماعية جديدة وتشجيع المرأة في داخل القوى العاملة — إطراح الأسس الاجتماعية والنفسية في سبيل خلق نوع من المواطنة فكانت منذ البدء هدف كل إصلاحات القرن التاسع عشر. ذلك أن المواطنة في الدولة التي ظهرت أخيراً لا تتطابق جغرافياً مع حدود الإمبراطورية مما كان يصعب تجنبه غالباً. لقد قطعت الإمبراطورية العثمانية طريقتاً طويلة منذ عام ١٨٠١

عندما «هاجم طلاب المدارس الشرعية Softas المسلحون بالنعال والحجارة، السفير الروسي ومرافقيه وطردوهم بمن في ذلك دبلوماسيون آخرون وقليل من السيدات الذين جاؤوا بإذن خاص من الحكومة العثمانية ليزوروا «جامع السلیمانية» كما يرويه لنا هيد .

أما إيران القاجارية وراء الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية فقد مارست تغييرات القرن التاسع عشر بصورة مختلفة، فلم تحاول النخبة الحاكمة هنا أن تجري التغيير بنفسها حسب برنامج إصلاحى كما حدث في الإمبراطورية العثمانية ومصر، وفي تحليل آن لامبتون عام ١٩٨١ كان التغيير الاجتماعى في إيران في القرن التاسع عشر محدوداً بشيئين: الموقف الشيعى من السلطة الزمنية وتدخل القوى الأوروبية، فالأول أحدث فجوة بين العلماء والحكومة وبعض الاستقلالات من المسئولية من جانب العلماء أما الثانى فقد زود بالقوة الدافعة للتغيير، وكنتيجة كان الالتزام الرسمى بالتغيير سطحياً .

وعندما طلبت بريطانيا مثلاً إعادة النظر في بعض شكاوى المسيحيين تمت التسويات بشكل يرضى المسيحيين والقوى الأوروبية، ولكن لم يتبع ذلك تصريح عام عن السياسة أو تشريع جديد كما حدث في الإمبراطورية العثمانية . وعند انتهاء القرن كان هناك تشكيلة من النخبة — علماء رفيعو المستوى، تجار كبار، بيروقراطية البلاط، زعماء العشائر وكبار ملاكي الأراضي — نشأت من التزاوج البيني والمنافع المشتركة . وقد بقي على أية حال صدع شاقولي عميق بين شعوب إيران وهوة سياسية واجتماعية عميقة بين النخبة ورعاياها وفي نهاية القرن كما تقول لامبتون «النسيج الأساسى للتغيير الاجتماعى الذى يخص العلاقة بين رجل وآخر وأهداف المجتمع لقيت القليل من الاعتبار وكان ذلك على الأغلب سبباً في أن التغيير الاجتماعى ظل محدوداً جداً .

العلماء العثمانيون والتغريب في زمن سليم الثالث ومحمود الثاني

أوريل هيد URIEL HEYD

دولتي العلية هي دولة محمدية

(السلطان محمود الثاني إلى كبير وزرائه صالح باشا، نيسان ١٨٢١)

إن الإمبراطورية التركية تحت الخطأ نحو تفككها بصورة واضحة والفرصة الوحيدة التي تمكنها من البقاء متماسكة لأي فترة زمنية أطول يتيحها لها تقربها من حضارة العالم المسيحي.

(ستراتفورد كانغ. السفير البريطاني في القسطنطينية، إلى اللورد بالمستون ٧ آذار ١٨٢٢)

موقف العلماء

كانت حقيقة «المسألة الشرقية» في القرن التاسع عشر تلخص في نجاح محاولات التحديث أو فشلها في الدولة والمجتمع العثمانيين على المنوال الغربي. والمشكلة المطروحة في العادة على هذا الشكل كانت إلى حد بعيد انعكاساً لهذه العملية في حقل السياسة الدولية وكانت حصيلة محاولات التحديث تتوقف إلى درجة كبيرة على موقف العلماء وهم السلك القوي من الرجال المسلمين المتعلمين الذين يهيمنون على المؤسسات الدينية وعلى التشريع والثقافة في الإمبراطورية وهم يقبضون بالإضافة إلى ذلك على أهم المراكز في الإدارة العامة والدبلوماسية والسياسية، وإجراء بحث حول موقفهم والأسباب التي جعلتهم يتبنون هام جداً ليس من أجل دراسة هذه المرحلة الخاصة في التاريخ العثماني وحسب بل إنه يمكن أن يكون وثيق الصلة بفهم الموقف الذي اتخذته بعض القادة الدينيين المسلمين بصورة عامة فيما يتعلق بالتحديث والتغريب^١.

دعم التغريب

انتقلت الإصلاحات التحديثية المبكرة التي قام بها السلاطين العثمانيون بفضل تعاون فعال من قبل عدد من العلماء ذوي الشأن الرفيع. وقد أدخلت الطباعة مثلاً في عام ١٧٢٧

بعد أن أصدر شيخ الإسلام في ذلك الوقت فتوى تبيح استخدام هذا الاختراع الأوروبي ضمن بعض الحدود وقد عبر بعض قادة العلماء أيضاً عن رأي مشجع في هذا الفن الجديد وبعد خمسين سنة تقريباً بارك شيخ الإسلام الحراب التي سلّح بها البارون دوتوت de Tott الجنود في وحدة مدفعية الجديدة Sü'atçı³ وقد حصل السلطان سليم الثالث الذي بادر إلى إصلاحات منهجية في الإمبراطورية على دعم قوي من شيوخ الإسلام المتابعين وكذلك من قاضي عسكر ومن ولي زاده محمد أمين وتارجيك عبد الله. وتضامن شيوخ الإسلام محمد طاهر ١٨٢٥ - ١٨٢٨ وعبد الوهاب ١٨٢١ - ١٨٢٢، ١٨٢٨ - ١٨٣٣ ومصطفى عاصم ١٨١٨ - ١٨١٩، ١٨٢٣ - ١٨٢٥، ١٨٣٣ - ١٨٤٦، وكذلك المشايخ محمد أسعد ومصطفى بهجت وآخرون كثيرون تضامنوا بإخلاص مع خليفته السلطان محمود الثاني في تدمير الانكشارية وإلغاء نظام البكداشية وفي تحديث الجيش والدولة .

ولم يكن قادة العلماء يجيزون ويدعمون وحسب التجديدات التي بادر إليها السلاطين وعسكريهم ومستشاروهم المدنيون من عثمانيين وأوروبيين، بل إن بعضهم لعب أيضاً دوراً رئيسياً في تصور وإجاء وتخطيط إصلاحات على النهج الأوروبي وقد أوقع تاتارجيك Tatarcik عبد الله السلطان سليم «بلائحة» من الإصلاحات ورجاه بحجراً أن يتبنى العلم العسكري الغربي وتدريباته والترجمة المنهجية للأعمال الأوروبية التقنية إلى التركية واستخدام معلمين أجانب وخبراء^٤.

حتى أن أفكار أكثر من روائي ورجل دولة وضعت أمام جيل تال على يد الشيخ (الملا) قصصي زاده محمد عزت^٥ في مذكرة غير شهيرة كتبت بعد تدمير الانكشارية في عام ١٨٢٦ وقد اقترح دفع أجور ثابتة إلى جميع الموظفين بمن في ذلك العلماء وتأسيس مجمع استشاري للعلماء وكبار الموظفين وإعادة تنظيم جوانب كثيرة من الإدارة العامة. وأكثر ما تجدر ملاحظته من توصياته هي في الغالب تلك التي تتصل بالاقتصاد فقد ألح على الحاجة إلى حفز أكبر الاهتمام بالتجارة والصناعة بين السكان المسلمين في الإمبراطورية ودعا بصورة خاصة الطبقة العليا من المجتمع العثماني إلى التخلي عن احتقارهم التقليدي للانتفاع من العمل وعلى الحكومة أن تدعم بصورة مستمرة المشاريع الجديدة بتزويدها برأس المال وإعفائها من الضرائب خلال السنوات الثلاث الأولى كما جرت العادة في أوروبا. أما المستوردات فيجب أن تنقل إلى درجة كبيرة، وكثير من السلع المستوردة يجب منذ الآن أن تنتج في مصانع يجب تأسيسها خارج استنبول حيث كانت الأجور أكثر انخفاضاً، وفوق

ذلك كله يجب أن يخفّض نمط حياة الطبقات الراقية (التي ينتمي هو نفسه إلى إحداها، طبقة العلماء) ويحدد بناء البيوت الباذخة الذي لا إنتاج وراعه. إن عرض أفكار كهذه من قبل شيخ ينتمي إلى المستوى الأعلى وذلك قبل عشر سنوات من بدء فترة التنظيمات يلفت الانتباه وهو مثال تعليمي جداً للمساهمة الهامة التي قدمها العلماء في ذلك الوقت إلى النقد السياسي والفكر الاقتصادي.

ظلت الأثرية العظمى من المسلمين المثقفين في الإمبراطورية العثمانية تُخصّص طبقة العلماء في الفترة المبكرة من القرن التاسع عشر واعتمد المصلحون اعتماداً كبيراً في نشر الأفكار الجديدة على الدعم الذي تقدمه كتابات العلماء وهو دعم كان يلقي صدًى كبيراً. وقد دافع محمد أسعد وهو واحد من المشايخ الذين سبق ذكرهم عن إصلاحات السلطان محمود المبكرة بحماس في يومياته عن الإمبراطورية في عام ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ - ١٨٢٦ م) في كتابه الذي يحمل عنوان «أس الظفر» وهو الوصف الشهير للقضاء على الانكشارية، ولم يكن هو العالم الوحيد الذي كتب تاريخاً رسمياً في هذا الاتجاه وكانت الكتبة العظمى من كتاب تاريخ الإمبراطورية (فقهاء النفوس Vak'a-nüvis) في عهد محمود الثاني من أمثال صانع زاده عطاء الله قبل محمد أسعد ومثل أحمد جودت Cevdet وأحمد لطفي في الجيل التالي. وكانوا أيضاً من العلماء وفي أعمالهم يؤكدون بإخلاص على فوائد وشرعية التجديدات الغربية.

كما قام أئمة المساجد في احياء استنبول المختلفة بمهمة مماثلة على الصعيد الشعبي وكانوا قد تلقوا تعليمات من قاضي العاصمة أن يتصدوا لأي انتقاد للمعاهد العسكرية الحديثة، سواء جرى في المقاهي العامة أو في أماكن أخرى^٧ وعندما أدخل الطربوش إلى الجيش العثماني الجديد في عام ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ - ١٨٢٨) لم يقتصر عدد بارز من الخطباء العامين على الموافقة على ذلك التجديد في مجلس الدولة بل أخذوا على عاتقهم مهمة إيضاح شرعيته للشعب^٨. وكان الأئمة ومعلمو الكتابات Höcäs أداة الحكومة الرئيسية في الدعاية إلى أن ظهرت الجريدة التركية الأولى الرسمية (التقويم الفقهي) عام ١٨٣١. منذ مائة عام تقريباً عُين العلماء (وشيوخ الدراويش) مصححين في المطابع، ومساعدين وفيما بعد مدرّاء لمؤسسة الطباعة الجديدة التابعة لابراهيم متفرقة، والتي أثارت كثيراً من الشكوك بين الرجعيين. وربما كان المرجح أن السلطان محمود عين محمد أسعد رئيس تحرير للجريدة وعالمًا آخر مصصحاً^٩ لها للسبب ذاته. وكذلك عندما جرى أول إحصاء عام حديث للسكان في الإمبراطورية

العثمانية عام ١٨٣٠ — ١٨٣١ عُين العلماء على رأس عدد من فرق المناطق (محمد أسعد مثلاً في صوفيا) وذلك في سبيل تبديد شكوك الناس^{١١}.

وثمة خدمة أخرى ثمينة أسداها ذلك الشيخ نفسه وتعلق بالتدابير الثورية التي اتخذها السلطان محمود ضد الطاعون. يمنع الإيمان الديني الشعبي بالقضاء والقدر من اتخاذ أية احتياطات ضد المرض الذي سبب من حين إلى آخر دماراً بين سكان الإمبراطورية العثمانية، ففي سنة ١٨١٢ مثلاً مات بسببه أكثر من سبعين ألفاً في استنبول وجوارها^{١٢} ولا ريب أن أكثر التدابير فعالية لمكافحة المرض هي أن يمنع انتقاله من مكان آخر. وقد أدخل محمد علي نظام الحجر الصحي في مصر في وقت مبكر من القرن أما في استنبول فقد أشيع أن العلماء عارضوا رغبة السلطان محمود في الاقتداء بمثال محمد علي^{١٣}. وقد كتب الضابط البروسي الشاب هلموت فون مولتكه الذي عاش عدة سنوات في تركيا في سنوات ١٨٣٠ رسالة في شباط /فبراير/ ١٨٣٧ يقول فيها. «إن الطاعون سيقى طالما بقي العلماء»^{١٤} وقد برهنت الأيام بسرعة أنه كان مخطئاً على كل حال ففي عام ١٨٣٨ أبطل السلطان كل معارضة وقرر أن يقيم محجراً صحياً قرب استنبول بمساعدة خبراء نمسويين وقد صدرت فتوى تبيح هذا التجديد كما صدر مقال في الجريدة الرسمية التقويم الفقهي يسطر سلسلة من الحجج الدينية والمنطقية ضد التحيز الشعبي^{١٥} وكان بين الرسميين الثلاثة الذين أنيط بهم إطلاق المشروع اثنان من العلماء، محمد أسعد ورئيس أطباء السلطان (حكيمباشي) عبد الحق^{١٥} وساعد تعاونهما مع الحكومة بلا ريب على ابطال المعارضة بين أفراد الشعب وبين العلماء الأقل شأناً وإذا كان هذا القرار الحدير بالثناء قد ظل سنوات عديدة حبراً على ورق^{١٦} فإن ذلك لا يقلل من أهمية الموقف المتحرر الذي اتخذته قادة العلماء تجاه هذه المسألة الدقيقة.

وكانت الكوليرا أيضاً تتقاضى ضريبة كبيرة من العثمانيين في تلك الفترة وإن كانت أقل تدميراً من الطاعون. وقد كتب رئيس أطباء السلطان محمود وصديقه الحميم قاضي عسكر مصطفى بهجت بأمر من السلطان بحثاً عن الكوليرا بالتركية استفاد فيه من كتاب نمسوي. وبعد أن يسرد وصفاً لتاريخ المرض يصف المؤلف أعراضه ويوصي بتدابير احترازية ونماذج من المعالجة^{١٧} وقد طبع من الكتاب عدة آلاف نسخة في المطبعة الإمبراطورية وفي آب /أغسطس/ ١٨٣١ وُزِع مجاناً على السكان المدنيين وعلى الجنود في استنبول والمقاطعات^{١٨}. وقد اضطلع هذا العالم نفسه مصطفى بهجت بدور فعال في تطور الدراسات الطبية المبكر، وتأسست في أيام توليه للمرة الثالثة رئاسة الأطباء وبمبادرة واسعة منه، المدرسة الطبية الجديدة للجيش «الطب — خانة أو الطبية» وذلك في عام ١٨٢٧^{١٩}.

وكان على المعهد الجديد أن يلغي أحكاماً مسبقة شعبية تقليدية قوية ضد تشريح الجسم البشري، وقد أمر السلطان محمود بواسطة (خط همايوني) بطبع كتاب في التشريح تحت عنوان «مرآة الأبدان في تشريح أعضاء الإنسان» الذي ألفه صانع زاده محمد عطاء الله وهو شيخ سبق ذكره، وكان ذلك قبل افتتاح المدرسة الطبية بضع سنوات. ويحتوي هذا الكتاب الذي نشر سنة ١٨٢٠ وأثار كثيراً من الاهتمام في أوروبا على عدد كبير من الرسوم المحفورة التي توضح النص^{٢٠}، وكان نشر صور الشكل الإنساني مناقضاً أيضاً للتقاليد العثمانية الإسلامية وإن من الجدير بالملاحظة أن الرجل الذي تجاهل أحكاماً مسبقة دينية قوية كهذين اللذين ذكرناهما وألف هذا الكتاب الطبيعي في الطب الحديث كان عضواً في الطبقة العليا من سلك العلماء.

ولم يقتصر تعاون العلماء على الإصلاح الثقافي في المدرسة الطبية بل اتخذت الخطوات الأولى في عام ١٨٣٨ — ١٨٣٩ لتأسيس «الرشدية» وهي مدارس متوسطة عُين للإشراف عليها إمام زاده محمد أسعد ووظيفته قاضي عسكر في الأناضول تحت لقب «ناظر مكتبي معارف عدليي»^{٢١} وبعد سنوات قليلة من وفاة السلطان محمود ختم هذا العالم والمؤرخ عمله الوظيفي كأول وزير عثماني للتربية^{٢٢}.

إن الإصلاحات التغريبية التي قام بها سليم الثالث ومحمود الثاني قدمت لها قيادة العلماء سواء في دعمها أو في القبول بها قوة إضافية بالاشتراك مع (طرق الدراويش)، وكان لكثير من صفوة العلماء تقليدياً ميول صوفية قوية وكان عدد من شيوخ الإسلام في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر معروفين بانتمائهم إلى الطريقة النقشبندية أو إلى الطريقة المولوية^{٢٣} في حين كان آخرون ينون أو يدعون تكايا الدراويش^{٢٤}. كان المولويون ينعمون بعطف خاص من السلطان سليم الثالث وبالتالي من المجتمع الراقي في زمنه وقد أصبحوا أكثر الطرق قوة من الناحية السياسية وهكذا حلوا محل البكداشية ذات الشعبية والذين كانوا مرتبطين بشكل وثيق بسلك الانكشارية الرجعي^{٢٥}. وقد استمر المولوية في دعم الإصلاحات في عهد محمود الثاني واحتل بعض أنصار الطريقة مراكز عظيمة التنفيذ في كل من الوزارة والبلات ابان حكمه وكان أكثرهم أهمية محمد سيد خالد الذي ظل لسنوات عديدة رئيس أمناء السلطان والحاكم الفعلي لمصر الإمبراطورية^{٢٦} وفي سنوات محمود الثاني الأخيرة كان أحد رجال حاشيته المقربين والمرافقين «عبدي بك» وهو مولوي ورع^{٢٧} وثمة شخص آخر هو أحمد صادق زبور أفندي الذي عين واحداً من الأعضاء الستة في «مجلس ولاية الأحكام العدلية» الجديد والذي انشئ عام ١٨٣٨^{٢٨} وقد سرت شائعات قوية في استنبول في أواخر

أعوام ١٨٣٠ تقول بأن السلطان يمتلك باستمرار معلومات سرية عن شؤون البلاد عبر أقبية المولويين^{٢٩} وتبعاً لتأكيدات الأمير المولدافي غيكا Ghika فإن شيخ نكية المولوية الشهيرة في غلاطه (Pera) كان أيضاً صديقاً شخصياً لمحمود الثاني وقد عمل أكثر من أي شخص آخر لمساعدة السلطان على إبطال معارضة العلماء لإصلاحاته^{٣٠}.

معارضة الإصلاحات

لم يكن موقف المشايخ الذين ساندوا إصلاحات سليم الثالث ومحمود الثاني الغربية بالتأكيد موقفاً منطقياً لسلك المشايخ بأجمعه. وقد نجحت عناصر رجعية في قيادة العلماء مؤقتاً في وقف هذه الإصلاحات بالقوة كنتيجة لثورة ١٨٠٧ وكان الإنكشاريون المتمردون قد تلقوا مساعدات فعالة بل قادهم شيخ الإسلام محمد عطاء الله وهو روح الثورة، ومعلمه محمد منيب، وقاضي استنبول مراد زاده محمد مراد وشيوخ آخرون عديدون ممن وقعوا على «حجة شرعية» تدين إصلاحات «النظام الجديد» باعتباره، ابتداءً لاسابقة له وغير مشروع (بدعة)^{٣١} و «تقليداً للكفار يستوجب الشجب» وبعد وصول السلطان محمود الثاني في السنوات التالية^{٣٢} كان العلماء المحافظون قد أجبروا تدريجياً على أية حال، على اتخاذ موقف دفاعي بحت. ويقومون بمقاومة سلبية وحسب أو يدعون لسياسة الحكومة الإصلاحية.

ومع ذلك فقد عارضت قيادة العلماء بنجاح رغبات محمود في موضوع واحد يبدو للوهلة الأولى وكأنه قليل الأهمية، ففي سنة ١٨٢٨ قيل أن السلطان أراد أن يلبس العلماء أيضاً الطربوش الأحمر وهو غطاء الرأس الذي صار إلزامياً لكل موظفي الحكومة والجنود وقد لبسه حتى الحاكم نفسه، ولكن شيخ الإسلام محمد طاهر الذي تعاون مع السلطان في القضاء على الانكشارية وأجاز جميع الإصلاحات اللاحقة رفض بإصرار الموافقة على هذا التجديد^{٣٣} وقد صرفه محمود لكن الحرب مع روسيا التي نشبت في ذلك الوقت جعلت أي نزاع جدي مع العلماء في غير محله، وقد وضع المشروع كله جانباً^{٣٤} بسبب ذلك وأتقد العلماء عمائمهم البيضاء التي كانت تميزهم عن بقية الشعب، إلى أن جاء إصلاح أتاتورك بعد ذلك بمئة عام.

شعر السلطان محمود بعد نهاية حرب ١٨٢٩ بأنه حر في استئناف إصلاحاته بقوة أكبر وعلى نطاق أوسع بكثير. وقد أدى إدخاله لعادة أوروية أخرى إلى صدام جديد مع العلماء ولكن السلطان تجاهل هذه المرة آراءهم تماماً، كان محمود مثل سليم من قبله قد

رُسمت له صورته مرات عديدة لذلك فكّر شيخ الإسلام في أن يحتج على هذا التهجم على التقليد الديني^{٣٥} وفي سنة ١٨٣٢ ذهب السلطان أبعد من ذلك فأرسل صورته إلى شيخ الإسلام مؤطرة بالجواهر كإشارة تم عن عطفه^{٣٦} وقد أصبح هذا النوع من الهدايا إلى كبار الموظفين والحكام الأجانب مألوفاً^{٣٧}.

وعندما أبرزت صورة السلطان عام ١٨٣٦ بشكل احتفالي رسمي في التكنات المختلفة ومكاتب الحكومة، أظهر كثير من الناس وخاصة من العلماء استياءهم^{٣٨} وعبروا عنه وكان يسبق عرض الصورة موكب عسكري كبير ترافقه الموسيقى وإطلاق البنادق والألعاب النارية، ولكن من الممتع أن نلاحظ بأن الاحتفالات الدينية على شرف الصورة كانت تقتصر على شيوخ الدراويش ولا يشارك فيها العلماء^{٣٩}، وأن معارضة العلماء كانت تتبع من خوفهم أن يؤدي الإبراز العام للصورة إلى إعطاء الانطباع بأنها يجب أن يعبدها الشعب^{٤٠} ومع ذلك فإن قيادة سلك العلماء دعمت على العموم السلطان محمود أو أنها أخيراً خضعت لرغبته، وقد ظل كثير من العلماء في المستويات الدنيا معادين بصورة متطرفة للتجديدات الأوروبية. ولم يكن ممكناً للأسف دراسة آراء معارضي التغيير بشكل وافٍ إذ أن عدداً قليلاً منهم تجرأ على التعبير عن وجهة نظره كتابة، وحتى لو فعلوا فإن طباعة كتبهم لم تكن مسموحة، وهناك بعض المعلومات عن معارضة الإصلاحات وجدت في مصادر أوروبية، لكن كثيراً منها وخاصة كتب الرحالة التي لا حصر لها في تلك المرحلة لا يمكن الركون إليها ولا بد أن تستعمل بكثير من الحذر.

وعلى أية حال فإنه حتى اليوميات التركية عن سنوات الإصلاحات الكثيفة التي تلت صلح (أدرنه) تسجل عدداً من الاضطرابات التي تورط فيها علماء رجعيون. ففي عام ١٨٢٩ مثلاً نفى عدد من المعلمين (خوجا) لأنهم انتقدوا المدارس الجديدة في خطبهم في الجامع خلال شهر رمضان^{٤١}. وقد اعترض أحدهم علناً وهو مدرس بوسني على اللباس الأوروبي الجديد وسمى أولئك الذين يتبنونه قليلي الإيمان. وكان بديهاً أنه انضم فيما بعد إلى متمرّد خطير في منطقة عابدين ادعى أن الله أرسله ليدافع عن الفقراء وجذب تحت لوائه بقايا من الإنكشارية وآخرين خارجين على القانون^{٤٢} وبعد ذلك بقليل دعم المفتي وعالم آخر في توسيا Tosya إلى الجنوب الشرقي من كاستاموتو، متمردين محليين وقيل أن كثيرين منهم كانوا من الإنكشارية المطرودين من استنبول في عام ١٨٢٦^{٤٣}.

وكان طلاب المدارس الدينية ويطلق عليهم اسم طالبي العلوم أو Softa أحد المراكز

الرئيسية لمعارضة كثير من إصلاحات الحكومة العثمانية والمجتمع على الطريقة الغربية . وكان عددهم كبيراً قد بلغ تبعاً للوائح تفصيلية في عام ١٧٨٤^{٤٤} ألفاً وخمسمائة طالب في استنبول ولا يدخل في ذلك من يتولون خدمتهم ويقومون على أمور إطعامهم وإسكانهم ونفقات تعليمهم، وكان يوجد بالإضافة إليهم عدد من الطلاب الخارجيين ممن يعيشون خارج المدرسة . ويقال^{٤٥} أن أكثر من ثلاثة آلاف طالب شاركوا في إبادة الإنكشارية عام ١٨٢٦ وكان مجموع طلاب المدارس في العاصمة يقدر في أعوام ١٨٣٠ و ١٨٤٠ بحوالي خمسة آلاف^{٤٦} وكان الطلاب يتابعون دراساتهم لفترة طويلة من السنة ويعيشون في ظروف شديدة الصعوبة غالباً وكان كثير منهم يعاني من نقص التغذية ويتلقى — تبعاً للملاحظين أوروبين^{٤٧} — وجبة طعام مجانية واحدة في اليوم، مع أن عدداً كبيراً منهم لم يعد شاباً وكانوا بصورة عامة غير متزوجين وكان على كثير منهم أن ينتظروا وقتاً طويلاً للحصول على مركز بحزب .

كان لطلاب العلوم عبر تاريخ الإمبراطورية العثمانية مناخ يلد الساخطين وصناع الاضطراب^{٤٨} . وقد تنامت نقيمتهم في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر كنتيجة لفضائح الفساد في أوساط قيادة العلماء، ونستطيع أن نزعج بأن الفقراء من طلاب العلوم (والطبقة الدنيا من العلماء) كانوا ينظرون بحسد عميق إلى كبار الأغنياء من قادتهم وإلى أقربائهم ممن أصبحوا يشككون فيما بعد عدداً صغيراً من العائلات الأرستقراطية وكان الفساد الذي أثار استياء الطلاب بصورة خاصة ذلك الميل المتعاطف لاحتكار المراكز العليا في سلك العلماء لأفراد من أسر أولئك القادة، وهم في معظم الحالات جهلة وأحياناً لا قيمة لهم^{٤٩} . في حين كان يتوجب على الطلاب الذين ينتمون إلى أصول متواضعة أو ريفية أن يدرسوا عشر سنوات أو عشرين سنة وأن يجتازوا امتحانات عسيرة متنوعة قبل أن يصبحوا مدرسين ولكن ابن شيخ ربيع المستوى ومن عائلة متميزة كثيراً ماضن لنفسه هذه المرتبة وهو في سن السادسة^{٥٠} وكثيراً ما كان هذا التمييز واضحاً في الترفيعات التالية . وبدلاً من الصعود إلى المراكز العليا تبعاً لاعتبارات السن التقليدية كان أبناء هذه الزمر المحظوظة يقفزون غالباً فوق أدوار الآخرين في طفرات^{٥١} . ولما كان قادة سلك العلماء يشغلون مراكز عليا في الحكومة فقد كان من الطبيعي أن يتجه عداة الطلبة وصغار العلماء ضد كل سلطة . وكانت عناصر الصراع الطبقي هذه ضمن سلك العلماء — وهو صراع لم يدرس بشكل واف — تتجه إلى خلق مشاكل جديدة في فترات الكوارث العسكرية والتبدلات السياسية والاجتماعية الكبرى ومحاولات الإصلاح المتطرفة كالتي جرت في أيام سليم الثالث ومحمود الثاني .

وفي الفترة الأولى من حكم محمود تحدى الطلبة مرات عديدة وبشكل علني سلطة الحكومة بما في ذلك سلطة كبار العلماء ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك «واقعة الشمعة» ففي شتاء ١٨١٧ - ١٨١٨ حصل نزاع سببه رفض أحد الباعة بيع أكثر من شمعة واحدة لكل مستهلك، وقاد ذلك إلى قتال حاد بين الحراس الإنكشاريين وبين طلبة مدرسة محمد الفاتح الشهيرة الذين كانوا يتمتعون منذ زمن طويل بامتياز امتلاك أسلحة. وخرجوا في احتجاجات، سببت استقالة شيخ الإسلام^{٥٢} وفي عام ١٨٢١ أي بعد ذلك بسنوات قليلة تظاهر مئات من الطلاب أمام قصر شيخ الإسلام مطالبين بتحرير واحد من أساتذتهم كان قد حكم عليه بالنفي بسبب خطابات له ضد الحكومة وقد أجزر كبير الوزراء على الحضور شخصياً لتهدئة الحشد الغاضب الخطر^{٥٣}.

ومنذ أن جرى تحديد الدراسات في المدرسة بالموضوعات التقليدية في التعليم الإسلامي احتج الطلاب بعنف على الإصلاحات الأوروبية وقد اعتبروها على الأرجح خطراً لا على معتقداتهم الدينية وحسب بل على آفاقهم الاقتصادية أيضاً. ولم يكن تعصبهم بالتالي أو ضيق عقلهم أمراً مفاجئاً وقد تجاوزوا بهما قادة العلماء. ففي نيسان/أبريل/ ١٨٠١ مثلاً هاجم الطلاب المسلحون بالنعال وبالْحجارة السفير الروسي وحاشيته بمن فيهم دبلوماسيون آخرون وقليل من النساء وطردهم من جامع السليمانية بعد أن كانوا قد حصلوا على إذن من الحكومة العثمانية بزيارته، وقد أصدر الباب العالي الذي شعر بمرح عميق قرارات بإعدام بعض الطلاب وجلد آخرين ونفيهم^{٥٤} وعندما دعمت فرنسا محمد علي باشا الذي هدد بوجود الدولة العثمانية نفسه وذلك في ربيع ١٨٣٣ اضطرت الحكومة إلى دعوة الروس للمساعدة واتخذت تدابير هامة لإبعاد الطلاب المتعصبين ضد الأجانب من استنبول^{٥٥}.

ولم يكن موقف قيادة العلماء التقدمي من إصلاحات السلطان محمود ليؤثر على معارضة الطلاب والطبقة الدنيا من العلماء وكذلك لم يكن كل الدراويش يشتركون في تعاون المولوية والطرق الأخرى مع السلطان وقد احتج بصورة خاصة أعضاء كثيرين من اتباع الطرق الشعبية والدراويش المتجولين غير المرتبطين، بشدة على سياسة الإصلاحات.

وفي عام ١٨٢٩ وفي جامع السليمانية أثناء صلاة الجمعة وقف درويش في حالة وجدٍ وشم بصوت عالٍ شيخ الإسلام ولعنه لأنه بالإضافة إلى شخصيات أخرى رفيعة الشأن يلازمون السلطان ويؤثرون عليه في سبيل تبني «طقوس زائفة»^{٥٦} وثمة موقف آخر أكثر مدعاة للإهانة عندما وقف درويش متعصب يعرف باسم شيخ سجلي Seyh Saçli واستوقف السلطان محمود على جسر غلاطه الجديد ونعته بالسلطان الكافر واتهمه بتدمير دين

الإسلام . وقد أوقف الدرويش الذي كان الناس يعتبرونه قديساً وأعدم وسرعان ما انتشرت بين الجماهير^{٥٧} أسطورة عن الشهيد.

أيدولوجية الإصلاح

كان كبار العلماء يعبرون في كتاباتهم وخطبهم في مجالس الدولة عن تأييد الإصلاح ويدافعون عن موقفهم بالاستناد إلى حجج مستقاة من القانون الديني حيناً ومن تاريخ الإسلام المبكر حيناً آخر أو من أدلة مبنية على العقل والحس السليم^{٥٨} . كانوا يحاجون بأن الجهاد وهو الحرب المقدسة ضد الكفار من أول واجبات المؤمنين . وأن تقوية جيش الإسلام بكل وسيلة هي بالتالي فرض ديني هام وقد أصبح ذلك من أكثر الضرورات إلحاحاً في أيام تعاني فيها الدولة العثمانية — وهي حصن الإسلام الأخير — من الهزيمة تلي الهزيمة على أيدي القوى المسيحية الكبرى وأن وجود الإمبراطورية ومن ثم الإسلام قد لا يمكن إنقاذه إلا بتبني التقانة العسكرية الأوروبية .

إن التعلم من الأعداء الكفار لا يشكل مسألة دينية محظورة وليس بدعة بل هو تطبيق للحكمة المشروعة المقابلة بالمثل وتلك هي مقاتلة العدو بأسلحته نفسها . وقد نص القرآن في آيات منه على مثل هذا السلوك كما في الآية ٦٠ من سورة الأنفال « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم . الآية . » و « قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة (التوبة الآية ٣٧) .

وقد أذن الله للمسلمين أن يقاتلوا « في كل الأشهر » بما فيها الأشهر الأربعة الحرم^{٥٩} « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله ، والفتنة أكبر من القتل » . سورة البقرة الآية

٢١٦ .

ويفسر المتحمسون لإصلاحات محمود الثاني هذه الآيات على أنها تسمح لهم باستعمال كل الأسلحة والأساليب الحربية التي يستعملها خصومهم بل إنهم يشرحون كلمة « كافة » بمعنى القتال في تشكيل موحد متراص^{٦٠} وكان التفسير الأخير نوعياً يستهدف إضفاء الشرعية على المهارة الأوروبية التي أصبحت سائدة حديثاً « تعليم شرعي » وهي مهارة تتطابق مع القانون الديني^{٦١} ونظام المعركة الغربي الذي أدخله سليم الثالث ومحمود الثاني وقد اكتشفوا أسساً أكثر وضوحاً في نظريتهم في الآية الثالثة من سورة الصف : « إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص » وجاءوا^{٦٢} بحجج مبنية على التاريخ الإسلامي

القديم فقد أكد ابن خلدون في رأيهم أن المسلمين الأوائل تخلوا عن عادة العرب أيام الوثنية في القتال الفردي على طريقة الكر والفر وتبنوا الفنون العسكرية العليا عند الفرس والبيزنطيين أعدائهم وكانوا يقاتلون في صفوف^{٦٣}. وكذلك يضيف أحمد جودت^{٦٤} أن النبي لم يتردد في التعلم من أتباع زرادشت الفرس فنون حربهم التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين في الجزيرة العربية فقد حفر خندقاً حول عاصمته المدينة. ويؤكد آخرون^{٦٥} أن المسلمين الأوائل أخذوا استخدام البارود الذي اكتشفه الكفار، وهم يشيرون بذلك كما يبدو إلى النار الإغريقية أو مواد أخرى مشتعلة كانت تُقذف على الأعداء^{٦٦}، وربما كان المقصود أيضاً نيران البنادق التي تبناها العثمانيون بعد عدة قرون. ويزيدون في حججهم فيقولون إن نبي الإسلام لم يقتصر في اقتباسه من الكفار على الأمور العسكرية بل هو استعمل بعد معركة بدر عدداً من الأسرى المشركين من أهل مكة ليعلموا أطفال المدينة القراءة والكتابة^{٦٧}.

ويجب ألا يولد التعلم من الكفار أي شعور بالدونية بين المسلمين بل يجب أن يتذكروا أن تقدم أوروبا المسيحية في العلوم العسكرية لم يكن إلا ردّة فعل على خوف الغرب من تفوق أسلحة العثمانيين وبطولات المسلمين عبر عدد من القرون^{٦٨}. كما أن المبادئ الاقتصادية الغربية التي يجب أن يتبناها العثمانيون مثل دفع أجور ثابتة لموظفي الحكومة، ليست إلا أفكاراً أخذها الأوروبيون من قبل عن شريعتنا الإسلامية^{٦٩}. وليس على المسلمين إلا أن يستردوا ما كان قد أخذ عنهم أصلاً. وقد رفض عقائد الإصلاحات الغربية من بين العلماء^{٧٠} حجة خصومهم القائلة بأن «من تشبه بقوم فهو منهم» ومعنى ذلك أن تقليد المسلمين لأوروبا سوف يؤدي بهم إلى فقدان هويتهم تماماً. وكان أوسع الاعتراضات انتشاراً وأكثرها استخداماً والتي واجهها دعاة الإصلاح هو الحاجة بأن الطرائق الغربية مخالفة لعادات العالم الإسلامي وأن تبنيها سوف يؤدي إلى فشل مأساوي. وقد قلل قصصي زاده^{٧١} من شأن هذه الحجة بأن ذكر مثال مصر وهي بلد إسلامي وفي رأيه أنها عانت من التدمير أكثر مما عانته تركيا نفسها. ولكن وزيراً أميناً من وزراء مولانا السلطان (وهو يشير إلى محمد علي حاكم مصر) وهو رجل ذو ذكاء متواضع حول مصر العتيقة إلى بلاد جديدة^{٧٢} ومن المؤكد بعد كل شيء، كما يضيف قصصي زاده بأن علماءنا (الأترك هم مع كل احترام متفوقون على علماء الأزهر وأن موظفي حكومتنا العلية وكتابها هم أوفر ذكاء من موظفي ديوانه (محمد علي) وينحى قصصي زاده باللائمة بعنف على أولئك المسلمين القديرين الذين يزعمون أنه لا يمكن عمل شيء قبل قيام المهدي ويستشهد بالمثل العربي القائل «همة الرجال تقتلع الجبال» ويرفض تشاؤم أولئك الذين لا يصدقون بأن الإمبراطورية العثمانية الهرمة يمكن أن يعاد تنظيمها، ويلفت انتباههم إلى

التمساويين والروسيين والفرنسيين وهم كفار ومحرومون من العون الإلهي قد نحجوا بفضل التدابير العقلية في إعادة بناء بلادهم وتحديد شبابها بعد كثير من الهزائم الكبيرة^{٧٣} وقد أهاب هذا الشيخ بالعثمانيين ألا يعتمدوا على العون الإلهي وحده وقد لا يأتي بسرعة بل عليهم أن يبتكروا طرقاً ووسائل لإصلاح دولتهم، جاء ذلك في مذكراته الأخيرة التي كتبها باختصار قبل نفيه وموته^{٧٤}.

وكانت الحجة النهائية لكل العلماء الذين ناصروا التحديث ذلك الإلزام الديني لكل مسلم أن يطيع أوامر السلطان مادامت لا تخالف الشريعة «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» الآية ٥٩ من سورة النساء. وكانت هذه الآية دعامة في ترسانة كل المصلحين.

ولم يكن كثير من الحجج التي قدمها العلماء بين يدي الإصلاحات أكثر من بنية فوقية عقائدية تخفي السبب الفعلي لموقفهم. وإذا استذكرنا الأحداث نجد أن الدعم الذي قدمه كبار العلماء إلى سياسة فتح الإمبراطورية العثمانية أمام الأفكار العلمانية الأوروبية وأمام المؤسسات يبدو سياسة انتحارية من وجهة نظر مصلحة السلك الذي ينتمون إليه، لماذا تضامنت قيادة العلماء مع سليم الثالث ومحمود الثاني وساعدتهما على تنفيذ إصلاحاتهما في وجه معارضة شعبية قوية؟ لا يمكن أن نفهم أسباب موقفهم، وهو ما يشكل موضوع الجزء الثاني من هذه الدراسة، بدون بحث في وضع العلماء في الإمبراطورية العثمانية، والصفة المميزة للدولة وسياسة السلطان في هذه الفترة.

أسباب مساندة العلماء للإصلاح

انحدار السلطة

كان خوف كبار العلماء من السلطان وخاصة من محمود الثاني أحد أسباب موقفهم، فقد استأصل هذا الحاكم القوي بلا شفقة كبار الإقطاعيين الأقوياء والأعيان المحليين وتوج مؤسسة الملكية الأوتوقراطية المطلقة بإبادة الإنكشاريين الذين كانوا في غالب الأحيان أعواناً أو أدوات في أيدي العلماء لكبح قوة السلاطين. وقد أظهر محمود الثاني في مناسبات متعددة أنه يطلب الخضوع لرغبته من كل رعاياه بمن فيهم العلماء وصرف من الخدمة ونفى عدداً من «شيوخ الإسلام» وشيوخاً آخرين ممن رفضوا الإذعان لرغباته ونجح بهذه الوسيلة لافي مجرد إسكاتهم عن معارضة إصلاحاته بل حتى في الحصول على مساعدتهم في تنفيذ سياسته وهناك عدد من الأمثلة التي ذكرناها آنفاً تظهر كيف استفاد السلطان من نفوذ العلماء الروحي على الشعب في سبيل الحصول على مراسم دينية وضمائم احترام شعبي لتجديداته.

كان نجاح محمود الثاني في السيطرة على العلماء أمراً مدهشاً بسبب القوة الهائلة التي تمتع بها هذا السلك طوال أجيال عديدة وخاصة بعد انحدار الطبقات العسكرية. وثمة سفير بريطاني في استنبول^{٧٥} في منتصف القرن الثامن عشر كان متأثراً إلى درجة عميقة بنفوذ العلماء السياسي وفي رأيه أن سخطهم وحده كافٍ لكي يهز عرش السلطان وقد كتب زميله الفرنسي في سنة ١٧٨٦ «ليس الأمر هنا شبيهاً بفرنسا حيث الملك هو السيد الوحيد. فلا بد من إقناع العلماء ورجال القانون والوزراء الذين هم في الحكم والوزراء الذين لم يعودوا

كذلك^{٧٦} وكان المبعوث البروسي قد زعم قبل سنوات قليلة في إحدى رسائله أن العلماء يحملون بتأسيس نوع من الحكومة الأرستقراطية يكونون فيها أعمدتها الرئيسية ويكون السلطان مجرد زينة»^{٧٧}.

وقيل نهاية القرن الثامن عشر كانت قوة العلماء قد انحدرت على أية حال، وكان افتقارهم إلى الوحدة فيما بينهم واحداً من الأسباب الأساسية لذلك، ولم يكن ما سبق أن ذكرناه من أن عائلات قادة العلماء وكبار المشايخ تفصلها هوة عميقة عن القاعدة وحسب، بل إن الصراع على الارتقاء إلى المراكز العليا أدى إلى مؤامرات مستمرة، وازداد هذا الصراع حدة في القرن الثامن عشر عندما عين عدد كبير من المدرسين والمشايخ بدافع المحاباة والقرابة، وهكذا تزايد عدد المرشحين للمراكز العليا القليلة في السلك^{٧٨}، ومن هنا لم يعد مفاجئاً أن يرغب شيخ ما في الإذعان لرغبات السلطان وحتى أن يوافق على تجديده ذات الأصل الغربي كتمن للحصول على هيمنة على خصم ما.

كما انحدرت قيمة العلماء كثيراً علاوة على ذلك، بين الأجيال السابقة بسبب الفساد المتزايد بين صفوفهم^{٧٩} فقد أخذت الوظائف تعطى بل وتباع إلى رجال لا يناسبونها كاتباع العلماء الكبار أو خدمهم. بل لقد تم في بعض الحالات تعيين قضاة^{٨٠} ممن كانوا غير قادرين حتى على قراءة أسمائهم وأصبح فساد القضاة مضرراً للأمثال ويذكر أحد العلماء^{٨١} بأسى أن الناس في الماضي كانوا يأتون إلى القاضي ويشكون إليه ظلم الحاكم أو أعوانه، أما اليوم فإن الآية انعكست وبدلاً من أن يردع العلماء الحكومة عن انتهاك القانون المقدس أصبح على السلطان أن يصدر عدداً لا يُحصى من «الفرمانات» تحذر القضاة من انتهاك الشريعة^{٨٢}.

لقد ضعف النسيج الأخلاقي لسلوك العلماء إلى درجة حرجة. عندما أصدر السلطان سليم الثالث أثناء الأزمة العسكرية والمالية في السنوات الأولى من حكمه أمراً إلى جميع رعاياه بتسليم ما يملكونه من أشياء مصنوعة من الذهب أو الفضة إلى دار السكة (مصنع سك النقود) رفض كثير من العلماء أن يفعلوا، مع أن استعمال هذا النوع من الآنية غير مباح في القانون الديني، بل تجرأ بعضهم وعبر عن انتقاده لأمر السلطان^{٨٣}. ويذكر عاصم^{٨٤} أنه في بداية حكم سليم الثالث تطوع أحد العلماء وتلامذته بكل حمية للانضمام إلى المحاربين ضد الكفار الروس لكن مثل هذه الحالات أخذت تغدو نادرة في أوائل القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٢١ عند انعقاد «المجلس الكبير» أعلن شيخ الإسلام بصورة دراماتيكية أنه سوف يحمل بندقية ويربط شالاً حول رأسه ويمضي إلى الحرب ضد المتمردين الإغريق^{٨٥}، ولا حاجة إلى القول بأنه لم يغادر قصره المرجح أبداً. إن انحدر سلك العلماء الخلفي أفقدهم بعض

الاحترام التقليدي والثقة التي كانت لهم عند عامة الناس وأدى إلى إضعاف قدرتهم على المقاومة في وجه ضغط السلطان .

العداوة ضد الإنكشارية والبكتاشية

هناك سبب بعيد لمساندة كبار العلماء سياسة الإصلاح وهو كراهيتهم للإنكشاريين وشركائهم . ومع أن قادة العلماء دافعوا عن قضية مشتركة مع متمردي الإنكشارية أثناء ثورة ١٧٠٣ ، ١٧٣٠ ، ١٨٠٧ — ١٨٠٨ ولكن تعاوننا قصير الأمد كهذا لم يكن ليخفي الصراع الأساسي والعداء المستحكم بين الإنكشارية الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة الأمية وبين كبار العلماء الذين يشكلون الأرستقراطية الوحيدة في المجتمع العثماني .

كانت طبقة المشايخ أكثر الطبقات حظوة في الدولة حتى أيام محمود الثاني . ومع أنهم كانوا عرضة للصف من الخدمة أو النفي ولكنهم لم يكونوا كغيرهم من موظفي الحكومة عرضة للإعدام . ولم تكن ثرواتهم الضخمة خاضعة للضريبة ويمكن للمالكها أن يخلفوها بكل حرية لأولادهم في حين كانت ثروات وجهاء آخرين حتى عام ١٨٢٦^{٨٦} عرضة للمصادرة من جانب السلطان بعد موتهم إن لم يكن قبل ذلك . فلا عجب إذا كان المشايخ وخاصة العائلات الكبرى من بينهم مناصرين أشداء للقانون العام والنظام وخائفين من كل عمل ثوري تقوم به الغوغاء تحت قيادة الإنكشاريين « تلك الجماعة من البقالين وصانعي النعال وصيادي السمك والحمالين وأصحاب المقاهي وأضرابهم من الناس »^{٨٧} .

ويبدو أن العلماء لم ينسوا أبداً^{٨٨} نهاية شيخ الإسلام الشهير فيض الله المأساوية فقد قتله المتمردون الإنكشاريون عام ١٧٠٣ وسُحلت بجثته بشكل مهين عبر شوارع أدرنه Adrianople حتى ألقى بها أخيراً في النهر . لقد عرفوا بالتجربة المرة أن التمرد ضد الحكومة ينزع غالباً إلى صب جام غضبه على العلماء الأغنياء وذوي السلطة ، ويمكن اعتبار حالة شيخ حلب السابق أيام حكم السلطان عبد الحميد الأول نموذجية فقد هاجمه أثناء عودته إلى العاصمة حشد من العصاة فانتهبوا منه متاعاً كثيراً وجرده من ثيابه وجلدوه بالعصي بين ضحك المتمردين وسخريتهم^{٨٩} . وقد بذل الكتاب من العلماء الذين ساندوا إصلاحات محمود الثاني كل ما يوسعهم ليثبتوا أن الإنكشارية مسلمون غير صالحين وأنهم انتهكوا الشريعة بل لقد مزقوا نسخاً من القرآن خلال انتفاضتهم^{٩٠} .

كما ألصق مثل هذا الاتهام الكبير بأصحاب الطريقة البكتاشية الذين كانوا على صلة

وثقى بالإنكشاريين وكان كبار العلماء يتخذون موقفاً معادياً من هذه الطريقة الكادحة وغير المثقفة بل والمعادية للثقافة أحياناً، والتي تسمح لرجل غير مثقف أن يرقى إلى أعلى الدرجات. وانتقد العلماء بشدة سلوك البكتاشيين غير الأصولي Unorthodox واتهموهم بشرب النبيذ حتى في شهر رمضان، وبإهمال صلاة الجماعة، وعدم الاعتراف بالخلفاء الثلاثة الأوائل كما تفعل الشيعة... إلخ. ورد عليهم البكتاشيون بمزيد من الاحتقار والهزاء من العلماء المغرورين واتهموهم بالنفاق وبرزائل أخرى عديدة. وقد أحرز العلماء نصراً مديوناً في صراعهم مع أولئك الخصوم الخطرين وفي تموز عام ١٨٢٦ ساندوا، أو معظم قادتهم على الأقل، السلطان في إلغاء الطريقة وتخريب كثير من تكاياهم ومصادرة جزء من موجوداتها لحساب الخزينة العامة^{٩١}.

العلاقة مع البلاط

لم تكن الأسباب السلبية التي ناقشناها من قبل هي الوحيدة بل إنها لم تكن الدوافع الرئيسية لتعاون الطبقة العليا من العلماء مع سليم الثالث ومحمود الثاني، فكثير من هؤلاء العلماء ربطتهم بسلاطينهم منذ الحداثة المبكرة أو أصر الصداقة الشخصية وسنقدم ثلاثة أمثلة توضيحية.

كان ولي زاده محمد أمين، الذي تسلم أثناء حكم السلطان سليم ثلاث مرات وظيفه قاضي عسكر الروملي ودافع بقوة عن النظام الجديد، يرتبط بعلاقة عاطفية فريدة بالسلطان، إذ كان أبوه ولي الدين شيخ الإسلام السابق قدّم إلى السلطان مصطفى الثالث جاريةً جيورجية جميلة اسمها مهر شاه وهي التي أصبحت أم سليم وبعد أن وصل ابنها إلى العرش، أصبح لها نفوذ عظيم على ابنها باعتبارها «والدة السلطان» وسيطرت من خلال وصيفها يوسف آغا على شؤون الدولة. وقيل أنها ظلت تحتفظ لسيدتها القديم بمشاعر عاطفية كما أظهر له السلطان كثيراً من الرعاية^{٩٢} وكان موته عام ١٨٠٥^{٩٣} ضربة قاسية لسليم ولزمره الإصلاح.

وكان المثال البارز الثاني خليل أفندي المعروف عادةً باسم شركس خليل وقد ولد في مقاطعة شركسية لأب غير معروف وجيء به عبداً إلى الحريم الملكي حيث كانت أمه تعمل مرضعة لهبة الله سلطان وهي ابنة رضية للسلطان مصطفى الثالث، وأصبح خليل في السراي مرافقاً شخصياً للأمير الفتى سليم. وعند ما جاء هذا الأخير إلى العرش عام ١٧٨٩ عين صديقه في وظيفة مريجة مديراً لخزنته الخاصة (خزينة كتحدا) وبعد ثلاثة عشر عاماً

استقال خليل من الخدمة في القصر وحصل على مركز « شيخ غلاطه » وبذلك انضم إلى الطبقة العليا من العلماء ومع أنه ادعى أنه درس العلوم الدينية منذ حداثة ولكن هذا التعيين في منصب المشيخة لدخيل محض جعل كثيراً من زملائه العلماء ينظر إليه كبعدة لا سابقة لها . ولكن أحداً لم يتجرأ مع ذلك أن يعترض على صديق السلطان وصفيه ، وبعد اعتلاء السلطان محمود الثاني عام ١٨٠٨ أحرز خليل نفوذاً شخصياً عظيماً على السلطان الشاب الذي يمكن أن يكون قد عرفه يوم أن كان في السراي . وأصبح خليل عضواً في مجلس الدولة وحاضراً في الاجتماعات مع المبعوثين الأجانب وعين مرتين قاضي عسكر الرومي وفي عام ١٨١٩ وصل إلى أعلى مركز في سلك العلماء^{٩٤} .

قوبل الصعود غير العادي لمملوك شركسي إلى منصب شيخ الإسلام من قبل أسر العلماء وكأنه إهانة موجهة إلى تقاليد سلكتهم^{٩٥} لكن محموداً لم يتردد في فرض صفيه الشخصي عليهم وكما ارتفع بموظف ذي أصل وضع كخليل أفندي إلى مركز مسيطر في شؤون الدولة السياسية كذلك عين رئيس حلاقه في وظيفة مماثلة في القصر .

وكان العالم الثالث من هذا الطراز « ياسنجي زاده عبد الوهاب » وله أهمية كبرى في نجاح الإصلاحات ، وقد جيء به هو أيضاً إلى السراي وهو طفل وصار رفيقاً لسليم وبعد أن درس على يد عالم معروف في القصر وعين برتبة مدرس وظل يرقى في سلم التراتب حتى أصبح أخيراً شيخاً للإسلام مرتين . وخدم في المرة الثانية خلال الفترة الحاسمة للإصلاحات الغربية وهي سنوات ١٨٢٨ — ١٨٣٣ . وقد تأثر على دعم محمود الثاني الذي أظهر له كثيراً من العطف وعندما مات عبد الوهاب في سنة ١٨٣٤ حضر السلطان بنفسه ليشارك في صلاة الجنازة في جامع الفاتح . ومن الملفت للنظر أن هذا الشيخ المخلص ألف كتاباً بعنوان « خلاصة البرهان في إطاعة السلطان »^{٩٦} .

ولم يكن هؤلاء الثلاثة من كبار العلماء الذين ذكرناهم وحدهم من بين جماعتهم الذين ربطتهم أواصر قوية بالسراي فالروابط المتينة بين كبار العلماء والبلاط كانت موجودة في جميع الأوقات وكانت سبباً آخر لتضامهم مع السلاطين . وكانت أربع مراكز هامة في البلاط يحتلها دائماً علماء من الطبقة العليا وتبعاً لما جرت عليه العادة طويلاً فإن هذه المراكز هي وظيفة رئيس أطباء السلطان^{٩٧} (حكيمباشي) ورئيس الفلكيين (منجم باشي) والإمامين الخاصين (خنكار إمامي وإمامي سلطاني) وكان أصحاب المقامات الرفيعة هؤلاء قبل خدمتهم في القصر وبعدها يشغلون مراكز عالية في سلم العلماء ويتمتعون بعلاقات وثيقة مع رئيس الحاشية وفي كثير من الحالات مع السلطان نفسه^{٩٨} . ويعتبر مصطفى مسعود مثلاً

ممتازاً وهو رئيس أطباء تلقى دراسة استثنائية في فيينا سنناقشها فيما بعد . وقد حاز على ثقة محمود الثاني إلى درجة أعطى السلطان معها تعليماته عام ١٨١٢ إلى الوالي Hospodar الجديد لإحدى الولايتين الرومانيتين بأن يرسل تقاريره السرية عن الوضع الدولي بواسطة الحقيبة الدبلوماسية النمساوية وأن يعونها باسم مسعود أفندي ولم يكن الوزراء العثمانيون على علم بهذا الترتيب الذي يأمل السلطان بفضل أن يمتلك معلومات كافية تجعله قادراً على مراقبة نشاطات حكومته^{٩٩}

وفي زمن سليم ومحمود انضم علماء كبار متعددون وشيوخ مولويون إلى عدد من موظفي البلاط وشكلوا حلقة من المثقفين يهتمون بالموسيقا والأدب ، وكانوا يلتقون غالباً في السراي وربما كان ذلك بحضور السلطان^{١٠٠} .

وكان التقسيم التقليدي بين العلماء ورجال السيف الذين كانوا يحتلون المناصب العسكرية والإدارية العليا قد أصبح أقل وضوحاً خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . وكثير من الباشوات انضم واحد أو أكثر من أولادهم إلى سلك العلماء لكي يتمكن آبائهم من تحويل ملكيتهم إلى وريثهم وبهذا يحفظونها من المصادرة بعد موتهم^{١٠١} . وإبراهيم الذي كان شيخاً للإسلام في عام ١٧٧٤ — ١٧٧٥ وعام ١٧٨٥ كان يحمل لقب « بك أفندي » لأنه كان ابناً لباشا وكبير الوزراء عيوظ محمد . وأصبح واحد من إخوته خليل باشا كبيراً للوزراء^{١٠٢} وكذلك كان كل من والد إبراهيم وجده عصمت بك أفندي واحداً من رؤساء العلماء في زمن سليم الثالث كانا باشاوات من طبقة الوزراء^{١٠٣} ويصفه دبلوماسي نمساوي التقى به كمبعوث عثماني مطلق الصلاحية في مؤتمر صلح سستوفا Sistova عام ١٧٩١ بأنه متغطرس وفخور جداً بأصله الشهير^{١٠٤} وفي أيام حكم محمود الثاني كان ابن كبير الوزراء خليل حامد باشا ، محمد عارف بك أفندي بصورة متكررة قاضي عسكري الروملي^{١٠٥} .

وهناك كثير من الحالات المشابهة يمكن إضافتها .

إن حقيقة كون كثير من قادة العلماء تربطهم صلات وثيقة خدمتهم أو تحدمهم في المراكز العليا العلمانية في الدولة كانت غايتها التأثير في آفاق مستقبلهم وقد أوصلتهم إلى صلات شخصية مع القادة العسكريين والسياسيين في أيامهم وساعدتهم على إمعان النظر بوضوح أكبر إلى المشاكل الرئيسية في الإمبراطورية .

علماء في الحكومة

كان كبار العلماء يحتاجون إلى فهم الشؤون السياسية الجارية نظراً لأن سلوكهم كان ممثلاً تمثيلاً قوياً في الحكومة وفي مؤسسات الدولة العثمانية الاستشارية العليا. وكان قاضيا العسكر عضوين دائمين في الديوان الملكي كما كان هناك عضو آخر هو «النيشانجي» المنتمي في ذلك الحين إلى طبقة العلماء.

وكان مجلس الدولة (مجلس الشورى) يجتمع ليناقد المسائل السياسية الهامة وينعقد في قصر شيخ الإسلام غالباً وكان بين من يُدعون في العادة ما عدا شيخ الإسلام^{١٠٦} قاضي العسكر الحالي والسابق وقاضي استنبول وعدد آخر من العلماء مثل شيوخ آيا صوفيا ومشايخ الجوامع الملكية ونقيب الأشراف ورئيس الأطباء ومعلمو القصر Hocas والمحظباء العامون وآخرون^{١٠٧} وكان هؤلاء العلماء يعتبرون أنفسهم غالباً مجموعة منفصلة ضمن المجلس يتدارسون فيما بينهم قبل أن يعبر الناطق باسمهم عن رأيهم^{١٠٨}.

وكان إدخال رؤساء العلماء إلى المجلس يعتبر ضرورياً لكي يحملهم على تقاسم المسؤولية عن القرارات الحاسمة وغير الشعبية ولحرامتهم من الانتقاد الدائم لسياسة الحكومة سواء كان علنياً أو في السر^{١٠٩} ومن جهة أخرى كان العلماء يحاولون أثناء اجتماعات المجلس ألا يورطوا أنفسهم أو سلوكهم في المسائل الدقيقة^{١١٠}.

ولعب العلماء دوراً ناشطاً في المجالس الجديدة التي أنشأها سليم الثالث ومحمود الثاني لتنفيذ برنامجهما الإصلاحية، وكان أولها المجلس الخاص بكبار الموظفين الذي أسسه سليم من أجل تنفيذ النظام الجديد وكان يحل محل الديوان في الأهمية لبعض الوقت وكان من بين رؤسائه الثلاثة عالم شهير هو تاتارجيك عبد الله. وكان مع زميله يوسف آغا مدير دار السكة ومحمد رشيد شاووش باشي وفيما بعد رئيس الكتاب يناقشون سراً ويتخذون القرارات في المسائل الرئيسية وحسب ما قاله مبعوث نمساوي في استنبول «كانوا يحكمون الإمبراطورية العثمانية»^{١١١}.

كان العلماء ممثلين على نطاق محدود في المجالس الدائمة التي أنشئت قبيل نهاية حكم محمود الثاني، وتلك إشارة إلى التحدار قوتهم السياسية. وقد تشكل المجلس العسكري الجديد (دار الشورى العسكرية) الذي افتتح عام ١٨٣٧ من رجال عسكريين وموظفين مدنيين وكان يضم عضواً واحداً من بين العلماء هو مفتي المجلس الذي كان يشغل حسب النظام الأساسي وظيفتي تفحص وحل مسائل القانون الديني التي يمكن أن تنشأ في المجلس وأن يؤم المصلين من أعضائه في الأوقات المحددة^{١١٢} وفي مجلس ولاية الأحكام العرفية الذي أنشئ عام

١٨٣٨ كان عالم واحد من بين ستة أعضاء وفي دار شورى الباب العالي كان واحد من بين سبعة (أولاً) ^{١١٣} وعين مدرس عضواً في «مجلس النافعة» الجديد ^{١١٤}.

مارس العلماء نفوذاً كبيراً على السياسة الخارجية للإمبراطورية خلال كامل الفترة موضع الدراسة. ولم يكن ذلك ناجماً عن مشاركتهم في المجالس المتعددة وحسب بل عن واقع وجود عدد من قادة العلماء في مراكز دبلوماسية هامة. عندما أراد محمود الثاني أن يؤسس جبهة إسلامية مشتركة ضد روسيا التي كانت تهدد كلاً من الإمبراطورية العثمانية وإيران وذلك عام ١٨١٠ — ١٨١١ أرسل عالماً من طبقة رفيعة سفيراً إلى إيران ^{١١٥} وهو شيخ الإسلام المقبل ياسنجي زاده عبد الوهاب وقد أسند المنصب نفسه بعد خمسة وعشرين عاماً إلى المؤرخ الشهير محمد أسعد الذي كان في هذا الوقت قاضياً لاستنبول ^{١١٦}.

ولم يكن العلماء راغبين في ظاهر الأمر في الخدمة كممثلين دبلوماسيين مقيمين أو زائرين في بلدان مسيحية — بعد أواخر القرن الثامن عشر — وكانوا، على أية حال، بارزين بين المفوضين العثمانيين في مفاوضات الهدنة والصلح مع القوى الأوروبية وكان ياسنجي زاده عثمان والد السفير في إيران الذي ذكرناه قبل قليل خطيباً في آيا صوفيا في هذه الفترة وعين عام ١٧٧٢ ممثلاً عثمانياً ثانياً في محادثات الصلح المجهضة مع روسيا في فوشاني Focsani ^{١١٧} وكان الشيخ ابراهيم عصمت بك أفندي الذي ذكرناه آنفاً أيضاً واحداً من مفوضي السلطان في مؤتمر الصلح مع النمسا في سيستوفا Sistova ومع روسيا في ياسي Jassy عام ١٧٩١ — ١٧٩٢ وكان واحداً من الممثلين الأتراك الذين تفاوضوا مع روسيا في بوخارست ١٨١٢ واکرمان ١٨٢٦ وفي أدرنه ١٨٢٩ شيخاً ^{١١٨} في كل مرة وذلك في عهد محمود الثاني.

وفي العاصمة لعب العلماء دوراً في المحادثات الرسمية والمفاوضات مع الدبلوماسيين الأجانب، وكانت مشاركتهم في اجتماعات كهذه مقننة بفضل تعيين عضو رفيع الدرجة من السلك نفسه كمفوض في مؤتمر ^{١١٩} «مكالمي مأمور، مجلس مكالمي مأمور» وكان هذا الموظف يدعى رئيس المؤتمرات كما ورد في رسائل بعث بها مبعوثون نمساويون من استنبول.

وكان بين هؤلاء الذين أسندت إليهم هذه الوظيفة في أواخر القرن الثامن عشر شيخ الإسلام المقبل مفتي زاده أحمد محمد كامل وحמיד زاده مصطفى ^{١٢٠} وعند نهاية القرن تسلم الشيخ ابراهيم عصمت وقد ذكرناه آنفاً هذا المنصب وأظهر مهارة دبلوماسية كبيرة في المفاوضات مع الروس والإنكليز بعد الغزو الفرنسي لمصر ^{١٢١} وكان السلاطين يعينون غالباً علماء ممن يثقون بهم في هذا المنصب لكي يشرفوا على المحادثات مع الدبلوماسيين الأجانب

وهكذا اضطلع تاتارجيك عبد الله مثلاً وهو نصير متحمس لإصلاحات السلطان سليم بدور هام في اجتماعات كهذه خلال فترة طويلة من الزمن. كما شغل هذا المنصب في بداية حكم محمود الثاني صفيه وأمين سره قاضي عسكر خليل أفندي لعدة سنين .

واستناداً إلى رسائل في المحفوظات التمسوية فإن بعض هؤلاء الممثلين من العلماء ظلوا مراقبين صامتين لكن آخرين لعبوا دوراً فاعلاً في المحادثات واتخذوا في بعض الأحيان موقفاً أكثر تصلباً من زميلهم رئيس الكتاب^{١٢٢}. وربما لم يكن هذا الخلاف في الرأي بين الممثلين العثمانيين حقيقياً دائماً وكان مباحاً لرئيس الكتاب بلا شك أن يظهر للدبلوماسيين الأجانب ضغط الرأي العام العثماني أو رغبة حكومته في تقديم تنازلات حتى لو أدى ذلك إلى خلاف ديني ضئيل وإلى اعتراضات من جانب العلماء^{١٢٣}.

واستمر نفوذ العلماء الكبير على الشؤون الخارجية طوال فترة إصلاحات محمود الثاني . وقد استدعي « رئيس المؤتمرات » محمد عارف وهو عالم متميز ورد ذكره من قبل ليكون عضواً هاماً في الحكومة عام ١٨٢٩ وقد كتب السفير التمسوي^{١٢٤} في ذلك الحين أنه تقرب من محمد عارف (ومن رئيس الفلكيين وهو عالم آخر رفيع المنزلة) لكي يتمكن من التأثير على السلطان . وقد عهد بالمنصب ذاته في أوائل أعوام ١٨٣٠ إلى مصطفى بهجت الذي احتل مراراً مركزي رئيس الأطباء وقاضي عسكر الروملي والذي مارس أيضاً نفوذاً كبيراً في الديوان .

وكان على الأعضاء القياديين في سلم العلماء أن يختاروا بحذر لكي يكونوا قادرين على تجريد الوظائف الدبلوماسية من مسؤوليات كهذه ، وقد كتب تاتارجيك عبد الله في مذكرته إلى السلطان سليم استناداً إلى كبار العلماء^{١٢٥}. « إن بعض الأشخاص الذين جاؤوا من الريف مهما بلغوا من العلم ومهما أكملوا من دراسات يظنون خشنيين وغير مثقفين ولا يأبهون بعادات الحكومة ولا ينتبهون إلى الاستعمالات الراسخة للتعامل والعلاقات الودية . وعندما يرق أمثال هؤلاء الأشخاص كلهم إلى مناصب كبار العلماء فإنهم يتصرفون أحياناً بطرق غير لائقة، ويجب أن يقتصر ملء هذه المناصب المسؤولة على رجال، يملكون المعرفة بالاهتمامات العالمية ويكونون معتادين على الشؤون الخارجية حسب كلمات المؤرخ سليمان عزي^{١٢٦}. ولم يكن هذا النوع من العلماء وفير العدد وخاصة بعد انحدر السلك في أواخر القرن الثامن عشر^{١٢٧}. ولكن علماء من أمثال تاتارجيك عبد الله وإبراهيم عصمت وعديدين آخرين تركوا بالتأكيد علاماتهم على مسلك السياسة العثمانية الخارجية، وقد حل محل العلماء كدبلوماسيين قبيل نهاية حكم محمود الثاني موظفو الخدمة المدنيين الذين تعاضم

عدددهم في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر وكذلك ثقافتهم ونفوذهم السياسي^{١٢٨} وقد كانوا أفضل تدريباً وأطول خبرة في الشؤون الدولية وكانوا يعرفون بصورة خاصة لغات أجنبية، لم تعد في سنوات ١٨٣٠ عيباً كما في أزمنة مضت، بل أصبحت ميزة في تركيا^{١٢٩}. وشغل العلماء كثيراً من الوظائف الحكومية الهامة بالإضافة إلى مراكزهم في المجالس الحكومية والخدمة الدبلوماسية، وذلك بصفتهم قضاة. ومن المعروف أن وظيفة القاضي في الدولة العثمانية لم تكن محدودة بالإدارة العدلية، بل كان في الوقت ذاته رئيس الإدارة المدنية في منطقتهم (القضاء) ويعالج أمور الضرائب وإحصاء السكان والأراضي والتموين وأسعار الحاجات المختلفة ومواضيع أخرى كثيرة.

دواعي المصلحة العليا

ليس من المفاجئ على ضوء هذه الوقائع أن يكون العلماء وخاصة أبناء الطبقة العليا مقتنعين أعمق الاقتناع بأن مصيرهم الخاص وليس مصير الإسلام وحده مرهوناً بوجود الإمبراطورية وثباتها وهم يعلمون أن السلاطين كانوا على حق إذ استدعوهم وكبار الوجهاء الآخرين وأعلنوا «نحن جميعاً في السفينة نفسها»^{١٣٠} وبناء على ذلك كانت دواعي المصلحة العليا تحتل الاعتبار الأول في عقولهم وقد كتب عالم كبير من القرن الثامن عشر قائلاً^{١٣١} بأن القانون الديني يمكن أن يتكيف مع ظروف الدولة كلما كان لذلك فائدة لأن الشريعة في رأيه وضعت وغايتها المساعدة على انتشار العقيدة الإسلامية وليس وضع العراقيل في طريقها.

إن أعظم ما فقدته الإمبراطورية العثمانية هو قوتها السابقة وبات عليها أن تخضع لإرادة القوى الكبرى وقد واجه كبار العلماء في أغلب الأحيان صعوبة الاختيار بين مقتضيات القانون المقدس وبين حاجات الدولة وهم الذين لعبوا دوراً في تقرير شؤونها السياسية. لقد كانت هناك بنود عديدة من معاهدة صلح سيستوفا التمسوية Sistova عام ١٧٩١ مثلما يصعب تنفيذها من دون انتهاك الشريعة فالمواطنون التمسايون، بموجب المعاهدة، الذين أسروا وجعلوا عبيداً على أيدي الترك تجب إعادتهم ولكن قاضي عسكر الذي كان يتفاوض مع المبعوث التمساي احتج بقوة من فوق أرضية دينية، على تحرير هؤلاء الذين اعتنقوا الإسلام خلال هذه الفترة مع أن ذلك حصل في كثير من الحالات بالإكراه أو عندما كانوا أطفالاً^{١٣٢} وثمة مشكلات من هذا النوع كأوضاع غير المسلمين من الرعايا الذين دخلوا في خدمة قنصلية بلد أوروبي، وأوضاع أطفال الفرنجة المقيمين في تركيا والزوجات العثمانيات

المسيحيات وأوضاع الرعايا المسيحيين الذين مكثوا بعض الوقت في الأراضي التمسوية وأصبحوا مواطنين يحملون الجنسية التمسوية قبل أن يعودوا إلى الإمبراطورية العثمانية، وادعاءات حكومة السلطان بأن كل هذه الشعوب كانت معتبرة من رعاياها. هذه المشكلات اصطدمت بموجبات المعاهدة وبعتراضات القوى الأوروبية^{١٣٣}.

وبرزت مشكلة مشابهة حول حق المقيمين الأجانب في الإمبراطورية العثمانية بامتلاك عقارات دون أن يصبحوا بسبب ذلك ذميين. إذ أن أعضاء الحكومة من العلماء لفتوا النظر إلى أن ذلك يتناقض مع الشريعة ولكن كان عليهم أن يقبلوا بالواقع الراهن الذي يمنح الأجانب بعض الحقوق في هذا المجال^{١٣٤}. لكن مسائل أكثر جدية ظلت قائمة فالتحالف مع القوى المسيحية على الرغم من كونه في رأي بعض العلماء مخالف للنصيحة القرآنية، أصبح إلزامياً وصدر به مرسوم من شيخ الإسلام ومن كبار المشايخ^{١٣٥}. وتمنع الشريعة خضوع أي جزء من ديار الإسلام للكفار وكان الاعتراف بالحكم الروسي في شبه جزيرة القرم وهي مقاطعة يسكنها المسلمون، مما أوقع العلماء في صعوبات كبيرة^{١٣٦} وكذلك عندما أصبحت الحكومة العثمانية عاجزة عن مقاومة القوى الكبرى لمدة أطول عام ١٨٣٠ أصدر شيخ الإسلام فتوى^{١٣٧} يوافق فيها على الاعتراف بدولة يونانية مستقلة.

وهكذا كان كبار العلماء يريدون الإذعان للضرورة السياسية حتى ولو اصطدمت بالقانون المقدس وقد تمثلوا بالحكمة القديمة «الضرورات تبيح المحظورات» وقالوا أن على المرء وفقاً للشريعة في بعض الظروف، أن يختار «أهون الشرين»^{١٣٨} وقد اقتربت المسألة من النقطة الحرجة بعد بضع سنوات من وفاة محمود الثاني. ففي سنة ١٨٤٣ أثار إعدام مرتد عن الإسلام حسباً تقتضيه الشريعة احتجاجات قوية من سفراء دول صديقة وخاصة ستراتفورد كاننغ المبعوث البريطاني القوي وقد رفض كبير الوزراء أن يتزحزح في البداية وأخبر مترجم السفارة البريطانية «إن من الضروري إطاعة القانون المقدس وإلا فإن العلماء سيثورون ضدنا»^{١٣٩} لكن شيخ الإسلام مصطفى عاصم الذي خدم سنين طوالاً تحت حكم السلطان محمود اتخذ على كل حال موقفاً أكثر ليبرالية مما فعل بعض أعضاء الديوان. وقد رأى أن ينصح الوزراء ألا يعرضوا مسائل كهذه عليه إذ ليس لديه أي خيار غير بيان القانون الديني. وعلاوة على ذلك، أضاف قوله، حيثما وجدت مصلحة ضرورية للدولة فإن الباب العالي سوف يجد بنفسه القاضي الأكثر كفاءة^{١٤٠} وقد وجد موقف قيادة العلماء هذا تعبيراً كلاسيكياً في الجزء الأخير من حكم السلطان عبد المجيد. عندما طلب المجلس الخاص

من محمد عارف شيخ الإسلام المتحرر فتوى تضيي الشرعية على تجديد مقترح فأعاد الطلب إلى الوزير قائلاً . سيدي . لا تطلب رأينا في كل شيء ، ونحن إذا لم نُسأل فلن نتدخل فيما تفعله^{١٤١} .

كان أكثر أعضاء الطبقات العليا من السلك يتفهمون في هذه المرحلة التي ندرسها الحاجة إلى علاقات جيدة مع القوى الأوروبية . وذلك خلافاً للجماهير المتعصبة من السكان المسلمين بمن فيهم طلاب العلوم Softás وكثير من علماء الطبقة الدنيا . ويظهر أنهم (أي أعضاء الطبقة العليا) اتخذوا بصورة عامة مواقف صداقة تفوق ما هو مألوفاً بين المسلمين تجاه المسيحيين الأجانب المقيمين أو الزائرين ، وإذا عدنا إلى أواسط القرن السابع عشر نجد أن الرحالة الدبلوماسي الفرنسي دارفيو d'Arvieux بنى صداقة شخصية مع قاضي صيدا المتعلم الذي كثيراً ما تناول معه العشاء وتناقش معه بحرية بعد أن ينصرف الناس المحليون ، في موضوعات مختلفة لم يستبعد الدين منها^{١٤٢} . كما بنى الرحالة في القرن الثامن عشر صداقات مع المعلمين الذين علموهم اللغة التركية ومثال على ذلك شيخ استنبول الذي دعا الأجنبي إلى بيته^{١٤٣} . وأصبح البارون دتوت Detott الذي عاش عدة سنوات في استنبول خلال الربع الثالث من القرن الثامن عشر صديقاً للشيخ مراد وهو غني ومن أسرة دامادزاده الشهيرة أسرة شيخ الإسلام وكثيراً ما كان الشيخ يقضي ساعات طويلة برفقة توت تنعشها زجاجات متعددة من الماراشينو الجيد ، ويتحدث معه في موضوعات متنوعة بطريقة إفرنجية^{١٤٤} .

ولكن كثير من السياح الأجانب تجارب مشابهة في المقاطعات ، وكتب^{١٤٥} رجل فرنسي تجول عبر الأناضول في أيام محمود الثاني أن القاضي المحلي في كل من آماسيا وعثمانجك دعاه إلى بيته سراً كيلا يثير شبهات لدى الناس . وقد أخبره كل من هذين العالمين وأحدهما يرجع أصله إلى استنبول والآخر من أزمير ، كم هو مسرور إذ يمضي بضع ساعات مع ضيف مثقف وشكاه له بمرارة جهل الشعب الذي يعيش في وسطه وانعدام الثقافة لديه .

أثر هذا الاهتمام المتزايد والعلاقات الوثيقة بأوروبا وبالثقافة الأوروبية في زمن سليم الثالث حتى في طبقة العلماء وفي سنة ١٨٠١ غادر السيد مصطفى مسعود ابن الحكيمباشي نعمان أفندي ، استنبول فجأة إلى فيينا ليدرس الطب هناك . وقد سبب الحادث ضجة في العاصمة العثمانية . وكان من الملفت للنظر أنها المرة الأولى التي يذهب فيها عضو في عائلة مسلمة متميزة وعالم ومن سلالة النبي ، ليتعلم في بلاد الكفار . ويصف المبعوث النمساوي في استنبول^{١٤٦} الأفندي الشاب بأنه فتى دؤوب جداً ذو أخلاق عالية وسلوك متقشف ، وتقول عنه مصادر تركية^{١٤٧} أنه كان يمضي وقته في فيينا في المسارح وصالات الرقص بدلاً من

الدراسة، وتبقى دراسة هذا العالم الذي ارتقى إلى مركز أبيه كرئيس للأطباء أيام محمود الثاني أمراً استثنائياً .

السمة الإسلامية للدولة

ظل العلماء في أيام سليم الثالث ومحمود الثاني غير خائفين كما يبدو من أي تهديد علماني جدي على الرغم من الإصلاحات التغريبية وتزايد الصلات مع أوروبا والأوروبيين . والحق أن الإمبراطورية العثمانية بقيت دولة إسلامية مرتكزة على القانون الإسلامي وتتغلغل فيها المثل الحمديدية ومستندة في واقع الحال على سكانها المسلمين وحدهم، وذلك حتى الثلث الأخير من حكم محمود وفي بعض الجوانب إلى مدى أطول .

وكانت الحروب الكارثية ضد الدول الأوروبية في العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر قد زادت من شعور العثمانيين بأنهم يواجهون هجوماً متناسقاً من العالم المسيحي على حصن الإسلام الأخير .

اجتاح الفرنسيون مصر عام ١٧٩٨ . وهزم الروس الجيوش التركية في عام ١٨١٠ وبعد ذلك ثار اليونانيون سنة ١٨٢١ — وكلهم يعتبرون ويصنفون كأعداء للدين هدفهم تدمير الإسلام^{١٤٨} ويتضح ذلك في ملاحظة أرسلها موظف عثماني في آب ١٨٢١ إلى السفير الروسي . وهي تشير إلى « هذه الدولة الحمديدية والأمة الأحمديدية التي ولدت منذ ١٢٠٠ عام مضت ومن العدم المطلق أصبحت جسماً بهذه القوة^{١٤٩} » وحتى وثيقة كهذه ليست معدة للاستهلاك المحلي لم تكن إمبراطورية محمود ترى نفسها خلفاً للدولة التي أسسها عثمان وعظم شأنها على يد محمد الثاني وسليم الأول وسليمان الأول بل كان العثمانيون يفخرون بأنفسهم على أنهم ورثة ذلك الجسم السياسي العربي الصغير الذي أسسه عام ٦٢٢ مؤسس الإسلام .

وقد فعلت الإشارات المتكررة من قبل رجال الدولة الأوروبيين في ذلك الوقت إلى الحاجة للتضامن المسيحي ضد الأتراك البرابرة المسلمين، وكذلك الدور الهام الذي لعبه رجال الدين الأثوذكس في قيادة الثورة اليونانية، فعلها في تقوية اعتقاد العثمانيين من جميع الطبقات بأنهم كانوا يخوضون حرباً دينية وكان الهجوم المشترك للأساطيل الفرنسية والبريطانية والروسية في نافارينو سنة ١٨٢٧ يبدو لهم بصورة خاصة وكأنه يؤكد مرة أخرى القول الإسلامي القديم بأن كل الكفار « ملة واحدة »^{١٥٠} وأنه لذنو دلالة أن يسمي محمود الثاني

جيشه الجديد المنظم على النمط الأوروبي «الجيش المحمدية المنصورة» وذلك حتى بعد الخطوة الحاسمة نحو تحديث الإمبراطورية وبعد تدمير الإنكشارية عام ١٨٢٦ .

وكان العلماء على حق في شعورهم بأنهم طبقة عظيمة الأهمية وقائدة في دولة متورطة إلى هذه الدرجة وبقوة في حرب مقدسة مستمرة ضد الكفار . وفي عام ١٨٢٥ — ١٨٢٦ طُبعت ترجمة تركية قام بها شيخ معاصر هو محمد منيب لكتاب الشيباني Al-SiyarAl-Kabir (مع حاشية السرخسي) ووزعت بأمر من السلطان محمود لتهيب بالمؤمنين إلى القتال ضد المشركين ليدفعوهم إلى طاعة قائد المسلمين (السلطان) ^{١٥١} وفي عشية حرب جديدة ضد روسيا أرسل العلماء عام ١٨٢٧ — ١٨٢٨ إلى ألبانيا وليزستان Lâzistân ومقاطعات أخرى ليدعوا الناس للانضمام إلى الحرب المقدسة ^{١٥٢} .

وكانت انتصارات الروس الساحقة في هذه الحرب واحتلالهم لأدرنه وتهديدهم استنبول قد أدت إلى تغير عميق على أية حال . وافتتح عهد جديد تماماً في العلاقات العثمانية بأوروبا بعد صلح أدرنه عام ١٨٢٩ . إذ فهم القادة الأتراك الآن أنه بدون الحفاظ على علاقات وثيقة جداً مع قوة مسيحية رئيسية واحدة على الأقل فإن الإمبراطورية ستضيع ^{١٥٣} ، وفي تشرين الثاني /نوفمبر/ عام ١٨٢٨ عبر ريس أفندي ، بيتريف Petrev في محادثة عن دهشته من فكرة عقد اجتماع لمؤتمر أوروبي عام ليوطد الاتفاق الروسي العثماني فأفهمه السفير النمساوي في استنبول أن يتمنى أن تقبل الإمبراطورية العثمانية فيه وأن تُضمن كجزء من المنظومة السياسية في أوروبا ^{١٥٤} .

لم يكن في المستطاع تحت ظل هذه الظروف أن يستمر العداء التقليدي للعالم المسيحي كمجموعة فترة أطول ولم يكن بالإمكان بقاء الشعار السائد الداعي إلى الحرب المقدسة ضد الكفار كشعار رئيسي أو على الأقل كشعار وحيد ، مدة أطول . كما أن المؤمن لم يعد يستطيع منذ الآن فصاعداً أن يركز انتباهه على تعليمات القرآن :

« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين » (سورة النساء الآية ١٤٣) أو الأحاديث الواردة في هذا الشأن ^{١٥٥} . لقد كان التغير مؤلماً وأعاد إلى وعي العثمانيين ذكرى سنوات قليلة مضت عام ١٨٣٢ — ١٨٣٣ وبعدها ١٨٣٩ — ١٨٤٠ عندما كان وجود الدولة العثمانية نفسه مهدداً على يد عدو مسلم هو محمد علي في مصر وقد تم إنقاذهم بفضل تدخل الكفار فقط — الروس أولاً ثم البريطانيين وحلفائهم بعد ذلك .

بدأ موقف الحكومة العثمانية نحو مواطنيها من غير المسلمين يتغير في أواخر أعوام ١٨٢٠ وذلك بالتوافق مع هذا التطور والعلاقات الوثيقة المتبادلة معها ويبدو أن محمود الثاني

بدأ يقتنع بأن الهوة التقليدية بين الطائفة المسلمة والرعية يجب جسرهما وذلك لأسباب سياسية واقتصادية. وكان آخر مثال على التدابير المعادية للمسيحية على نطاق واسع إبعاد طائفة الأرمن الكاثوليك من استنبول في أوائل عام ١٨٢٨ وقد بذل السلطان جهوداً كثيرة بعد انتهاء الحرب مع روسيا لكي يبرهن على موقفه الليبرالي وحسن نيته تجاه رعاياه من غير المسلمين ولم تمض هذه السياسة بعيداً على أية حال في أيام محمود بحيث تخيف العلماء من إضعاف مكانة هيمنة الإسلام والمواطنين المسلمين في الإمبراطورية.

يضاف إلى ذلك أن بعض الإصلاحات التحديثية قوت المؤسسات الإسلامية في الدولة مثال ذلك «الفرمان» الذي صدر بعد وقت قصير من تدمير الإنكشارية والذي منع الحكام من إنزال عقوبة الإعدام دون حكم رسمي من قاض جدير^{١٥٦} وكذلك النظر في فصل السلطين التنفيذية والقضائية وألغيت محكمة كبير الوزراء عام ١٨٣٨ وتحولت وظائفها إلى كبار العلماء^{١٥٧}.

وكان كثير من العلماء وخاصة من الطبقة الدنيا على الرغم من ذلك معارضين بشدة للإصلاحات كما تبيننا. وقد بذل كل من سليم الثالث ومحمود الثاني كل ما بوسعهما لتهدئة هؤلاء العلماء وإقناعهم والشعب معهم بتعلقهما بالدين — وهو تعلق ظاهري — وعمل كلا الحاكمين على إصلاح وتجديد عدد كبير جداً من المساجد والقبور المقدسة وتكايها الدراويش وأبنية دينية أخرى في العاصمة وفي المقاطعات^{١٥٨}.

بنى السلطان محمود في استنبول جامعين: الهداية عام ١٨١٣ — ١٨١٤ والنصرة عام ١٨٢٦^{١٥٩} والتزم السلاطين بواجب المشاركة في صلاة الجمعة وتوالت زياراتهم إلى أصحاب الطرق من دراويش وخاصة المولوية والنقشبندية^{١٦٠} وأصدر السلاطين أوامر محددة وبشكل متكرر تطلب من كل المسلمين أن يؤديوا الصلوات اليومية في جماعات سواء في المساجد أو في مكاتبهم أو بيوتهم وقصورهم^{١٦١} وأولي اهتمام خاص لتقديم الخدمات الدينية والتعليم لجنود الجيش الجديد وعين أئمة مخصوصون في كل وحدة من جيوش سليم التي تتبع النظام الجديد^{١٦٢} وكان على الأئمة حسب الفقرة الأولى من تنظيمات محمود الثاني للجيش الحديث^{١٦٣} أن يعلموا الجنود في كل فرقة في أوقات فراغهم مبادئ الإسلام وأن يتأكدوا من أنهم يلتزمون بواجباتهم الدينية. كما أعطى السلطان أوامره بتعيين أئمة خاصين ومعلمين دينيين في أقسام الحكومة المختلفة^{١٦٤}.

وبرهن محمود على احترامه ودعمه ليس للدين وحده وحسب بل لمثليه العلماء أيضاً، ودعا إلى حفل بمناسبة بدء ابنه ووريثه عبد المجيد دروسه الدينية في عام ١٨٣١ عدداً

أكبر بكثير مما كان معتاداً في الماضي^{١٦٥}، وفي رمضان ١٢٥١ (كانون الأول/ديسمبر/ ١٨٣٦) أعاد العمل بمناقشة آيات من القرآن بين أكابر العلماء وفي حضرة السلطان (Sudardersi) بعد أن كانت هذه العادة قد أهملت لسنوات طويلة^{١٦٦} وكان السلطان يمنح إعطيات للعلماء ولطلاب العلوم وللدراويش الموالين^{١٦٧}، وذلك في مناسبات متكررة. وكان محمود يعرف على الأرجح أن أحد أسباب عدم رضا الطبقة الدنيا من العلماء وتذمرهم في الماضي يعود إلى فقرهم^{١٦٨}. فأعطى أوامره بزيادة أجور الأئمة والموظفين الآخرين في المؤسسات الوقفية. وقبل موته بوقت قصير زاد في أجور الوعاظ العاملين ذوي الأهمية السياسية وهم خلافاً للخطباء يتوجهون إلى الناس بلغة تركية بسيطة ويناقشون في الغالب موضوعات محلية في مواعظهم^{١٦٩} واعترافاً بدعم قيادة العلماء في قمع الإنكشارية عام ١٨٢٦ حدد السلطان قصر رئيس الإنكشارية مقراً لشيخ الإسلام وأبطل القانون القديم الذي يقضي بأن شيخ الإسلام يُمسك بعد استقالته عن كل اتصال بالموظفين في الخدمة العاملة^{١٧٠}.

قبل أن محمود الثاني فكر في اتباع نهج محمد علي في مصر وأن يتولى أمر أملاك الوقف الهائلة والتي كان يديرها إلى حد بعيد ويستفيد منها العلماء، ولم يتجرأ على أية حال أن يجرمهم من منافعهم الاقتصادية علانية واقتصر على إقامة شكل ما من رقابة الدولة على دخل الوقف في بعض المؤسسات الكبرى الدينية والخيرية^{١٧١} ومع ذلك فقد أدت هذه التغييرات في آخر الأمر مع بعض العوامل الاقتصادية الأخرى^{١٧٢} إلى إفقار العلماء. وزعم بعض الرحالة الأوروبيين في أواخر سنوات ١٨٣٠ و ١٨٤٠ أن كثيراً من المدارس كانت تنحدر وأن مدرسيها يعيشون في عسر شديد وأن تلاميذها يموتون من الجوع^{١٧٣} ويذكر مراقب آخر، وربما مع بعض المبالغة، أن الطبقة العليا من العلماء في سنة ١٨٤٧ التي كانت تستمد معظم دخلها من وقف المساجد، أصبحت كلها تقريباً غارقة في الفقر^{١٧٤}. وأصبح هذا الدمار واضحاً على أية حال في عهد السلطان عبد المجيد فقط. وقد نجح العلماء بصورة عامة في الحفاظ على معظم امتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية حتى نهاية حكم محمود الثاني وعندما مات مكّي زاده مصطفى عاصم عام ١٨٤٦، وهو آخر شيخ للإسلام خدم عند محمود الثاني، قيل أنه ترك ثروة مقدارها عشرون مليون قرشاً^{١٧٥}.

خلاصة

يمكن فهم مساندة قادة العلماء لإصلاحات سليم الثالث ومحمود الثاني التغريبية من منظور اندماجهم في الطبقة الحاكمة ومشاركتهم الفاعلة في حكومة الإمبراطورية العثمانية التي حافظت بقوة على طابعها الإسلامي . وقد وجدوا أنفسهم من خلال عدائهم للإنكشاريين (الرجعيين والبيكتاشيين) حلفاء طبيعيين للسلطانين الإصلاحيين . وكانوا يخشون جانب محمود الثاني ويعلمون أن الضعف الداخلي في سلوكهم يجعل المقاومة العلنية لسياسته أمراً يستحيل الاستمرار فيه . وكانت الجهود الحثيثة التي حاول كل من السلطانين أن يثبت من خلالها مسلكه الديني القويم وأن يطمئن العلماء أيضاً ، سبباً في جعل معارضة هؤلاء الأخيرين للإصلاحات صعبة ، وفي مساعدتهم على إبقاء ضميرهم مرتاحاً . وأخيراً لم تكن التغييرات الكبيرة في عهد سليم الثالث ومحمود الثاني تحدث باسم أيديولوجية جديدة ولم تكن مؤسسة عليها ولا مرفقة بسلسلة جديدة من القيم بل على العكس قدمت جميع الإصلاحات الهامة ، كما ذكرنا ، وكأنما احتاج إليها الإسلام وأجازها . لقد صنع كل شيء « في سبيل مصلحة الدين والدولة » .

وكثيراً ما لوحظ أن العلماء في أزمنة مختلفة ومناطق متعددة كانوا معينين بأفكار الإسلام وقيمه النظرية أكثر من عنايتهم بالقتال من أجل الحفاظ على المؤسسات الإسلامية العاملة . وقد اعتادوا منذ زمن طويل على الامتنال لرغبة الحكام الزميين وعلى التسامح بشأن تجاوز المجتمع الإسلامي للشريعة ، إن ما كان مهماً في نظرهم هو القواعد الإلهية للإسلام في حين كان الواقع موقفاً على كل حال سريع الزوال وشرّاً من الناحية الأخلاقية وكانوا يعتقدون حسب قول¹⁷⁶ سنوك هرغونجه Snouek Hurgronje ، إن المرء لا يصبح كافراً بإهماله كل القانون تقريباً أو بانتهاكه ، بل إذا ارتاب بالقيمة الأبدية لأي من مبادئه مع رغبته في تحسينه أو إصلاحه ، وقد بذل سليم الثالث ومحمود الثاني جهدهما للتأكيد على أنه لا شيء أبعد عن ذهنهما من ذلك الارتياب . ولم تبدأ الإصلاحات الشرعية إلا في عهد السلطان عبد المجيد فقط مع مناقشة مفتوحة للإصلاحات الدينية وأكثر من ذلك فيما بعد .

إلا أنه مما يظل مثيراً للدهشة أن قادة العلماء أيام السلطان سليم والسلطان محمود لم يكونوا بعيدي النظر لكي يتحققوا أن الإصلاحات التغريبية التي ساندوها سوف تؤدي في

واقع الأمر إلى تدمير الطابع الإسلامي للدولة العثمانية وللمجتمع . وكانت هذه الفجوة في حدة الذهن ترجع بلا ريب إلى ثقهم التي لا حد لها بتفوق دينهم وقوته الأبدية وفي الوقت نفسه إلى معرفتهم المحدودة وعدم فهمهم للتطورات التاريخية في الغرب . وحتى أولئك الذين كانوا من بينهم مدركين لانحدار الدين وانحدار قوة الإكليروس في أوروبا المعاصرة فشلوا في استخلاص النتائج المنطقية بأن قوة التحديث ستؤدي إلى نتيجة مشابهة في ديار الإسلام .

وقد نجح العثمانيون نجاحاً كبيراً في جسر الهوة التقليدية بين الأمراء والفقهاء وذلك بجعلهم العلماء جزءاً أساسياً من الحكومة ، وبين واقع الإدارة السياسية وبين النظرية الدينية الشرعية . وفي حين وقى ذلك من صدام على الطريقة الأوروبية بين الكنيسة والدولة إلا أنه أحدث شراً عميقاً سواء في داخل سلك العلماء أو في عقول قادة العلماء . وربما كان اندماج العلماء في الطبقة الحاكمة للإمبراطورية مفيداً لوحدة الدولة العثمانية ولكن كانت له نتائج خطيرة كثيرة على الدين في شكله الرسمي على الأقل ، لقد جعل كبار العلماء يصرفون معظم انتباههم إلى السياسة والإدارة وأعاقوا ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، التطور الروحي الحر للإسلام خلال المرحلة الحاسمة التي واجه فيها الحضارة الغربية .

ملاحظات

- ١ — يقدم الكاتب شكره لمؤسسة فورد في نيويورك للمنحة التي قدمتها له. وكذلك عرفانه لمدير Österreichisches Staatsarchiv في فيينا للسماح له بدراسة رسائل المبعوثين النمساويين إلى استنبول خلال حكم سليم الثالث ومحمود الثاني.
- ٢ — أما الوثائق فتتضمن كما يلي: رسائل من السفراء أو المبعوثين، مؤرخة في ١١ تشرين الأول /أكتوبر/ ١٨٣٠ (VI/51 N°321A) التي تقع تحت Türkiye, Reihe VI, Karton 51, Dokument N°321A.
- ٣ — وُجد نص الفتوى والتقرير من قبل العلماء في مقدمة قاموس Vankülü's أول عمل مطبوع أنظر أيضاً: Fr. Babinger, Stamuler Buckwesemin 18 Jarhunder L, Leipzig 1919. pp.9-10
- ٤ — بارون ده توت Mémoires sur les turcs et les Tartares, Amsterdam, 1785, III, 123-124 Detott
- ٥ — Ta'rib-Osmāni Encümeni Mecmü-ast (TOEM) VII N°41 (1332) pp.257ff.
- ٦ — حول حياة ورؤى هذه الشخصيات الهامة انظر TOEM VII N°41, pp.285-97, Taribvesikalarti I, N°3 (1941) pp.162-66, and. İslām Ansiklop. s.v İzzet Molla'.
- ٧ — مخطوطة لهذه المذكرة موجودة في مكتبة التركي Tarih Kurumu Ankara (Y556) حول هذه الفكرة انظر أيضاً: ابن الأمين محمود كمال Son asırtürk Sairleri IV İstanbul 1937, pp.739-40
- ٨ — محمد أسعد، أس الظفر، Istanbul, 1293, p.65
- ٩ — انظر التقرير المقدم من كبير الوزراء إلى السلطان محمود الثاني، نشره J.H. Uzuncavpsili in Türk Tarih Kurumu, Belleten XVIII (1954) p.229.
- ١٠ — محمد ثريّا. سجل عثماني (50) 11، 83، أحمد رفيق، و Hierî onikinei Astrada İstanbul Hayati, İstanbul 1930, p.168. وأحمد لطفي Tâ'rib III, 157 وأحمد راسم Osmanli tâ'rib IV, İstanbul, 1328-30, p.1855.
- ١١ — Note.
- ١٢ — لطفي (VI/51, N°321A) Despatch of Austr. Internunt., 11 Oct. 1830 III, 142.
- ١٣ — الرسائل نفسها ١٠ أيلول /سبتمبر/ و ١٠ تشرين الأول /أكتوبر/ (VI, 4A, N°223-24) ١٨١٢
- ١٤ — الرسائل نفسها ٧ كانون الأول /ديسمبر/ ١٨٣٦ (VI/65 N°207) أحمد جودت. تعريب X، ١٣٠٩، ص ٩٥.
- ١٥ — هلموت فون مولتكه Briefe über Zustände und Begebenheiten under Türkei, 6 Auff., Berlin 1893, p.122.
- ١٦ — لطفي (VI, 67, N°275) V 125 Despatch of Aust. Internunt., 21 Mar., 1883
- ١٧ — لطفي III, 142, V, 152
- ١٨ — L.P.B. D'Aubignose, La Turquie Nouvelle, Paris, 1839, I, 232-35

- ١٧ — من أجل تلخيص مفصل للبحث بالإنكليزية . انظر : Sketches of Turkey in 1831 and 1832 by An American [Dr. J.E. Dekay] New York 1833, pp.518-20.
- ١٨ — لطفي Des patch of Constantinople, London, 1836, II, 305. Austr. Internunt, 10 Oct., 1831 (VIII/3 N°337).
- ١٩ — Osman Ergin, Des patch of same, 10 May, 1827 (VI/27, N°171) Tanzimat, I, Istanbul, 1940, p.937. Turkiye Maarif Tarihi, I, Istanbul, 1939. pp.282 ff.
- ٢٠ — T.-X, Bianchi, notice sur le premier ouvrage d'anatomie et de medecine Imprimé en Turc, Paris, 1821. Sanizade, Mehmed 'Atâ'ullah, Târib II, 336-37, Cevdet, X, 213, Fr. Babinger Geschichtsschreiber der Osmanen, Leipzig 1927, pp.346-47 Tanzimat I, 935-36.
- ٢١ — لطفي V, 137, Ta'rib vesikalart, I, N°3 (1941), pp.212 ff, So, I, 341, Rasim IV, 1769, Note
- ٢٢ — So, I, 339
- ٢٣ — Forinslance, Pasmakçı-Zâde 'Ali, Dâmâd Zâde Ahmed Çelebi-zâde Ismâ'il 'Asim, and Hamidi-Zâde Mustafa (see their biographies in I.H.Uzunçarshih, Osmanli Tarihi, IV, Part 2, Ankara, 1959).
- ٢٤ — مثلاً . فيض الله زاده مصطفى ، شاماني زاده عمر خلوصي . a, b (ibid)
- ٢٥ — جودت V (1278) p.273, VI (1286), p.166
- ٢٦ — انظر 'Islâm Ansiklop, S.V 'Hâlet Efendi'
- ٢٧ — لطفي V.25
- ٢٨ — لطفي V, 107, So, II, 437-38
- ٢٩ — D'Aubignosc, I, 201-6
- ٣٠ — Charles Rolland, La Turquie contemporaine, Paris, 1854, p.223
- ٣١ — Des Patches of Austr. Internunt, 31 May and 18 July 1807 (VI/1, N°46 tex of the hüccet) ولكن انظر أيضاً . 'Asim defence of the Seyhül, islâm (I,337)
- ٣٢ — في الانتفاضة ضد بيوقدار سنة ١٨٠٨ ، لم يظهر كبار العلماء إلى العلن على الرغم من معارضتهم القوية لنظامه ولكنهم قالوا بأنهم يتكفون مهمة تحريض الشعب للكفّة والدرایش Ch. Mac. Farlane. Constantinople in 1828, London 1829, II, 94 Juchereau St. Denys, Histoire de l'empire ottoman, Paris, 1844, II, 211 ff.
- ٣٣ — Mac Farlane, II, 44-46
- ٣٤ — A. Slade, Records of Travels in Turkey... in the years 1829-1830 and 1831, II, London 1833, pp.207-8. The statement in Mac Ferlane (II, 346-47). That in 1829 even the ülema wore the Fez ismistaken قوله حتى العلماء لبسوا الطربوش كان خطأ (انظر لطفي II, 148, 195, 269-73 وكان ماكفرين قد غادر تركيا في تشرين الأول /أكتوبر/ ١٨٢٨ .
- ٣٥ — Walsh, II, 299
- ٣٦ — لطفي IV, 65
- ٣٧ — لطفي V, 98

- Despatch of Austr. Internunt, 10 Aug. 1836 (VI/65, N° 190C) H. Southgate Narrative of a Tour — ٣٨
through Armenia... and Mesopotamia, New York, 1840, I, 79, 81 J.M. Jouannin et J. van Gaver,
Turquie, Paris, 1840, p.428.
- . V, 50-52 لطفي — ٣٩
- . See Lutfi's apology (ibid, 51) — ٤٠
- . II, 144 لطفي — ٤١
- . II, 169 لطفي — ٤٢
- . III, 146, IV, 56 لطفي — ٤٣
- Tomderini de la litterature des Turcs, Paris 1789, II, 6-25, J. Dallaway, Constantinople, London, — ٤٤
1797, pp. 63-64.
- . أس الظفر ١٨٧ — ١٨٨ ، لطفي ١ ، ١٤٧ . — ٤٥
- . Sketches of Turkey, 257; Ch. White: three years in constantinople, London, 1845, II, 217 — ٤٦
- . Toderini, II, 25, infito, II, 217 — ٤٧
- ق. Ulusay XVII Astrda : حول أعمالهم الشريرة في الأناضول في القرن السابع عشر انظر مثلاً : — ٤٨
Saruhanda Eskiyalik, Istanbul, 1994, pp. 23-30.
- . عاصم ، ١ ، ٢٩٧ ، ٣٣٤ — ٣٦ ، جودت ، ١ ، (١٢٧١) p.118 . — ٤٩
- . كما في حالة دري زاده محمد عطا الله (انظر رفعت أفندي دفعة المصائب ، [استنبول ، ليتوغر] ص ١٠٨ . — ٥٠
- . جودت IV (١٢٧٥) ص ١٦٣ ، سلا د ، ١ ، ٢٢٩ . — ٥١
- . Sāni-Zāde: II, 358-61 Despatch of Aust., Internunt, 26 Jan 1818 (N) — ٥٢
- . Despatch of same 24 Dec. 1821 (VI/12, N°116 A & I) — ٥٣
- Despatch of same 25 Apr. 1801 (II/125, N°18) F.C.H.L Pouqueville voyage en Morée, à — ٥٤
constantinople, etc. Paris, 1805, II, 185-86, J.E. Beau voisin, Note sur la cour du grand seigneur,
Paris, 1809, pp.84-86.
- . Despatch of Aust. Internunt, 7 Apr. 1833 (VI/57, N°6G) — ٥٥
- . لطفي ١١ ، ٩٤ . — ٥٦
- . Jouannin-Gaver, 429 — ٥٧
- من أجل مايلي : انظر « أس الظفر » وخصوصاً حجة الشريعة ، ٢١ شوال ١٢٤١ (٢٩ أيار /مايو/ — ٥٨
١٨٢٦) ص ٣٦ — ٤٠ ، ولائحة تاتارجيك عبد الله ، وقصصي زاده عزت (انظر ملاحظات ٤ ، ٤ ، ٦
أعلاه).
- . انظر مثلاً تفسير الجلالين للآية . — ٥٩
- . أس الظفر ، ٤٢ . — ٦٠
- . المرجع نفسه ، ١١٤ . — ٦١
- . المرجع نفسه ٣٧ — ٤٤ . — ٦٢
- . المرجع نفسه ٤٩ وابن خلدون ، المقدمة ، بيروت ١٩٠٠ ص ٢٧١ — ٧٣ . — ٦٣
- . جودت II (١٢٧١) ص ٢٥٦ . — ٦٤
- . أس الظفر ٣٧ — ٣٨ . — ٦٥

- ٦٦ — انظر موسوعة الإسلام (VI) I Bärud. s.v. N.E Toderini, 11, 2, Chapter 3, XIII .
- ٦٧ — محمد أسعد، تاريخ، التمس، المكتبة الوطنية فيينا A.b Flügel H, O, 210, N° 1141, 202.
- ٦٨ — لائحة تاتاريك (TOEM, VII, 260 ff.) «أس الظفر»، ٥٥ .
- ٦٩ — أسعد. تاريخ. ٨٢٠٠ .
- ٧٠ — E. gsäni-zade, I, 101 .
- ٧١ — في مذكراته Türk Tarih Kurumu Library, Aknkara y 556 .
- ٧٢ — يستعمل Keçeci-zade مصطلح Yeni Dünya (عالم جديد) وهي النعت المؤلف لأمريكا وهو تقيض Eski Älem العالم القديم .
- ٧٣ — المرجع السابق، ٤ A, O, A .
- ٧٤ — 'Atä III, 261 .
- ٧٥ — Sir James Porter, observations sur la religion-- des turcs londres, 1769, I, 113 .
- ٧٦ — Choiseul-Gouffier to vergennes, quoted in L. Pingaud, Choiseul Gauffier la France en Orient sous Louis XVI, Paris 1887, p, 82.
- ٧٧ — J.W. Zinkeisen Geschichte der Osmanischen Reiches VI Gotta 1859, p.19. N°2 .
- ٧٨ — انظر اللائحة لتاتاريك، G.A. Olivier, voyage dans l'Empire Ottoman, I, Paris, an g, TOEM, VII, 273, pp.155-56.
- ٧٩ — جودت ٧ ١٧٥٠، VIII ١٢٨٨، ص ٤١٢ .
- ٨٠ — TOEM VII, 274 .
- ٨١ — قوشجي زاده عزت (انظر (Turk Tarih Kurumu Library Y 556, f22 a) .
- ٨٢ — لطفي/٥/٩٤ .
- ٨٣ — جودت IV ٣٧١ — ٧٢ ي. ز. كارال سليم الثالث وخط همايون لاري، الفترة، ١٩٤٢ ص ٣٤ — ٣٦ .
- ٨٤ — عاصم ١، ١٦ .
- ٨٥ — ثاني زاده IV، ٢٠١ .
- ٨٦ — Comte Andreossy, Constantinople et le Bosphore, Paris 1828, p.69, Lutfi, I, 144-45 .
- ٨٧ — مذكرات حلبي أفندي [Köse Kethuda Mustafa Reshid] التي كتبت عام ١٨٠٤ لشرح النظام الجديد والدفاع عنه، ونشرت في ترجمة لوليم ولكنسون، An account of the principalities of wallachia and Moldavia, London 1820, pp.220-21.
- ٨٨ — أس الظفر، ١٥٨ .
- ٨٩ — انظر نسخة عن العريضة في «المجموعة» في المكتبة الوطنية باريس Sapp. Turc, N°1027, F219 a-b .
- ٩٠ — أس الظفر، ١١٣ — ١٥٩ .
- ٩١ — المرجع السابق ١٩٩ — ٢١١ أسعد، تعريب ١٨٣ ١٨٤١، لطفي ١، ١٤٩ — ٥١ .
- ٩٢ — Beauvoisins, 11-13 .
- ٩٣ — جودت VIII، ٥٨ .

- ٩٤ — عطا، ٢، ١٨٤ — ٨٥ دوحه ١٢٥ — ٢٦، 10 Mar 1812 and Despatch of Austr. Internunt, 10 Mar 1812 and 10, ٢٦ — ٩٥
 Sep. 1819 (VI/4A, N°5 VI/8 N°33A & C) detailed biogr. — المرجع السابق، C ٣٣ .
- ٩٦ — عطا، ٢، ١٨٦ — ٨٩ .
- ٩٧ — أحمد نجيب، رئيس أطباء عام ١٨٣٦/٧ والذي لم يكن ينتسب إلى سلك العلماء، كان حالة استثنائية (لطفني /٥/٧٠/١ So، ١٩٦، C) .
- ٩٨ — انظر جودت X، ٢١٤ .
- ٩٩ — رسالة سرية (من Aust. Internunt ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر/ ١٨١٢ (٥/VI) رقم ٢٩ ومن أجل سيرة مسعود الذاتية انظر شاني زاده III، ١٣٥ — ٣٨ .
- ١٠٠ — عطا III، ١٩٣ — ٩٤ .
- ١٠١ — جودت ١٧٩٧ أوليفيه ١، ١٥٥ — ١٥٦ .
- ١٠٢ — دوحه ١٠٥ — ٦، ١ So، ١٤٣ — ٤٤ .
- ١٠٣ — III So، ٤٧٢، عصمت شون، عارف حكمت كان أحد مشاهير شيوخ الإسلام في زمن السلطان عبد المجيد .
- ١٠٤ — Despatch of Aust, Enuoy, 26 Aug. 1791 (II, 97 N°1) .
- ١٠٥ — III So، ٢٧٢ .
- ١٠٦ — استخدم المالكون السابقون لهذه الوظيفة لإقصائها عن الحياة السياسية (انظر راسم IV، ١٨٢٠) إلى أن ألغى هذا القانون (انظر الملاحظة ١٧٠ أذناه ولطفني ١، ٩١، II، ٢٩١، ٨٦) .
- ١١٧ — انظر مثلاً: أس الظفر ١٥ — ١٦ .
- ١٠٨ — جودت II، ٢٠٣، ٢٠٦ .
- ١٠٩ — جودت IV، ١٦٣ .
- ١١٠ — انظر مثلاً المداوات في كانون الأول /ديسمبر/ ١٧٨٣ فيما إذا كانت الحرب ستشن على روسيا (جودت II، ١٩٦، ff) .
- ١١١ — Despatch owst. internunt 25, set 1992 (II, 100, N°32) .
- ١١٢ — عطا III، ١٢١ — ٢٢، ٢٩٥ — ٩٦ .
- ١١٣ — لطفني V، ١٠٧ .
- ١١٤ — المرجع السابق، ١٤٠ .
- ١١٥ — شاني زاده، ١، ٣٩٩ — ٤٠٢ أعيد إنتاج صورة للسفير في Tarih vesikalart I, N°5 (1942) after p.370 .
- ١١٦ — لطفني V، ١٢ .
- ١١٧ — J. von Hammer, Geschichtedes Osmanischen Reiches 2 Aug. IV, 630 .
- ١١٨ — شاني زاده II، ٩٦، جودت X، ١٠ — ١١، لطفني ١، ١١٩، II، ١٠٣، I So، ١٥٦، III، ٣٤٩ .
- ١١٩ — شاني زاده IV، ٢٣؛ جودت IV، ١٦٤ .
- ١٢٠ — دوحه، ١١٤، I So، ٢٧١؛ IV، ٦٧ — ٦٨ .

- ١٢١ — عاصم، ١، ٦٢، ٢٩٥ — ٩٦، كارال، ٥٨، ٥٩ .
- ١٢٢ — Despatches of Aust. Internunt, 10, Sep. 1819, 10 Jan. 1792, and 25 Nov. 1827 (VI/8, N°33 C. II, 98, N°2, P.S.2; VI/28, N°. 199B).
- ١٢٣ — في سبيل مثال نمطي انظر المحادثات مع الممثل الروسي في وقت ميكر في ١٧٧٦ (Zinkeisen VI, 19).
- ١٢٤ — Despatch of Aust. Internunt, 25 May 1829 (VI/37, N°265A).
- ١٢٥ — TOEM VII, 271 .
- ١٢٦ — سليمان عزري، تعريب، استنبول ١١٩٩-٢٠١٣ ط .
- ١٢٧ — جودت، XI، ١٩٧ .
- ١٢٨ — جودت، IV، ١٦٣ .
- ١٢٩ — Sketches of Turkey, 141 .
- ١٣٠ — عبد الحميد I في خط همايوني قرب نهاية حكمه (جودت IV، ١٦٤) وسلميم الثالث في خط ميكر (سلميم الثالث في خط همايوني لاري، نظام جديد، أنقره ١٩٤٦ ص ١٥٠ E.Z. Karal .
- ١٣١ — [J.A.] Guer, Mœurs et usages des Turcs, Paris, 1746-47, II, 131 .
- ١٣٢ — Despatches of Aust. Envoy, 26 Nov. 1791 and 10 Jan. 1792 (II/97, N°9, P.S.2; 10 PSI and II/98 N°2 P.S.1) كان هناك عدة آلاف من الرعايا التمسويين ومعظمهم من والاسيا في العبودية التركية .
- ١٣٣ — Despatches of same, 24 Dec. 1791 and 25 Febr 1792 (II/97, N°12, P.S.4, II, 98, N°6, P.S.2) .
- ١٣٤ — المرجع نفسه : لم تكن بعض انتهاكات القانون المقدس مع الاحترام للمندوبين الأجانب أمراً جديداً بل جرى ذلك خلال قرون وكنتيحة للامتيازات التي ضمنها الحكام الأوروبيون .
- ١٣٥ — E.Z. Karal, Osmani Tarihi, V, Ankara, 1947, p.20, Ld, Hatt Humay 1942, p.59-60 .
- ١٣٦ — انظر مثلاً جودت II، ١٩٦ — ٢٠٧ .
- ١٣٧ — من أجل نصوصه انظر لطفي، ٢، ١٤ .
- ١٣٨ — جودت، ٢، ٢٠٣ .
- ١٣٩ — تقرير من السيد Pisani في ٢٤ آب /أغسطس/ ١٨٤٣ .
- ١٤٠ — St. Lane-Poole, the life of the R.H. Stratford Canning, London 1888, II, 91 .
- ١٤١ — عبد الرحمن شريف، 303, Tarih Musahabeteri, Istanbul, 1339, p.303 .
- ١٤٢ — Chevalier d'Arvieux, Mémoires, Paris 1735, I, 444 .
- ١٤٣ — J. Otter, voyage en Turquie et en Perse, Paris, 1748, I, 23 .
- ١٤٤ — Baron de Tott, I, 12, 34ff; cf So IV, 358-59 .
- ١٤٥ — V. Fontaine, voyage en orient, Paris 1829, pp.219, 263-68 .
- ١٤٦ — Despatch of Aust. Internunt. 10 July 1801 (II/125, N°24, P.S.7) .
- ١٤٧ — جودت X، ٢١٤ شاني زاده (١١، ٣٤٤ — ٤٥) .
- ١٤٨ — انظر مثلاً Karal, Osm. Tarihi, V, 39-40 وشاني زاده، ١، ٣٦٥؛ لطفي، ٢، ١٢٣ .
- ١٤٩ — النص التركي مربوط بـ Despatch of Aust. Internunt ٥ آب /أغسطس/ ١٨٢١ (VI/١٢ رقم (A)١٠٠ .

- G. Rosen. Geschichte der Türkei, I, Leipzig, 1866, p.58, The adage is already used in an 'ahd-nâme of ... ١٥٠
- المكتبة الوطنية باريس. Ancien fonds turc, N° 81, f.99.b (1527/8) 934 المكتبة الوطنية باريس .
- ١٥١ — أس الظفر ١٥٧ — ٥٨ أسعد تعريب ٤٦ — ٩٤٧ .
- ١٥٢ — لطفي ١٠٢، ٢٦٠ .
- ١٥٣ — كان لدى العثمانيين توقع سابق لمأزق كهذا عندما كان عليهم أن يدخلوا في تحالف ضد فرنسا مع روسيا وإنكلترا في زمن غزو نابوليون لمصر .
- ١٥٤ — Despatch of Aust. Internunt, 10 Nov. 1828 (VI/34, N°241B) .
- ١٥٥ — عاصم ٢٣٨، ٣٩ .
- ١٥٦ — عطا ١٣٨، ٣، Mac Farlane, II, 138 .
- ١٥٧ — Jouannin Gaver, 434, Despatch of Austr. Internunt, 4 Apr. 1838 (VI/67, N°277B) .
- ١٥٨ — جودت ١٠٨، ٥، ٢٧٣؛ عطا ٣، ١٣٩ — ٤٣؛ لطفي ٤، ٧٢، ١٦٠، ١٦٦، ٥، ١٠ — ١١ .
- ١٥٩ — شاني زاده ٢، ٢١٢، عطا ٣، ١٤١، أسعد، تاريخ ٨٤ a-b .
- ١٦٠ — لطفي ٥، ٢١، Despatch of Austr. Internunt, 2 Dec. 1834 (VI/61, N°98) .
- ١٦١ — لطفي ٥، ٦٥ — ٦٦ Southgate ١، ١٦٨ — ٦٩ .
- ١٦٢ — عاصم ١، ٣٩ .
- ١٦٣ — قانون نامه، والعساكر المحمدية المنصورة. استنبول ١٢٤٤ .
- ١٦٤ — أسعد، تعريب b٤٩ — ٨٥٠، ٨٥٦ .
- ١٦٥ — لطفي ٣، ١٦٣ .
- ١٦٦ — لطفي ٥، ٣٨، ٣٩ .
- ١٦٧ — لطفي ٢، ١٤٤ — ٤٥، ٣، ١٧٠، استنبول Moniteur Ottoman رقم ٩٠، ٩ شوال ١٢٥٠ (٧) شباط /فبراير/ (١٨٣٥) .
- ١٦٨ — انظر عاصم ١، ٣٢٢ — ٣٣ حول الوضع في عام ١٨٠٧ .
- ١٦٩ — لطفي ٤، ١٦٦، ٤٥، ٤، ٦٥، ٦، ٢٩ .
- ١٧٠ — أس الظفر ١١٦، ١٢٥ — ٢٦ : لطفي ١، ١٤٤، ١٤٨ . عندما انفجرت ثورة الإنكشارية في عام ١٩٢٦ دعي عدد من شيوخ الإسلام السابقين على عجل للانضمام إلى قيادة القوات الموالية (أسعد ؛ تعريب ٨٤٧) .
- ١٧١ — Despatch of Aust. Internunt, 25 June 1827 (VI/27, N°1780). Ubicini Lettres sur la Turquie, Paris, 1851, p.190; عطا ٣، ١٣٨ .
- ١٧٢ — Ubicini, I, 211-12 .
- ١٧٣ — Ch.Mac Farlane, Turkey and its Destiny ؛ (بالنسبة لبغداد ١٨٣٨) Southgate, II, 166-167 !
- ١٧٤ — Mac Farlane, I, 106 .
- ١٧٥ — عبد الرحمن شريف ٣٠١ .
- ١٧٦ — Selected works of C. Snouck. ed. by G.H. Bousquet and J. Schacht, Leiden 1957. p.248. .

المواقف التركية من المساواة الإسلامية المسيحية في القرن التاسع عشر

بقلم رودريك هـ. دافيسون

RODERIC H. DAVISON

واجه كل مجتمع حديث مشاكل ناجمة عن عدم المساواة بين المجموعات المختلفة التي يتألف منها وخاصة منذ الإعلان الأمريكي في القرن الثامن عشر بأن كل الناس خلقوا متساوين وكذلك إصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا. وتتنوع وجوه الاختلاف التي أنتجت انعدام المساواة — من اقتصادية واجتماعية وعرقية، ولغوية، ودينية وسياسية — وكثيراً ما تكون متضاربة، وكان الدين في الشرق الأوسط وحتى زمن قريب جداً هو الخط الرئيسي الفاصل بين المجموعات وهو بالتالي الحاجز الرئيسي الذي يحول دون مجتمع متجانس من أناس متساوين. ومع أن التباين الاجتماعي والاقتصادي قد تعاظم اليوم في مجتمعات الشرق الأوسط إذ هيأت التفانة الحديثة والمال فرصاً عظيمة للكسب ولإلتحاق ومع أن الخصومات القومية تتحدى اليوم أولوية مثيلاتها الدينية إلا أن الدين يبقى في حقيقة الأمر الخط الفاصل ويبقى أن عقيدة الإنسان هي علامته المميزة.

وكان دين المرء في الإمبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر يزوده بملصوقة تدل على مضمونه سواء في بنیان تصوراته الخاصة أو في عيون جيرانه وحكامه. فقد كان مسلماً، أرثوذكسياً يونانياً، أرمنياً جورجياً، يهودياً، كاثوليكياً أو بروتستنتياً قبل أن يكون تركياً أو عربياً، يونانياً أو بلغارياً بالمعنى القومي، وكذلك قبل أن يشعر بأنه مواطن عثماني. وقد حافظت الحكومة العثمانية، بضمائها الاعتراف الرسمي بالملل كما كانت تسمى الطوائف الدينية، بل وأكدت على التمييز الديني، والإمبراطورية نفسها كان يحكمها مسلمون وكان

قانونها مبنياً على القانون الديني الإسلامي، ولكن الطوائف المسيحية المتنوعة والطائفة اليهودية كانت تنعم باستقلال ذاتي جزئي داخل الإمبراطورية، حيث تشرف التراتبية الكنسية التي تدير «الملة» ليس على الشؤون الدينية والثقافية والخيرية لجمهورها وحسب بل كانت تسيطر على أمور كثيرة ذات طابع شخصي كالزواج والطلاق والإرث وكانت تجمع بعض الضرائب، وقد خدم هذا النموذج الفسيفسائي الذي يعيش فيه المسيحي والمسلم جنباً إلى جنب في الدولة نفسها وتحت سلطة الحاكم نفسه وكانا خاضعين لقانون مختلف وموظفين مختلفين، خدم الإمبراطورية العثمانية بشكل جيد مدة أربعة قرون. وفي الشرق الأوسط كان القانون — كما كان من قبل في الغرب أيضاً — متعلقاً بالشخص أكثر من تعلقه بالمنطقة.

ولم يكن شبه الاستقلال الذاتي للمسلم المسيحية يعني على أية حال: المساواة الكاملة بين رعايا الإمبراطورية المملعة الإسلامية هي المسيطرة، ولم يؤد هذا إلى أي قمع منهجي للمسيحيين من قبل المسلمين ولا إلى أي قمع منهجي للمسيحيين من قبل الحكومة العثمانية. والحقيقة أن الحكومات العاجزة أو الفاسدة والابتزازية في الإمبراطورية كانت تنقل في الغالب على المسلمين الأتراك والعرب أكثر مما تنقل على المسيحيين. إذ كان الباشا وملتمزم الضرائب يجدون القروش التي يستطيعون اعتصارها من المسلمين بالطريقة نفسها التي يجدها عند المسيحيين ولم يكونوا يغيرون من فظاظتهم أو من أساليبهم بحسب دين الضحية، وعلى الرغم من كل هذا، فلا جدال في أن المسيحيين كان يُنظر إليهم نظرة أدنى وكطبقة ثانية من المواطنين من عامة المسلمين ومن الحكومة.

وقد عانوا من المعاملة غير المتساوية بطرق متعددة. إذ كان لباسهم مميزاً وإذا لبس المسيحي أو اليهودي الطربوش كان يطلب منه أن يخيط عليه شريطاً من وشاح أو قماش لتخفيه الشراية. وتكون المعاملة غير المتساوية في أمور ككنسية محضة أحياناً ومثال ذلك. تلك المناسبات التي يرفض فيها السلطان أن يسمح لطائفة مامن المسيحيين بإصلاح كنيستهم. وثمة مظهر لانعدام المساواة الدينية كان مثيراً للضغينة بصورة خاصة وقد برز بصورة متكررة كموضوع مشخص — فالمسيحيون لم يكونوا يستطيعون التبشير بدينهم بين المسلمين كما يستطيع المسلمون ذلك بين المسيحيين لأن الشريعة الإسلامية تعاقب المرتد عن دينه بالقتل، يضاف إلى ذلك أن المسيحيين كانوا يعانون من اعتبارهم غير مؤهلين لبعض الأمور في الحياة العامة فلم يكن يسمح لهم مثلاً بالتعيين في الوظائف العليا الإدارية ولم يكونوا يخدمون في القوات المسلحة بل كانوا يدفعون ضريبة إعفائهم. والشاهد المسيحي في محكمة إسلامية شرعية لا يعترف به، ولم يكن هناك مساواة في المواطنة لامن حيث الفكرة ولا من

حيث الممارسة في الحقوق أو الواجبات، ولم توجد في الإمبراطورية، العثمانية قبل القرن التاسع عشر^١.

واتجهت الحكومة العثمانية قسراً بانتباهها بعد سنة ١٨٠٠ نحو مسألة المساواة بطرق مختلفة. أولها أن الجماعات المسيحية في الإمبراطورية تشربت الأفكار الغربية في الحرية والقومية وازدادت الثقافة ومعرفة القراءة بينهم وأصبحت شكاواهم متكررة وبصوت أعلى ضد النقص في المساواة. وثانيهما. أنهم وجدوا بسرعة مستمعين جاهزين بين القوى الغربية العظمى التي تصرفت تقليدياً كحامية للمسيحيين في الشرق الأوسط. وبالغت في حجم الشكاوى في أذن الباب العالي، لمجموعة من العوامل، من تظاهر بالإنسانية إلى قوة سياسية، وضغطت عليه من أجل التغيير. وثالثها أن رجال الدولة العثمانيين الذين كانوا معينين بتدارك تفكك المناطق عن الإمبراطورية ونحداها الداخلي، باشروا بتنفيذ برنامج إعادة تنظيم وتغريب أولي جعلهم يواجهون حتماً مشكلة المساواة نفسها، طالما أنهم مضوا في تبني بعض عناصر النموذج السياسي للدولة الغربية أو التلائم معها، وكانت قضية المساواة بين المسيحيين والمسلمين واليهود بلا ريب هي القضية الرئيسية التي واجهها رجال الدولة ولكنها مرت تشق طريقها بحذر عبر مراحل عديدة من مشكلة أوسع هي الإصلاح والتغريب. هل يمنح المسيحيون فرصة متساوية كتلاميذ في المدارس التي تنشأ في نظام إصلاحي تروبو؟ هل سيسمح لهم بالخدمة في الجيش الجديد، هل سيُقبلون في الوظائف الإدارية العليا طالما أن البيروقراطية استفادت منها؟ هل المراجعات المتأنية وتنظيم القوانين سيحل المساواة بين المسيحي والمسلم؟ وإذا ماتم تأسيس أي نوع من حكومة تمثيلية سواء على مقياس محلي أو على شكل ملكية دستورية فهل سيمثل المسيحيون وكيف؟

أصبح مبدأ المساواة في الواقع سياسة رسمية ويعتبر ذلك أحد الجوانب البارزة والأكثر تميزاً في التاريخ العثماني خلال القرن التاسع عشر. إن السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) الذي سار خطوات واسعة نحو الإصلاح وبطريقته الشديدة أوضح في كثير من المرات أن جميع رعاياه من أي عقيدة كانوا، هم في نظره متساوون^٢ لكن العهد الجديد في الجهود العثمانية في الإصلاح والتغريب بدأ في فترة التنظيمات من عام ١٨٣٩ حتى ١٨٧٦، حيث أعلن مبدأ المساواة بين المسيحيين والمسلمين بأكثر الصور مهابة وجاء ليلعب دوراً بارزاً في المشكلة المركزية للإحياء العثماني^٣.

وآذن مرسوم ملكي بافتتاح العهد الجديد في الثالث من تشرين الثاني /نوفمبر/

١٨٣٩^٤ هو مرسوم الإصلاح «خط شريف كوخانه» بعد إعلان عام قبل اجتماع مؤثر للدبلوماسيين والأعيان العثمانيين، جرى القسم على المرسوم من جانب السلطان الشاب عبد المجيد وكبار موظفيه في القاعة التي حفظت فيها بردة النبي محمد وكان لكثير مما جاء به خط شريف طابع إسلامي عميق. وهو يرد انحذار الإمبراطورية، مباشرة إلى عدم الامتثال لتعليمات القرآن المجيد، ويحاول في المقام الثاني أن يوفق بين التقليد الإسلامي وبين التقدم وبعد مؤسسات جديدة لاتعارض مع القانون الإسلامي بل تتسجم مع متطلباته وأصبح حق الحياة الآمنة والشرف والملكية مضموناً في موازاة إصلاحات في الضرائب وأنظمة السخرة، لكن خط شريف نال شهرته الكبيرة ليس بسبب نغمته الإسلامية أو عودته حول أمن الحياة والحرية والملكية ولا بسبب تعهده بإصلاح الأخطاء النوعية، مع أن كل ذلك كان مهماً، وإنما في الجانب المبدع «للخط» الذي برز في إعلانه الرسمي عن المساواة. وقد أكد عبد المجيد في مرسومه أن المنحة الملكية تشمل جميع رعيتنا من أي دين أو ملة كانوا.

وقد تأكدت السياسة الجديدة في «خط همايوني» أكثر شمولاً عام ١٨٥٦ وهو الذي وعد بمعاملة متساوية لجميع أصحاب المعتقدات في كل الأمور النوعية كقرص التعليم والتعيين في وظائف الحكومة والإدارة العدلية وكذلك في الضرائب والخدمة العسكرية^٥ كما تضمن مادة مهمة ضد تشويه السمعة تمنع «كل تمييز أو دلالة تحاول أن تجعل من أي طبقة مهما تكن من رعايا إمبراطوريتي أدنى من طبقة أخرى بالنظر إلى دينها أو لغتها أو عرقها»، كما سيصدر تشريع قانوني ضد أي شخص سواء كان موظفاً عمومياً أو فرداً خاصاً يستعمل أي تعبير مهين أو عدواني، حتى التناوب بالألقاب بات ممنوعاً باسم المساواة.

وأعيد التصريح في الموضوع نفسه في أوقات متكررة، مع بعض التوابع إذ افتتح السلطان التالي عبد العزيز مجلس دولته الجديد (شورى — دولت) في عام ١٨٦٨ بكلمة أشار فيها إلى معتنقي جميع المعتقدات كأبناء لأرضهم الأم^٦. وكذلك أعاد خلفه مراد الخامس هذه المشاعر في أول «خط» له^٧ وبلغ الاتجاه أوجه في كانون الأول /ديسمبر/ ١٨٧٦ مع إعلان أول دستور مكتوب في التاريخ العثماني والذي أسس ملكية مقيدة واعتبر أن جميع رعاياها عثمانيون مهما كان الدين أو الاعتقاد الذي ينتمون إليه وأكد الدستور أكثر من ذلك على «أن كل العثمانيين متساوون أمام القانون... بدون تمييز يتعلق بالدين»^٨ وقد بذلت جهود كثيرة منذ ١٨٣٩ حتى ١٨٧٦ — بعضها يتسم بالشجاعة وبعضها بين بين، وأخرى مجرد التسجيل، منها ما هو عفوي ومنها ماتم تحت ضغط دبلوماسي — بذلتها الحكومة العثمانية لكي تترجم الوعود بالمساواة إلى حقائق. والتزم السلطان عام ١٨٤٤ بعدم

فرض عقوبة الإعدام على المرتد عن الإسلام. وعُين بعض المسيحيين كما انتخب بعضهم فيما بعد إلى مجالس محلية استشارية تأسست في كل مقاطعة، كما انتخبوا إلى المجلس الأكبر للدولة (مجلس الولاية والأحكام العدلية) [Meclis-İvâf-y- Ahkâm-i Adliye] في سنة ١٨٥٦ وكان الطلاب المسلمون والمسيحيون يقبلون معاً كتلاميذ في المدارس الملكية المؤسسة حديثاً (التجهيزية Lycée) في سراي غلاطه عام ١٨٦٧. هذه التدابير وأخرى غيرها قدمت شيئاً ما لإبراز الوضع القانوني لغير المسلمين من سكان الإمبراطورية لكن التقدم ظل بطيئاً وتدرجياً ولم يتم الوصول إلى أية مساواة فعلية.

وقد تعرض كثير من الكتاب الأوربيين في ذلك الوقت ومؤرخون غربيون لفترة التنظيمات ومسألة المساواة التي مرت من خلالها، من أحد منظورين، فرأى فيها بعضهم من الخارج مرحلة من مراحل المسألة الشرقية كان الدبلوماسيون الأوربيون في أثنائها يستحثون بصورة دائمة الحكومة العثمانية لكي تضطلع بأعبائها في الإصلاح والمساواة وأن تنفذها على النمط الفرنسي أو الروسي أو الإنكليزي وذلك خدمة لمصالح بلدانهم القومية. واعتبرها آخرون بداية رحلة من اضمحلال داخلي طويل ومستمر للإمبراطورية في الوقت الذي تذهب فيه كل الجهود لإعادة «الرجل المريض» إلى العافية أدرج الرياح. وفي حالة ثالثة أكد بعض الكتاب عجز الأتراك أو عدم رغبتهم في تنفيذ أي تغيير هام، واستنتجوا بعد مقارنة الإنجاز بالوعد، أن رجال الدولة العثمانيين إما أنهم اعترفوا علناً بأنهم ليسوا صادقين أو أنهم وعدوا علانية بما عرفوا أنهم لا يستطيعون تنفيذه. إن وجهات نظر كهذه إذا اجتمعت مع الوضوح المتوفر للنجاحات الجزئية وأنواع الفشل وأخطاء الإهمال في جهود الإصلاح العثماني، تؤدي إلى الحكم بأن الوعود وخاصة الوعد بالمساواة كانت إلى حد كبير نفاقاً — وذراً للرمادي في عيون الغرب لتفادي التدخل الأجنبي لمصلحة الشعوب الخاضعة للإمبراطورية، ولمنع المراقبين من رؤية القمع المستمر الذي يمارسه الحكم التركي ضد المسيحيين المهانين^٩.

ويوضح لنا أي تأمل واعٍ لفترة التنظيمات أن آراء كهذه مبنية غالباً على عدم تفهم كافٍ لأهداف رجال الدولة العثمانيين أو للنتائج التي تم إحرازها، أو للعوائق الهائلة في وجه التقدم والمساواة. إن هناك حاجة إلى مزيد من البحث العميق والتحليل لفترة التنظيمات تزيد عما فعله حتى الآن كل من المؤرخين الأتراك أو الغربيين^{١٠}. ومن الموضوعات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام، مواقف رجال الدولة الأتراك من مراحل الإصلاح المختلفة. وسوف يساعد البحث في مواقف رجال الدولة الأتراك والشعب من موضوع المساواة بين المسلمين

والمسيحيين على إيضاح ما يستطيع مناخ الرأي السائد أن يقبل أو لا يقبل ولماذا لم ينفذ برنامج المساواة الرسمي إلا جزئياً. وسوف يتضمن الإيضاح الكامل بلا ريب كل جوانب مسألة الإصلاح، كما أنها تتضمن أيضاً إعادة اعتبار لدرجة تخلف العثمانيين وطبيعته وراء الحضارة الأوروبية وللعوائق التي وضعتها دبلوماسية القوى الكبرى أمام الإصلاح العثماني ولوضعية الإمبراطوريات المتعددة الجنسيات في عصر النزعات القومية الصاخبة. لكن المواقف كانت بوضوح بين أهم القوى التي تعمل في تلك المرحلة، وثمة بعض المؤشرات المفيدة يمكن أن تحيب على ثلاثة أسئلة حرجة: ماهي المواقف الحقيقية لقادة رجال الدولة العثمانيين حيال وعود المساواة؟ ماهي التقاليد وماهي الممارسة التي شكلت المواقف الأساسية للأتراك حيال المسيحيين منذ قرن مضى، وماهي المواقف التي كانت راهنة بينهم حول إعلان مساواة المسيحيين بالمسلمين؟

II

ثمة أربعة من رجال الدولة العثمانيين استهلوا وأنجزوا أكثر التدابير الإصلاحية في هذه المرحلة وهم: رشيد، علي، فؤاد ومدحت^{١١}. وكل منهم كان كبير وزراء (صدر أعظم) مرتين على الأقل وكل منهم احتل مركزاً عالياً عمومياً خلال معظم سنوات حياته. وكانوا مختلفين فيما بينهم كأفراد وخصوصاً في سعيهم إلى السلطة ولكنهم كانوا متشابهين في شجبهم للتعصب الأعمى والتزمت^{١٢}. ولكل منهم معرفة واسعة بالأفكار السياسية الغربية وبالممارسات وبعض مراحل الحياة الأوروبية والثقافة. مع أن علي كان أقل «تأورياً» من الآخرين في طريقة حياته وفي كلامه وكان كل من الأربعة مقتنعاً من خلال صراعه مع إدارة الإمبراطورية الصعبة المراس بأن درجة من التغريب أصبحت ضرورية لتقوية الإمبراطورية، ووافقوا فضلاً عن ذلك على أن كل عملية إصلاح تتطلب أن يعامل جميع رعايا الإمبراطورية بالتساوي بغض النظر عن معتقداتهم. وكانوا يختلفون على مدى السرعة ونوعية التدابير التي يمكن بواسطتها الوصول إلى هدف المساواة، وكانوا ينتظرون في الغالب أن تدفعهم الأحداث، وكان مدحت أكثر الرجال الأربعة حيوية وأقلهم دقة كما كان أكثرهم ميلاً إلى عدم المبالاة بالشكوك المشروعة والتحذيرات التي تولدها التجربة وإلى شق طريقه قدماً ضد التحيز العام.

والحق، أن رجال التنظيمات، كما قال عنهم النقاد الغربيون استخدموا بعض تصرفاتهم العظيمة المتعلقة بمبدأ المساواة كأسلحة دبلوماسية في أوقات الأزمات العالمية وليس

كبرنامج للإصلاح الداخلي. فقد أعلن «خط شريف» عام ١٨٣٩ في الأيام التي كان فيها محمد علي في مصر يهدد تماسك الإمبراطورية وعندما كانت الحكومة العثمانية تحتاج بشدة إلى الدعم الأوروبي وكان وعد كهذا بالإصلاح يساعد في الحث عليه. كما صدر «الخط الهمايوني» عام ١٨٥٦ تحت ضغط دبلوماسي كوسيلة لتجنب الإشراف الخارجي على الإصلاح العثماني بعد حرب القرم. وكذلك أعلن دستور عام ١٨٧٦ بشكل درامي أثناء انعقاد مؤتمر للدبلوماسيين الأوروبيين في استنبول يهدف إلى رسم برنامج إصلاحٍ لأجزاء من الإمبراطورية. استخدم مدحت الذي كان المهندس الرئيسي للدستور وكبيراً للوزراء في الوقت ذاته استخدم دستوره لكي يعيق التدخل الأجنبي وذلك بإعلانه أن الإمبراطورية مستعدة لإصلاح نفسها بشكل أساسي. لكن الأزمات النوعية وحدها لا تعني مضمون الوعود الإصلاحية أو وجهات نظر رجال الدولة العثمانيين إلا أنها كانت تملئ غالباً وقت الإعلان وصورته. وفي بعض الأحيان سهّلت الأزمات الإصلاح كما حدث عام ١٨٧٠، ذلك أنه في الأوقات التي تكاد تخلو من الاضطراب يصبح من الصعب اتخاذ إجراءات جذرية وسوف تكون هناك اعتراضات كثيرة عليها من السلطان ومن الوزراء الآخرين ومن عامة الناس.

وقد ساعدت الأزمات إذن على بلورة مشاريع الإصلاح وتسريعها واعتمدها الوزراء المسؤولون حالاً ولقيت قبولاً حسناً. وكان لوقوع الأزمات على رجال التنظيمات بطبيعة الحال تأثير قوي على مواقفهم حيال المساواة لكن مواقفهم لم تكن في ذلك الحين متقلبة دائماً. وكان «علي» المسلم الأكثر محافظة من بين الأربعة والأكثر حذراً في دفع التدابير الإصلاحية قدماً. وكانت وجهات نظره تبعاً لذلك المعيار الأكثر تحيزاً لتقدم المواقف بين رجال الدولة القباذيين حول المساواة الإسلامية المسيحية. وكان مقتنعاً بشكل راسخ بأن الأتراك العثمانيين أكثر الناس صلاحية لحكم هذا التجمع من الشعوب في الإمبراطورية^{١٣} وكان يعتقد فوق ذلك أن احترام هذه الحكومة يتركز على احترام الإسلام الذي لن يسمع بأي دعاية ضده مع أنه كان راعياً تماماً في أن يستطيع المسيحيون التمتع بحرية الاعتقاد والعبادة^{١٤}. ولكن وجهات نظره حول الوضع القانوني للمسيحيين تغيرت ببطء تحت ضغط الأحداث بما فيها انتفاضات المسيحيين في البلاد وتدخل القوى الكبرى وعندما كان يعالج موضوع الانتفاضة في كريت عام ١٨٦٧ كتب مذكرة شهيرة إلى الباب العالي أوصى فيها بالإسراع بتطبيق سياسة المساواة، وقال، عندما تتحقق آمال المسيحيين سوف يتوقفون عن الثورة. ولذلك يجب أن نتاح لهم كل فرصة للتعليم وتولي المناصب العامة التي يصلحون

لها حتى لو تم إعدادهم بصورة أفضل من المسلمين في الوقت الحاضر . ولن يستمر المسيحيون بعد ذلك في النظر إلى أنفسهم كأشخاص خاضعين لدولة إسلامية بل كرعايا الملك يحمي الجميع بالتساوي . ويخلص علي إلى القول « باختصار ، إن اندماج جميع الرعايا ... باستثناء الشؤون الدينية المحضة ... هو الوسيلة الوحيدة »^{١٥} .

وليس ثمة سبب للتساؤل هنا عن مدى إخلاص علي ، إذ أن من الواضح أنه مدفوع إلى استنتاجه تحت ضغط الأحداث وليس بفعل التفكير في الفراغ حول فضائل المساواة . وقد وصل رجال الدولة الثلاثة الآخرون إلى آراء كهذه بسهولة أكثر . فكان رشيد واقعاً بالتأكيد تحت تأثير رغبته في التمجيد بسبب وجهات نظره الليبرالية التي استقاها من البلاطات الأوروبية ولكنه مقتنع في الظاهر بأن الإصلاحات التي ستضمن المساواة لجميع شعوب الإمبراطورية سوف تضمن إخلاصهم للحكومة العثمانية^{١٦} . وعبر فؤاد في مذكرة خاصة عن اعتقاده بأن ضمان الحريات للشعوب غير المسلمة في الإمبراطورية سوف يخفف من حماسهم القومي والانفصالي^{١٧} . أما مدحت فأظهر كحاكم في بلغاريا (لولاية الدانوب) أنه يؤمن بمعاملة المسيحيين والمسلمين على أسس متساوية في حين أنه قمع في الوقت نفسه بلا رحمة كل تحرك ثوري أو انفصالي بين البلغار واستمر في التأكيد ، حتى بعد أول نجمة السياسي في أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني بأن حالة الفوضى في الإمبراطورية لا يمكن أن تعالج إلا بحكم قانون ينص على المساواة الكاملة مع المسلمين^{١٨} .

ويمكن اختصار ما كان رجال التنظيمات الأربعة يعتقدون به إلى أنه لكي نقصد الإمبراطورية يجب أن نخلق مفهوم المواطنة العثمانية المتساوية . ويعبرون عن ذلك تحت اسم الانصهار أحياناً والأخوة بين كل الرعايا العثمانيين أحياناً أخرى ، وبدأت الوثائق الرسمية تتحدث عن « رعايا الإمبراطورية » أو رعايا السلطنة ، أو رعايا الدولة العلية ضمن معنى مركب أو جمعي وكان المقصود إيصال مفهوم مواطنة عثمانية لا تنتقص منه « الحدود المالية »^{١٩} كما جرى التعبير عن فكرة « الوطنية » أو « المشاركة الوطنية » في الخط الهمايوني عام ١٨٥٦* .

وعلى الرغم من أن رجال الدولة كانوا يعلمون أن مفهوم « العثمانية » يشكل قطعة مع الماضي فإن من الصعب القول فيما إذا كانوا تحققوا من الثورة الهائلة في وجهات النظر التقليدية التي تحصل ، أم من الحصيلة المنطقية وكيف تكون . ولم يكونوا يحاولون عن وعي تقويض المكانة المسيطرة للمسلم التركي . لقد اتخذوا خطوة ذات دلالة على الطريق إلى مفهوم

علماني محض للدولة والمواطنة وذلك بتشتتهم للمساواة في المواطنة والتعتم على خطوط الفصل بين الملل، كما أن قانون الجنسية الذي صدر عام ١٨٦٩ الذي يتجه إلى محاربة العواقب الوخيمة التي نتجت عن الحماية الأجنبية للرعايا ذوي الأصل العثماني كان نتيجة لمجمل اكتساب المواطنة والاحتفاظ بها على أسس إقليمية محضة لا علاقة لها بالدين^{٢١}. وعندما نص دستور عام ١٨٧٦ على أن كل شعوب الإمبراطورية يجب أن يسموا عثمانيين فإن النتيجة اللازمة التي لم يقلها تحتم من الآن فصاعداً أن يكون انتهاؤهم الأول إلى الدولة، ثم هم بعد ذلك في المقام الثاني مسلمون ويهود أو يونانيون أرثوذكس. كان ساسة التنظيمات يحاولون عن طريق برنامج «العثمنة» الذي ينطوي على أضييق مفهوم للمساواة بين المسيحيين والمسلمين. أن يعزوا الإصلاح وأن يصونوا السلطات ويستبقوا إحباط التمرد كما كانوا يعلمون أن التدابير الإصلاحية يصعب أن تنجز بنجاح «لا يمكن ارتجال إصلاح التقاليد» كما قال فؤاد سنة ١٨٦٧ وهو يشرح للقوى الأوروبية السبب في عدم إنجاز المزيد على طريق الإصلاح منذ صدور الخطط الهمايوني عام ١٨٥٦^{٢٢}. لكن «العثمانية» كانت في نظر رجال الدولة ضرورة لإنقاذ الإمبراطورية وقد أرادوا أن يستعيدوا وضعاً قابلاً للحياة وقادراً على المنافسة في عالم يزداد فيه باطراد حكم الأوروبيين وحضارتهم. وأن يمنعوا الولايات البلقانية ومصر من الانفصال على وجه الخصوص، ومثلما فعل ونستون تشرشل لم يكن أحد منهم مستعداً لأن يأخذ على عاتقه مهمة الإشراف على تصفية الإمبراطورية، لأن هذا كان ترجمة للمصلحة الشخصية في مذهب المساواة ولم يكن يعني أقل من هذا من قبل مؤيديه بكل صدق. وقد تعرضوا للانتقاد لأنهم عجزوا عن فهم القوة التي تحددها الروح القومية التي كانت تنمو باطراد في هذه الفترة بين اليونانيين والصرب والرومان في الإمبراطورية كما بدأت تؤثر على البلغار والأرمن، أكثر من تعرضهم للانتقاد على صعيد النفاق. وكان ساسة التنظيمات يميلون إلى رؤية حركات كهذه على أنها مظهر سخط على الظروف المحلية أو على أنها نتاج محرضين أجنبى أو تمرد وقح واضح. وذلك لأنهم لم يدركوا إدراكاً عميقاً الصيغ العنيفة للزعمة القومية الجديدة.

على المرء أن ينطلق من هذه النقطة ليقيم الدليل على أن برنامج المساواة بين المسيحيين والمسلمين في الإمبراطورية لم يتحقق على نطاق واسع ليس بسبب سوء نية قسم من رجال الدولة البارزين بل لأن كثيرين من المسيحيين أرادوا له الفشل، وقد كان مطلب أهل كريت الاستقلال أو الوحدة مع اليونان ولم يطالبوا بالمساواة. وكان اليونانيون الآخرون في الإمبراطورية يتطلعون إلى الغاية ذاتها. وقد أقام خمسة آلاف منهم عام ١٨٦٢ على سبيل المثال، احتفالاً

على البوسفور وطلبوا ببسط القانون اليوناني على مقدونيا وتاليا^{٢٣} ، كما أن الصرب لم يطلبوا المساواة بل الاتحاد مع صربيا الكبرى المستقلة ذاتياً ، كذلك صربيا ورومانيا الباقيتان ضمن الإمبراطورية لم تطلب أي منهما أي نوع من المساواة بل طلبتا الاستقلال القومي . وعندما بدأ مدحت باشا العمل سنة ١٨٧٢ في خطة ترمي إلى تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى دولة اتحادية شبيهة بألمانيا بسمارك الجديدة وأن تصبح رومانيا وصربيا على شاكلة بافاريا وفورتمبرغ بالنسبة لحكومة بروسيا ، تلقى منهم^{٢٤} رفضاً فظاً فلم يكونوا يرضون حتى بأي نوع من المساواة المشتركة ضمن الإمبراطورية .

كما أن التراتبية الكنسية التي كانت تسيطر على الملل المسيحية عارضت بدورها فكرة المساواة ، فالعثمنة سوف تقلل من سلطانهم وتقلل من ثروتهم في آن واحد . وكان هذا صحيحاً جداً بالنسبة إلى التراتبية الأورثوذكسية اليونانية التي كانت لها أوسع الامتيازات وأكبر جمهور . وعندما تلي خط شريف بشكل احتفالي رسمي عام ١٨٣٩ وأعيد بعد التلاوة إلى محفظته الحمراء الحريرية ، ذكر أن بطريرك الأثوذكس اليونانيين الذي كان حاضراً بين الأعيان قال : إن شاء الله . لن يخرج من هذه المحفظة مرة أخرى^{٢٥} . ولنقل باختصار أن مبدأ المساواة واجهته معارضة هائلة من مسيحيي الإمبراطورية ، سواء أكان قادتهم في الكنائس أم في الحركات القومية ، وإذ أن المسيحيين استمروا في هذا السبيل فقد ظلت الأخوة العثمانية إمكانية بعيدة .

وكان على المساواة والأخوة أن تؤكدتا نفسيهما في وجه النظرة التركية الأساسية إلى المسيحيين ولم تكن ردود الأفعال النوعية من المسلمين الترك على إعلان المساواة هي التي أظهرت منذ البداية أن العثمنة سوف تواجه ظروفاً صعبة وغير ملائمة . بل مواقفهم الأساسية تجاه المسيحيين أيضاً .

III

إذا وجدت ثمة إمكانية في أن يستطيع المسلمون الأتراك قبول اندماج عثماني يصبح فيه المسيحيون أنداداً لهم فإن ذلك يعود إلى دافعين قويين في تراثهم الديني وتطوره ، فقد ورث الأتراك كثيرهم من المسلمين موقفاً متسامحاً مع « أهل الكتاب » وهم أولئك الذين لهم كتاب سماوي ويدفون الجزية إلى الحكومة المسلمة ، كالمسيحيين واليهود ، وقد قدمت الحكومة العثمانية في أوقات مختلفة ملاذاً لغير المسلمين وخاصة في القرن السادس عشر ، إلى اليهود الذين

طردوا من إسبانيا . وكان التركي يقول للمسيحي في الغالب : « لك دينك ولي ديني » .
وقد قوى من موقف التسامح في أوساط الشعب تلك الدرجة من التوفيق الديني الذي
وجد في الأناضول وفي البلقان أيضاً منذ الأيام الأولى للتوسع التركي . وترافق التمازج العرقي في
الإمبراطورية العثمانية بتمازج ديني من كل نوع . ولم يكن الإسلام الشعبي بين الأتراك أصولياً
من وجوه عديدة ولم يكن يحمل سمات التصوف الشيعي وحسب بل كان يصدق كثيراً من
قصص المعجزات المسيحية المتنوعة والقديسين والمزارات . وكان انتشار الطريقة البكتاشية التي
اتبعتها سبعة ملايين مرید والتي اشتملت ضمن معتقداتها على كثير من المفاهيم الدخيلة ، قد
أعان على خلق مناخ متعاطف مع المسيحية والمسيحيين . وفي مرحلة التنظيمات فوجئت
بعضات تبشيرية أمريكية كانت تعمل في الإمبراطورية العثمانية إذ اكتشفت ماظنته في أول
الأمر حقلاً خصيباً لنزعتها الإنجيلية ، مجموعات من المسلمين يقرؤون الإنجيل أو يستمعون
إلى عظات المسيح من زعمائهم . وكان بعض هؤلاء من البكتاشيين وكان لبعض هذه
المجموعات التي ليست بكتاشية بالضرورة عشرة آلاف مرید وضعف هذا العدد من
الأنصار^{٢٦} .

وعلى الرغم من هذا التسامح والنزعة التوفيقية ظلت بين الأتراك مشاعر إسلامية حادة
كان يتفق لها أن تنفجر في شكل تعصب واسع المدى . وكان يتفق لهذه الانفجارات أن
تحدث بصفة خاصة في أوقات الأزمات السياسية وخاصة في سنوات ١٨٧٠ عندما أحدثت
الفضى الداخلية في الإمبراطورية والضغط الخارجي عليها ردة فعل إسلامية متميزة كانت
مطابقة لما سيتحول فيما بعد إلى ردة فعل قومية . والذي كان أكثر أهمية من انفجارات
التعصب المحتملة على كل حال ، هو الشعور المتأصل بالتفوق الذي يحمله المسلم التركي .
فالإسلام عنده هو الدين الحقيقي وليست المسيحية إلا حقيقة موحاة غير مكتملة . وأتمها
محمد كاملة فيما بعد . فالمسيحي لا يستوي مع المسلم في امتلاك الحقيقة والإسلام ليس
طريقة للعبادة وحسب بل هو طريقة في الحياة أيضاً وهو يحدد علاقة الإنسان بأخيه الإنسان
كما يحدد علاقته بالله وهو أساس المجتمع والقانون والحكومة . وكان المسيحيون تبعاً لذلك
يعتبرون بصورة لا مناص منها مواطنين من الدرجة الثانية في ضوء الوحي الديني وكذلك بفعل
الواقع البسيط وهو أن العثمانيين هزموهم . وكانت النظرة الإسلامية على وجه الإجمال مجمعة
على التعبير المشترك « كافر » (والتي تعني فاقد الإيمان أي غير المؤمن) الذي يترافق مع نعمة
إضافية تحمل معنى الأزدراء . وكان التآزر الوثيق مع الكافر أو مع معنى المساواة أمراً يحتمل
الكثير من الشك في أحسن الأحوال ، ويقول عاصم وهو مؤرخ في أوائل القرن التاسع عشر

« أن المشاركة الحميمة مع الوثنيين والكفار محرمة على الشعب الإسلامي » وأن التعامل الصميمي بين فريقين علاقة كل منهما بالآخر كعلاقة الظلمة بالنور أمر غير مرغوب^{٢٧} أبداً .

ويتضمن الإسلام تحاملاً عنيفاً ضد « البدع » ولا مناص لإعلان المساواة من الاصطدام بهذا التحامل لا في أوساط رجال الدين المسلمين وحدهم بل بين الزمرة الحاكمة للإمبراطورية التي تخدم تقليدياً الدين والدولة وليس الدولة وحدها . ومن جهة العقلية الشعبية فإن رفع مواطني الدرجة الثانية إلى مرتبة المساواة القانونية هو بدعة لا ريب فيها حتى ولو أخذت على أنها ضد خلفية النزعة الشعبية المحافظة . فكيف إذا أخذت على أنها ضرب من البدع التي حرّمها الإسلام . ولم يكن بدّ من اصطدام مجمل برنامج الإصلاح في مرحلة التنظيمات بهاتين النزعتين المحافظتين المتداخلتين لكل من القصور الذاتي والإسلام . ليس هذا وحسب بل هنالك ميل التنظيمات إلى المؤسسات الجديدة مما سبب صدمة نفسية عميقة لما تضمنته من فقدان بعض الاعتبار لمخط الحياة العثمانية التقليدية ، ومن إقرار بأن لدى أوروبا المسيحية أموراً تتم على وجه أفضل . لقد واجهت مذهب المساواة بين المسلمين والمسيحيين أمور كهذه لا تتمكن معرفة وزنها بدقة .

وزاد من قوة مواقف المسلمين والعثمانيين نحو ماضيهم ردة فعل الأتراك ضد تأثير المسيحيين الجديد في حياة العثمانيين وشؤونهم . وقد بدا هذا التأثير سيئاً بوجه عام ، كما أحدث مسيحيو الإمبراطورية اضطراباً مستمراً بفعل شجاراتهم المذهبية ، فمن الحاجة حول الامتيازات على الأماكن المقدسة إلى مسألة ما إذا كان البلغار سيكونون رعايا للترابوية اليونانية ، إلى مسألة خصومة الحسونيين مع السلطة البابوية في أوساط الأرمن الكاثوليك . كما أحدث بعض المسيحيين اضطرابات بتحولهم من « ملة » إلى أخرى بحثاً عن مزية سياسية وحماية أجنبية . ولم تكن نزاعات المسيحيين المذهبية غير سائغة عند المسلمين وحسب بل إنها سببت أضراراً فعلية للباب العالمي وقدمت فضلاً عن ذلك مبررات لتدخل القوى العظمى .

وكان الاختبار العام الآخر الذي لقيه المسلمون الترك من مواطنهم المسيحيين أن هؤلاء الأخيرين كانت تتصاعد لديهم باطراد الميول إلى التمرد ضد السلطات الشرعية ومن الحق أن بعض الإقطاعيين الترك والعرب قد تحدوا السلطة المركزية ولكن نظرة المسلمين إلى هذين الأمرين لم تكن واحدة فبعض البكوات الأتراك أو « سادة الوادي » حكموا مناطق متعددة دون اعتبار لمراسيم الباب العالي ولكن كثيراً منهم كانوا أمراء كراماً حازوا على احترام رعاياهم

وعندما سقطوا في قبضة محمود الثاني أعلنوا توبتهم في الغالب . ولقد كان محمد علي في مصر متمرداً ولكنه كان مسلماً ونظر إليه كثير من الترك كمنقذٍ محتمل من مراسم الإصلاح عام ١٨٣٩^{٢٨} ذات الأفكار التي لامت إلى الإيمان . ومن جهة أخرى أثار التمرد المسيحي مشاعر المسلمين وولد في آخر الأمر بين بعض الترك ردة فعل كانت عثمانيّة ووطنية إلا أنها أصبحت فيما بعد تركية وقومية . إن أحداث عام ١٨٦٧ مثلاً عندما ثارت كريت وعندما اضطرت آخر الحاميات التركية للانسحاب من بلغراد . أثارت عند بعض الترك نوبة من الجنون^{٢٩} . وقد تصاعد غضبهم ضد كل من المسيحيين المتمردين وضد ضعف الحكومة العثمانية في تعاملها مع التمرد . وكانت ردة الفعل المشابهة طبيعية في سنوات ١٨٧٥ - ٧٦ الحرجة عندما تلاحقت الانتفاضات في البوسنة والهرسك وبلغاريا وتبعها حرب معلنة ضد السلطان شنتها دولتان تابعتان له هما صربيا والجبل الأسود . كما أن التدخل المستمر من قبل القوى العظمى في أوروبا في الشؤون العثمانية أثار حنق الترك أيضاً . وهذه القوى العظمى كانت مسيحية كلها بلاشك ، في عقيدتها إن لم يكن في سلوكها . صحيح أن روسيا وهي العدو القديم تحتل موقعها الخاص دون غيرها . إلا أن إنكلترا وفرنسا أيضاً على الرغم من أنهما شاركتا الإمبراطورية بجيوشهما في حرب القرم ، كما ساندتها في أوقات أخرى بالضغط السياسي فقد أصبحتا مكروهتين لأن تلك الخدمات قد بهتت ظلالتها في عيون الترك بفعل التدخل المتكرر والمستبد في غالب الأحيان . مثل هذا الإلحاح الذي يولد الحقد وخصوصاً فيما يتعلق بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين ، كان يتمثل في حقيقة كون الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ لم يكن مرسوماً أصيلاً حقاً بل إن القسم الأكبر منه قد أملاه السفراء البريطاني والفرنسي والتمساوي . لقد قدم السفير البريطاني اللورد ستراتفورد دي ريد كليف خدمات كبرى للإمبراطورية العثمانية وبطرق شتى ، ولكن «علي» طلب من لندن ثلاث مرات في هذه المرحلة أن تستدعيه قائلاً «إن ستراتفورد لا يسمح للسلطان بأن يحكم بالاشتراك معه بل يطلب أن يكون نفوذه الخاص «أعلى وأكثر شهرة» بحيث يفقد الباب العالي هيئته في نظر شعبه^{٣٠} . وقد غادر ستراتفورد القسطنطينية بعد سنوات من ذلك وظل علي يتحدث عنه بضغينة حقيقية^{٣١} . وحتى فؤاد الذي انسجم مع الدبلوماسيين الأجانب بفضل كياسته الاجتماعية وفصاحته الفرنسية وطوائفه الأوروبية ، عبر عن انتقاد مائل للسفير الفرنسي المتعاطف المسيو بوريه Bourée لأنه «عندما يتم أي إنجاز جيد يجب أن يجري الإعلان عن أنه منفعة جاءت علي يد فرنسا»^{٣٢} .

وكان التدخل الأجنبي يثير الحقد على وجه الخصوص عندما يكون مبنياً على

الامتيازات المهينة التي وسعتها القوى العظمى وأمعنت في إفسادها، وقد أصبح كثير من الأتراك العاديين مطلعين عليها عندما رأوا الدعم الذي يمنحه الدبلوماسيون المسيحيون والقناصل للآلاف من المحميين العثمانيين المسيحيين الذين لم يسبق لهم أن رأوا البلاد التي تحميمهم ولكنهم تدرعوا ضد ضرائب دولتهم ومحاكمها ومنحوا في غالب الأحيان جوازات سفر أجنبية. وكان كثير من هؤلاء المحميين شخصيات مشبوهة وكان عددهم قد تزايد إلى درجة كبيرة في أثناء حرب القرم بواسطة الرعاع والمغامرين من ذوي الأصل الأوروبي الذين زادوا في معدل الجريمة بالقسطنطينة^{٣٣}. وفي نهاية حرب القرم أحس المبعوث النمساوي « بأن الشعب الوحيد الجدير بالاحترام، على ما يبدو لي أخيراً، هم الترك الذين جئنا لتمدينهم واطلاعهم على أسرار تقدمنا »^{٣٤}.

كان سلوك أكثر ممثلي العالم المسيحي احتراماً في الإمبراطورية يستجلب الاستحسان التركي ولكنه ربما أثار الامتعاظ. ولم يكن يبدو أن المستعمرات الصغيرة من العمال الأجانب كالورشة الإنكليزية لإصلاح السفن في هاسكوي أو العمال السويسريين الألمان في عماسيا لها أي تأثير مزعج ملحوظ، وإن بعض اللاجئين البولنديين والهنگاريين الذين جاؤوا بعد ثورة ١٨٣٠ و ١٨٤٨ قد تلاءموا مع الحياة العثمانية واعتنق بعضهم الإسلام. وكان يوجد دائماً أفراد غربيون محترمون مثل ذلك التاجر الإنكليزي^{٣٥} في بيروت جيمس بلاك والذي قيل أن مسلمي المنطقة كانوا يقسمون بحياته عندما كانوا يريدون أن يقسموا قسماً عظيماً. لكن بعض الغربيين من أكثر الأشخاص احتراماً كانوا يثيرون غضب الترك في كثير من الأحيان، وكان بعض القناصل الإنكليز في الإمبراطورية سطحيين ومغرورين حتى في رأي رؤسائهم ولكي يستروا على عجزهم كانوا « ينتقصون كثيراً من الكرامة الوطنية » مما كان يؤدي بهم للانجرار إلى كل شأن خاص^{٣٦} وكانت البعثات التبشيرية كثيراً ما تضايق المسلمين بلحاحها الإنجيلي ومن الأمثلة الصارخة أن مبوعثين إنكليزيين وضعوا ذات يوم ملصقاً على جامع أبا صوفيا يعلنون فيه أنهم منذ الغد ومن هذا المكان سيتمون النبي محمداً بأنه دجال^{٣٧}.

IV

بعد أن أوضحنا خلفية الاعتقاد الفطري عند المسلمين بتفوقهم والتجارب غير الموفقة التي عاناها الترك من المسيحيين يكون من الطبيعي أن يسود الرأي المضاد لمذهب المساواة بين المسلمين والمسيحيين. وقد تنوعت المقاومة التركية لهذا المذهب بحسب الأشخاص

والأماكن والأوقات . فبعض الترك ومنهم من هو من البيروقراطية العثمانية قبلوه في النهاية قبولاً سطحياً لكن قبوله الصميمي كان نادراً ولم تحدث انتفاضات كبيرة ضد مراسيم الإصلاح على الرغم من وجود بعض القلاقل في عدد من النواحي . وجاءت المعارضة في جزء منها من مجرد الإعلان عن مبادئ لا تحظى بشعبية في حين أن إدخال تدابير نوعية دون ضجيج أمكنها أن تمر دون أن يلحظها أحد . وقد تدمر كثير من الترك وأعلنوا سخطهم على صانعي مذهب المساواة وعلى مفاهيم أخرى لا تمت إلى الإيمان . وسمي كل واحد من رجال التنظيمات الأربعة « كافر باشا » وربما كانت هذه التسمية أقل التصاقاً بعلي من الثلاثة الآخرين . إن مجرد فكرة المساواة وخاصة المادة المتعلقة بمنع التشهير عام ١٨٥٦ جرحت عند الترك المتزمنين الإحساس بصوابة الأشياء . « نحن لانستطيع اليوم أن نسمي الكافر كافرًا » كان الناس يقولون ذلك بمرارة أحياناً ، وأحياناً يوضحون عملياً أنه في ظل الحكم الجديد لن تتمكن طويلاً من قول الحقيقة البسيطة بشكل صريح^{٣٨} . هل ستكون الإصلاحات التي تمنع تسمية المسحاة مسحاة ، جذرية بالقبول ؟

وكان من شأن الأحداث التي تلت إعلاني الإصلاح العظيمين أن أوضحت النفرة العامة من وعودهما بالمساواة . وهذا مثال يتعلق بمسألة حساسة هي الخدمة العسكرية فقد أعلن السلطان في كل من عامي ١٨٣٩ و ١٨٥٦ أن رعاياه من المسيحيين سيمنحون ميزة التساوي في الخدمة داخل القوات المسلحة مع المسلمين بدلاً من دفعهم ضريبة البديل كما كانوا يفعلون حتى الآن . وقد بدا واضحاً في الحال أن المسيحيين سوف يستمرون في الدفع بدلاً من الخدمة على الرغم من كل ماتعنيه الخدمة العسكرية من معنى المساواة . كما بدا واضحاً أن الترك يريدون أن يتساوى المسيحيون في المسؤولية عن الخدمة وتقاسم الأعباء والمخاطر ولكنهم لم يسمحوا للمسيحيين بفرص متساوية للارتقاء إلى سلك الضباط إذ لا يريد المسلمون الترك أن يتقدموا تحت أمرة ضباط مسيحيين من أبناء بلدهم . وقد بقي حق التساوي في الخدمة داخل القوات المسلحة من الناحية النظرية أما في واقع الأمر فإن المسألة برمتها قد احتفت بهدوء وعادت ضريبة البديل القديمة إلى الظهور تحت تسمية مختلفة وكان كل من الترك والمسيحيين راضين عن رؤية استمرار عدم المساواة^{٣٩} .

وثمة إيضاح آخر لردة فعل الترك مستقى من تجربة المجموعة المعروفة من البعثة الأمريكية الأبرشية في الإمبراطورية ، فقد ذكروا أن هناك تناقضاً بصورة عامة في التعصب الإسلامي وفي التدخل بعملهم وقد لاحظ أحد أفراد البعثة ممن عرفوا المنطقة جيداً أن العلماء وحدهم استمروا في مواقفهم دون أي تشابه مع نمط التعصب الأعمى في أعوام ١٨٦٠ وذلك لمجرد

رغبتهم في الحفاظ على أي قدر من النفوذ بين الجمهور يقدرون عليه ولاستنزاف أموال الأغنياء^{٤١}. وذكر مبعوث آخر « أنه قبل الخط الهمايوني » [١٨٥٦] كانت هناك حالات من القمع ضدنا تم إحصاؤها كل أسبوع أكثر مما يحصل الآن في العام بأكمله^{٤٢}. وقد استمرت هذه الحال إلى أن بدأ التصاعد الجديد في مشاعر المسلمين مع تجدد الأزمات في أعوام ١٨٧٠.

لكن معظم الجهد التبشيري الذي بذله الأبرشيون ومعظم المستجيبين لدعوتهم كانوا من بين الأرمين ولم يكن الرأي العام الإسلامي يتأذى بصورة مباشرة. أما إذا كانت هناك حالة ارتداد عن الإسلام فإن الغضب العام سرعان ما يتفاقم وكانت الحماية الحكومية تنفذ الوضع في حالة كهذه وخصوصاً في العاصمة لكن الجمهور التركي لم يكن راعياً في الاعتراف بفرص متساوية للتحويل في كلا الاتجاهين على الرغم من تأكيد الباب العالي بأن المسلم حر اليوم في أن يصير مسيحياً كما أن المسيحي حر في أن يصير مسلماً ولا ترى الحكومة فارقاً في الحالتين^{٤٣}. وكانت أبرز حالات انفجار التعصب الإسلامي ضد تغيير الانتماء الديني أحداث سالونيك عام ١٨٧٦، إذ جاءت فتاة بلغارية تشوب سلوكها الريبة إلى سالونيك من قريتها الأصلية لتسجل أمام السلطات تحولها عن الأرثوذكسية إلى الإسلام. وحينما اختطفها بعض اليونانيين في المدينة ليمنعوها فيما يبدو من تغيير انتمائها قام جمهور غاضب مسلم بتخليصها وقتل في أثناء العملية القنصلان الفرنسي والألماني اللذان لحا مع الحاكم التركي إلى المسجد وقد جرت الحادثة في وقت كانت تنوء فيه الإمبراطورية تحت عبء التمرد في البوسنة والهرسك^{٤٣}.

كان الموظفون العثمانيون يتصرفون بطريقة عادلة عندما تتعلق المسألة بالمساواة الدينية أو بالتحويل الديني بين الطوائف المسيحية ذاتها ولم يكن الأمر نفسه على ذات القدر من القناعة والرضا عندما يتعلق الأمر بالمسلمين. وثمة مثال جرى في مدينة قريبة من أنقرة على أثر اضطهاد محلي قام به الأرمين ضد بعض البروتستانت وبعد أن أجرى الحاكم تحقيقاً أرسل منادياً ليعلن: « تعلن السلطة الحاكمة أن على جميع رعاياها أن يتوقف كل منهم عن الاستهزاء بالآخر كالمسلمين و Rayahs، والأرمين والبروتستانت، فمنذ الآن هم متساوون في كونهم رعايا تابعين للحكومة السلطانية وتمضي الأوامر إلى أبعد من ذلك فتتحض على الاحترام المتبادل وتكريم كل منهم للآخر. وعلى الجميع أن يقيموا بجانب بعضهم بعضاً تسود بينهم المحبة الأخوية^{٤٤} » لقد كان هذا الإعلان الصريح، على طريقته تلخيصاً لسياسة المساواة الرسمية بين اتباع جميع المعتقدات، ولمفهوم المواطنة العثمانية، وللמادة المتعلقة بمنع تشويه

السمعة، كما يكشف عن الفهم الكامل لدى حاكم المقاطعة لما أعلنته الحكومة المركزية. أما توجيه السلطات أمرها إلى الناس بأن يعيشوا معاً في محبة أخوية فذلك شيء يمكن إصداره بلا ريب ولكن لا يمكن تنفيذه بالقوة.

وثمة مقياس آخر للمواقف التركية من مسألة مساواة المسيحيين نجده في آراء المشاركين في مؤامرة ١٨٥٩، التي كشفت عنها السلطات وكانت موجهة ضد السلطان عبد المجيد ووزرائه، كان هناك نيف وأربعون مشاركاً كثير منهم ضباط في الجيش وأساتذة في الدين الإسلامي وطلاب اعتقلوا جميعاً. وقد كشف التحقيق عن حالة من عدم الرضا بين أفكارهم الغائمة عن الحكومة العثمانية من أكبر أسبابها الإعلان عن المساواة مع المسيحيين، إذا ما قيست بأي سبب آخر منفرد. وقد أشار الشيخ أحمد الذي كان الزعيم الروحي للمتآمريين ومنظرهم إلى أن المراسيم الإصلاحية عام ١٨٣٩ وعام ١٨٥٦ تُعد انتهاكاً للشريعة الإسلامية لأنها جعلت للمسيحيين حقوقاً متساوية مع المسلمين. كما ورد في أقوال متآمر آخر أن الشيخ أحمد كان يعلم في المدرسة أن المسيحيين حصلوا على هذه الامتيازات بمساعدة القوى الأجنبية^{٤٥}، ولقد زدتنا، حادثة القللي — كما جرت من بعد تسمية المؤامرة المجهضة — بمؤشر جيد على انتشار المواقف التركية. إذ كشفت عن استياء غير محدد من مجرد مفهوم المساواة، وعن مساندة واعية للشريعة وعن إدانة للحكومة بسبب مراسيمها الإصلاحية وبسبب خضوعها للنفوذ الأجنبي^{٤٦}. إن مذهب المساواة بدا سيئاً وبكفي لذلك سبباً أنه، أعلن المساواة بين أتباع ديانات لم تكن متساوية. أما العثمانية كمفهوم سياسي محض لولاء الشعوب من جميع المعتقدات لحاكم يعاملهم على قدم المساواة، فكانت غير واقعية لأن المفهوم التقليدي «للعثماني» كان يحمل دائماً مضامين الأصولية الإسلامية كما يحمل معنى الإخلاص للدولة العثمانية.

إن أية عينة من الرأي العام التركي في فترة التنظيمات يجب أن تتضمن زمرة كانت تتطلع إلى المستقبل واعية سياسياً ومعبرة دائماً وهي مؤثرة بأكثر مما يتيح حجمها الصغير، تلك كانت اللجنة العثمانية الجديدة المؤلفة بصورة رئيسية من كتاب ومصلحين فيما بعد والذين ائتمنوا لفترة قصيرة في أواخر أعوام ١٨٦٠ في أكثر الأشياء قرباً من حزب سياسي وجد في الإمبراطورية. كان أعضاؤه مجموعة ممتازة من الفرديين. كانوا يتنازعون فيما بينهم ولكنهم كانوا متحدين في رغبتهم العارمة في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية. وقد دعيت هذه المجموعة باسم «الأتراك الشبان» وكان أعضاؤها في الحقيقة الآباء الروحيين «للأتراك

الشبان الحقيقيين عام ١٩٠٨ والأجداد الروحيين للأتراك الذين أوجدوا تركيا القومية اليوم فمن كتاباتهم استمد الوعي التركي الأصيل الذي تطور فيما بعد حافزاً عظيماً. إلا أن قادة مجموعة ١٨٧٠ أطلقوا على أنفسهم اسم العثمانيين الجدد وفي الاسم دلالة جيدة على آفاق رؤيتهم.

كان العثمانيون الجدد يمثلون شعوراً بالوطنية. وتفايلاً في العثمانية كما كانوا يفهمونها، مما كان يأمل في غرسه في الأذهان أي رجل دولة مثل علي أو فؤاد. كانت وطنية العثمانيين الجدد تعني تعاوناً متساوياً لكل الشعوب على اختلاف عقائدها في مجهود متفان للحفاظ على الإمبراطورية ولكنهم يعارضون أي تنازلات خاصة للمسيحيين، وكانوا يعتقدون أن الإمبراطورية تستطيع إصلاح نفسها وتجديد حياتها ضمن إطار التقاليد الإسلامية والشريعة، التي ظنوا أنها من العمق والتقدمية والمرونة بما يكفي وبما يمكنها أيضاً من تبني المؤسسات الأوروبية الجديدة. ويبدو أن كثيرين من بينهم آمنوا بالتفوق التركي الإسلامي على الشعوب المتحدة في الإمبراطورية المتحدة. إلا أن كتاباتهم كانت تحمل تناقضاً ذاتياً فقد كتب علي صوافي، ولعله أكثرهم تطرفاً وتعصباً للإسلام، أن كل الشعوب التي تتألف منها الإمبراطورية العثمانية اليوم تشكل قومية واحدة فقط هي العثمانية^{٤٧} أما مصطفى فاضل باشا وهو أمير مصري متحرر أصبح زعيماً للعثمانيين مدة ما، لأنه كان يدعم الجماعة بأمواله. فيقول في تقرير عام قدمه إليهم: ليس هاماً أن يكون المرء مسلماً أو كاثوليكياً أو أرثوذكسياً لكي يكون قادراً على إحلال المنفعة العامة محل المنافع الشخصية بل يكفي أن يكون شخصاً تقدمياً أو مواطناً صالحاً^{٤٨} وقد جهر في رسالة جسورة إلى عبد العزيز بأن الثورات المسيحية في الإمبراطورية ليست إلا عرضاً من مرض — رجعية الحكومة وسوءها — أصاب المسلمين الصابرين بأكثر مما أصاب المسيحيين. ويقول مصطفى فاضل أيضاً إن خط التقسيم يمر فقط بين القامعين والمقموعين وليس بين المسيحيين والمسلمين^{٤٩}.

وقد حمل التأكيد على الوطنية العثمانية والحفاظ على أراضيها من التحلل الداخلي والهجوم الخارجي، العثمانيين الجدد على التصويت بالموافقة ذات المفعول الرجعي على خط شريف لعام ١٨٣٩ منذ أن وضع رشيد باشا بفضل مرسوم كوخانه الإمبراطورية على طريق التقدم والحفاظ على الذات، في رأيهم إلا أنهم أخذوا يرون في الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ وفي معظم أعمال الباب العالي التي تلتها ضرراً ويعتبرونها تنازلات للمسيحيين استجابة لضغوط تمارسها القوى الأجنبية، وبسبب التمرد الداخلي. ويؤدي هذا في رأي العثمانيين الجدد إلى عدم المساواة وليس إلى المساواة. لقد انتقد نامق كمال وهو أكثر أعضاء المجموعة احتراماً،

الباب العالي والقوى الأجنبية بسبب تعداد امتيازات المسيحيين في مرسوم ١٨٥٦ في الوقت الذي كان يمكن فيه التقدم كما قال نحو حكومة دستورية واستبعاد التدخل الأجنبي^{٥٠}. ويعكس نامق كمال هنا رؤية مشتركة لكثير من الترك الذين قادهم إلى الجحاج ضد برامج الإصلاح التي اقترحتها القوى الأوروبية من أجل شعوب مخصوصة أو مناطق من الإمبراطورية مثل المقترحات التي تخص البوسنة والمهرسك في ١٨٧٥ - ٧٦، بقوله أن هذه التدابير تمثل امتيازاً خاصاً مجحفاً بحق المسلمين وهي بالتالي انعدام للمساواة^{٥١}.

وفي سنة ١٨٦٧ وهي السنة التي زادت فيها انتقادات العثمانيين الجدد للحكومة مما أجبر عدداً من أعضاء الجماعة على حياة المنفى في أوروبا وقد شُجِب كل من علي وفؤاد بقسوة وبلا رحمة بسبب تنازلاتهما للتائرين الكرّيتيين ولموافقتهما تحت الضغط على أن يجلو آخر تركي عن بلغراد. وقد أوضح العثمانيون الجدد مرة أخرى أن هذا الأمر كان انعداماً للمساواة فقد عومل مسلمو بلغراد وكريت معاملة غير عادلة^{٥٢}. ومن الواضح أن ضعف الباب العالي في وجه الضغوط الأوروبية فاقم غضب العثمانيين الجدد على هذا الموقف المملوء بالجور والمظالم، وقد عبر ضيا وهو خليفة نامق كمال وأكثر كتاب العثمانيين الجدد تأثيراً عن الشكوى العامة بأن العدالة لا يمكن الوصول إليها طالما أن المسيحيين في الإمبراطورية لا يرجعون إلى الحكومة العثمانية وحسب ولا إلى ممثلي ملتهم بل يلجأون كذلك إلى حماة أجناب ويضرب ضيا مثلاً بقوله إذا سجن مسيحي مذنب فلا يلبث أن يُخلى سبيله فجأة وبدون دعوى لأن شخصاً ما نافذاً تدخل في الأمر، أما إذا سقط مسلم بريء في شرك العدالة وسجن بدون دعوى فمن هناك يمد له يد العون؟ ويتساءل ضيا بمرارة أهذه هي العدالة^{٥٣}؟.

V

إن تحقيق المساواة العثمانية التي تشتمل على المساواة بين المسلمين والمسيحيين واجه مصاعب^{٥٤} استثنائية حيال مواقف كالتي ذكرها. ومع أن رشيد وعلي وفؤاد وكذلك مدحت أملوا في أن يجدوا خلاص الإمبراطورية بخلق رابطة بين شعوبها تقوم على المواطنة المتساوية المبنية على الجنسية العثمانية إلا أن العوائق التي واجهتهم كانت كبيرة جداً وكان الوقت قد تأخر كثيراً، ولم تكن العقلية التركية المحكومة بقرون من الهيمنة الإسلامية والعثمانية مستعدة للقبول بأية مساواة مطلقة ناهيك عن الموافقة على منح امتيازات خاصة للمسيحيين، كما أن

الأقليات المسيحية في الإمبراطورية استمرت في اندفاعها نحو الانفصال، وهكذا ظلت المساواة العثمانية على الرغم من الخطوات المتنوعة التي سارت باتجاهها، غاية لم تدرك. سواء في فترة التنظيمات أو بعد ثورة الأتراك الشبان عام ١٩٠٨ عندما بدا أن الأخوة العثمانية، خلال أيام قليلة عاصفة وزاخرة بالحماس، قد جاءت مع نهاية حكم عبد الحميد الفردي وانبثاق دستور مدحت باشا عام ١٨٧٦. إلا أنه في أعقاب هذه الفورة الهائجة القصيرة عادت القوميات المتنافسة للتجمع خارج مفهوم العثمانية. ولم يكن هذا ينطبق على مسيحي الإمبراطورية وحدهم ولكنه أصبح الآن ينطبق على المسلمين أيضاً. فعندما تطورت النزعة القومية العربية كالنزعات القومية عند المسيحيين كردة فعل على الهيمنة العثمانية التركية، وجد الأتراك أنفسهم مصدراً لنزعة قومية خاصة بهم تجلت في عثمانية التنظيمات وخصوصاً في أعمال نامق كمال الأدبية التي تفيض بالوطنية وفي أعمال العثمانيين الجدد الآخرين. وفي نهاية المطاف كان مصير المساواة العثمانية كما رغب فيها رجال التنظيمات، أن تسوء سمعتها كفكرة، سواعدين المسيحيين أو بين المسلمين، على الرغم من أنها لم تختبر بصورة كاملة أو عادلة. وعضواً عن مساواة المسيحيين بالمسلمين ضمن إمبراطورية غير متجانسة، مساواة مبنية على الاندماج والأخوة انبثقت في نهاية الأمر صورة مختلفة هي المساواة المشتركة بين الدول القومية المتنافسة ذات السيادة.

ملاحظات

- ١ — لا توجد دراسة كافية عن أوضاع المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية ومع أنه توجد مصادر كثيرة إلا أن أكثرها يعالج منطقة خاصة أو فترة معينة وبعضها ينطوي على تحامل واضح ومن بين أفضل التقارير عن منتصف القرن التاسع عشر Abdolonyme Ubicini Letters on Turkey ترجمة الليدي Easthope (لندن ١٩٥٦)، II، و LXVII، Account and papers 1861، وتقارير تتعلق بأحوال المسيحيين مجموعة من رجال الدولة كتبها قناصل بريطانيون في أجزاء مختلفة من الإمبراطورية.
- ٢ — انظر المجموعة الملائمة لرجال الدولة في England and the near East: Harold Temperle The Crimea (London 1936)، pp.40-41.
- ٣ — لا ريب أن مذهب المساواة يشمل اليهود أيضاً. لكن المسيحيين كانوا أكثر عدداً بكثير في الإمبراطورية ويسبون كثيراً من المشاكل، ومن بين ١٤ مليوناً من غير المسلمين في الإمبراطورية التي تعدادها ٣٥ مليوناً. كان المسيحيون يشكلون الأكتية الساحقة وربما كان هناك ١٥٠ ألف يهودي. إن كل الأرقام المتعلقة بالقرن التاسع عشر هي تقديرات غير دقيقة وهذه الأرقام من 1، 18-26 Ubicini وربما كانت تقديراته منخفضة ولكنها تلقى قبولاً واسعاً. وسوف أحد من المناقشة حول أوضاع المسيحيين لأسباب عملية.
- ٤ — يرجع الكتاب الغريون عادة إلى مرسوم ١٨٣٩ على أنه خط شريف [Illustrious Rescript] الذي كان عنواناً له في الترجمة الفرنسية الرسمية التي وزعها الباب العالي على الدبلوماسيين الأجانب. انظر الصورة الفرنسية المطابقة للأصل وكذلك Yauuz Abadan وتحليل مرسوم التنظيمات [Imperial Rescripe] 'Tanzimat Fermand' Tahlili (Tanzimat (Istanbul 1940, I, p.48) وما بعد، أما المؤرخون الأتراك فيطلقون عليه عادة اسم خط همايون أو فرمان كوخانة أو تنظيمات فرمان (وكلمة فرمان تعني مرسوم) وسوف أستمع هنا في متابعة الألفاظ الغربية المعتادة لتجنب الخلط ولكي أقدم تمييزاً ملائماً عن الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ (انظر الملاحظة ٥) وكذلك حيثما تظهر الأسماء التركية أولاً نستعمل أشكالها الغربية متنوعة بالتهجئة التركية الجديدة ضمن حاصرتين وتتوفر ترجمة النص الرسمي الفرنسي لخط شريف في أماكن عديدة وعلى سبيل المثال في Ubcini وفي Pavet de courteille, État Présent de l'empire ottoman (Paris 1876) pp.231-34.
- ٥ — يطلق الغريون على هذا المرسوم عادة اسم خط همايون، لكن الأتراك يسمونه مرسوم الإصلاح Islahat Fermand. انظر الإيضاح في ملاحظة ٤. النص الأكثر فائدة في التركية والفرنسية هو Thomas X. Bianchi, Khathth Humafoun... (Paris 1856).
- ٦ — النص في: Ignaz von Testa, Recueil des traités de la Porte ottomane... (Paris, 1864-1911), VII، 521-23.

- ٧ — النص في : Das Staatsarchiv XXX (1877), N°5702 .
- ٨ — المقالات ٨ و ١٧ النص في : Das Staats archiv XXXI (1877) N°5948 .
- ٩ — يمكن ذكر عدد من الأثلة : Edward A. Free man, The ottoman power in Europe كتاب نفيس — ثلاثمائة صفحة من التقرير المطول ضد الأتراك والتبويرات الأخلاقية الرائعة . (London, 1877) وحول وعدد الإصلاح انظر خاصة الصفحات ١٨٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٥ .
- ١٠ — ليس هناك حتى الآن تاريخ مدرسي لفترة التنظيمات . ولا يزال أفضل تقرير حول الإصلاحات Edoward Engelhardt وكتابه La Turquie et le Tanzimat... (Paris, 1882-84) 2 Vols وأكثر كتب التاريخ العام كفاية حول النصف الأول من الفترة هو جورج روزين Georg Rosen, Geschichte der Turkei von dem siege der reformin Jahre 1826 bis 1856 (Leipzig, 1866-67), 2 Vols وقد عالج كثير من الدارسين الأتراك جوانب من المرحلة ولكن لم يصدر عن أي منهم تاريخ كامل متعاقب بلا انقطاع . ومن أكثر الكتب أهمية ألف صفحة صنفها ثلاثون من الدارسين الأتراك : التنظيمات بمناسبة ذكرها المثوية : Tanzimat. yüzüncü yıldönümü Munasbeite (Istanbul, 1940) ولم يظهر الجزء الثاني أبداً .
- ١١ — مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ — ٥٨) ، محمد أمين علي باشا (١٨١٥ — ٧١) محمد فؤاد باشا (١٨١٥ — ٦٩) ، أحمد شفيق مدحت باشا (١٨٢٢ — ٨٤) .
- ١٢ — من المفيد ملاحظة أن رشيد ، علي ، وفؤاد كانوا جميعاً ماسونيين : (جريدة أبو ضيا) حزيان /يونيو/ ١٩١١ ذكرت في (مصطفى نهاد ، تاريخ الأدب التركي المعاصر مع النصوص) Metindler Muasir Türk (Edelyat Taribi (Istanbul) 1934, p.27n) ولست متأكداً إن كان مدحت باشا ماسونياً أم لا ولكنه ينحدر من أسرة تنتمي إلى البككاشية وذات نزعات هرطقية . انظر أعلاه ص٧٥ عن البككاشية .
- ١٣ — انظر علي إلى توفيل تشرين الثاني /نوفمبر/ ٢٨/١٨٥٨ في : L.Thouvenel: Trois années de la question d'orient (Paris, 1897) p.316.
- ١٤ — Ali to Musurus, Nov. 30, 1864 enclosed in Morris to seaward N°108 Mar. 29, 1865 Turkey N°18. State. U.S. Archives.
- ١٥ — نص في : Andreas D. Mordtmann, Stambul und das moderne Turkentbum وقد أمر علي أيضاً بتدابير ثقافية جديدة ، ويقانون مدني إصلاحية ... إلخ ، 175-90 (Leipzig 1877-78) .
- ١٦ — انظر على سبيل المثال مذكراته في ١٢ آب /أغسطس/ ١٨٣٩ المطبوعة في Franke. Bailey, British Policy and the Turkish Reform movement... 1826-1853 (Cambridge, Mass, 1942) pp.271-76.
- ١٧ — وثيقة مخطوطة من مذكرات حول إصلاح الدولة ، من مجموعة خاصة لصالح كسجي Keşeci ذكرت في أورشان ف . كوبرولو « فؤاد باشا » Islam Ansiklopedisi IV 679 .
- ١٨ — وثائق قصر بليدز ، إفادة مدحت في الاستجواب ٨ أيار /مايو/ ١٨٨٠ أعيد نشرها جزئياً في : ابن الأمين محمود كمال اينال : Osmanli Devrinde son sadrazamlar (Istanbul, 1940-50) III 339 آخر رئيس للوزراء في الفترة العثمانية .
- ١٩ — استعمل الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ كل هذه التعابير : Tebaai Sabane, Tebaai انظر الملاحظة على هذا

الانتماء في : Saltanati, tebaai Devlet-i Aliyye. Reuben levy, introduction to the sociology of islam (London, 1930-33) 11,259.

- ٢٠ — كان المصطلح المستعمل هو Vatandas الذي يقول Bianchi إنه كان صيغة جديدة :
(I and n.4 p.4 Humaioun Khaththy) إن الكلمة الأساسية هي Vatan (وطن) انظر التعليقات على
مدلول وطن في برنار لويس
The impact of the Franch Revolution on Turkey, Journal of world History 1 (July 1953) 107-108.
- ٢١ — نص في George Young (Oxford, 1905-1906). 11,226-29 Corps de droit ottoman انظر أعلاه ص ٧٢
حول ظلم معاهدات الاستسلام التي قصدها القانون .
- ٢٢ — اعتبارات حول تنفيذ المرسوم الإمبراطوري لعام ١٨٥٦ و ١٨ شباط /فبراير/ في : Gregoire Aristarchi
Bey: Législation ottomane (Constantinople, 1873-88) 11, 26.
- ٢٣ — Morris-Seward, N°33, Nov.6 1862, Turkey N°17, State. U.S. Archives
- ٢٤ — Zapiski Grapha N.P.Ignatyeva (1864-1874) Izvestiia Ministerstvo Inostranykh Dyel, 1915, 170-72
- ٢٥ — أنور ضيا كرال Osmanli Tarihi V: Nizam-i cedit ve Tanzimat Devirleri التاريخ العثماني مراحل النظام
الجديد والتنظيمات (أنقره ١٩٤٧) ص ١٩١ ثم 1,142 Englehardt La Turquie . وهو ينسب ملاحظة
مماثلة إلى رئيس أساقفة نيقوميديا عند إعلان الخط الهمايوني عام ١٨٥٦ . ولا بد كذلك من الإشارة إلى
أن الترتيب اليونانية عارضت إدخال الديمقراطية إلى بنية « ملتها » الخاصة والتي يزيد بموجبها تدخل الإدارة المالية .
- ٢٦ — إن تقارير البعثة موجودة في وثائق اللجنة الأمريكية لمفوضي البعثات الأجنبية . ABCFM) البعثة الأرمينية
VIII أرقام ٧٩ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٣ . 11, Nov.16, Dec.12, and 27, 1859 . All Shaufflerto Anderson of Mar.
John Kingsley Birge: The Bektashi order of Derviches (London 1937) حول الطريقة البكتاشية انظر
ولا يفيدنا في شيء أن نذكر هنا بيلوغرافيا عن الإسلام وهناك أدبيات كثيرة ومبعثرة حول التوفيق بين
المعتقدات : 2 Vols (oxford 1929) Frederic W. Hasluck: Christianity and Islam under the Sultans وهو
مليء بالمعلومات .
- ٢٧ — The impact of the French Revolution on Turkey في ذكره برنار لويس في Asim Tarihi (Istanbul n.d) 1,376
Jour. World. Hist. I, 118, N°35
- ٢٨ — Edoward Driault, l'Égypte et l'Europe, la crise de 1839-1841 (Cairo, 1930) 1, Letter 79, Sept.20,
1839, an 11, Letter 7, Nov. 19, 1839 هؤلاء الترك لم يدركوا كم كان محمد علي مصلحاً في مصر .
- ٢٩ — من أشهرها « العثمانيون الجدد » . انظر عنها ص (٧٥ — ٧٧) .
- ٣٠ — Clarendon to stratford, Jan. 4, 1856, private stratford Mss, Fo 532/44, public record office (PR.O)
متضمن في Harold Temperley, The last phase of stratford de redeliffe, 1855-58: English Historical
Review XLVII (1932), 218.
- ٣١ — L. Raschdau, ed Diplomatnenleben am Bosporas, Aus dem literarischen Nachlass.. Dr Busch
Deutsche Rundschau CXXXVIII (1909), 384.
- ٣٢ — Elliot to stanley, N°68 Conf. , Dec.17, 1867, Fo.78/1965, Pro. —

- ٣٣ — انظر مثلاً تعليقات السير إدوموند هورنبي E. Hornby قاضي المحكمة القنصلية البريطانية في هذه الفترة وذلك في سيرة حياته (Marco Antonio) Canini, *Vingt ans d'exil* (London, 1928), p.93
Auto biography (Paris 1868), pp.111-42 . وهي تعطي صورة جيدة عن الرعاع في العاصمة .
- ٣٤ — Prockesch to Buol, Jan, 10, 1856 Archiv. XII/56 Haus-Hof-UndStaatsar
Henry Harris Jessu pc سوريا في ثلاث وخمسون سنة في (New York, 1910), I, 49; 11,465 .
- ٣٥ — Bulwer to Russel, N° 177, Sept., 27, 1859 enclosing Bulwer to C. Alison of same date, Fo 78/1435, Pro.
- ٣٦ — Hornby, pp.124-25 .
- ٣٧ — انظر القصة في : عبد الرحمن شريف في كارال . Osmanli Tarihi v, p.190 وكذلك : Gad Franco .
Development Constitutionnels en Turquie (Paris 1925, p.12)
- ٣٨ — Dr. K. Erinnerungen aus dem Leben des serdar Ekrem Omer Pasha... (Sarajevo, 1885) pp.47, 252
Ömer served on this commission, Felix Kanitz
Donaw-Bulgarien und der Balkan (Leipzig 1875-79), 111, 151. يتممع بها المسيحيون انظر :
Henry. J. van Lennep, Travels in little-known parts of Asia Minor (London 1870) I, 118-19 .
- ٣٩ — في الأجزاء غير الشهيرة من آسيا الصغرى .
كان بعض العلماء متعصبين ومحدودي الثقافة ولكن هذا لا ينطبق على الجميع . وجودت هو أحد الأمثلة البارزة فهو واحد من علماء هذه الفترة وهو مسلم مخلص لكنه ليس متعصباً .
- ٤٠ — Goodell to Anderson, Nov.6, 1860, ABCFM. Vol.284 N°382
كثير من التقارير عن أحداث القمع مصدرها مسيحيون آخرون وليسوا مسلمين .
- ٤١ — التقرير من لجنة حكومية كانت تحقق في واحدة من الحالات النادرة التي شهدت تحولاً من الإسلام إلى المسيحية : Hamlin to Anderson, Sept., 5, 1857, ABCFM. Armenian Mission, V, N°276 .
- ٤٢ — تقرير وثائق عن ذلك في : Das staats archiv XXX(1877(N° 5733-58 .
- ٤٣ — Farns worth to Board secretaries, Sept., 21, 1865 ABCFM, Vol.284, N°331
رعيه أم رعية ، كانت هذه هي العبارة المعتادة التي تشير إلى دافعي الجزية من شعوب الإمبراطورية غير المسلمة وهي في أصلها تعني :
قطيع أم ماشية ومن المحتمل أن الخط الهمايوني قد أبطل هذه الكلمة أيضاً .
- ٤٤ — جرى تحليل المؤامرة على أسس الوثائق الواضحة وعلى تقارير الاستجواب بصورة رئيسية في : Ulug
Igdemir, Kuleli vakasi Hakkinda bir Arastirma (Ankara 1937)
تحقيق في حادثة القلبي .
- ٤٥ — لاشك أن مجمل برنامج الإصلاح قد أثار السخط باعتباره مناقضاً للشريعة وكان بعض الساخطين ممن لا تتفق مصالحهم مع الشريعة بأية حال . ولكن خوفاً على منافعهم المكتسبة سواء في السلطة أو في مصادر الدخل . وكان بين هؤلاء كثير من الموظفين الرسميين ومحصيلي الضرائب ومقرضي الأموال ... إلخ .
- ٤٦ — Ali Suavi, A propos de l'Herzégovine (Paris, 1875), p.16 .
- ٤٧ — رسالة في الخامس من شباط /فبراير/ ١٨٦٧ في : Le Nord. (Brussels) Feb., 7, 1867 .
- ٤٨ —

٤٩ — صاحب السمو. الأمير مصطفى فاضل باشا. رسالة موجهة إلى جلالته السلطان. آذار /مارس/ ١٨٦٧ ص ١ — ١١ .

٥٠ — في الحرية، رقم ٢٠/٤ تموز /يوليو/ ١٨٦٨ أعيد نشره في Ihsan Sungu. Tanzimat ve yeni osmanlilar, in Tanzimat, 1, 795-96, Sungu's chapter, pp.777-857، وتوجد في هذا الجزء مجموعة كاملة تقريباً من مقالات الصحف بقلم نامق كمال وضيا وتدور موضوعاتها حول القضايا اليومية .

٥١ — انظر على سبيل المثال Manifesto of the Muslim Patriots. Stanbul, June, 2, 1876 في التاسع من شهر آذار /مارس/ ١٨٧٦ وقد كتبه غالباً مدحت أو أحد المحيطين به .

٥٢ — في جريدتهم Muhbir (مُخبر) ولم يرد ذكر التاريخ والمقال مترجم في Mar., 25, 1868, Pro. Fo 195/893 N° 120 ويستعمل ضيا في قصيدته Zafer-name السخرية المريرة لكي مهاجم علي في المقال نفسه المتعلق بكرمت وبلغراد ويعلم علاوة على ذلك بصورة لاذعة أن علي قد أوصل المساواة في الحقوق إلى درجة الكمال لا بتنازلات كثيرة وحسب بل إنه عين اليونانيين والأرمن في المناصب العليا . الترجمة الإنكليزية والنص التركي لنصف القصيدة تقريباً في

Elias J.W. Gibb, A History of ottoman poetry (London, 1900-1909) V,96-111, and VI 370-78.

٥٣ — في «حرية» رقم ٥/١٥ تشرين الأول /أكتوبر/ ١٨٦٨ ، المنشورة في Sungu ص ٧٩٧ .

٥٤ — كانت تحول دون تحقيق مبدأ المساواة عوائق كثيرة بلاشك وهي تختلف عما ناقشناه على أنه «مواقف» ومن أكبر هذه العوائق بصورة خاصة والتي كانت تؤثر على العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في البلقان نظام تملك الأراضي الذي كانت تنجم عنه مظالم اجتماعية واقتصادية ومجموعات لها مصالح وطيدة في الإبقاء عليها. وثمة تحليل جيد لهذا الوضع في جزء من البلقان في المرحلة الممتدة إلى عام ١٨٥٠ هو : التنظيمات البلغارية Halil Inalcik, Tanzimat ve Bular Meslesi (أنقره ١٩٤٣) .

ملاحظة إضافية : في الملاحظة رقم ١٠ قلنا بأنه لا يوجد تاريخ مدرسي لفترة التنظيمات ثم كتبت بعد ذلك كتاباً يحاول أن يملأ ذلك الفراغ Reform in the Ottoman Empire (الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية ١٨٥٦ — ١٨٧٦ (Princeton 1963) إلا أنه ليس كافياً بالنسبة لمرحلة السنوات المبكرة من التنظيمات عام ١٨٣٩ . وهناك إسهامات متعددة ل Benjamin Braude و Bernard Lewis eds.

Christians and jews in the Ottoman Empire, the Functioning of a plural society 2 Vols. (New York, 1982) تنطبق إلى موضوع هذا المقال بصورة أو أخرى . ويوجد كتابان يلقبان ضوءاً على المناخ الفكري العام في تلك المرحلة : شريف ماردن Serif Mardin: The Genesis of young Ottoman thought: A study in the Modernization of Turkish Political Ideas (Princeton, 1962) وكذلك نيازي بيركس Niyazi Berkes: The development of secularism in Turkey (Montreal, 1964) كما يوجد اثنان آخران ينظران بصورة أكثر نوعية إلى العثمانية . هما : I.L. Fadeeva, Offitsialnie Doktrini V Ideology I Politike Osmanskoi Imperii: Osmanism-Panislamism XIX-Nachalo XXv (Moscow, 1985) and R.A. Safrastian, Doktrina Osmanisma Politicheskoi Zbizni Osmanskoi imperii (Erevan 1985).

الإصلاح العثماني وسياسات الوجهاء

ألبرت حوراني

قدمت هذه الورقة إلى مؤتمر عن بداية التحديث في الشرق الأوسط انعقد في جامعة شيكاغو عام ١٩٦٦ وكان القصد منها تعبيراً أولياً وموجزاً عن بعض الأفكار التي أملت أن أصوغها على وجه أكثر اكتمالاً وأن أسوِّغها في عمل أطول، ولذلك لم أكن أظن أن من الضروري أن أقدم في الحال مراجع كاملة لما كتبتُه أما الآن فقد فات الأوان. لقد أعطيت مراجع لأعمال قليلة وحسب ذكرت ضمناً أو صراحة ولعمل أو عملين أكثر جدّة في ضوء حاجة تفسيريّ إلى إعادة النظر وإني لأعبر عن شكري لعدد من الانتقادات والإيجاءات المفيدة التي قدمها الأستاذة جاك بيرك، ب. م. هولت وستانفورد ج. شو والدكتور روجر أوين E.R.J. Owen.

I

جرت العادة أن نجزئ التاريخ إلى مراحل تتناسب مع الأخطار التي تعرضنا لها. والحدود المصطنعة التي تم الاصطلاح عليها يمكن أن تبدو حقيقية ويأتي جيل جديد من المؤرخين سيمضي وقتاً طويلاً في زحزحتها.

وخير ما يمكننا عمله هو أن نعمل إلى تقسيمات تكشف عن بعض الأمور الهامة في القضية التي ندرسها. ولم يكن التقسيم القديم للتاريخ إلى أدوار دول وسلالات عديم القيمة، وإن فرض الحكم العثماني مثلاً على الجزء الغربي من العالم المسلم كان حدثاً كبير الأهمية، كيفما نظرنا إليه، ولكن الذهاب إلى أبعد من ذلك تبسيط شديد ومضلل، وإقامة تمايز بعيد المدى بين أدوار قوة الحكم العثماني وضعفه، والتقسيم التقليدي إلى مرحلة من العظمة العثمانية تتلوها مرحلة انحمار عثماني لا يساعدنا على اكتشاف ما كان قد حدث في الواقع، وربما كان أجدى لنا أن نبدأ بإيجاد تمييز في نوع المصادر التي نستعملها نحن كمؤرخين. وهذا ما ينطوي على دلالة عميقة وذلك لسببين أولهما أن المصادر التي نستعملها تساعدنا في تقرير مدى التأكد — الذي نضعه في مجموع العملية التاريخية المعقد. والثاني أن ظهور نوع جديد وهام من المصادر أو غياب نوع قديم يمكن أن يكشف عن تغير في النظام الاجتماعي أو الحياة العقلية.

ونحن نستطيع أن نقسم التاريخ العثماني من وجهة النظر هذه إلى أربع مراحل. نعتمد

في المرحلة الأولى بصورة رئيسية على مصادر الأدبيات الإسلامية (ونستعمل كلمة أدبيات بأوسع معانيها) وعلى المعطيات الأثرية وفي الثانية علينا أن نضيف إليها المحفوظات العثمانية فهي تشكل مصدراً وحيداً لدراسة الكيفية التي كانت تعمل بها حكومة إسلامية عظيمة، ولكنها لا بد أن تستخدم بالتوافق مع المصادر الأدبية إذا أردنا أن ندرس التغيرات التي طرأت على المجتمع العثماني، وفي المرحلة الثالثة التي يمكن تحديدها بصورة قاطعة بين ١٧٦٠ - ١٨٦٠ تغيرت القيمة النسبية لأنواع المصادر مرة أخرى، فقد ضعفت سيطرة الحكومة المركزية على المجتمع العثماني، أو اتخذت ممارستها شكلاً غير مباشر وتحفظ الوثائق في استنبول بقيمتها في الدلالة على تفكير الحكومة العثمانية واتجاهها ولكنها ربما تكون مختلفة جداً عما حدث في الواقع، وثمة محفوظات هامة موجودة في بعض مراكز الولايات — وتشكل القاهرة وتونس مثالين واضحين — ولكن هذا النمط من الوثائق الموجودة في مراكز أخرى والتي استخدمها البروفيسور شو Shaw بنجاح^١، لا يمكنها أن تحافظ على بقائها، وربما استطعنا أن نجد في المدن الكبرى وثائق محفوظة في محكمة «القاضي». ولكن القاضي فقد وضعه المركزي في الإدارة الإقليمية عندما بدأت الإصلاحات، ولم تعد الوثائق التي نريد الرجوع إليها تسجل في محكمته فقد تأسست محاكم جديدة لتطبيق القوانين التشريعية الجديدة، وقد حفظت سجلاتها بصورة منهجية ويمكن استخدامها في إلقاء ضوء على نتائج الإصلاحات على المجتمع العثماني.

وتأتي المصادر الأوروبية في المرحلة الثالثة لتحظى بأهمية أسبغها عليها جيل متقدم من المؤرخين، ونحن لا نعود إلى كتب الرحالة الذين تعامل كتبهم عادة بخذر وحتى أمثال رسل Russel الذين أمضوا ردهاً طويلاً من الزمن في الأماكن التي وصفوها وربما كان رحالة القرن التاسع عشر أكثر إثارة للريبة ممن سبقوهم. لأن ظهور السفن البخارية جعل من السياحة أمراً يسيراً يتم بسرعة وسطحية. كما أن الغنى الأوروبي والقوة الأوروبية عملا على إبعاد الرحالة عن الشعب الذي يعيش بين ظهرانيه عيشة شبه ملكية. كما أن النزعة الرومانسية ألفت بظلال أمزجة الملاحظين الخاصة ولونت ما يفترض أنهم يلاحظونه بألوانها. كما أننا نرجع في كثير من الأحيان إلى تقارير الدبلوماسيين والقناصل الأجانب وإلى الموظفين الأوروبيين في كل من الدولة العثمانية ومصر. وتتضمن تلك التقارير في هذه المرحلة معطيات أكثر أهمية مما مضى فيما يتعلق بالتاريخ السياسي والاقتصادي (ونادراً ما تكون هامة فيما يخص تاريخ الفكر). لقد كان من الصعب حتى على سفير جاد وحسن الاطلاع في القرن السابع عشر أن يعرف بما يجري حقاً في «السراي» أما في القرن التاسع عشر فقد أصبح سفراء القوى العظمى

وقناصلها غير قانعين بتكرار المعلومات التي التقطوها صدفة ومن مصادر غير مقربة بل قضى تعاطم ثقل المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط أن تكون حكومات أوروبا على اطلاع كامل ودقيق بما يجري. كما أن رغبة الحكومة العثمانية (والحكومات التابعة لها في مصر وتونس) في المحافظة على استقلالها وإصلاح أساليبها أجبرتها هي وحكامها المحليون على أن تشرك ممثلي الدول الأوروبية جزئياً في أسرارها.

إن عملية التغيير التي جرت في هذه المرحلة كانت شيئاً لم يفهمه سكان الإمبراطورية والدول التابعة لها حتى الجزء المثقف منهم. فقد كان تغييراً مفروضاً من الأعلى ولم يكن مقبولاً بعد من معظم فئات السكان الذين قبلوا منحه القانون والإدارة ولم يتقبلوا تنظيم المجتمع، وقد تبدلت لهذا السبب طبيعة مصادر «الأدبيات» الشعبية وقيمتها. واستمر التقليد الإسلامي في كتابة الأحداث اليومية والسير الذاتية والوصف زمنياً ما، وإذا استثنينا الجبرتي. يمكن الإشارة إلى جيل متأخر من أمثال ابن أبي ضياف في تونس والبيطار في دمشق وسليمان فائق في بغداد وعلي مبارك في القاهرة وكتاب التاريخ الرسميين في استنبول، لكن هؤلاء الذين يكتبون تبعاً للتقاليد الدينية أصبحت تربطهم بالسلطة علاقة مختلفة، فقد اهتز الإيمان بوجود مستمر لأمة إسلامية قوية مستقلة بحرسها الله، وأخذ يضعف الحافز إلى تسجيل أسماء وفضائل أولئك الذين حافظوا على تراث الإسلام عبر التاريخ ونقلوه إلى الأجيال، وإذا رأى رجال الثقافة القديمة أن حكامهم أصبحوا غرباء عنهم في طرائق تفكيرهم فلم يعد ممكناً ولا مرغوباً تسجيل أعمالهم، كما ظهرت من جهة أخرى مدرسة جديدة من الكتاب المسيحيين في سوريا ولبنان وهي نتاج ثقافة جديدة غنيت بتعليم أفضل للغة العربية واللغات الأجنبية وطرائق تفكير أوروبا، ولكنهم كانوا بعيدين أيضاً عن مصادر السلطة ولا يملكون (إذا استثنينا الحكومة الأميرية في لبنان نفسه) المعرفة ولا التماثل الذاتي مع السلطة وهو ضروري للمؤرخ السياسي.

وفي المرحلة الأخيرة التي تبدأ قطعاً في عام ١٨٦٠ تغيرت أهمية هذا العامل الأخير وأصبح في مقدور المؤرخ أن يستعمل تركيبة جديدة من المصادر. واستمرت أهمية التقارير الدبلوماسية والقنصلية كما تزايدت أهمية الوثائق العثمانية والمصرية، وعلى قدر ما زادت الحكومات في فرض هيمنتها المباشرة والشاملة على المجتمع أصبحت تتطلب وتقدر على الحصول على معلومات أكثر دقة وشمولاً. ولكن ما يميز هذه المرحلة الرابعة عن الثالثة هو أن تلك التغييرات التي فرضت من الأعلى أصبحت الآن مفهومة ومقبولة باطراد. وظهر إدراك ذاتي جديد ارتبط به اهتمام جديد وفعال بالعملية السياسية وعناية جديدة بالمشاركة في حركة

التغيير وتحديد اتجاهاتها . لقد دخلنا الآن العصر الحديث عصر التغيير الذاتي المستمر والواعي للمجتمع وأصبحت مصادر الأدب الشعبي هامة مرة أخرى ولم تكن هناك كتب كثيرة في التاريخ (إذ أن كتابة التاريخ الحديث بدأت بمحمد بيرم وجودت باشا) بل كانت الرواية وعلى الأخص المقالات الصحفية التي تهدف إلى الإعلام أو النصح أو النقد أو إثارة المشاعر ، ولم يكن يكتب هذه المقالات « عالم » مسؤول أمام نظام قائم ينظر إليه وكأنه يتمتع بقيمة خالدة ، بل يكتبها سياسيون معينون بالسلطة أو بالمعرفة العقلية ولا سلطان عليهم إلا رؤيتهم الخاصة لما كان ولما يجب أن يكون .

II

نحن معنيون هنا « بدياة التحديث » أي بالمرحلة الثالثة من مراحلنا الأربع فأبي نوع من المصادر يهمننا في هذه المرحلة التي نشير إليها ، ونستطيع أن نسأل بعد النظر في كل منها أسئلة أبعد مدى : ما الذي نتوقع أن يزودنا به ؟ يمكننا بلا ريب أن نستخدم كلاً منها في غاية واحدة على الأقل لكي يلقي ضوءاً على الآراء أو الافتراضات التي عُني بها من كتبه ، أفلا يمكن أن نستخدمه في أبعد من ذلك أيضاً وفي أي شيء ؟

ولا حاجة بنا إلى الإجابة على هذا السؤال بالتفصيل هنا . فبعض خطوط الجواب الرئيسية واضحة . إن المحفوظات الحكومية في منطقة ما في زمن ما حيث العادات في خارج المدن الكبرى هي السائدة ، تبنتها عما كان يريد الحكام والرسميون أن يحدث وليس عما حدث في الواقع ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك مسألة امتلاك الأراضي كما بينها الأستاذ لامبتون² Lambton إذ لم تكن العلاقة القائمة بين المالك والفلاح متلائمة أبداً مع نظرية الملكية كما نص عليها القانون ، سواء قانون الشريعة أو القانون الحديث . وسوف نؤكد مرة أخرى على وجوب التعامل مع تقارير الدبلوماسيين والقناصل بحذر لأن الذين كانوا يكتبونها ممثلين هم أنفسهم في العملية السياسية ولم يكتبوا تقاريرهم ببساطة كسجّل تاريخي للأحداث بل كتبوا ليبرروا أنفسهم في الغالب أمام حكومتهم أو لإقناعها بتبني خط ما في العمل بل إن السفراء والقناصل اتجهوا فضلاً عن ذلك نحو الدخول في صراعات الأحزاب في الحكومة المركزية أو المحلية وعكسوا بذلك (وأحياناً أكثر مما كانوا يعلمون) وجهات نظر الحزب الذي كان يتوقع منهم المساعدة وكانوا هم قد وجدوا إليه مدخلاً .

ثمّة قصور عام في معظم مصادرها وهو ما يهمننا هنا بالتحديد ، ذلك أن صوت جزء

هام من السكان يندر أن يسمع فيها، أو أنه يسمع بصورة مشوهة أو خرساء أو غير مباشرة وحسب وهو صوت سكان المدن المسلمين وتقاليدهم وزعمائهم «الطبيعيون» أو الوجهاء المدينيين. ونضرب لذلك مثلاً، فمن جميع وثائقنا الكثيرة عن أحداث عام ١٨٦٠ في سوريا ولبنان يمكن أن نكتشف مع بعض التدقيق مواقف وردود أفعال الموارنة والدروز والترک والحكومات الأوروبية. لكن نادراً ما يكون لدينا سجل أصيل لموقف السكان المسلمين وزعمائهم، إذا استثنينا كتاباً مختصراً ألفه الحسيني وبعض المقاطع في مجموعة السير الشخصية التي ألفها البيطار. وكذلك الأمر فيما يتصل بمحمد علي، نستطيع أن نستقري بالتفصيل من المواد الكثيرة التي نملكها، تطور كل جانب من سياسته ونشأة الطبقة الحاكمة الجديدة ولكننا لا نستطيع أن نتعرف بسهولة كيف كانت ردة فعل سكان المدينة المسلمين وزعمائهم حيالها. ولا بد أنه كانت هناك ردة فعل ما ونحن نقف على آثارها في الصفحات الأخيرة من كتاب الجبرتي أو عندما أرسل عمر مكرم إلى المنفى. إلا أنه ليس سهلاً بناء أي شيء من هذه اللوحات وتبقى الصورة المألوفة التي نملكها عن مصر في القرن التاسع عشر صورة منقوصة. ففي أحد جوانبها نلمح نمواً تدريجياً في فعالية سكان المدن السياسية تستمر عبر القرن الثامن عشر وتلقي بثقلها في مرحلة ما بين الثورة الأولى ضد الحكم الفرنسي وبين الحركة التي حملت محمد علي إلى السلطة وفي فترة متأخرة في أعوام ١٨٢٠ نلمح ارتفاعاً مفاجئاً في تلك الفعالية، أما فيما بين ذلك فلا شيء عملياً بل فراغ سياسي.

إنها فجوة هامة في معرفتنا تتصل بالسياسات الدينية التي اتبعتها المقاطعات العثمانية (أي المقاطعات المسلمة على الأقل) ولن تتمكن من فهمها إلا عندما نرى تلك السياسات في لغة «سياسات الوجهاء» أو بتعبير ماكس وير «النبلاء» Patriciate وهناك أمثلة عديدة في التاريخ على سياسات النبلاء. إنها تختلف من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر وإن كانت تجمعها في الغالب بعض الأمور المشتركة. ويبدو أن هذا النمط من السياسات يظهر عندما تتوفر بعض الشروط: أولاً عندما يكون نظام المجتمع متمسكاً بعلاقات التبعية الشخصية فالحرفي في المدينة ينتج بصورة رئيسية لحساب النبلاء البارزين والفلاح في الريف سواء كان حراً اسماً أم لا ينتج لحساب مالك الأرض أيضاً إما لأنه لا يستطيع أن يمول نفسه بدون ذلك أو لأن المالك يمسك بمقاليده سوق المدينة. ثانياً عندما يكون المجتمع تحت سيطرة الوجهاء المدينيين أي العائلات الكبيرة (على غرار تلك العائلات الإيطالية في القرون الوسطى ولا تشبه مثيلاتها في فرنسا وإنكلترا القرون الوسطى) ممن يقيمون في المدينة بشكل رئيسي ويستمدون

معظم قوتهم منها ولأن وضعهم في المدينة يتيح لهم أن يهيمنوا أيضاً على مناطق ريفية نائية .
وثالثاً عندما يمتلك هؤلاء الوجهاء بعض حرية العمل السياسي . وتتخذ هذه الحرية أحد
شكليين . أن تكون المدينة متمتعة بحكم ذاتي ويكون الأعيان حكامها أي حكم النبلاء
بالمعنى الواسع لتسمية ماكس وير . أو أن تكون المدينة خاضعة لسلطة ملكية إلا أن
السكان المدنيين يريدون ويقدرتون على فرض قيود عليها أو يمارسون بعض النفوذ .

ونحن نجد الحالة الثانية في التاريخ الإسلامي . فإذا استثنينا حالات نادرة جداً ، لم نجد
جمهورية يحكمها نبلاء ، بل ملكية متجذرة في مدينة أو أكثر وتحكم أربابها النائية بالتعاون
مع ، ومصالحة ، الطبقات المسيطرة ، ونجد في مثل هذه الظروف بعض صيغ العمل السياسي
التحتية . حيث يتمثل نفوذ الأعيان السياسي في عاملين أولهما أنه لا بد لهم من امتلاك
«مدخل» إلى السلطة حيث يصبحون قادرين على النصيح والتحذير والتكلم بصورة عامة
باسم المجتمع أو جزء منه في بلاط الحاكم . وثانيهما أنهم يحتاجون إلى بعض السلطة الاجتماعية
الخاصة بهم مهما كان شكلها أو مصدرها ويجب ألا تكون مرتبطة بالحاكم وأن تمنحهم وضعية
قيادية مقبولة « وطبيعية » وهم يحاولون إذا كانوا حاذقين إيجاد ائتلاف من قوى مدنية وريفية
حول هذه النواة المركزية من السلطة المستقلة . لكن هذه العملية لا تمضي بالضرورة إلى جرّ
جميع القوى الاجتماعية إلى هذا الائتلاف ففي منظومات سياسية كهذه يميل الناس إلى
تشكيل ائتلافين أو أكثر يوازن أحدهما الآخر . ويمكن أن تعطى عدة أسباب لذلك : فهذا
النوع من الزعامة ليس مؤسسة وسوف يوجد دائماً من يتحداها وعلى الزعيم أن يوفق بين
مصالح متعددة وأن يوازن بينها وبين مصالح الحاكم وهو ملزم بإحباط آمال بعض المجموعات ممن
يميلون إلى ترك ائتلافه والانضمام إلى آخر غيره . ومن مصلحة الحاكم أن يخلق خصومات بين
الأقوياء من رعاياه ويتعهدا وإلا فإنه يجد المجتمع كله مدعواً للوقوف ضده .

ومن الواضح أن جانبي قوة الوجهه يرتبطان ارتباطاً وثيقاً أحدهما بالآخر فهو باعتباره
ملك مدخلاً إلى السلطات يمكنه التصرف كزعيم . وباعتباره يتمتع بقوة مستقلة خاصة به في
المجتمع فإن السلطات تحتاج إليه وعليها أن تمنحه مدخلاً إليها . إلا أنه يتوجب عليه بهذا
السبب أن تكون أفعاله في الظروف العادية حذرة بل وملتبسة . أما في لحظات الأزمة فإن
العمل المباشر يصبح ممكناً بل وتمس الحاجة إليه ، وقد يقود الوجهاء ثورة ضد الحاكم أو
يصبحون هم أنفسهم حكاماً في فترة غياب الحكم ، وعندما تزج سلالة حاكمة سلالة
أخرى يتصرف الأعيان وكأنهم حكام بالوكالة ويقومون بتسليم المدينة إلى سيدها الجديد . أما

في أوقات أخرى فيتوجب عليهم التصرف بحذر بحيث لا يفقدون اتصالهم بأي من قطبي قوتهم وعليهم ألا يظهرها أمام المدينة وكأنهم ببساطة مجرد أدوات بيد السلطة وإن كان عليهم بالمقابل ألا يظهرها وكأنهم أعداء السلطة فإن مخاطرة كهذه تحرمهم من مدخلهم إليها بل وتحرمهم من الأسس الحقيقية لمركزهم في المجتمع وذلك بفعل استخدام الحاكم لكامل سلطته ضدهم . ولا بد لهم أن يلتزموا في تصرفاتهم جانب الحذر بصورة عامة . فيستخدمون نفوذهم في الخفاء ويعبرون عن استيائهم بحذر ، ويقلصون حضورهم في حضور الحاكم وأن يكون تشجيعهم للمعارضة سراً ولكن ليس إلى الحد الذي تستفز غضب الحاكم فينزل بها ضربته .

III

كانت استنبول فوق كل شيء مركز حكومة ، ولم تكن كمدينة إسلامية تماثل كثيراً تلك المدن العظيمة الأساسية التي نمت وتطورت وكانت مستودعاً لعصور عديدة من التاريخ الإسلامي ، بل هي أشبه بالمؤسسات الإمبراطورية التي تشير بها سلالة حاكمة إلى عظمتها ، وكانت أعظم قوة للحكومة متمركزة بطبيعة الحال في عاصمتها ولم تكن هناك تقريباً قوة أخرى محلية موازية مستقلة عنها . لم تكن استنبول مدينة إسلامية قبل الفتح ولم يجد الفاتحون هناك مجتمعاً إسلامياً قديماً ذا بنية داخلية تم تكوينها وأصبح له زعماءه « الطبيعيون » من أبناء العائلات القديمة التي تتمتع باعتبار اجتماعي أصيل . وكان معظم تجارتها في أيدي الأجانب أو اتباع الأقليات الدينية وهم غير قادرين على ممارسة زعامة أو الحصول على سلطة (فيما عدا نفوذ فرعي كما كانت حال اليونانيين Phanariot Greek ولزمن محدود) وقد حتمت الحاجة الواضحة إلى ضمان استمرار تمويل العاصمة بالغذاء ، على الحكومة أن تحول دون نمو هيمنة مدينة على الأرياف الممتدة حولها ، كما كان يجري في أماكن أخرى مما يتيح لأعيان المدن أن يسيطروا على المبادلات الاقتصادية بين الريف والمدينة .

يضاف إلى ذلك أن الطبقة التي ينشأ منها « العلماء » الناطقون باسم الشعب المعبرون عن مظالمه ومطالبه في المدن الأخرى ، كانت لها هنا طبقة رسمية جداً وتدين بنفوذها إلى المنصب الديني العالمي الذي تحتله في الحكومة وتكون قريبة من الحاكم أكثر من قربها من الرعية . وتحولت مع مرور الزمن إلى طبقة تهيمن عليها عائلات ذات امتيازات أوجدها الغنى وتوارثت خدمة الدولة من جيل إلى جيل . والحق أن المنظمة الانكشارية قدمت لأفراد الأفواج وسائل للتعبير عن سخطهم ، في الفترة العثمانية المتأخرة على الأقل . ولكنهم عندما استطاعوا

تقويض الحكومة لم يتمكنوا هم أنفسهم من السيطرة عليها والحقيقة أنهم كانوا أدوات بأيدي قوى سياسية داخل الحكومة. لم تكن سياسات استنبول سياسات أعيان كما عرفناهم بل كانت شيئاً مختلفاً، سياسات بلاط أو بيروقراطية. إن «الزعماء» السياسيين الذين شكلوا اتحادات وتصدروها وكافحوا في سبيل السلطة كانوا هم أنفسهم خداماً للحاكم واستمدوا جوهر قوتهم منه وليس من وضعهم المستقل في المجتمع لكن الطريق إلى السلطة والزعامة داخل الحكومة تغير من عصر عثماني إلى آخر كما بين ذلك الأستاذ إيتزكوفيتز^٣ Itzkowitz. ففي القرن السادس عشر كانت الطريق تمر عبر المدارس وخدمة القصر أما في القرن الثامن عشر فقد بات مألوفاً أن يصعد رجال من الخدمة المدنية إلى القمة.

وقد اتخذت السلطة العثمانية شكلاً آخر في مراكز الولايات إذ كان التمييز هناك بين «العسكر والرعايا». يحمل معه كثيراً من الأصوات الخافتة من عرقية ودينية وغيرها. فالحكام العثمانيون والموظفون يأتون من أماكن بعيدة جداً ويتكلمون لغة مختلفة في أغلب الأحيان، ولا يمكنون أمداً كافياً لتضرب جذورهم في الأرض ولم تكن القوات الجاهزة لديهم والتي يستطيعون الاعتماد عليها كافية لفرض سلطتهم، بدون مساعدة، وكان عليهم لكي يحكموا الجميع أن يعتمدوا على وسطاء محليين وقد وجدوهم جاهزين على الفور. إن البلاد التي استولى عليها العثمانيون في آسيا وإفريقيا على الأقل كانت بلاداً ذات ثقافة إسلامية عريقة وتقاليد متصلة في الحياة المدنية والوجود السياسي المنفصل ولم يحاول العثمانيون عندما جاؤوا أن يحووا العادات المحلية الجيدة أو يتمثلوها بل حاولوا الحفاظ عليها وحتى إحياءها. وفي ظروف كهذه تضطر فيها السلطة إلى الاستعانة بالمساعدة المحلية لترسيخ نفسها، يمكن «لسياسات الوجهاء» أن تزدهر.

ولكن من هم أولئك «الوجهاء»؟ إن مفهوم الوجيه كما سوف نستخدمه مفهوم سياسي وليس اجتماعياً ونحن نقصد به ذلك الذي يستطيع أن يلعب دوراً سياسياً ما كوسيط بين الحكومة والشعب وزعيماً — إلى حد ما — لسكان مدينتين، ويحدث أن تتمكن من لعب هذا الدور فئات مختلفة في ظروف مختلفة وهي تتمتع بنوع مختلف من القوة الاجتماعية فقد كانت الولايات العربية تشتمل على ثلاث فئات من هذا القبيل، كان هناك أولاً الناطقون التقليديون باسم المدينة الإسلامية وأعني «العلماء» الذين يستمدون قوتهم من مركزهم الديني. وكانت الحكومة العثمانية تحتاج إليهم فهم وحدهم القادرون على إضفاء الشرعية على أعمالها. وفي حين كانوا يشكلون في استنبول فئة رسمية إلا أنهم كانوا في المقاطعات ينتمون إلى

عائلات محلية إذا استثنينا القاضي والمفتي والنقيب* والنائب وكان نفوذهم مستمداً من أوضاعهم إلا أن لهم مصادر أخرى للنفوذ مثل الصيت الذائع عن بعض العائلات الدينية والذي يعود إلى قرون خلت وربما إلى بعض الأولياء الذين تزار قبورهم في قلب المدينة ومثل علاقة «العلماء» المحليين بالمنظومة الدينية الشاملة وبالتالي مع القصر ومع الديوان الإمبراطوري، وذلك على الرغم من الحقيقة التي تفتح باب الدخول إلى سلك العلماء أمام كل المسلمين. كما يستمدون نفوذهم من ثرواتهم التي جمعوها من الوصاية على الأوقاف أو من الرابطة التقليدية بالبرجوازية التجارية، تلك الثروة التي كانت آمنة نسبياً من خطر المصادرة بفضل مركزهم الديني.

ثانياً كان هناك قادة الحاميات المحلية. وكانت الحكومة تحتاج إليهم أيضاً نظراً لسيطرتهم المباشرة على القوة المسلحة. وكانوا يملكون بعض الاستقلال في العمل. وكانوا يعتمدون إلى حد ما على روح التضامن التي تتجلى بين رجال مسلحين وانضباطيين وكان زعماء الانكشارية يسيطرون بصورة خاصة على القلاع المحلية التي تخضع لأوامر مباشرة من استنبول ولم يكونوا مسؤولين أمام الحاكم المحلي. كما أن الانكشاريين تجذروا مع مرور الزمن في بعض الأماكن من المدينة حيث جندوا جيوشاً محلية مساعدة وأصبحت العضوية في الأفواج وراثية، كما أن أفواجاً مخصوصة أضحت متاثلة تماماً مع أحياء خاصة من المدينة وصارت تستخدم كمنظمات للدفاع، وللعمل السياسي لا كقطعات عسكرية.

ثالثاً هناك من نستطيع أن نسميهم «وجهاء زمنيين» (أعيان، أغوات، أمراء) وهم أفراد أو عائلات تمتد جذور قوتهم إلى بعض التقاليد السياسية أو العسكرية أو إلى ذكرى بعض الأسلاف أو الأجداد، وإلى عصبية عائلية أو أي مجموعة أخرى يجوز أن تكون معادلة لها، أو إلى عصبية على الإنتاج الزراعي من خلال امتلاك الأشراف على الأوقاف (ولهذا العامل الأخير أهمية خاصة ليس لأنه يمنحهم الغنى بل لأنه يمكنهم من السيطرة على تموين المدينة بالحبوب مما يضعهم في موقع عام مؤثر يشكل عامل ضغط على الحكومة).

ومهما يكن المصدر الذي انبثقت عنه أي من هذه الزعامات المحلية الثلاث فسوف نجدها تمارس نشاطها السياسي بالطريقة نفسها، فزعماءها أو ممثلوها أعضاء في «الديوان» الحكومي وبذلك يؤمنون مدخلاً رسمياً إلى الحكومة. ومن جهة أخرى يقيمون ائتلافاً حول نواة قوتهم المستقلة الخاصة، مؤلفاً من عائلات أخرى ذات وجهة ومن العلماء وقادة القوات

(المرجع)

* المراد به نقيب الأشراف وهو مركز يتمتع بمكانة دينية واجتماعية هامة.

المسلحة وكذلك المنظمات التي تحتضن قوة السكان الفاعلة . وبعض مجموعات الحرفيين (وخاصة الجزائين) . وأصبح الإنكشاريون مجموعة شعبية في الأماكن التي وجدوا فيها ، وشيوخاً لأكثر الأحياء شغباً وهؤلاء معبثون غير رسميين للرأي العام ومنظمون للعمل الشعبي الذي سرعان ما يعود تحت اسم أو آخر إلى ماضي المدينة الإسلامية البعيد ، بل قد تمتد هذه التركيبة إلى أبعد من المدينة وتنتشر إلى أريافها المباشرة وتضم رؤساء القبائل البدوية وشيوخ الجبال . إلا أن هذه التركيبة غير مستقرة فالقوى التي تنجذب إلى فلك وجيه يمكنها أن تخرج منه لتدور في فلك آخر أو أنهم يصبحون هم أنفسهم وكلاء مستقلين . وقد يعودون إلى تبعية مباشرة للحكومة .

ويصدق هذا الوصف على جميع مراكز الولايات ولكن ثمة اختلاف كبير بين ولاية وأخرى من حيث المجموعة التي تتسلم القيادة من بين المجموعات الثلاث التي ذكرناها ، وإلى أي مدى يتبعدها في تصرفها حيال الحكومة العثمانية في القبض على زمام السلطة بصورة كاملة ودائمة . وفي أحد الأطراف القصية ولايات شمال إفريقيا التي أتاحت بعدها عن استنبول وفقدان الأسطول العثماني سيطرته على البحر المتوسط ، لبعض القوى المحلية أن تستأثر بالحكومة وتحكم باسم السلطان وتتقلد منصبه وتسلم الحكم إلى من تختاره من خلفائها .

وفي القاهرة كان الوضع أكثر توازناً ، والحق أن السلطة العثمانية المحلية كانت ضعيفة بالقياس إلى المرحلة الأولى ولم تكن قادرة على الاحتفاظ بجيش جاهز كبير بما يكفي لفرض سلطتها . لكن مصر مع ذلك كانت من الأهمية في نظر العثمانيين ولأسباب عديدة ، بحيث لا يمكن أن يتركوها تضيع وكانت القوة البحرية العثمانية لا تزال قوة يحسب حسابها في شرقي البحر المتوسط وكذلك كان السلطان ما يزال يتمتع ببعض الاحترام باعتباره مدافعاً عن الإسلام السني وحامياً للأماكن المقدسة ، كما أن الحكومة العثمانية ما فتئت قادرة على تأكيد سلطتها سواء عن طريق القوة المباشرة أو بموازنة المجموعات المحلية بعضها ضد البعض الآخر . إلا أن الإدارة العثمانية في مصر لم تستند على أسس اجتماعية من العسكريين الأتراك المسيطرين على الأراضي ، كما كانت تفعل في الأناضول والبلقان وهكذا أمكن لبعض الزعماء المحليين أن يبرزوا وأن يأملوا بتوطيد مركزهم وتقويته بوضع أيديهم على الأراضي وعلى ضريبتها . وقد أوضحت الكتابات الحديثة التي قام بها الأساتذة آيالون Ayalon وهولت Holt وشو Shaw طبيعة هذه الزعامة المحلية وتطورها ، فهي لم تأت من خلال الطبقة الدينية ولا من زعماء السلك العسكري . صحيح أن الزعماء الدينيين (سواء شيوخ الأزهر أو رؤساء العائلات

التي تتوارث زعامة « الطرق الهامة* » كانت في أيديهم بعض الأسلحة كالعلاقة بينهم وبين التجار المسلمين الذين يقومون بالتجارة في نهر النيل والبحر الأحمر، وكسيطرتهم على الأوقاف، والرابطة الوثيقة مع سكان المدن الصغيرة والأرياف، والاحترام الأكيد للمحتد الديني والتعليم. لكن تجربة الحكم العسكري الطويلة وتقاليده العلماء السنين علمتهم أن يلعبوا دوراً مكنوماً وثانويًا وعلمت الشعب أن يبحث في مكان آخر عن الزعامة السياسية. وكان لدى زعماء « الأفواج السبعة » بعض الميزات الواضحة إلا أن التضامن فيما بينها لم يعد كافيًا لتزويدها « بالعصية » الضرورية لكل من يأمل في القبض على زمام السلطة، وذلك بعد أن بدأ السلك العسكري ينسحب إلى داخل المجتمع المصري والانضباط العسكري يتراخى وكانت المجموعات الوحيدة التي تملك العصية المطلوبة، في غياب العائلات المحلية التي لها زعامة تقليدية، هي الأسر المملوكية. ولم يكن هؤلاء هيئة عسكرية ولكنهم نخب أوجدها رجال يملكون قوة سياسية أو عسكرية وهي مؤلفة من رجال أحرار يلتحقون بخدمة رؤساء الأسرة المتتابعين ويجمعهم تضامن فيما بينهم يمكن أن يستمر طيلة حياتهم وقد أنتج التدريب وتقاليده الأسرة أفراداً عرفوا كيف يجمعون حولهم زعماء دينيين وقادة أفواج وطوائف شعبية ووراء كل هذا واحداً أو آخر من تحالفات ريفية مهلهلة « نصف حرام » و « نصف سعد Sa'ad » وعندئذٍ ومع هذه التركيبة، عرفوا أيضاً كيف يوطدون قوة فعلية وكيف يحصلون لهم ولأتباعهم على رتبة « بك » من الحاكم ومن بعدها يصلون إلى المراكز الكبرى التي يعين فيها البكوات، وسيطرون على التزام الضرائب Tax Farms إلا أن هذه التركيبة كانت سريعة العطب فلا بد لأسرة ما أن تدمرها أسر أخرى كما دُمرت الأسرة القاسمية على يد تحالف بين « الفقرية » و « الكاز دو غلية » ثم لا يلبث هذا الحزب المسيطر أن يتمزق كما فعلت الأستراتان السابقتان، أو يواجه خصوماً جددًا. أما الحكام العثمانيون فشأنهم كشأن القوى المحلية الأخرى فهم يستعملون خصوماتها لإضعافها جميعاً.

وثمة « وجهاء » وجدوا في الولايات العربية إلى الشرق من مصر ولكن في صور أخرى. ففي مركزي ولإيتين هما صيدا (عكا فيما بعد) ويغداد نجد ظاهرة الأسرة المملوكية نفسها كما في مصر. ونجد في كلا المركزين على كل حال أسرة مملوكية واحدة ومع أنها كانت تميل إلى التفرق ولكنها استطاعت أن تحتفظ بتضامنها وفي كلا المركزين تشكلت الأسرة بفضل حاكم قوي وضمنت الحكم بعد موته لنفسها وحافظت عليه حتى أعوام ١٨٣٠. لماذا قبلت

* المقصود هنا هو الطرق الصوفية التي كانت منتشرة في مصر وغيرها.

الحكومة العثمانية هذا الاحتكار الرسمي للسلطة تعمد إليه أسرة واحدة؟ ترد على ذهن أسباب متنوعة، ففي المقام الأول كان كل من بغداد وعكا مركزاً «حدودياً» فيغداد تقع على الجهة المضطربة مع الدولة الفارسية، ومع السكان الشيعة من حولها والمشكوك في ولائهم كما أن عكا تقع بالقرب من حدود مصر شبه المستقلة وتفتح على المتوسط كما تحتم عند قدمي المنطقة الجبلية في كل من شمال فلسطين وجنوب لبنان حيث برهن السكان في الماضي عن تعاطفهم إلى الاستقلال وعن رغبتهم في التحالف مع قوى خارجية، وفي سنوات ١٧٧٠ وضمن تركيبة من حكام للجبل شبه مستقلين اجتازت القوات المصرية الطريق الساحلي عبر فلسطين وهددت القوات اليونانية — الروسية في شرقي المتوسط السيطرة العثمانية على جنوب سوريا تهديداً خطيراً، وكان من مصلحة الباب العالي في كلا المركزين (كما في بعض الولايات الأخرى من الإمبراطورية) أن يثبت في الحكم المجموعة التي تستطيع الاحتفاظ بقوات مسلحة كافية وتجمع الضرائب وتحافظ على ولايتها موالية للسلطان في نهاية المطاف.

ثم إن المناطق الريفية في كلا المركزين كانت تُبتلع بالتدرج على أيدي شيوخ الهضاب اللبنانيين والفلسطينيين في صيدا وعكا. وفي بغداد على أيدي زعماء القبائل مثل شيوخ «المنتفق» الذين كانوا يسيطرون على الجزء الأكبر من الأراضي وبالتالي على ضريبة الأرض وعلى قسم من مراكز المكوس. وهكذا لم يكن يوجد دافع هنا إلى الأطماع والخصومات بين القوات المدنية كما كان عليه الأمر في مصر حيث «الالتزام»*. يضاف إلى ذلك أن هذه القوى المدنية كانت أضعف من القوى في القاهرة وكان المجال بالتالي لتشكيل تركيبة قوية أضعف إمكانية، كانت صيدا وعكا مدينتين صغيرتين وليس فيهما عائلات دينية كبيرة كما أن ريفهما مملوك للمسيحيين والدروز والشيعة إلى حد كبير ولا يشمل على أوقاف كثيرة. أما في بغداد فقد كانت هناك عائلات كبيرة من العلماء السنيين لكن قوتها الاجتماعية كانت محدودة بفضل سيطرة مشايخ الشيعة ورؤساء القبائل على المناطق الريفية، كما أن التجارة في كلا المركزين كان يسيطر عليها الأجانب وأبناء الأقليات إلى حد كبير، اليهود والأرمن في بغداد والأرثوذكس والجماعات المسيحية الأخرى في صيدا وعكا.

وسوف نرى في الموصل صورة مختلفة. وهي تشبه عكا وبغداد من حيث أن مجموعة محلية كانت قادرة على أن تفرض نفسها على الحكومة العثمانية وتصر على أن يكون الحاكم من أبناء

* نظام لجمع الضرائب كان معمولاً به في العهد العثماني يلتزم بموجبه أحد الوجهاء والأمرأه أو من في حكمهم جمع الضرائب من الأهليين وهو يحصل على مساعدة الحكومة في تحصيلها بكل الوسائل.

المدينة ذاتها، ولكنها لا تشبهها من حيث أن الحاكم لم يكن من أسرة مملوكية بل من أسرة « جليلي » وقد جاءت من خارج البلاد على الأرجح كما يقول التاريخ الإسلامي (ويغلب على الظن أنها من أصل مسيحي) وقد استطاعت أن تشكل نقطة استقطاب لجماعات مختلفة وعديدة وقد نستطيع أن نجد هنا أيضاً تفسيراً لهذه الوقائع في بعض السمات المميزة للمدينة . إذ أن ريف الموصل صغير ونادراً ما امتد مجال نفوذ الاقتصاد المدني إلى ما وراء السهول ووادي النهر المحيط بها مباشرة . وتقع إلى أبعد من ذلك المنطقة البدوية والإمارات الكردية الجبلية .

وفي هذه المنطقة الصغيرة المحاطة بحيران مختلفين والتي تكاد تكون مدينة — دولة ، تستطيع السياسة المدنية أن تنمو دون تدخل كبير . وكانت المدينة نفسها مركزاً للثقافة الأصولية الإسلامية وازدهرت حول مساجدها ومدارسها بعض العائلات ذات التقاليد الدينية والتي تتمتع بالاحترام مثل عائلة « العمري » التي كانت حارسة الأصولية الدينية في شمال العراق . وكانت الموصل مركزاً تجارياً هاماً أيضاً ، يقع على الطريق الرئيسية من استنبول وآسيا الصغرى إلى بغداد والخليج ، وبشكل مركز تجميع وتوزيع لأجزاء من الأناضول وبلاد فارس . وكانت تجارة الموصل بيد المسلمين في الدرجة الأولى .

ونجد هنا مرة أخرى تحالف مجموعة دينية مع البورجوازية التجارية ، ولم تكن مركزاً عسكرياً في مثل أهمية بغداد . وكانت القوات المسلحة الرئيسية قوات محلية ظهرت على يد الحكام من أسرة « جليلي » كما أن الانكشارية أصبحوا منظمة سياسية في أحياء المدينة وتحت سيطرة زعماء محليين وهكذا لم يكن هنا قوة عسكرية تستطيع أن تعيق صعود الوجهاء المحليين .

ويبقى أن نأخذ بعين الاعتبار مدن سوريا والحجاز : دمشق ، حلب ، والمدينتين المقدستين وتواجههما . هنا نجد سياسات الوجهاء في شكلها الأكثر نقاء . وقد ظلت السلطة العثمانية حقيقة واقعة من جهة ، وكان لا بد لها أن تكون واقعاً بسبب مشروعيتها في أعين العالم الإسلامي والتزامها بالسيطرة على المدينتين المقدستين وعلى طرق الحج وكذلك بسبب سيطرتها على الهلال الخصيب مما يؤكد أن استنبول هي التي تهيمن على قلب العالم الإسلامي وليست القاهرة ولا أصفهان . ومع أن هذه السلطة قد بدت وكأنها تم التخلي عنها لمصلحة مجموعة محلية كما كان الحال مع أسرة العظم في دمشق خلال معظم القرن الثامن عشر فقد كان يمكن استردادها إما بفضل الأسلوب القديم من مثل وضع حاكم ضد آخر أو بواسطة الأساليب العسكرية المباشرة . فالطريق الإمبراطورية إلى سوريا والحجاز تظل مفتوحة .

وكانت سلطة الوجهاء من جهة أخرى عظيمة في هذه المدن بشكل خاص ولم يكن الوجهاء هنا من المماليك بل من البورجوازية القديمة بزعمائها مثل « الشرفاء » في الحجاز والعائلات الكبيرة في دمشق وحلب والمدن السورية الصغيرة وكان لبعضها إرث ديني تقليدي وتعليمي (وفي حلب وضواحيها كانوا يعترفون بوضاية الشرفاء وامتيازاتهم) وكانت هذه الطبقة من القوة بحيث ضمت إليها عائلات ذات أصول عسكرية تلتف حولها ولأداء متناحرة فيما بينها مما مكّن الأسر المملوكية من النمو واستعادة السلطة من الحاكم المحلي أو التأكد على الأقل من أن ممارسة الحكم تأتي في مصلحتها وتمكنت في بعض الأحيان من الثورة على الحاكم وأن تنجح في حكم المدينة لفترات قصيرة (في حلب مرات عديدة وفي دمشق عام ١٨٣٠).

وكانت هذه الطبقة في كل من دمشق وحلب ممثلة في ديوان الحاكم ومن هنا كان مدخلها إلى الحاكم وكان أعضاء الديوان في حلب يتألفون من: « المحصل » وهو وجيه محلي ملتزم لأكبر جزء من ضرائب الأراضي و « سردار » الانكشارية وسوف نرى أنه كان يتأثر بنفوذ الوجهاء، و « المفتي » و « النقيب » والعلماء الرئيسيون والأعيان بالمعنى الفني المحدد أي أولئك الوجهاء الذين كانوا يتوارثون عضوية الديوان. وكان الديوان في دمشق يشبه في تركيبه ديوان حلب، لكن الوجهاء هنا لم يكونوا يملكون مجرد الوصول إلى الحاكم بل إنهم كانوا في مركز لا يسمح له أن يحكم بدونهم. فقد كانوا يسيطرون على مصادر القوة في المدينة وليس على الطبقات الغنية والمعترف بها وحسب بل على جمهور العامة أيضاً. وكانت ممارسة هذه السيطرة تتم عبر المؤسسات الدينية والأحياء الشعبية وعبر الانكشارية فوق كل ذلك. وكان هناك تمييز رسمي في كلتا المدينتين بين القبقول Kapikul وهم الانكشارية الإمبراطورية وبين اليرلي Yerliye وهم المساعدون المحليون أو أبناءهم. وقد فقد هذا التمييز معناه في حلب على كل حال. ففي كلتا المدينتين كانت المجموعات المحلية خاضعة للتأثيرات المحلية في حين كان القبقول في دمشق جيوشاً إمبراطورية أرسلت من استنبول ولكنهم لم يكونوا تحت إمرة الحاكم المحلي وإنما يخضعون لسيطرة «أعواتهم» البعيدة في استنبول مما ساعد على أن يكونوا هم أيضاً عرضة للضغط المحلي وكان لهم في كلتا المدينتين روابط وثيقة تربطهم ببعض أنواع التجارة (وسنصادف هنا مرة أخرى الجزايرن الذين لا يخلو منهم مكان) وبعض الأحياء الشعبية حيث يتجمع مهاجرون من الريف وآخرون يعملون في القوافل التجارية: كأحياء البنقوسة وباب النيرب في حلب والميدان في دمشق وكان القنصل الفرنسي يسميه « الضاحية الثائرة » في المدينة. وكان الوجهاء يستطيعون من خلالها أن يصدروا أوامر عامة أو يلغوها ويسيطرون على نظام الضرائب المدنية منذ أن أنيط جمعها بشيوخ الأحياء والحرفيين.

جمع الوجهاء ثرواتهم من مصدرين : التجارة والأرض . ويعتمد المؤرخون كثيراً على تقارير القناصل التي كانت تميل إلى المبالغة في أهمية التجارة مع أوروبا التي كان القناصل معنيين بها بلا ريب بصورة رئيسية لكن ثروات دمشق وحلب جاءت في معظمها من طرق أخرى هي طريق الحج والطرق التي تعبر الصحراء إلى بغداد وبلاد فارس والخليج بكاملها ، وكان المسلمون يسيطون سيطرتهم في هذا الوقت على الطريق الأولى كلياً وعلى الثانية جزئياً . وكان الأغنياء من تجار المسلمين يظهرون في تقارير القناصل أقل عدداً من تجار الأرمن أو المسيحيين Uniate أو اليهود ، إلا أنهم على الأرجح كانوا أكثر أهمية في هذه الفترة . أما فيما يتعلق بالأرض فإن غوطة دمشق والسهول الغنية حول المدن كان يملكها الوجهاء في الدرجة الأولى وبصورة فعلية إما كملاكين Malikanes وإما كأوقاف . وعندما لا تكون مملوكة بهذا الشكل يستطيع الوجهاء أن يأملوا بالحصول على التزام الضرائب عليها . ومهما كانت طريقة سيطرتهم على محاصيل القرى فإنها تمكنهم من السيطرة على تموين المدينة بالقمح . ونستطيع أن نراهم في كلتا المدينتين يستخدمون ذلك في سبيل خلق نقص في المؤن اصطناعي ليس بهدف رفع الأسعار وجني الثروة وحسب بل للسيطرة على الحاكم وذلك بخلق اضطرابات يستطيعون وحدهم إخمادها .

والواقع أن الصراع بين الفئات في سوريا كما في مصر كان في معظمه يدور حول السيطرة على التموين بالغذاء وعلى الضرائب سواء من أجل المصلحة الشخصية أو كأدوات سياسية ، وقد تشكلت التركيبات السياسية لهذا الغرض ومن أجله يمكن إعادة تشكيلها . ولكن التشكيلات كانت سريعة العطب لسبب بسيط وهو الارتفاع الشديد في الأسعار وقد بدأ الوجهاء في بداية القرن التاسع عشر ، في حلب على الأقل يفقدون سيطرتهم على التركيبات التي شكلوها وأخذت القوة تنتقل إلى أدواتهم السابقة وهم رؤساء الانكشارية فقد أصبح هؤلاء مسيطرين الآن على القرى ويقومون تحالفات مع رؤساء العشائر البدوية والكردية في الأرياف وليس مع القوى في المدينة وحدها إلا أن قوتهم ربما كانت أكثر هشاشة من قوة المماليك في مصر لأن الحياة المدنية والحضرية في سورية كانت أقل استقراراً فقوة رؤساء البدو والأكراد كانت تلتهم الريف .

IV

من الواضح أن إصلاحات مرحلة التنظيمات في الإمبراطورية العثمانية والإصلاحات المماثلة في مصر (وكذلك في تونس) لو استمرت حتى نهايتها المنطقية كانت ستدمر قوة

الوجهاء المستقلة وصيغة العمل السياسي التي تجعلها ممكنة، إذ كان هدف الإصلاحات تأسيس إدارة موحدة الشكل ومركزية ترتبط مباشرةً بكل مواطن وتعمل تبعاً لمبادئها العقلانية الخاصة في العدالة وتطبق بالتساوي على الجميع: لكن هذه الأهداف وعلى الرغم من أنها قد تحققت إلى درجة ما إلا أنها لم تنفذ بصورة كاملة ففي القاهرة واستنبول على حد سواء جرى تحريف نتائج الإصلاحات وأدت إلى كثير من التعقيدات بفعل عوامل عديدة مثل وجود حاكم مطلق يرغب في تطبيق الأفكار الجديدة بالشكل الذي يقوي من مركزه وليس إلى الحد الذي لا يهدده وحسب. كما أن التطور التدريجي للشعور العام في أوساط بعض المجموعات التي لم تعد راغبة في أن تظل محكومة وأن تفرض عليها مصلحتها من الأعلى بل ترغب في المشاركة بالعملية وكذلك حجم وتنوع المذهب العثماني في الحكم الذي يتصرف بأشكال مختلفة في أماكن مختلفة.

ففي القاهرة (وربما في تونس أيضاً) طبقت الإصلاحات في البداية لمصلحة الحاكم. والواقع أن الهدف الأول والرئيسي لمحمد علي كان تدمير كل خصوم سلطته وقد كُتب الكثير عن تدمير زعماء المماليك وصُرف كثير من الانتباه إلى حفلة الغداء الشهيرة تلك، ولكن قليلاً ما توجه الاهتمام إلى حدثٍ ذي أهمية مستمرة هو إلغاء «الالتزامات» وكانت سيطرة المماليك على الالتزامات قد ضعفت بفعل الاحتلال الفرنسي وهذا ما سهّل على محمد علي إنهاء ذلك النظام، وقد دمر عمله هذا في آن واحد الوسائل التي وطدت بها الأسر المملوكية قوتها، والهدف الكائن وراء تطلعاتها. وقد ضمن محمد علي بجمعه الضرائب مباشرة عدم بروز طبقة جديدة من الملتزمين وعندما بدأت تظهر إلى الوجود طبقة جديدة من مالكي الأراضي في أواخر أيام حكمه لم تكن تملك الوسائل نفسها في أول الأمر كتمارس الضغوط على الحكومة كما كان يفعل المماليك، وصحيح أنه لم يطل بهم الأمر حتى أصبحوا في وضع أقوى في الاقتصاد الريفي لكن امتلاك الأرض بحد ذاته لم يكن يخلق قوة سياسية إلى أن بدأ إسماعيل يحتاج إلى مساعدتهم ودعمهم في أعوام ١٨٧٠.

لقد حال صعود الأسر المملوكية في القرن الثامن عشر في القاهرة دون العملية التي جرت في استنبول وهي تنامي القوة السياسية للعاملين في الخدمة المدنية، فلم تكن هؤلاء أية قوة مستقلة عن محمد علي ليحسب حسابها بل إنهم فقدوا أهميتهم إذ بدأ نوع جديد من الإدارة بالظهور وأصبح يحتاج إلى نوع جديد من المهارات، وكان معظم الإداريين الجدد من الأقباط أو من مسيحيين آخرين لم تكن لديهم قوة خاصة بهم، أو من رجال آخرين ذوي

أصل متواضع تلقوا تدريباً في مدارس البعثات أو المدارس الخاصة وهم يدينون بتقدمهم لرضا الحاكم . كما أن العائلات الدينية القديمة التي احتفظت بمكانتها الاجتماعية إلى حد كبير فقدت قوتها السياسية وحريتها في العمل التي بلغت أوجها في السنوات التي تلت الاحتلال الفرنسي . وقد ساعدت على إضعافهم مجموعة من العوامل أهمها إلغاء الالتزامات (التي استفادوا منها سابقاً أثناء الفوضى التي أحدثتها هزيمة المماليك على يد الفرنسيين) وإضعاف نظام الأوقاف وتطور القوانين الشرعية الجديدة وإهمال محمد علي لنظام التعليم الديني القديم . كما فقدت الطبقة التجارية القديمة كثيراً من قوتها وغناها في الوقت نفسه ، وذلك مع فتح البحر الأحمر للملاحة البخارية في منتصف القرن الثامن عشر (حتى قبل شق قناة السويس) ونمو تجارة القطن على نطاق واسع مع أوروبا والتي كادت تكون بكاملها في أيدي الأوروبيين أو المسيحيين المحليين واليهود .

لقد حل محمد علي محل المالكين السابقين وقد بنى مثلهم جيشه الخاص ومجموعته الخاصة من الضباط والموظفين للإشراف عليه ولكنه نجح فيما فشل فيه سابقوه وخلق حوله أسرة مملوكية وحيدة لا يمكن تحديها من جنود مرتزقة أو فنية أعرار ، أتراك وأكراد وشركس وألبانيين (وقليل من الأوروبيين والأمن لأغراض خاصة) غرباء عن مصر تدرّبوا في خدمته ودينون له بتقدمهم فأضاف إلى « عصبية » الأسرة المملوكية أشياء أخرى كالثقافة الأوروبية والمعرفة بالعلوم العسكرية الجديدة أو الإدارية وباللغة الفرنسية التي جاءت من خلالها . (ونستطيع هنا أيضاً أن نشير عابرين إلى تطور مماثل في تونس ويمكن أن نتخذ من خير الدين أمّودحاً لهذه المجموعات الأخيرة من المماليك المتأورين) .

ولا ريب أن بعض السخط قد رافق هيمنة الحاكم وأسرته ، وقد وجد تعبيراً عنه في وقت متأخر جداً (في أحداث ١٨٧٩ — ٨٢ قبل كل شيء) وقد ظل فيما بعد موضوعاً متواتراً في القومية المصرية ، أما في زمن محمد علي فل يكن قادراً على التعبير عن نفسه لأن أدوات العمل السياسي كانت قد دمرت . فالترام الضرائب كان قد ولى . وجمعيات الحرفيين كانت لا تزال باقية كما بين الأستاذ بير^٦ Baer ، وبقيت « الطرق » أيضاً لكن الضغط الدقيق للشوارع والبازارات جعل العمل الشعبي أكثر صعوبة ، وفي الريف دُمّر تحضير البدو ، وتزايد سلطة « العمدة » وعملاء الحكومة في القرى الوسائل الأخرى الممكنة للعمل^٧ . كما يبدو أن محمد علي كان يتأهب بكل أناة للتخلص من أولئك الزعماء الشعبيين الذين عملوا في فترة الفوضى قبل أن يصل إلى الحكم على تعبئة الدعم الشعبي لمساندة المنافسين على السلطة وبوجه خاص عمر مكرم الذي ينظر إليه المؤرخون المصريون المحدثون كزعيم وطني ، ولعل

الأفضل أن ينظر إليه كوسيط فمن كان « نقيباً » يمكنه الوصول إلى الرؤساء العسكريين ولكن له اتباعاً من الشعب أيضاً . والحقيقة أنه استخدم مواهبه لمصلحة محمد علي نفسه لكن محمد علي شأنه شأن الجنود الألبانيين كان يعرف أن أول عمل يقوم به مستبد حذر هو تدمير أولئك الذين ساعدوه على اقتناص السلطة .

ويفسر هذان العاملان وهما غلبة سلطة الحكومة وغياب أدوات العمل السياسي لماذا غابت السياسات فعلياً في القاهرة (عدا سياسات البلاط) خلال الفترة التي تقع بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠ . وقد تغيرت الأمور على كل حال في أواخر ١٨٧٠ إذ ضعفت سلطة الحاكم عندما اشتد الضغط الأجنبي على إسماعيل وتفجرت أفتية جديدة للرأي والفعل كما تأسست صحافة غير رسمية وتنامى عدد السكان المدنيين ، وتحطم الأمن في الريف واستعاد الأزهر حيويته تحت رعاية الخديوي وأصبح مصريون من أصول فلاحية ضباطاً في الجيش . ومرة أخرى نجد نشاطاً سياسياً ومرة أخرى أيضاً تعود « سياسات الوجهاء » . وقد جاء القادة الذين ظهروا ، كما يمكن للمرء أن يتوقع ، من الأسرة المملوكية التي شكلها محمد علي ، فقد بدأت بالتصدع وأصبحت لأعضائها القياديين استقلالية كبيرة في العمل لأنهم أصبحوا الآن مالكي أراضٍ سواء عن طريق الإقطاعات التي كان يمنحها لهم الحاكم نفسه أو عن طرق أخرى . وكان السياسيون الجدد رياض ونوبار وشريف وبارودي ويستطيع المرء أن يلمح من خلفهم في الظلال مجموعات مختلفة في داخل العائلات الحاكمة . وقد ظلوا يعملون كسياسيين بالطريقة التقليدية أي ببناء « أسرهم » الخاصة واتباعهم . لم يكن عرابي وضباط الجيش زعماء في المقام الأول بقدر ما كانوا أدوات يستخدمها السياسيون ، وربما كنا قد أعطينا مزيداً من الاهتمام لعرابي وقليلاً جداً لمحمود سامي البارودي وآخرين من أمثاله . إن صدمة التدخل الأنكلو فرنسي هي التي دمرت لعبة السياسييين ومناوراتهم وتوازنات القوى . وأطاحت بالسيف من اليد التي لوححت به وبدا لبرهة قصيرة وكأنها تملك قوة خاصة بها عندما طار السيف في الهواء قبل أن يهوي إلى الأرض^٤ .

وقد بدأت « سياسات الوجهاء » تظهر مرة أخرى بعد صدمة الاحتلال البريطاني الأولى وكان الحكم البريطاني غير مباشر وغايته الرسمية أن يجعل نهاية الاحتلال ممكنة وظل بضع سنوات غير واثق من نفسه وكان يحتاج إلى وسطاء حتى أوجد بعد كرومر سياسة وضمن مراكز القوة الضرورية في الحكومة . وكان ثمة استقطاب في السلطة بين الإدارة والقصر ، وقد استطاع الوجهاء أن يلعبوا دوراً ما في مثل هذه الظروف وهو دور ملتبس

كالاعتاد، يساند الاحتلال البريطاني ولكنه يلعب في الخفاء دور بؤرة لتجميع السخط . ولم تتضائل أهمية دورهم إلا في منتصف أعوام ١٨٩٠ عندما بدأ كرومر يحكم مباشرة من خلال مستشارين بريطانيين أو وزراء دمي ، في حين كان الخديوي الجديد من جهة أخرى قد بدأ يمارس نوعاً جديداً من السياسة تلتقي مع الطلاب الوطنيين والجماهير المدنية .

لقد كانت نتائج إصلاحات محمد علي في القاهرة تقوم على تدمير الزعامة السياسية القديمة واستبدالها بحاكم مطلق تدعمه أسرة عسكرية جديدة . أما في استنبول فلم تكن العملية تجري بهذه البساطة وذلك لأسباب عدة أهمها في الغالب وجود مؤسسات قديمة وعميقة الجذور . وقد سببت الإصلاحات تدمير واحدة من تلك المؤسسات وهي أفواج الانكشارية ، وتم إضعاف مؤسسة أخرى ولكن إلى حد معين . فلم يعد القصر المصدر الأساسي للخوف أو الحظوة ، فثروته أصبحت محدودة ورجاله أصبحوا قلة وهو يستطيع أن يحكم عبر بيروقراطية ماهرة ومتخصصة فقط . إلا أن البيت العثماني ظل مركز استقطاب الولاء وجمعةً كاملاً من العادات السياسية التي ظلت تعطي السلطان سطوة نهائية على موظفيه ورعاياه . لكن مؤسسة ثالثة ازدادت قوة وهي البيروقراطية العليا وقد تخلصت من خصومها العسكريين وقد مسّت الحاجة إليها فضلاً عن ذلك أكثر من أي وقت لأنهم كانوا الأشخاص الوحيدين الذين يستطيعون أن ينهضوا بعبء النظام الإداري الجديد وقد أوضح شريف ماردين في كتابه^١ إن النظام يجسد أفكار البيروقراطية إلى حد كبير أو على الأقل أفكار أولئك الذين تدربوا كدبلوماسيين أو مترجمين على الكيفية التي يحكم بها المجتمع . وكانوا مجموعة متأسكة بما يكفي لبقاء سيطرتهم وكانت تجمعهم بعض القيم المشتركة ، كالإيمان بالإمبراطورية والإيمان بالحضارة الأوروبية الحديثة وتفسير أكيد لقوة أوروبا يتلخص في كلمات العدالة والعقلانية وكانوا إلى حد بعيد مجموعة واثرة تنتمي إلى عائلات ذات تاريخ طويل في الخدمة العامة . وقد هبت رياحهم عندما حانت نهاية النظام القديم الذي استولت الدولة بواسطته على أملاك الموظفين الرسميين الذين ماتوا أو فقدوا حظوتهم .

وثمة عوامل عديدة أدت إلى بعض الفعالية السياسية أهمها اقتسام السلطة بين القصر وجماعة الخدمة المدنية وتدخل القوى الأوروبية ومنافعها المختلفة وكذلك حجم الخدمة المدنية الكبير وتعقيدها . لكنها ظلت سياسة بلاط أو بيروقراطية أكثر من كونها سياسات وجهاء : ونعني سياسة أولئك الرجال الذين تركز قوتهم في نهاية الأمر على مركزهم في الخدمة العامة والذين يناضلون ليوطدوا هيمنتهم وهيمنة أفكارهم .

إن شروط نموذج للنشاط السياسي أكثر انفتاحاً قد دمرت هنا أكثر مما حصل في مصر. فالانكشاريون انتهبوا، وبصرف النظر عن بعض الحوادث المعزولة، لم يلعب جمهور استنبول دوراً سياسياً كبيراً حتى اقتراب نهاية القرن، ولم ينخرط ضباط الجيش في السياسة بتأثير المجموعات المتنافسة، ولعل ذلك يرجع إلى أن ذكرى الانكشاريين كانت ما تزال ماثلة وهي تذكر بالخطر. كما فقد العلماء كثيراً من أهميتهم، كما جرى في مصر، عندما تضاءلت وظائفهم الرسمية في منظومتي القانون والتعليم. وقد أوضح الأستاذ هيد^١ Heyd كيف ساندوا الإصلاح إلى درجة كبيرة لأسباب عديدة: فقد رغبوا على طريقتهم، في رؤية الإمبراطورية تستعيد قوتها ثانية وأدرك بعضهم شروط استعادة القوة وكانوا إلى جانب النظام الذي يتم تأسيسه دون الالتفات إلى قناعتهم أو مصلحتهم ولم يكن النموذج الفكري للبيروقراطية في الحكم من الأعلى في ضوء مبدأ العدالة بعيداً عن جذور التراث السياسي السني.

والحق أن بعض القوى الخارجية فعلت فعلها كتعويض عن غياب الأدوات الداخلية. وثمة مجموعات من الموظفين كانت ترتبط بالسفارات الأوروبية المختلفة كما وجدت روابط مع قوى ذات وزن في ولايات الإمبراطورية والدول التابعة لها. وتظل العلاقة بين محمد علي وجماعات الإصلاح في استنبول بحاجة إلى دراسة أعمق، إلا أنه يتضح من المصادر الدبلوماسية أن أحد أهداف سياسة محمد علي القريبة في سوريا وفي آسيا الصغرى بين ١٨٣٨ — ١٨٤٠ كان إيصال أصدقائه من سياسيي البلاط التركي إلى السلطة في استنبول. كما أن إمكانية وجود روابط بين جماعات في استنبول ممن يعارضون الإصلاحات وبين حركات كهذه في دمشق عام ١٨٦٠ تحتاج إلى مزيد من التنقيب.

لكن قوى خارجية كذلك لم تكن تستطيع التعويض عن نقصان أدوات العمل السياسي في داخل استنبول، إذ كانت هذه الفترة من «التنظيمات» هنا كما في القاهرة، فترة هدوء سياسي ولكن تغيراً بدأ هنا أيضاً في سنوات ١٨٦٠ و ١٨٧٠ ولأسباب مشابهة. منها ضعف سلطة الحكومة وازدياد الضغط الأوروبي من جهة، وظهور أدوات جديدة للعمل هي الصحافة فقد شكلت الانتلجنسيا (من موظفين وضباط من أصل متواضع ورتب صغيرة، وطلاب وخريجي المدارس العليا) وأفكار العثمانيين الشبان الجديدة حرجاً قوياً للمبادئ التي تركز عليها الإصلاحات.

كانت هناك إذن فرصة أخرى أمام السياسيين، ولكن من هم أولئك السياسيون؟ إنهم جاؤوا من داخل المنظومة الحكومية، كما جرى في القاهرة، وكان السلطان عبد الحميد

الثاني، على الرغم من كل تقوقعه كطاغية مسلم تقليدي، السياسي الأول في الإمبراطورية بمعنى ما، فهو أول سلطان نزل إلى المعتزك السياسي مستخدماً وسائل متنوعة لخلق شعور شعبي ولحشد الدعم لحكومته كما تفعل القوى الأوروبية. إلا أن الملكية عندما أصبحت سياسية فقدت قدرتها كنفطة استقطاب تلفت حولها كل قوى المجتمع. وأخذ أفراد من الأسرة العثمانية أو من أقاربهم أبناء الأسرة الخديوية المصرية يعرضون خدماتهم كنقاط يتبلور حولها الولاء أو السخط، والأمر الأهم أن عبد الحميد حطم الارتباط بين القصر والبيروقراطية العليا التي استمرت على الرغم من أصولها خلال فترة التنظيمات: وأصبح بعض كبار الموظفين الذين لا يتوارثون المنصب ولا الغنى، نقاط استقطاب المعارضة السرية، وذلك بدعم من طبقة الموظفين ومن هذه السفارة الأوروبية أو تلك، وقد تغيرت الحال تغيراً جذرياً بفعل العملية التي بدأتها ثورة تركيا الفتاة وأدخلت تركيا إلى العصر الحديث عصر السياسات الجماهيرية، إلا أن ما يلفت النظر أن قادة ثورة تركيا الفتاة والثورة الكمالية التي تبعها جاؤوا من مراتب الموظفين والضباط العثمانيين. لقد بنيت تركيا الحديثة مثلها مثل الإمبراطورية العثمانية في مرحلتها المتأخرة حول نظام من المؤسسات الحكومية قوية وعميقة الجذور.

وفي كل من القاهرة واستنبول عملت الإصلاحات لفائدة تقوية الحكومة وضد الرعية ففي كل مدينة استطاع عضو ما في الحكومة أن يلتهم المنفعة الأساسية من التغيير. ولم يستمر هذا التطور قدماً في ولايات آسيا العربية على كل حال حتى نهاية القرن وحتى في هذه الفترة لم يكن مكتملاً. ولم تُضعف الإصلاحات، حتى في أبعد مدى طبقت فيه، قوة الوجهاء المدنيين بل إنها قوتها في بعض الأحيان.

وكانت لذلك أسبابه المتعددة ولن يكفي أن نفسر ذلك بالمسافة التي تفصل بغداد ودمشق وحلب وجده عن استنبول، والحق أن المسافة قد تكون عاملاً محسوباً فيما يتصل ببغداد أما سوريا وغرب الجزيرة العربية فقد لمست آثار وسائل الاتصال الحديثة حتى قبل أن تُفتح قناة السويس أو يبنى أول خط حديدي، فقد أبحرت السفن البخارية هنا منذ سنوات ١٨٣٠ وما بعد (وكان تدعيم الجيش العثماني في سوريا بسرعة عن طريق البحر ممكناً وذلك إبان أحداث ١٨٦٠) كما امتدت خطوط البرق (التلغراف) في سنوات ١٨٦٠ وإذا شئنا تفسير الأسباب الرئيسية التي جعلت رد فعل مدن الولايات العربية على «التنظيمات» تتم بطريقة مختلفة فعلينا أن نبحث في مكان آخر وقبل كل شيء في كون هذه المدن مدناً في الولايات حيث كانت يد الحكومة أقل بطشاً هناك مما هو في العاصمة، ومن الواضح جداً، أنه مع انصرام القرن بدأ ينظر إليها وكأنها أجنبية بمعنى ما، فلم تعد الفكرة السياسية أو

العاطفة تتخذ شكلاً دينياً بالطبع. والحق أن نظرة سكان المدن المسلمين إلى كل من الحكومة المصرية التي حكمت سوريا والحجاز في أعوام ١٨٣٠ والحكومة العثمانية التي حلت محلها، كانت نظرهم إلى حكومات غربية ضد التقاليد الدينية وضد المبدأ القديم الذي يكرس أولوية المسلم ويبدو أن النظرة إلى الموظفين الجدد الأتراك كمتدعين وربما غير مؤمنين زادت من حدة الشعور بأنهم أترك.

أضف إلى ذلك أن تقاليد الزعامة الطويلة التي كرسها الأعيان والعلماء كانت من القوة بحيث يصعب كسرها. صحيح أن الهيمنة العثمانية قد فرضت بقوة أو أُعيد فرضها في كل الولايات العثمانية. بالحملة العسكرية في سنوات ١٨٣٠ في بغداد والموصل وفي سوريا والحجاز بعد انسحاب المصريين عام ١٨٤٠. وقد تركت التجربة علاماتها بكل تأكيد. ونعني بذلك أن المجموعات الحاكمة القديمة أو العائلات فقدت قوتها التي كانت تتمتع بها في القرن الثامن عشر ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنها قد دمرت وكان ثمة ميل في القرن التاسع عشر لعائلات من أصول تركية أو مملوكية عسكرية إلى التمازج مع عائلات عربية وأخرى ذات أصول دينية لتشكيل طبقة وحيدة تتمتع باحترام اجتماعي. وظلت هذه الطبقة تمتلك أدوات العمل السياسي التي كانت قد ضعفت في القاهرة واستنبول وبقي العلماء أكثر أهمية مما هم في العاصمة وذلك لسببين أولهما: أنهم جاؤوا إلى حد كبير من أوساط أرستقراطية محلية ذات جذور وليسوا نخبة للخدمة وثانيهما أن المدارس الدينية، مع أنها في انحدار، ظلت تحتكر التعليم الديني. فلم تكن هناك مدارس عليا مهنية حديثة في مراكز الولايات ولم تبدأ العائلات الإسلامية ذات المكانة بإرسال أبنائها إلى مدارس البعثات الفرنسية والأمريكية أو المدارس المهنية في استنبول إلا في حدود نهاية القرن.

واستمرت المنظمات الشعبية في البقاء وكان ضبط العثمانيين للمدن أقل فعالية من المصريين وبقية الأحياء وثيقة الصلة بقياداتها المحلية كما أن جماعات الحرفيين حافظت على وجودها وكان واضحاً أنها تنعم باستقلال ذاتي في سوريا أكثر من القاهرة واستنبول. وقد تحدث ليأ قديسي Lliya Qudsi عن «شيوخ» الحرف في دمشق وذكر أنهم منتخبون من قبل الأعضاء^{١١} ويبدو أن هؤلاء «الشيوخ» في القدس كانوا يؤخذون من فقراء «الأشراف» وتحت إشراف «القيب». واستمر الإنكشارية أيضاً مع أن تنظيمهم قد حل رسمياً في سنوات ١٨٢٠ في البقاء كقوة سياسية هامة مدة جيل آخر على الأقل. وكانوا مسؤولين إلى حد بعيد عن انتفاضة ١٨٥٤ في الموصل، وتقول التقارير أنهم ظلوا يجتمعون سرّاً في حلب في

عام ١٨٦٠ ويبدو أنه كان هناك سحق شعبي عظيم سمح لهم بإعادة بناء أنفسهم . وقد أدى دخول الأنسجة الأوروبية إلى تدهور سريع للحرف المحلية وأصبحت المواد الخام التي كانت تصنع سابقاً للسوق الواسعة في حلب ودمشق ، تصدر الآن إلى مصانع أوروبا الغربية ، وتقلص عدد الأنوال تقلصاً حاداً إذ هبط في حلب من عشرة آلاف إلى أربعة آلاف على الأكثر خلال سنوات ١٨٥٠ ، ويعني هذا انحداراً في غنى أصحاب الحرف والتجار الذين كانوا يقتصرون على هذا النوع من التجارة وقد زاد في حدة هذا الانحدار بروز طبقة جديدة من التجار في الوقت ذاته تعالج أمر التجارة مع أوروبا ، ولم تكن هذه الطبقة تنتمي إلى السكان المحليين المسلمين . إن بعض التجار المسلمين في دمشق حافظوا على تجارتهم حتى في التجارة الأوروبية ، أما في بغداد فقد كان التجار الذين أصابوا الغنى من اليهود والأرمن ، وفي حلب كان اليهود المحليون والمسيحيون والأوروبيون ، وفي بيروت المسيحيون المحليون ، وفي جده كان الأوروبيون في مواجهة التجار الحضارمة .

وقد ظلت الهيمنة العثمانية على ريف سوريا والعراق ، على الرغم من كل الجهود ، محدودة وغير مستقرة حتى وقت متأخر جداً . كانت تنتشر تدريجياً في معظم السهول التي يمكن الوصول إليها أما في التلال فكان ثمة قدر من الاستقلال الذاتي ظل مستمراً وظلت قوة زعماء البدو على حالها ، وفي سنوات ١٨٥٠ عندما كانت عملية تحضير البدو في مصر تمضي قدماً بشكل حسن كانت تجري عملية أخرى مضادة في بعض أجزاء سوريا حيث كان فلاحون يتركون أراضيهم إلى المراعي البدوية وقد ظلت العلاقة التقليدية بين أعيان المدن وبين رؤساء القبائل البدوية وشيوخ الجبل تلعب دوراً في سياسات المدن .

والحقيقة أن نفوذ الوجهاء تزايد بشكل ما في المرحلة الأولى من «التنظيمات» إذ احتاج الحكام العثمانيون إليهم أكثر من ذي قبل فقد كان الحاكم يرسل عادة لفترة قصيرة إلى مدينة لا يعرفها ومعه عدد ضئيل من الموظفين لمساعدته ولم يكن هناك قوة شرطة منظمة أو درك ، ومعه قوة مسلحة غير كافية . ولم يكن يرسل ليستمربساسة في الحكم كما جرت العادة بل ليطبق سياسة إصلاحية جديدة تثير المعارضة ، وفي مثل هذه الظروف لم يكن يستطيع أن يحكم إلا بمعونة الوجهاء المحليين ومعرفتهم المحلية ومصدقيتهم لدى الأهالي وبذلك وحده يأمل أن يتمكن مثلاً من زيادة عدد المجندين أو فرض ضرائب جديدة وأخيراً كان هناك حكام جدد لا يتعاطفون مع الإصلاحات ولذلك يتم نفيهم من الحكومة المركزية إلى وظائف في الولايات المختلفة . ولا شك أن «المجلس» المحلي في معظم مراكز الولايات كان خاضعاً للوجهاء بفعل الأسباب التي ذكرناها وإذعان الحكومة . وكان المجلس يشتمل على عدد من

الوجهاء المسلمين بعضهم عينه الحاكم وبعضهم الآخر منتخب بصورة ما كالقاضي والمفتي والنقيب غالباً بحكم المنصب . وتؤيد التقارير القنصلية كلها حتى نهاية أعوام ١٨٦٠ على الأقل ، هيمنة العناصر المسلمة المحلية على « المجلس » . أما الأعضاء اليهود والمسيحيون الذين لعبوا دوراً فاعلاً أثناء الاحتلال المصري فقد رُدوا إلى الصمت وكان الأعيان قادرين بطريقة أو بأخرى أن يفعلوا ما يريدون بالموظفين الأتراك .

ولم تكن الحكومة وحدها التي تحتاج إلى مزيد من تدخل الوجهاء ، بل كان هذا التدخل مطلوباً بدرجة أكبر من السكان في تعاملهم مع الحكومة . فالتجنيد ، والقوانين التشريعية الجديدة ، والطرائق الجديدة في فرض الضرائب وجمعها وتأسيس الحاميات أو مكاتب الحكومة في المدن الصغيرة ومحاولات إضعاف الاستقلال الذاتي المحلي أو تدميره كل ذلك يعني أن الأهالي ملزمون أكثر من أي وقت مضى بالاتصال بالحكومة وأن الوجهاء يستطيعون أن يلعبوا دورهم التقليدي كوسطاء . وهذا ما وُطد سيطرتهم على المدينة وجعلها تمتد إلى الريف ، وقد أصبح الوجهاء « حماة » القرى وهذه إحدى السبل التي كانت من أسس ادعائهم ملكيتها كما أنهم أوجدوا تحالفات مفيدة مع وجهاء الريف . ففي بيروت مثلاً كان إلغاء الإمارة يعني أن الحكومة في بيروت ودمشق تستطيع أن تتدخل أكثر من ذي قبل ، وقد بدأت عائلات مختلفة وفئات في الجبل تجد أصدقاء ذوي نفوذ ومساندين لها في عواصم الولايات . وفي هذه الفترة مثلاً تمت العلاقة بين مشايخ الدرروز في الشوف وبين وجهاء المسلمين في بيروت ، وقد نجمت النتائج نفسها عن تدمير الإمارات الكردية فقد أوجد الزعماء الأكراد الذين فقدوا حظوتهم مثل عائلة بدرخان تحالفاً مع الوجهاء الساخطين في الموصل . وثمة عائلات كردية حاكمة كعائلة « بابان » أقامت هي نفسها في بغداد وأصبحت من وجهاء المدينة ومن هناك ظل نفوذهم قائماً في مناطقهم السابقة وظلت مكانتهم في تلك المناطق كزعماء محليين متوارثة عن طريق شيوخ الطرق الدينية مثل الشيوخ البرزنجيين من اتباع الطريقة القادرية وشيوخ برزان النقشبنديين وكانت لهؤلاء جميعاً علاقاتهم أيضاً عبر طرقهم مع الأرسطراطية الدينية في المدن .

لقد استخدم الوجهاء كل إمكانياتهم في العمل أثناء هذه المرحلة . وألقوا بثقل نفوذهم جميعاً ضد الإصلاحات لا بسبب التحيز أو القناعة بل لأن التوجه العام للإصلاحات كان يسير في اتجاه معادٍ لمصالحهم فقد كان المفهوم السياسي الذي تركز عليه التنظيمات يتلخص في علاقة مباشرة وشخصية بين الحكومة وبين كل واحد من مواطنيها ولم يكن هذا

لينسجم مع امتيازات الوجهاء المسلمين ولا مع دورهم كوسطاء، كما أنهم استخدموا سلطتهم لتنمية ثروتهم كما هو متوقع، ولم يكونوا أقل تأثراً من غيرهم من الطبقات الأخرى بالتغيرات التي حدثت في نظام التجارة، والتجارة التي جمّعوا ثروتهم بواسطتها كانت تنحدر. إذ كانت المواصلات البخارية بين استنبول ومصر قائمة حتى قبل افتتاح قناة السويس بزمان طويل كما أن الاضطرابات في الدولة الفارسية والطرق الصحراوية قلّصت عدد الحجاج القادمين إلى المدينتين المقدستين عبر الطريق البري من دمشق، حتى أن التقارير تذكر منذ عام ١٨٤٣ أنه لم يأت حجاج من فارس إلى دمشق وأن مائتين فقط قد جاؤوا إليها من آسيا الصغرى، مقارنةً بألاف عديدة كانوا يأتون في السنوات السابقة. وقد عانى تجار دمشق الكثير من جراء ذلك كما عانت المدن السورية الأخرى والعراق والحجاز من انحدار صناعة الأنسجة القديمة ومن انعدام الأمن في الطرق الصحراوية ومن تدشين المواصلات البخارية بين العراق والهند، وكانت هناك إمكانية لجمع الثروة من جهة أخرى هي الأرض وقد فعل الوجهاء والتجار كل ما بوسعهم في هذا السبيل. وبعد استعادة الحكومة المركزية العثمانية سيطرتها بدأ أن كثيراً من المالكين Malikanes قد أمحوا لكن ضريبة الأرض والضرائب الأخرى ظلت تدفع سنوياً. وعندما كانت المزارع تباع بالمزاد العلني كان الوجهاء وكبار التجار بالتواطؤ مع الموظفين العثمانيين جاهزين للحصول عليها وأصبحت ضريبة الأرض تدفع الآن عيناً في حين كانت من قبل تدفع نقداً، وكان ملتزم الضرائب يستطيع تأجيل تحصيل الضريبة تحت ذريعة أو أخرى إلا أن الفلاح لم يكن يتمكن من إرسال فائض محصوله إلى سوق المدينة قبل أن يدفع الضريبة، وكان هذا يسبب نقصاً مصطنعاً في تموين المدينة فترتفع الأسعار ويستطيع التجار عندئذ أن يفتحوا مخازن الحبوب التي كدسوها لهذه الغاية ثم يبيعونها بالأسعار الباهظة، وكانت أمثال هذه المناورات التي نجد وصفاً متكرراً لها في المراجع القنصلية، مريحة جداً لأن سيطرة الحكومة كانت قد امتدت من المدينة إلى أكثر المناطق الريفية التي يمكن الوصول إليها، مناطق مثل البقاع الذي كان تحت سيطرة شيوخ الجبل لمدة طويلة وأصبح الآن تحت سيطرة دمشق وتذهب ضرائب أراضيه إلى عائلات دمشقية أو إلى موظفين عثمانيين، وعندما صدر قانون الأراضي الجديد فيما بعد استخدمه أعضاء من المجلس منذ البداية هم وشركاؤهم في الإدارة العثمانية لبيسط وصايتهم على القرى.

وفي ولايات سوريا والعراق لم يرجح ميزان القوة بين الوجهاء والحكومة بصورة حاسمة لمصلحة الأخيرة حتى اقتراب نهاية القرن التاسع عشر عندما تزايدت هيمنة استنبول بشكل أكثر فعالية وذلك لأسباب متنوعة، لكن هذا لم يكن يعني نهاية سيطرة الوجهاء المحلية بأية

حال وقد بدأوا في أيام السلطان عبد الحميد بإرسال أبنائهم إلى المدارس المهنية العثمانية ومن هناك إلى الخدمة العسكرية أو المدنية، وقد تمكنوا من الاحتفاظ بمراكزهم إذ أصبحوا جزءاً من الأرسقراطية العثمانية. وقد زودتهم فكرة القومية العربية فيما بعد تحت حكم تركيا الفتاة والحكومات المنتدبة بعدها بأداة جديدة للمقاومة، والحق أننا نجد هنا إحدى الوجيهات التي اختلف فيها تاريخ سوريا والعراق في العصور الحديثة عن كل من تركيا ومصر فالحركة القومية كانت هنا بقيادة الأرسقراطية المدنية وتشكلت على صورتها ولم يبدأ التغيير إلا بعد ١٩٤٥.

V

تحدثنا فيما سبق عن عاملين هما: الحكومة والوجهاء المدنيون الذين يشكلون نقطة استقطاب للقوى المحلية ويستطيعون أن يعارضوا بها الحكومة وأن يجبروها على التصرف من خيالهم. لكن هناك عاملاً ثالثاً يدخل في المجال وهو السفارات الأوروبية والقناصل وخصوصاً إنكلترا وفرنسا وروسيا، وكان نفوذها يتغير درجة ونوعاً فقد أخذت الدول الأوروبية منذ بداية القرن السابع عشر تهتم بالحفاظ على نفوذها فلجأت إلى التحالف مع هذا الحزب أو ذاك في داخل القصر وفي «الديوان» الإمبراطوري أو دواوين الولايات. إلا أن مرحلة جديدة حلت في القرن التاسع عشر، فقوتها ومصالحها أصبحت الآن عظيمة بحيث أنها لم تعد راغبة ببساطة أن تتصرف من خلال الحكومة أو بكلمة أخرى لم تعد تحتاج إلى التحالف مع المركز العثماني أو الحكومات المحلية لكي تحافظ على الهيكلية التي يتوجب على الفعاليات الأوروبية أن تتصرف من خلالها. لقد أصبحت الآن في وضع تضغط فيه على الحكومة لكي تتحول إلى الصيغة التي يحتاجون إليها، ولم تعد القوى الأوروبية راغبة بصورة خاصة في التعامل مع سكان الإمبراطورية المتنوعين عبر الحكومة فقد نمت التجارة الأوروبية مع الإمبراطورية بسرعة (وخاصة تجارة المنسوجات) وكان هذا يعني أن التجار الأوروبيين لا بد أن ينعموا بالحماية الضرورية وأن يتمكن هؤلاء المنخرطون في التجارة مع أوروبا سواء كانوا أجناب أو عثمانيين من التعامل مباشرة مع السكان وأن يسافروا بحرية وألا يتحملوا ضرائب باهظة أو أعباء ثقيلة، وأن يوسعوا سوق الاستيراد وأن يجمعوا المواد الأولية للتصدير وأن يجددوا للمنتجين نوعية إنتاجهم وأن يرسلوا إليهم الأموال لتلك الغاية، وكانت فئات مختلفة من السكان في الوقت نفسه ترغب في الحصول على الحماية الأوروبية، لأسباب مختلفة، وكانت القوى الأوروبية راغبة في منحهم تلك الحماية. وأصبح الأغنياء والأشخاص البارزون يتمتعون بالحماية بفضل ارتباطهم بطريقة

ما بقتصلية أو سفارة ما، وقد طرأ شيء جديد في سنوات ١٨٣٠ فللمرة الأولى أصبح رعايا
عثمانيون وكلاء للقناصل. وفوق ذلك كله أصبحت طوائف كاملة تحت الحماية. وكانت
فرنسا قد سعت إلى سياسة الحماية منذ القرن السابع عشر وروسيا في أواخر القرن الثامن
عشر، وفي سنوات ١٨٤٠ و ١٨٥٠ فرضت هذه السياسة بشكل أكثر وعياً وإصراراً من
قبل القوتين السابقتين وغيرها، فأقامت بريطانيا، التي لم يكن لها محميون واضعون، علاقة
مع اليهود في فلسطين ومع بعض الدرروز في لبنان ومع الكنائس البروتستانتية الجديدة. ووراء
حماية التجارة والأقليات الدينية تكمن المصالح الكبرى السياسية والاستراتيجية للقوى
الأوروبية التي وجدت أن من الضروري إقامة علاقة مباشرة مع شعوب الإمبراطورية، وكانت
إحدى مهمات القناصل البريطانيين أن يقيموا علاقات مباشرة وودية مع شيوخ القبائل
البدوية التي تقيم قريباً من الطرق، فالموصلات البريطانية مع الهند يجب أن تبقى مستمرة.

كانت القوى الأوروبية تحتاج إلى نوع معين من الحكومة العثمانية لكي تضمن
مصلحتها، وإلى وضعية معينة لنفسها داخل الإمبراطورية وكانت مستعدة في سبيل الحصول
على ذلك أن تمارس الضغط على الحكومة وكانت قادرة عليه بسبب قوتها العسكرية من جهة
وبارتباطها مع الجماعات المختلفة في الإمبراطورية من جهة أخرى، وكانت الحكومة العثمانية
من ناحيتها بحاجة إليهم، إذ أن جيوش قوة أوروبية ما هي وحدها قادرة على حمايتها من
تهديدات جيوش قوة أخرى، ومما زاد في قوة السفراء والقناصل فوق كل شيء أن مجموعات
سياسية في داخل الحكومة كانت تتطلع أكثر من أي وقت مضى إلى دعم السفراء والقناصل
الأوروبيين في صراعها ضد جماعات أخرى وهذا مما زاد في نفوذ السفراء والقناصل إلى حد
بعيد.

وكان نفوذهم يستخدم بصورة عامة لدعم الإصلاحات في مرحلة «التنظيمات» وقد
أرادوا إيجاد وضع أفضل لمحبيهم من اليهود والمسيحيين كما أرادوا حكومة فعالة وعقلانية
يستطيعون التعامل معها (وينطبق هذا على الحكومة الروسية كما ينطبق على الحكومات
الأخرى، مع أننا لانستطيع أن نجزم بذلك إلى أن يصبح استعمال المصادر الروسية
استعمالاً كاملاً). وعلينا أن نحترس حول ما هو مكتوب عن السياسة الروسية في المصادر
الإنكليزية والفرنسية. ويبدو أنه لا يوجد سبب للشك في هذه المرحلة من التغير في أن روسيا
قد أرادت الإصلاح كغيرها من الدول طالما أن ذلك لا يعني هيمنة قوة أخرى.

لكن الأوروبيين لم يقدموا الدعم إلى الإصلاحيين إلا بشرط واحد هو أن لاتمس
الإصلاحات بمصالح الدول الأوروبية وبوجه خاص باتصاهم المباشر والحر بشعوب

الإمبراطورية، وكان الصراع الحاسم حول هذه العلاقة محتدماً بين الحكومة البريطانية وبين محمد علي في سنوات ١٨٣٠، فالهدف الأساسي في سياسة محمد علي، فيما يخص علاقاته بأوروبا، أن يخلق هيكلية جديدة يمكن فيها للفعاليات الأوروبية أن تستمر إلا أنه أراد أن يضمن تعامل أوروبا مع المناطق التي تقع تحت سيطرته من خلاله هو ليس كحاكم وحسب بل كرئيس للتجارة، أو وسيط رئيسي بين المزارعين الريفيين والسوق الأوروبية، ولم يكن هذا المطلب مقبولاً في نظر الحكومة البريطانية واحتدمت المعركة حول جملة من المسائل مثل حقوق وامتيازات الوكلاء القنصلين، البعثة البريطانية لفتح نهر الفرات للملاحة وفوق ذلك كله مسألة الاحتكارات، وقد أصبحت المطالب الأوروبية مقبولة بصورة عامة بعد هزيمة محمد علي، كان المصلحون العثمانيون والمصريون يحتاجون المساعدة الأوروبية إلى درجة لا يستطيعون معها المخاطرة بصراع كبير. حتى لو كانت لديهم القوة للمضي فيه.

ولم تكن نتيجة هذا كله أن الأجانب والمحامين قد ضمنوا لأنفسهم وضعاً أفضل وحسب، وأن التجار والقناصل والمبعوثين كانوا يستطيعون التنقل والعمل بحرية أكثر من ذي قبل بل أن السفراء والقناصل أصبحوا يلعبون دوراً أكبر في سياسات الإمبراطورية. وكان هذا الدور مختلفاً مرة أخرى بين استنبول والقاهرة ومدن الهلال الخصيب. ففي استنبول لم تكن هناك قوة تستطيع أن تسمح لأي من القوى الأخرى أن تفرض هيمنة دائمة، وظلت السفارات في توتر دائم وكل واحدة في حال احتراس من الآخرين إلا أنهم جميعاً (حتى السنوات الأخيرة قبيل الحرب العالمية الأولى) واعون للحاجة الماسة لتجنب نشوب حرب، وللحفاظ على المصالح المشتركة الأوروبية في الشرق الأوسط. إن استنبول منذ أن كانت عاصمة وسياساتها هي في المقام الأول، كما رأينا من قبل، سياسات البلاط والبيروقراطية وقد عملت السفارات كمراكز ليس لقوى المجتمع المستقلة بقدر ما هي لجماعات في البلاط أو في الحكومة. أما في القاهرة، في الطرف المقابل فقد كان الاحتلال العسكري البريطاني عام ١٨٨٢ يعني أن واحداً من الممثلين الأجانب أصبح في واقع الأمر حاكماً لمصر وكان يتم التشاور مع الممثلين الآخرين وخاصة ممثل فرنسا والمفوض السامي العثماني، مع تعاون غير سهل مع القصر الذي أصبحت له أهمية جديدة كبؤرة وحيدة للمعارضة ولكن فعاليتها محدودة منذ أن أصبح حضور الجيش البريطاني يعطي للقتل البريطاني العام قوة لا يستطيعون تحديها.

أما في مدن الهلال الخصيب فقد كانت ممارسة نفوذ القناصل تتم ضمن هيكلية مختلفة أيضاً. فقد كان تدخلهم مطلوباً لأن الناس يعلمون أن لهم قوة داخل الحكومة ولأنهم

كانوا يملكون حرية الوصول إلى السكان، وهكذا بدأوا يلعبون دور الوسطاء الذي كان خاصاً بالوجهاء من قبل ولأمد طويل. ويمكن ضرب أمثلة لا تحصى على ذلك، ولنذكر بعضها كيفما اتفق: في عام ١٨٢٢ وبعد الزلزال الكبير الذي أصاب حلب التمس «الأعيان» من القنصل الفرنسي التدخل لدى الحكومة لعلها تعفي المدينة من الضرائب لمدة خمسة أعوام. وفي عام ١٨٣٠ رجاه شيوخ قبيلتي الموالي وعززه أن يصلح بينهم وبين حاكم حلب الذي كان راغباً هو نفسه بهذا التدخل، وفي سنوات ١٨٥٠ انتهت ثورة جبل الدروز ضد التجنيد بفضل تدخل كل من القنصلين البريطاني والفرنسي، وكانت هذه التدخلات تضع القناصل في موقع تعارض مباشر مع مصالح الوجهاء، وكانت تعطي القناصل سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوا دوراً في السياسات المحلية، وكانوا يستطيعون تعبئة قوى سياسية لغايات سياسية محلية سواء في المدينة أو الأرياف، والحقيقة أنهم لم يكونوا يتجنبون ذلك إلا نادراً. ولعل تدخل الأمير عبد القادر الشهير في مذابح دمشق عام ١٨٦٠ مثال جيد على ذلك. وقد اعتبر عمله على إنقاذ وحماية المسيحيين صورة للنبال الإسلامية ولا ريب في ذلك. إلا أنه يتضح من السجلات الفرنسية أن القنصل الفرنسي الذي كان يتوقع حدوث المذبحة قد وزع أسلحة على الجزائريين ووافق على أن يفعلوا ما فعلوه. وفي ضوء هذه الرؤية، تبدو القنصلية الفرنسية وكأنها تلعب الآن الدور التقليدي للوجيه وأن الأمير عبد القادر والجزائريين أعوانه من زبائنها. وتبقى نباله عبد القادر وروعة عمله، ولكنها ممزوجة بشيء آخر هو الرغبة في أن ينال رضا حكومة نابوليون الثالث التي يأمل من خلالها تحقيق خطته السياسية.

يضاف إلى ذلك أن بروز القنصليات أخذ يهدد قوة الوجهاء الاقتصادية فمند انحدار نظام التجارة القديم، وازدهار التجارة الأوروبية يؤدي إلى غنى التجار اليهود والمسيحيين ويمنحهم قوة اقتصادية وكان القسم الأعظم منهم إما محمياً رسمياً لهذه القنصلية أو تلك أو مرتبطاً بها معنوياً، بل إن تصرف الوجهاء بالأراضي صار موضع تحدٍ. وقد ذكر^{١٢} شوفالييه Chevallier أن تجاراً من المرافئ البحرية في بعض أجزاء سورية قد حلوا محل مالك الأرض المحلي كممولين برأس المال للفلاحين ومنظمين لإنتاجهم. وقد اتسعت تلك النشاطات كثيراً فأصبح التجار المسيحيون واليهود مقرضين أموالاً وهذا ما جعلهم يدعون ملكية الأراضي وأخذوا يظلمون من القنصليات الأجنبية دعمهم ضد الفلاحين وفي أوائل سنوات ١٨٦٠ كان قسم كبير من ديون قرى ريف دمشق عائداً إلى اليهود الذين يتمتعون بحماية القنصلية البريطانية.

لقد اتخذت معارضة الوجهاء لنزعة الإصلاح المركزية شكلاً معاداة الأوروبيين والمسيحيين وكان ازدياد نفوذ الحكومات الأوروبية ومحميها المحليين يثير سخطاً عاماً بين من

يأمل الوجهاء أن يحصلوا منهم على دعم شعبي وكانت الفتن الكبرى في أعوام ١٨٥٠ تتبع نموذجاً مشتركاً (فتنة حلب عام ١٨٥٠، الموصل عام ١٨٥٤، نابلس عام ١٩٥٦، جدة عام ١٨٥٨، دمشق ١٨٦٠) وفي الموصل مثلاً جرت الأحداث بتنظيم من بقايا الانكشارية بموافقة العلماء، وكانت غايتهم إحياء وضعهم الخاص القديم، واتصلوا بأغوات الأكراد الذين كانوا يقاتلون في سبيل وضعهم الخاص في الجبال، وازدادت قوتهم بفضل سيطرتهم على ضريبة الأرض في القرى التي أعادها الحاكّم إليهم، واستخدموا المشاعر المناهضة للمسيحيين كي يكسبوا دعماً شعبياً. وكان الذين نهضوا بالثورة في جدة أيضاً عام ١٨٥٨ بعض كبار التجار والعلماء بمساعدة بعض الموظفين العثمانيين أو بإذعانهم، وقد استخدموا سخط التجار الحضارمة على التجار الأجانب الذين احتلوا أماكنهم.

وقد انطفأت النار بعد عام ١٨٦٠ مدة جيل كامل إلا أن الخصومة بين العائلات الوجيهة وبين القنصليات كوسطاء ومنظمين سياسيين ومطالبين بالحكم محتملين، استمرت. وعندما سقطت المناطق العربية واحدة إثر أخرى تحت الحكم الأوروبي، ظهرت الخصومة على السطح في شكل جديد، هو معارضة الحاكّم الغريب، والحركة القومية.

أعيد طبع هذا المقال لأبوت حوراني « بزوغ الشرق الأوسط الحديث لندن ١٩٨١ (The emergency of the Modern Middle East, London, 1981) ص ٣٦ — ٦٦. أعيد طبعه بإذن من Macmillan Press. Ltd.

ملاحظات

- S.J. Shaw, Financial and administrative organization and development of ottoman Egypt. — ٧
1517-1798 (Princeton 1962).
- A. K. S. Lambton, Land Lord and Peasant in persia (London. 1953). — ٢
- N. Itzkowitz 'Eighteenth century ottoman realities' in studia islamica, 16 (1962) pp. 73-94. — ٣
- D. Ayalon. 'Studies in al-Jabarti 1, Notes on the transformation of Mamluk society in Égypt under the Ottomans' in journal of the economic and social History of the orient, 3 (1960) pp.275-325; P.M. Molt Egypt and the fertile crescent 1516-1922 (London, 1966) chapters 5, 6; shaw, Financial and administrative organization, see now A. Raymond Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle et le rôle de la bourgeoisie militaire. 2 Vols. (Damascus, 1973-4) وفي ضوء هذا التفسير للعلاقة بين « البكوات » قادة السلك العسكري وبين التجار تمس الحاجة إلى إعادة النظر فيها .
- . See now L. C. Brown, The Tunisia of Ahmad Bey 1837-1855 (Princeton 1974) — ٥
- G. Baer, Egyptian Guilds in modern times (Jerusalem, 1964) — ٦
- G. Baer 'The settlement of the Beduins'. 'The dissolution of the village community' The village shaykh 1800-1950. Allin studies in the social history of modern Egypt (Chicago 1969) pp.3.61. — ٧
- A. Schölich, Ägypt en den Ägyptlern: die politische und gesellschaftliche krise der Jahre 1878-1882 in Ägypten (Zurich, 1973). — ٨
- S. Mardin. The Genesis of young ottoman thought (Princeton 1962). — ٩
- U. Hexd. The ottoman ulemā and westernization in the time of selim III and Mahmud II' in Heyd (ed) studies in islamic history and civilization (Jerusalem, 1961) pp.63-96. — ١٠
- Lliya Qudsi. Notice sur les corporations de Damas' in Actes du VI^{ème} congrès des orientalistes (Leiden, 1885). — ١١
- D. Chevallier, 'Aspects sociaux de la Question d'Orient aux Origines des troubles agraires libanais en 1858 in Annales, 14 (1959) pp.35-64. — ١٢

مصر وأوروبا منذ الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطاني

روجر أوين ROGER OWEN

إن استغراق بلد ما كدولة تابعة ضمن المنظومة الإمبريالية كان أكثر امتداداً وطولاً من الاحتلال المفاجئ، وقد تذكرنا مصر عام ١٨٨٢ بذلك. ففي مصر تشابك تحول طويل الأمد للاقتصاد وأخفقت جهود لاستخدام الدولة في إنشاء تصنيع مستقل لأن الاقتصاد كان مربوطاً بالتقسيم الدولي للعمل وفقدت الدولة استقلالها الذاتي بالنسبة للقوى الخارجية، كما حصل في الهند (انظر Patnaik IX).

ويرى أوين Owen أن كثيراً مما حصل في مصر في القرن التاسع عشر تفسره بوضوح نظريات ماركس، هوبسون، لوكسمبورغ، هيلفرد ينغ وباران. وتبقى ثلاث مناطق لا تقدم النظريات فيها إطار عمل ملائماً. وهي دور دول التروبول حيال رؤوس أموالها، طبيعة الدولة المصرية، والتحويلات التي أحدثتها الاحتراق الإمبريالي في البنية الاجتماعية المصرية.

أثار قصف الاسكندرية واحتياح الجيوش البريطانية مصر عام ١٨٨٢ الانفعالات ذاتها التي أثارها فيما بعد الهجوم الأنكلو فرنسي على قناة السويس عام ١٩٥٦ فقد هاجم الراديكاليون والأرثوذكسيون في البرلمان سياسة الحكومة بقسوة كما وجهت إليها تعليقات عدائية في سلسلة من الكتب والكراسات مثل كتاب «كاي Keay»: نهب المصريين، واستقال الوزير جون برايت J. Bright من الوزارة احتجاجاً.

وقد سادت فكرة وحيدة بين خصوم الهجوم على مصر وهي الزعم بأنه قد جرى في سبيل التأكد من استمرار الحكومة المصرية في دفع فائدة الدين الخارجي الباهظ على البلاد. ولقد وصفها أحد أصدقاء جون برايت بأنها حرب سماسرة البورصة «ومن المرجح أن يكون لدينا مزيد من مثل هذا الصنف» إنها المرة الأولى في تاريخ بريطانيا تصبح فيه الجماعة المالية مسؤولة بشكل رئيسي عن عمل من أعمال التوسع الإمبراطوري وليس الجنود أو الموظفون الاستعماريون، وسرعان ما أصبحت وجهة النظر هذه حافزاً على نقد جذري جديد وشديد للإمبراطورية التي أصبحت تولي اهتماماً متزايداً للفكرة القائلة أن السيطرة على المستعمرات كان سببها أنها مصدر فائدة لبعض جماعات رجال الأعمال والمال وقد تعرض هذا الموضوع بشرح مستفيض ج. آ. هوبسون J.A. Hobson في كتابه الإمبريالية. دراسة Imperialism:

a study . الذي ظهر عام ١٩٠٢ ، وقد احتل اجتياح مصر دوراً مركزياً في تكوين نظريات الرأسمالية الإمبريالية .

واستمر النظر إلى الاجتياح لا كمجرد مثل آخر من أمثلة التوسع الأوروبي بل كواحد من حالاته الكلاسيكية ، وذلك لأسباب من النوع ذاته . كما أنه احتل مكاناً هاماً في كتب المتقدمين الذين كتبوا حول الإمبريالية .

واستمر النظر إلى الاجتياح لا كمجرد مثل آخر من أمثلة التوسع الأوروبي بل كواحد من حالاته الكلاسيكية ، وذلك لأسباب من النوع ذاته . وكما أنه احتل مكاناً هاماً في كتب المتقدمين الذين كتبوا حول الإمبريالية الرأسمالية مثل هوبسون^٢ ، وكذلك لدى أولئك الذين استمروا في الكتابة ضمن التقاليد ذاتها ، مثل جون ستراشي^٣ J. Strachey . كما يصح أن الاجتياح يحتل أيضاً وضعاً مركزياً في أعمال كتاب مثل روبنسون^٤ Robinson وغالغر^٥ Gallagher و د . م . س بلات^٦ D.M.C. Platt الذين عنوا بالبرهان على أن مصر عُزيت لدوافع استراتيجية أكثر منها دوافع اقتصادية ومنذ أن مُثل الاحتلال البريطاني كواحد من المظاهر الأولى للإمبريالية في القرن التاسع عشر لم يكن ثمة بدٌّ من أن يصبح ميدان صراع نظريات متنافرة .

أما أنها طريقة مثمرة بصورة خاصة في النظر إلى الظاهرة الإمبريالية أو إلى التاريخ المصري فهذا شأن آخر . واعتقادي أنها ليست كذلك . إن دراسة الحالة الحاضرة تقدم حجة رئيسية على أن الاحتلال البريطاني لا يمكن أن يدرس معزولاً ولا يمكن أن يفهم إلا ضمن سلسلة هامة من التطورات التي حصلت منذ ١٧٩٨ ويرتبط قسم كبير منها بتحول الاقتصاد كنتيجة لسياسات الدولة المصرية ، واندماجها كمنتج للمواد الأولية ضمن منظومة الاقتصاد الأوروبي . وفي لغة هذا المنظور يصبح تحليل العلاقات بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر طرازاً مختلفاً جداً في دراسة الحالة عن أولئك الذين يركزون ببساطة على الأحداث التي أدت إلى الاحتلال البريطاني . إن هذا التحليل يعني بالتبدلات التي طرأت على سمة التوسع الاقتصادي الأوروبي طيلة عقود عديدة ، وتأثير تلك التبدلات على كل أجزاء المجتمع المصري . كما أنه يتضمن دراسة للأزمة التي حلت في سنوات ما بين الإفلاس عام ١٨٧٥ والاحتلال عام ١٨٨٢ ، وليست دراسة لها مجرد ذاتها ، بل بالأحرى كواحدة من تلك المراحل التي تنكشف فيها لاختبارنا ، تحت ضغط الأحداث ، عمليات أساسية من التبدل الاقتصادي والاجتماعي .

إن مقارنة من هذا الخط لها فوائد عدة : فهي تسمح لنا أن نركز انتباهنا على إحدى السمات الخاصة المميزة للإمبريالية في القرن التاسع عشر : وهي الطريق التي سلك في معظم الحالات استعمار بلاد آسيوية أو إفريقية والذي سبقه دائماً عطب المؤسسات المحلية السياسية والاجتماعية أو كان العطب ناتجاً عن مرحلة من الاحتكاك القسري بالاقتصاد الأوروبي كما أن تلك المقاربة تمكننا من إلقاء نظرة جديدة على الأعمال الرئيسية حول النظرية الإمبريالية لنكتشف من الذي يزيدنا من بينها بمرشد مفيد لا عن احتلال مصر فقط بل عن السمة الكاملة للتوسع الأوروبي وآثاره على المجتمعات غير الأوروبية . يضاف إلى ذلك أن دراسة كهذه تقدم مزيداً من الفائدة لاعتبارين آخرين . أولهما أن مصر كانت تضم واحداً من المجتمعات الأكثر تنوعاً من كل ما اصطدمت به أوروبا في إفريقيا ويرجع هذا جزئياً إلى الدلالة على أن الحياة المستقرة في وادي النيل كانت موجودة منذ عدة آلاف من السنين ، وكان موقع مصر علاوة على ذلك على تقاطع طرق التجارة العالمية الهامة وقد جرى احتلالها مراراً واندمجت في سلسلة من الإمبراطوريات العالمية ، وكان التجار المصريون في مطلع القرون الوسطى هم الذين أدخلوا تقنيات حيوية تجارية كصكوك التبادل إلى أوروبا ، وحتى حين لم تبق إلا مثالة من أهميتها السياسية والاقتصادية القديمة في عام ١٧٩٨ عندما ادعى نابوليون أنه أعاد إدخال العربة ذات العجلات إلى مصر ، كان تاريخها العريق مستمراً في ألفه إذ كان من واقعه أنه يضم أقدم جامعة في العالم ، ونظاماً بلدياً معقداً ، ووعياً تجارياً رفيع الدرجة ، ومجتمعاً زراعياً ، اعتاد كثير من أبنائه أن يكسوا غلة جاهزة للتصدير أو للبيع في العديد من أسواق المدن . وثانيهما أنه تتوفر معلومات كثيرة عن مصر في القرن التاسع عشر أكثر مما تتوفر عن أي بلاد إفريقية أو آسيوية ، فمن كتاب وصف مصر Description de l'Égypte الذي كتبه علماء بعثة نابوليون إلى أعمال مؤرخ مصر العظيم « الجبرتي » إلى موسوعة علي مبارك العديدة الأجزاء «الخطط التوفيقية الجديدة» وأعمال الكتاب المصريين المعاصرين مثل أنور عبد الملك ، وثمة عدد كبير من الكتب صنفها مؤلفون مهتمون برصد وقع أوروبا على المجتمع المصري ، زد على ذلك غنى الوثائق الحكومية لدى كل من مصر وتركيا وغيرها .

في الصفحات التالية تحليل مختصر للتطورات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية في مصر بين ١٧٩٨ و ١٨٨٢ ويبدأ بوصف التحول في الاقتصاد وبلي ذلك سرد للتبدلات التي طرأت على أوضاع بعض الجماعات الاجتماعية الهامة داخل مصر . وهو يخلص في النهاية إلى تفسير هيكلية للأزمة المتطاولة منذ سنوات ١٨٧٥ حتى ١٨٨٢ .

١ - التحول في الاقتصاد^٦

بلغ عدد سكان مصر في عام ١٧٩٨ من ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ مليونين وخمسمائة ألف إلى ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ثلاثة ملايين نسمة يعيش عشرون في القاهرة وهي المدينة الأكبر بما لا يقاس. وكان الحجم الأكبر من السكان يشتغلون في الزراعة، وتكتل الفلاحون في مصر العليا حول زراعة الحبوب الشتوية التي يرونها فيضان النيل السنوي. أما في مصر السفلى أي الدلتا فقد خصص ثمن المنطقة المزروعة أو نحوه لإنتاج محاصيل عالية القيمة مثل الكتان والقطن ذي التيلة القصيرة وهي تتطلب رأسمالاً كبيراً ونظماً معقداً للري لتزويدها بالماء أثناء شهور الصيف عندما يكون النهر في أدنى مستوياته. وثمة فرق آخر بين مصر العليا ومصر السفلى هو أن الضرائب في الدلتا كانت تجمع في غالب الأحيان نقداً لا عيناً. مما نتج عنه أن المزارعين كانوا مجبرين على بيع جزء من محاصيلهم في أقرب سوق إليهم، ونتيجة لذلك ولأسباب أخرى كان لمعظم الفلاحين في الدلتا بعض الخبرة في التعامل بطرف من الاقتصاد النقدي في حين يبدو أن النقد في عدد من المناطق كان من الأهمية بحيث لا يقل عن العادات والتقاليد كأساس للعلاقات الريفية.

وفي غضون ذلك كانت المدن أسواقاً للمنتجات الريفية كما كانت مراكز لإنتاج الأشياء المصنعة وخصوصاً الكتان والحريز والتي تتطلب مهارة أكبر ورأسمالاً وتنظيماً مما لا يسمح به مستوى القرية وكانت بعض المدن الأكبر حجماً مراكز هامة لاستهلاك البضائع الفارحة التي تشكل الجزء الأعظم من البضاعة التي تدخل آنذاك في التجارة العالمية.

وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت سلطة الحكومة قد ضعفت ولم تعد الإدارة المركزية عاجزة عن حفظ الأمن في المناطق الريفية أو الإشراف على صيانة الأبنية الكبرى وحسب بل إنها فقدت سيطرتها عملياً على نظام الإدارة الريفية وجباية الضرائب.

ولم يعد الحجم الأكبر من الفائض الزراعي، نتيجة لذلك، يدخل إلى خزينة الدولة بل يبقى في أيدي فئة من ملتزمي الضرائب بالوراثة أصبحوا يستخدمون في المقام الأول بتعبئة جيوش خاصة بهم يحتاجون إليها في صراعاتهم اللامتناهية فيما بينهم طلباً للغنى والقوة^٧.

وفي السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر كان الاقتصاد الزراعي المهيم يتبع

موقعين جديدين للقوة كان أولهما جهود سلسلة من الحكام — محمد علي (١٨٠٥ — ١٨٤٩)، سعيد (١٨٤٥ — ٦٢)، اسماعيل (١٨٦٣ — ٧٩) لتحديث الجيش والبيروقراطية أو كما قالوا أن يرسوا دعائم دولة حديثة. أما الثاني فكان أثر توسع الاقتصاد الأوروبي، عبر التجارة المتنامية أولاً ثم عبر تصدير رأس المال الأوروبي. فلنستعرضهما بالترتيب.

محمد علي: كان هدف محمد علي الأساسي مذ قبض على السلطة عام ١٨٠٥ أن يحتفظ لنفسه بالحكم وذلك ببناء جيش كبير وأسطول. وقد اعتمد في السنوات الأولى من حكمه على مرتزقة أجنبية حصراً تقريباً. إلا أنه بدأ في سنوات ١٨٢٠ تجنيد مصريين من أبناء البلد وفي مطلع سنوات ١٨٣٠ كان يمكنه تعبئة ١٠٠.٠٠٠ مئة ألف جندي تحت السلاح. ومن الواضح أن جيشاً كهذا يحتاج إلى مبلغ كبير من المال وما أسرع ما رأى محمد علي أن مفتاح ذلك يكمن في زيادة المبلغ المتحصل من الضرائب على الأرض وذلك باستبدال ملتزمي الضرائب بنظام جديد للجباية المباشرة من قبل موظفي الحكومة وقد أتاح هذا فرصة كبيرة لتدمير مراكز بديلة للسلطة السياسية وسمح للحكومة بوضع حد لحالة الفوضى في الريف. يضاف إلى ذلك أن توسع الدولة في احتكارات غطت تقريباً كل أصناف الإنتاج الزراعي أدى إلى زيادة الأموال زيادة كبيرة، وكانت المحاصيل تؤخذ من الفلاحين بدلاً من الضرائب وتباع في الخارج لحساب الحكومة ولم يكن يترك للمزارع إلا ما يقيم أوده. وفي نهاية المطاف فرضت ضريبة عمل وهي السخرة على كل ذكر بالغ. وقد حاول محمد علي بهذه الطريقة أن يوجد نظاماً كاملاً تستطيع الحكومة بواسطته أن تمتلك القسم الأكبر من الفائض الزراعي حيث تستخدمه إما لأهداف عسكرية أو في محاولة طموحة لتطوير مصادر البلاد ويبدو أن خلفه حاكم مصر الجديد كان واعياً تماماً، على خلاف سلفه أن تزايداً مستمراً في عائدات الحكومة سيكون مستحيلاً بدون توسع مستمر في النشاط الاقتصادي. ولهذا السبب كان متلهفاً لتشجيع إدخال محاصيل جديدة مثل القطن ذي التيلة الطويلة والذي كان رائجاً في السوق الأوروبية، ولبناء أبنية جديدة، ولتحسين المواصلات.

وفي جهود لتقليص الاستيراد، بعدئذ، أخذ عمال النسيج المصريون من مشاغلهم ووضعوا في مصانع حكومية تنتج أقمشة قطنية (معظمها كان مخصصاً للثياب العسكرية) ومزودة بالآلات أوروبية. وفي غضون ذلك أرسلت أعداد متزايدة من الشبان المصريين إلى ما وراء البحر ليتعلموا أكثر تقنيات الصناعة حديثة.

لقد أثبتت محاولة محمد علي، على كل حال، إذ أراد أن يضع الدولة في مركز تطوير الاقتصاد المصري بدائية نظام الإدارة الريفي، ومنذ أواخر سنوات ١٨٣٠ وما بعد أخذت المصانع تغلق أبوابها أو توضع تحت إشراف أفراد مخصوصين وتم التخلي عن كثير من الأراضي لموظفين كبار ولأعضاء من الأسرة المالكة كانوا هم أنفسهم مسؤولين عن الإشراف على الإنتاج الزراعي وعن جمع الضرائب. وقد عملت الاتفاقية التجارية الأنكلو تركية عام ١٨٣٨ والتي حرمت احتكارات الدولة وأسست تعرفه خارجية مخفضة إلى ٨٪ ثمانية بالمئة، عملت على تسريع هذه العملية، وبعد ثلاث سنوات تقلص حجم الجيش المصري بأمر من الحكومة التركية إلى ١٨ر٠٠٠ ثمانية عشر ألفاً وحرّم محمد علي بذلك من سوق محمية لمنتجات مصانعه، وقد لاقت الصناعة نتيجة لذلك مزيداً من الصعوبات، ومنذ أن أجبر حاكم مصر أخيراً على التخلي عن احتكاراته في منتصف سنوات ١٨٤٠، فقدت الحكومة المبالغ الكبيرة التي حصلت عليها من خلال سيطرتها على الصادرات الزراعية.

التوسع التجاري الأوروبي :

حاول محمد علي أن يطور الاقتصاد وتطلب ذلك مشاركة أوروبية وأسواقاً أوروبية إلا أنه كان تواقاً إلى تقليص تأثير أوروبا إلى أدنى قدر ممكن. كان التجار الأوروبيون يُحجزون في الاسكندرية ويُمنعون من الاتصال بالفلاحين في الداخل، وكانت المدارس المهنية تُؤسس، والشباب المصريون يوفدون إلى ما وراء البحر وذلك لتقليص الحاجة إلى الخبرة الثقافية الأوروبية. وقد بذلت جهود متفانية لاستبدال الواردات الأوروبية ببضائع مصنعة محلياً. ولكن هذه السياسة وصلت إلى نهاية أمرها على كل حال في سنوات ١٨٤٠، فقد فتحت البلاد بسرعة أمام التجارة الأجنبية. نتيجة للضغط السياسي الأوروبي على استنبول أولاً وبعد ذلك على مصر نفسها، وهي عملية شارك فيها بلا ريب كبار ملاك الأراضي المصريون الذين كانوا يتلهفون على إنهاء نظام الاحتكار، حيث يستطيعون بيع إنتاجهم إلى التجار الأوروبيين مباشرة بدلاً من بيعه إلى الحكومة. وازدادت صادرات القطن بمقدار ٣٠٠٪ ثلاثمائة في المئة بين عام ١٨٤٠ و ١٨٦٠ وجاء مقرضو الأموال بأنفسهم إلى الدلتا ليقدموا الاعتمادات التي كانت تقدمها الحكومة سابقاً، كما أدخلت الرافعات البخارية وبنى أول خط حديدي يربط القاهرة بالاسكندرية. وهذا مهد السبيل للتوسع السريع في الإنتاج خلال الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ٦٥) حينما زاد إنتاج القطن خمسة أضعاف وحجم الغلال أربعة. وفي غضون ذلك تطورت الأهمية المتزايدة للروابط المتينة بالاقتصاد البريطاني حيث تبين أنه بين سنة

١٨٤٨ سنة و ١٨٦٠ أصبحت مصر تشغل المرتبة الثانية عشرة بدلاً من السادسة والعشرين كسوق للصادرات البريطانية في حين أنه بين سنة ١٨٥٤ و ١٨٦٠ ازداد دور مصر كعمون هام للسوق البريطانية من المرتبة العاشرة إلى المرتبة السادسة .

التوسع المالي الأوروبي :

استلزم تزايد التجارة مع أوروبا نمواً سريعاً في استيراد الرساميل ، وقد تأسست البنوك الأوروبية الأولى في الاسكندرية خلال سنوات ١٨٥٠ . وتم بالإضافة إلى ذلك وفي الوقت نفسه بناء كثير من الأعمال العامة ، تحديث واسع المدى للجيش والليبروقراطية وكذلك الحاجة لتمويل الجزء الأكبر من مشروع دولسبس في قناة السويس ، وكان معنى ذلك أن إنفاق الحكومة بدأ يتجاوز بسرعة المبالغ المستلمة المتواترة . وقد بدأ سعيد بالاقتراض المكثف من أصحاب البنوك المحلية ومن التجار ثم مال بث أن أخذ يصدر سندات على الخزينة (بإيجاء من دولسبس في الغالب) وحصل أخيراً على أول قرض أجنبي في عام ١٨٦٢ وقد أعقبته قروض متتالية حتى وصل المبلغ الاسمي الذي اقترضته مصر حتى عام ١٨٧٥ إلى ما يقرب من ١٠٠ مئة مليون جنيه من أوروبا ، ولم تكن الخزينة قد حصلت منها على أكثر من ٦٨ ثمانية وستين مليوناً .

وقد وصف دافيد لاندس D. Landes هذه العملية من الجانب الأوروبي : وكيف أن انتهاء الخط الحديدي المرفعي ، تبعه تطور مؤسسات مالية جديدة وخاصة شركة التمويل ، قدرة على الحصول على مبالغ ضخمة من المال من مجموعات جديدة من المستثمرين وكيف أن السمة الخاصة لهذه المؤسسات قادتهم إلى البحث عن أسواق للمضاربة برؤوس أموالهم فيما وراء البحار وكيف أن العملة الأوروبية سُحبت إلى الشرق الأوسط تحت وطأة الإغراء بمعدلات الفائدة الخيالية التي كان يفترض تحصيلها من إقراض النقود إلى التجار والمزارعين^٨ . وقد وصف كتاب آخرون وخاصة ج . بوفيه J. Bouvier كيف أصبحت عدة شركات مالية فرنسية تعتمد على إقراض المال للحكومة المصرية^٩ .

ولكن كيف استخدمت الأموال التي اقترضت من أوروبا؟ باختصار كانت لاسماعيل أهداف جده محمد علي العامة نفسها وكانت تتلخص في بناء دولة حديثة وتأكيد استقلال مصر في مواجهة تركيا وأوروبا ثم تنويع الاقتصاد . وقد ثبت لسوء الحظ أن هذه الأهداف تتناقض فيما بينها ، إذ أن جميع جهوده لاستخدام رأس المال الأوروبي لبناء دولة واقتصاد قوي يؤهله للصدوم أمام الضغوط الأوروبية ، كلها قادت إلى زيادة التبعية لأوروبا ويمكن أن نرى

ذلك بوضوح في جهوده لتطوير الاقتصاد ، وهنا نجد ثلاثة عوامل هامة : أولها بقدر ما صرفت الأموال المقترضة من أوروبا في طرق مفيدة ولم يتم تبذيرها ، فقد استخدمت في استثمارات البنية التحتية بطريقة يمكن أن تنفيد فقط في زيادة عائدات الحكومة في الأجلين المتوسط والطويل وفي غضون ذلك كانت جهود الحكومة لزيادة ما تجنيه من نقود من ضريبة الأرض تتبدد بفعل نظام جباية غير فعال ولأن الحجم الأكبر من الأراضي أصبح في قبضة الموظفين ذوي القوة . وفي مثل هذه الظروف يصبح الفشل في دفع الفوائد على القروض الأجنبية أمراً لا يمكن تجنبه . وثانيها أن الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد كانت محكومة بالقوة المتزايدة والأهمية التي أصبح يتمتع بها قطاع القطن . فبعد أن خصصت معظم الموارد المصرية لإنتاج وتصدير هذا المحصول الوحيد وبعد تناميته المستمر أصبح من الصعب تطوير أشكال بديلة من النشاط الاقتصادي وقد اتحدت كلمة كبار ملاكي الأراضي التي تزرع قطناً والتجار الذين يبيعونه واتحدت جهودهم للدفاع عن مصالحهم الخاصة ولضمان بقائهم أول المستفيدين من إنفاق الحكومة لأموالها ومن التغيرات في النظام القانوني أو أي جانب آخر من جوانب نشاط الدولة . وثالثها أن إسماعيل خلافاً لحكام اليابان بعد ١٨٦٨ لم يكن قادراً على وضع أية حواجز بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الأوروبي ، وقد حاول أن يوجد صناعة سكر ، مثلاً إلا أن محاولاته أخفقت لأنه كان غير قادر على منع استيراد السكر من روسيا وألمانيا والذي كان رخيص الثمن بسبب إعانة حكومية . وكانت نتيجة هذه العوامل الثلاثة مجتمعة اندماج مصر كمنتج للقطن وكسوق للبضائع المصنعة ، في منظومة الاقتصاد الأوروبي ، ومهما يكن كفاح إسماعيل من أجل استقلال مصر فقد كان قدره أن ينتهي إلى خدمة أهداف أوروبا .

٢ — تبدلات في وضع الفئات الاجتماعية الهامة^١

أدى تحول الاقتصاد المصري خلال القرن التاسع عشر إلى تبدلات ذات مغزى في وضعية عدد من الفئات الاجتماعية . ولأربعة منها أهمية خاصة .

الجمالية الأجنبية :

ازداد عدد الأوروبيين في مصر من قرابة ٨٠٠٠ — ١٠٠٠٠ ثمانية إلى عشرة آلاف عام ١٨٣٨ إلى ماينوف عن ٩٠٠٠٠ تسعين ألفاً عام ١٨٨١ وكانت الأكتية العظمى منهم من المعنيين بإنتاج القطن وتصديره أو بالعمليات المصرفية والمالية . إلا أن ثمة عدد متزايد من المستخدمين لدى الحكومة نفسها بعضهم موظفون وبعضهم خبراء . فقد كان هناك على

سبيل المثال أكثر من مئة أوروبي في سلك (البوليس) الشرطة^{١١} عند نهاية أعوام ١٨٦٠، وقد جيء إلى الإدارة فيما بعد بأكثر من ١٣٠٠ ألف وثلاثمائة موظف أجنبي في أعقاب تقرير لجنة التحقيق عام ١٨٧٨^{١٢}. وكانت الجالية الأوروبية تحتل مركزاً مميزاً نتيجة للاميازات والانتفاقيات التي تحص الوضع القانوني للأجانب داخل الإمبراطورية العثمانية. وكان الأوروبيون فعلياً خارج إطار القانون المصري حتى إدخال المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦. وكانوا يستوردون البضائع ويقدرون قيمتها كما يشاؤون، ويدفعون الضرائب في الحالات القصوى فقط وبعد صعوبات كبرى، وقد أصبحوا فضلاً عن ذلك، وبدعم من قناصلهم جماعة تملك قوة ضغط متزايدة تقوم بالدفاع عن مصالحها الخاصة كأصحاب مصارف وكمصدرين كما أنهم يتأكدون بفضل امتلاكهم الكثيف للسندات المصرية من استمرار الحكومة في دفع الفوائد المترتبة على القروض المتنوعة.

ملاك الأراضي المصريون:

حدثت الزيادة في طبقة ملاك الأراضي المصريين عبر ثلاث طرق. أولها في أواخر سنوات ١٨٣٠ وأوائل سنوات ١٨٤٠ إذ تمت تجزئة قسم كبير من أجدود الأراضي في مصر إلى «عزب» ووضعت تحت سيطرة أعضاء في الأسرة المالكة وكبار الموظفين. ومع أن بعض هذه «العزب» أعيد إلى مالكيه أثناء حكم عباس (١٨٤٩ — ١٨٥٤) فإن قسماً كبيراً منها بقي في أيدي مخصوصة. وكان عدد من الوجهاء المحليين وخصوصاً شيوخ القرى قادرين في الوقت نفسه على الاستفادة من وضعهم كعملاء للحكومة المركزية والحصول على أراضٍ لأنفسهم، وكانت كل البواعث تدفعهم إلى فعل ذلك منذ أن أصبح إنتاج القطن والمحاصيل الأخرى يدر ربحاً يتصاعد باستمرار. وأخيراً مُنح أصحاب الحظوة في القصر وضباط الجيش والبيروقراطيون وآخرون غيرهم في أيام حكم إسماعيل أراضٍ إما كهبات أو مقابل معاش تقاعدي. وفي غضون ذلك أضاف الحاكم نفسه مناطق شاسعة إلى الأراضي التي تملكها العائلة الحاكمة حتى أنه في نهاية حكمه كان يسيطر على خمس مجمل الأراضي المزروعة. لم يستطع أي مؤرخ حتى الآن أن يميز تمييزاً مقبولاً بين الأنماط المتنوعة من مالكي الأراضي، لكن مما لا ريب فيه أن تلك الجماعة كانت تحتل وضعاً محظوظاً بشكل خاص، فالعمل في «عزبهم» يتم عن طريق «السخرة» التي يقوم بها العمل المحلي، وهم يحولون الماء من الترغ إلى حقولهم في أي وقت يحتاجون إليه. ويدفعون ضرائب أقل مما يدفعه جيرانهم من الفلاحين.

يضاف إلى ذلك أن مالكي الأراضي كانوا المستفيدين الرئيسيين من كل الأموال العامة التي تصرف على حفر الأقبية الجديدة وعلى نظام بناء السكك الحديدية . وإذا كان القناصل الأوروبيون مسؤولين عن إلغاء احتكارات محمد علي الزراعية فإنهم هم الذين مارسوا الضغط أيضاً على الحكومات المصرية المتعاقبة لإجازة القوانين الضرورية لإيجاد نظام للملكية الخاصة للأراضي .

إن القسم الأعظم من « العزب » الكبيرة والمتوسطة المساحة التي وجدت فيما بين ١٨٤٠ و ١٨٨٠ كانت في الأصل أرضاً يعمل فيها الفلاحون لحسابهم الخاص سابقاً ، وقد ظل معظم هؤلاء الفلاحين عمالاً زراعيين في قراهم أو جرى تجميعهم معاً على هذه المزارع في قرى صغيرة تسمى « عزبة » .

إن إنتاج القطن عمل مكثف بصورة خاصة ويبدو أن مالكي الأراضي كانوا معنيين بالحفاظ على قوة العمل القديمة دون أن تمس . وكان هؤلاء العمال يتقاضون أجورهم على طريقتين إما الدفع لهم عيناً . وإما ، وهو الأكثر شيوعاً ، السماح لهم بفلاحة قطعة صغيرة من الأرض .

البيروقراطيون :

تحتاج الجهود لإنشاء دولة حديثة إلى عدد متزايد من الموظفين المدنيين وجاء معظم هؤلاء من بين خريجي المدارس التي أنشأها محمد علي وإسماعيل ومن عدد من الشبان المصريين الذين أوفدوا إلى أوروبا للدراسة . ومع مرور الوقت خضعت البيروقراطية لعملية عقلنة ، فتشكلت وزارات منفصلة وأصبحت الوظائف أكثر تخصصاً وأدخلت المنح الحكومية ، ونتيجة لذلك كله تطور شيء ما يصفه أنور عبد الملك وهو على حق ، بمصلحة بيروقراطية خاصة^{١٣} ، فقد أخذ الموظفون المدنيون يتجهون إلى تقاسم أفكار مشتركة حول دور الدولة ، أما فيما بعد في سنوات ١٨٧٠ فكانوا متحدين إلى هذا الحد أو ذاك في رغبتهم في الحلولة دون أي زيادة في أعداد وامتيازات الأوروبيين ضمن الخدمة الحكومية . ومن جهة أخرى ، كان من الصعب غالباً التمييز الواضح بين البيروقراطيين كجماعة وبين ملاك الأراضي منذ أن بدأ الأولون يأخذون عزباً من هؤلاء .

الطبقة الحاكمة التركية — الشركسية

كانت المراكز الرئيسية كلها في الحكومة وفي الجيش بيد الأقلية التي تتكلم اللغة التركية وسلالة العبيد المماليك ، أو الموظفين الذين أرسلتهم استنبول ، وذلك طيلة القرن

الثامن عشر، أما بعد ذلك . ومنذ بدايات القرن التاسع عشر فقد حل محل كثيرين منهم جنود مرتزقة عثمانيون خدموا في جيش محمد علي ومع مضي الزمن أخذت أهميتهم كجماعة منفصلة تتضاءل وخاصة بعد المضي في «تصير» الإدارة نتيجة لزيادة توظيف أبناء مصر الأصليين والتنظيم الذي يشترط استخدام اللغة العربية في مصالح الحكومة، وكان كثير من الأتراك — الشركاس المتزوجين من نساء مصريات يتسلمون في غضون ذلك مناصب في الإدارة المحلية أو في أماكن أخرى مما جعلهم أكثر اندماجاً بالمجتمع المصري . إلا أن قوتهم واحترامهم ظلّا ماثلين وخصوصاً في الجيش حيث كانوا خلال سنوات ١٨٧٠ يحتلون جميع المناصب التي تزيد عن رتبة عقيد (كولونيل) .

٣ — الإفلاس والاحتلال ١٨٧٥ — ١٨٨٢^{١٤}

سجل إفلاس مصر عام ١٨٧٥ بداية سبع سنوات من مرحلة تبدل متسارع في أماكن عدة من الحكومة والمجتمع المصريين فهناك سلسلة من التنظيمات المالية كان هدفها ضمان دفع البلاد ديونها، ومهدت السبيل أمام تزايد السيطرة الأوروبية على الإدارة، مما أثار بدوره ردة فعل مصرية قوية قادها إسماعيل أولاً مما أدى إلى عزله عام ١٨٧٩، ثم ما لبثت أن انبثقت حركة شعبية قومية على يد عدد متزايد من الجنود والموظفين في عام ١٨٨١ و ١٨٨٢ وبرز تهديد جاد للمصالح الأوروبية وجاءت الجيوش البريطانية لاحتلال مصر .

وتركز الجهود بصورة عامة لشرح هذه التطورات على تتبع ملامح نشوء الحركة القومية من جهة، وعلى البحث عن اكتشاف الدوافع التي أدت إلى تزايد التدخل الأوروبي من جهة ثانية . وأمام هذه الطريقة عائقان كبيران أولهما أنها تشجع الكتاب على تجاهل القرينة الاجتماعية الاقتصادية التي حدثت هذه التطورات ضمنها . والثاني أن معظم تفسيرات الأزمة تميل إلى التقليل من أهمية التأثير المتبادل المستمر بين الجهتين، سواء كان تركيزها على الجانب المصري أو الجانب الأوروبي من القصة . وهذا ما يستتبع محاولة وضع نقاط قليلة مختصرة حول الأزمة وذلك في ضوء هذين الاعتبارين :

أ — يُنظر إلى الحركة الوطنية المصرية على أنها ائتلاف بين جماعات مختلفة تأثرت، على اختلاف مصادرها، بطريقة ما بالنظام المالي الذي فرضه على مصر دائئونها الأوروبيون بعد إعلان الإفلاس . ويشتمل الائتلاف على مالكي الأراضي (الذين كانوا تواقين إلى إفسال المحاولات التي يقوم بها المشرفون الماليون الأوروبيون على خزينة مصر

زيادة العائدات عن طريق زيادة الضرائب عليهم) والبيروقراطيون (الذين أقلقهم عدد الأوروبيين الذين تم استخدامهم في الخدمة المدنية) وضباط الجيش المصريون (وكان كثير منهم مهتدين بالإحالة التعسفية على التقاعد كنتيجة للخطط التي تقضي بالاعتقاد في النفقات العسكرية) و«العلماء» أو الوجهاء الدينيين.

ب — في سنوات ١٨٧٠ عمل الخديوي إسماعيل على زيادة مخاوف تلك الجماعات الأربع، في سبيل أغراضه الشخصية، إلا أنهم بدأوا وقبل عزله مباشرة في عام ١٨٧٩ تعاوناً أكثر وثوقاً على أسس برنامج يهدف إلى الحد من سلطات الحاكم وذلك بإدخال دستور ليبرالي، واستمرت هذه الحركة في أيام توفيق الذي خلف إسماعيل مع أنها بقيت غير فعالة حتى جاء صيف ١٨٨١. وقد بدأت برص صفوفها عندما تحالف الدستوريون تحالفاً وثيقاً مع ضباط الجيش الوطنيين بقيادة العقيد عرابي، مما أتاح لهم القوة الكافية لتغيير النظام بالقوة.

ج — كان تألف المصالح المختلفة الذي وحد الحركة الوطنية المصرية في أوج تماسكه في الأشهر الأخيرة من عام ١٨٨١ ومطلع عام ١٨٨٢ عندما بدأت قوتها تنتعش باستمرار بفعل الجهود الحكومية الفرنسية — الإنكليزية الهادفة إلى إسقاط حكم توفيق، كما ازدادت قوة الحركة بعد الدعوة الدائمة لفئات اجتماعية لم يكن لها في السابق دور سياسي تلعبه في البلاد وخصوصاً صغار ملاكي الأراضي الذين كان يقلقهم حجم الأراضي التي صودرت لعدم دفع الديون وذلك تبعاً لقانون الرهن الذي أدخله الأوروبيون عام ١٨٧٦. وعندما أصبح التدخل الأوروبي أكثر واقعية فيما بعد وعندما أصبح زعماء الحركة الوطنية أكثر نجاحاً بحصولهم على دعم شعبي واسع، ترك عدد منهم الحركة وانضم إلى جانب الخديوي والأوروبيين دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية الهامة.

د — لا بد من التمييز من وجهة النظر الأوروبية بين مصالح مالكي السندات البريطانيين والفرنسيين ونشاطاتهم وبين الحكومتين البريطانية والفرنسية. ففي الأشهر القليلة الأولى بعد إعلان إفلاس مصر كان مالكو السندات وليس حكوماتهم، هم الذين تدبروا أمر تسوية خلافاتهم بما يكفي لحصولهم على وضعية مالية يمكن أن تحمي مصالحهم وذلك ما سمي بتسوية غوشن — جوبار Goschen-Joubart عام ١٨٧٧ ولم تتدخل الحكومتان إلا عندما أصبحت تلك التسوية مهددة بالتوقف، فعمدتا بصورة مباشرة إلى تشكيل لجنة تحقيق في وضع مصر المالي أولاً ثم أجبرت إسماعيل

على القبول بحكومة تضم وزيرين أوروبيين ليقدموا نصائجهما أثناء كتابة التقرير . وقد تدخلت الحكومتان ثانية في السنة التالية عندما بدا وكأنه على وشك أن يغير في التسويات الموجودة .

هـ — كان التعاون الفرنسي — البريطاني يخفي خلافات هامة في الهدف فالفرنسيون متلهفون إجمالاً على حماية مصالح مالكي السندات منهم ، والإنكليز يريدون منع الأوضاع المتدهورة من الوصول إلى درجة تتيح لقوة أخرى التدخل في مصر الواقعة على الطريق المؤدية إلى الهند . إلا أن الحكومتين كانتا قادرتين على الرغم من ذلك على العمل في انسجام ، أولاً بدعم برنامج يؤيد التسويات المالية التي تمت لصالح مالكي السندات مهما كانت . ثانياً بمحاولة تقوية سلطة الحاكم المصري ضد الحركة الوطنية ، وهذه السياسة الأخيرة هي التي قادت مباشرة إلى الاحتلال البريطاني .

و — وأخيراً . تساعد أحداث سنوات ١٨٧٥ حتى ١٨٨٢ ، التي يقطعونها عبر مرحلة من التبدلات الاقتصادية والاجتماعية السريعة ، على عرض جوهر طبيعة التحول الذي حدث بعدئذ . إن طبيعة الروابط التي تربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الأوروبي واضحة وكذلك الطريقة التي قواه بها وجود مجموعات ذات سطوة في داخل مصر . ومرة أخرى يُظهر تركيب الحركة الوطنية درجة العداء للانتهاكات الأوروبية الحاضرة في جميع قطاعات المجتمع المصري ، كما يكشف أيضاً عن بعض الانقسام بين الذين كانوا مهيين لمقاومة التدخل الأجنبي بالقوة إذا اقتضت الضرورة وبين من لم يكونوا كذلك .

خاتمة

إن ما حاولت أن أصفه في هذه الدراسة هو عملية حللها جزئياً عدد من المنظرين . فقد قدم ماركس وهوبسون تفسيراً للطريقة التي دخلت بها أوروبا إلى العالم غير الأوروبي بواسطة التجارة وتصدير رأس المال^{١٥} في حين كتبت روزا لوكسمبورغ عن الاقتصاد والانخلاع الاجتماعي الذي يسببه^{١٦} . ووصف باران Baran وآخرون العملية التي يجبر فيها بلد ما على الاندماج القسري ضمن نظام الاقتصاد الأوروبي حيث يفرض قيوداً يجد من تطوره وذلك بإكراهه على تركيز كل جهوده ومصادره على تصدير إنتاج أولي^{١٧} . وقد أشار هوبسون وهيلفردنج إلى الطريقة التي أدى بها التوسع الأوروبي بصورة لا مناص منها إلى خلق حركات تحرر وطني^{١٨} .

إلا أنني حاولت أيضاً أن أقترح ، ولو بصورة ضمنية ، أن دراسة العلاقات بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر تكشف عن عدد من المناطق لا تقدم عنها النظريات الموجودة إلا النزر اليسير من الإرشاد . ومنها ثلاث تتمتع بأهمية غير اعتيادية . وتتعلق الأولى بدور الدولة الأوروبية وخصوصاً بعلاقتها مع أعمال جالياتها الخاصة . ولنأخذ على ذلك مثلاً واحداً ، لقد استعملت بريطانيا بعد ١٨١٥ ، وفرنسا بدرجة أقل ، عن عمد قوة الدولة لفتح المتوسط الشرقي أمام تجارتها . وقد سجلت تلك العملية من بين أشياء أخرى بواسطة المعاهدة التجارية عام ١٨٣٨ التي أسست ما كان عملياً تجارة حرة لبضائع بريطانيا وفرنسا في المنطقة . ومرة أخرى كانت كل دولة ترغب في استخدام ممثلها المحلي كي يتدخل لمصلحة مواطنيه في سعيهم إلى المنفعة . إن ما كان يسم تلك الجهود لا يمكن التعبير عنه إلا بالقول أن الهدف الأولي للدولة الرأسمالية في القرن التاسع عشر أن تمد نظامها الاقتصادي الخاص — وقوانينها الخاصة وممارساتها التجارية الخاصة ونموذج علاقاتها الخاصة بين الحكومة والتجار والصناعيين — إلى ما وراء حدودها الخاصة ، إلا أنه لم يُبذل إلا مجهود صغير جداً حول العلاقة بين الاقتصاد والسلطة السياسية (انظر Platt's في Economic imperialism and the buissnessman: Britain and Latin America before 1914 (ch. XIII of studies in the Theory of imperialism).

وثمة منطقة ثانية ليس فيها إلا القليل من الإرشاد النظري وهي تتعلق بطبيعة الدولة المصرية . وإن وصف روزا لوكسمبرغ لها بأنها «استبداد شرقي»^{١٩} هو تضليل بالتأكيد ، وذلك لسبب واحد على الأقل وهو أن حكام مصر خلال القرن التاسع عشر بذلوا جهوداً متصلة لتنظيم آلة الحكومة بموجب خطوط أكثر عقلانية ولتزويدها بالخبرة التي تساعدها على تنفيذ عدد متزايد من المهمات الأكثر تعقيداً ، وعلى الصعيد الأيديولوجي كان هناك دخول المفاهيم الأوروبية الجديدة والمتصاعدة في قوتها إلى مصر وهي ترى النمو طبيعياً بالنسبة للاقتصاد وكان يمكن تشجيع هذا النمو بعمل حكومي قانوني . ولكن هل يعني هذا أيضاً أن مصر كانت تنتمي إلى النموذج الأوروبي في التطور وفق الخطوط الرأسمالية؟ إن هذا السؤال يبقى مفتوحاً .

وهناك أخيراً المشاكل التي تطرحها محاولة تحليل التبدلات التي حصلت في المجتمع المصري بفعل اندماج البلاد ضمن نظام اقتصاد عالمي . إلى أي حد ، مثلاً ، يمكن التحدث عن وجود طبقات في مصر قبل عام ١٨٨٢؟ ويشكل هذا إلى حدٍ ما جزءاً من الصعوبة العامة التي تحيط باستخدام عبارات كهذه عند التحدث عن مجتمع قبل صناعي . وهي تنجم أيضاً عن وضع مميز لمصر حيث لا يوجد تحديد لطبقة «مالكي الأرض» وحيث الكثير من أولئك الذين يسيطرون على حقول زراعية هم تجار أيضاً أو بيروقراطيون أو ضباط في الجيش أو وجهاء دينيون . ومن الأفضل في ظروف كهذه أن نعبر عن تطور المجتمع المصري في القرن التاسع عشر بالتقليل من استعمال كلمة الطبقات المحددة بدقة وأكثر منها وجود عدد من جماعات ذات مصالح متشابكة يشكل أعضاؤها طبقة بقدر ما يحتاجون إلى خوض معركة ضد طبقة أخرى^{٢٠} .

ومع ذلك ، إذا نحينا هذه المشاكل جانبا فإن الخطوط العريضة لتطور العلاقات بين مصر وأوروبا في القرن التاسع عشر واضحة ، فمنذ أفضت محاولات محمد علي للسيطرة المطلقة على الاقتصاد إلى نهايتها . وطد تقسيم العمل الدولي نفسه بسرعة واقتيدت مصر إلى داخل النظام الرأسمالي العالمي كمنتج لمواد خام صناعية وكسوق للبضائع المصنعة وكحقل لتوظيف رأس المال الأوروبي وكان لهذا بدوره أثر عميق على بنية المجتمع المصري وأدى بالإضافة إلى أشياء أخرى إلى انبثاق حركة احتجاج وطنية وبعد ذلك إلى الاحتلال الأجنبي . إن النموذج بسيط : إن ضياع الاستقلال الاقتصادي لا يسبق ضياع الاستقلال السياسي وحسب بل يمهده له السبيل أيضاً .

ملاحظات

- G.M. Trevelyan, *The Life of John Bright*, 2nd edn (London constable, 1925) p.434. — ١
- Hobson, *Imperialism: a study* (London, Nisbet, 1902) p.54-5, 108, 199. — ٢
- The End of Empire (London, Golancz, 1959) pp.97, 118. — ٣
- Africa and the victorians (London, Macmillan, 1961) Ch.IV. — ٤
- Finance, Trade and Politics (London, Oxford Univ. Press, 1968). — ٥
- Cf. G. Baer, *A History of Land owner ship in modern Egypt 1800-1950* (London, Longman, 1938); — ٦
- A.M. Hamza, *The Public delet of Egypt 1854-1876* (Cairo, 1944); E.R.J. Owen, *cotton and the Egyptian Economy 1820-1914* (London, Oxford Univ. Press 1969) and S.J. shaw, *Ottoman Egypt in the age of the Franch Revolution* (Cambridge, Mass, Harrard Univ. Press, 1964).
- Cf. S.J. Shaw the Financial and Administrative organisation and Development of ottoman Egypt — ٧
- 1715-1798 (Princeton Univ. Press. 1958) pp.62-3, 95 and A. Raymond, *Essai de géographie des quartiers de résidence aristocratique au Caire au XVIIIème siècle*; *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 6 (1963) p.84-5, 95.
- Landes, *Bankers and Pashas* (London, Heineman Education 1958) pp.47-68. — ٨
- Les Intérêts Financiers et la Question d'Egypt (1875-76) *Revue Historique*, 224, July-Sept. 1960. — ٩
- Cf. A. Abdel-Malek, *Idéologie et Renaissance Nationale l'Eypte moderne* (Paris 1969); Abu Lughod, — ١٠
- "The transformation of the Egyptian Elite; Prelude to the Urabi Revolt" *Middle East Journal*, أبو لوند 21 (summer 1967); G. Baer, *studies in the Social History of modern Egypt* (Univ. of Chicago Press 1969); S. Nour Ed-Dine 'Conditions des Fellahs en Egypte' *Revue d'Islam* (1898).
- Santon, 7 Oct. 1869. Fo 78/2093 (Public Record Office, London). — ١١
- Malet, 18 May 1882; Fo 78/3436. — ١٢
- Abdel-Malek, pp.420-3 — ١٣
- Cf. Abdel-Malek, Ch.12, Bouvier, op.cit: P.J. Vatiklotis, *The Modern History of Egypt*, (London, — ١٤
- Weiden field & Nicolson, 1969). ch.6 and 7.
- Marx, *Capital*, Vol. I. Pt VIII, ch.XXI; Hobson pp.76-79. — ١٥
- Luxemburg. *The accumulation of capital* (London, Routledge 1963) ch.29. — ١٦
- P.A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York Monthly Review Press; 1962 edn) — ١٧
- pp.163 ff.
- Hobson, PII; R. Hilferding, *Das Finanz capital* (Vienna 1932) pp.384-9. — ١٨
- Luxemburg, p.358. — ١٩
- Marx. *Pre Capitalist Economic Formations*, with an introduction by E. Hosbsbawn (London, — ٢٠
- Lawrence and wishart, 1964) P.132.

الحرب والمجتمع تحت حكم الأتراك الشباب ١٩٠٨ - ١٩١٨

فيروز أحمد

I

إن من يبحث عن مرحلة ملائمة ليدرس من خلالها أثر الحرب على مجتمع ماسوف يجد لسوء الحظ أن كل المراحل أكثر ملاءمة لهذا الغرض من هذا العقد ١٩٠٨ - ١٩١٨ في تاريخ الإمبراطورية العثمانية المتأخر. إذ شهد هذا العقد نزاعاً سياسياً وعنفاً وحرباً على حجم غير مسبوق فخلال هذه السنوات العشر ووصولاً إلى سنة ١٩٢٢ لم تكد الإمبراطورية تنعم بسنة واحدة من السلام. ولم تكن الحرب غريبة عن الأتراك فقد بنوا دولتهم ثم إمبراطوريتهم على أسس من الغزو الذي امتد إلى ثلاث قارات وقد اضطروا فيما بعد إلى التورط في قتال تراجعى طويل الأمد عندما دفعتهم الجيوش الأوروبية إلى حدود دولتهم الأصلية في آسيا الصغرى. كان المجتمع العثماني، بمعنى ما، منظماً كمجتمع عسكري ولا يتوقع المرء بالتالي تأثيراً جوهرياً خلال العقد الذي ندرسه. ويوجد في الحقيقة اختلاف دراماتيكي في الطريقة التي تمت بها تعبئة المجتمع للحرب على يد الأتراك الشبان، وهو يعكس السمة المتطرفة في النظام الجديد الذي انتجته ثورة ١٩٠٨ الدستورية. وتمكن مقارنة تأثير النظام الجديد بتأثير الحكومات الثورية الفرنسية بعد ١٧٨٩، وخصوصاً حكومات اليقاقة. وعلى أية حال فإن الجناح الأكثر تطرفاً بين الأتراك الشبان وهم الاتحاديون — أعضاء جمعية الاتحاد والترقي (ج. ا. ت) الذين قادوا الحركة الدستورية كانوا يستلهمون إلى درجة عميقة مثال اليقاقة وقد حاولوا محاكاة سياساتهم وإن لم يحرزوا نجاحاً مشابهاً.

وقد واجه الأتراك الشبان بعد تأسيسهم نظاماً دستورياً في تموز ١٩٠٨ عدداً من الأزمات التي هددت النظام الجديد. فقد خلعت بلغاريا طاعة السلطان وأعلنت نفسها دولة مستقلة في الخامس من أيلول/سبتمبر/ عام ١٩٠٨ وفي اليوم التالي أعلنت النمسا ضم البوسنة والهرسك وهما مقاطعتان احتلتهما عام ١٨٧٨. وفي اليوم نفسه أعلنت كريت قرارها الاتحاد مع اليونان. ولم يكن الباب العالي قادراً على فعل الكثير، غير الاحتجاج لدى القوى الكبرى التي وقعت على معاهدة برلين عام ١٨٧٨، حيث أن العاملين الأولين يشكلان انتهاكاً للمعاهدة أما في حالة كريت فقد كانت مضمونة من تلك القوى التي أخبرت استنبول على كل حال أنها لن تتدخل لصالح تركيا وأصبح الأتراك مكرهين بالنتيجة على الرد بأنفسهم. وفي السنوات الثلاث التالية كانت هناك انتفاضات في اليمن ومقدونيا وألبانيا وكلها تحتم التدخل العسكري وفي عام ١٩١١ كان الترك في حالة حرب مع إيطاليا في ليبيا، وقد تخلوا عن هذه الولاية لروما عندما هاجمهم حلف دول البلقان في تشرين الأول/أكتوبر/ ١٩١٢ وكانت حروب البلقان عام ١٩١٢ — ١٣ كارثة ذات حجم لم تكن القيادة العثمانية ولا الشعب يتخيلانه ممكناً. ولم تفقد الإمبراطورية العثمانية عملياً جميع ممتلكاتها الأوروبية وحسب لصالح العدو بل إن الجيوش التي اجتاحتها اخترقت حتى ضواحي العاصمة وهددت وجود الإمبراطورية ذاته.

لم تسقط استنبول بل إن الأتراك استعادوا بعض مناطق تراقيا في الحرب البلقانية الثانية ولكن من المستحيل المبالغة في وقع هذه الكوارث العسكرية والدبلوماسية على الأتراك الشبان. فقد تهاوت معنويات بعضهم وملأهم القنوط بحيث أصبحوا قانعين بأن الإمبراطورية لن تستطيع الاستمرار في الوجود إلا تحت الوصاية الغربية. واعتقد آخرون وخصوصاً الاتحاديون أنه يمكن إنقاذ الإمبراطورية عبر برنامج إصلاحى جذري كما أنهم اقتنعوا أن على الباب العالي ولكي يكسب الوقت اللازم لتنفيذ هذا البرنامج، أن يصبح عضواً في أحد التحالفين اللذين يقسمان أوروبا وكانوا يفضلون الانضمام إلى «الوفاق الثلاثي». فالحياد يعني العزلة وقد تعلم الباب العالي من تجربة حروب البلقان التي برهنت على أن العزلة تعني كارثة شاملة في أي صراع آخر كبير. وهكذا حاول الأتراك الشبان إنهاء عزلتهم الدبلوماسية بالبحث عن تحالفات في أوروبا خلال الفترة القصيرة التي هدأت فيها الحرب وذلك فيما بين صيف ١٩١٣ وشهر آب/أغسطس/ ١٩١٤ وقد تدبروا في النهاية وبعد صعوبة كبيرة أمر توقيع تحالف مع ألمانيا في الثاني من آب/أغسطس/ أي في الوقت الذي نشبت فيه الحرب العالمية الأولى تماماً، والتزمت استنبول في البداية حياداً عسكرياً حذراً دام ثلاثة أشهر وفي

تشرين الثاني /نوفمبر/ أجبرتها ظروف لم تكن تسيطر عليها تماماً، على دخول الحرب، وتورطت تركيا في السنوات الأربع التالية في صراع اقتضى تعبئة كل مواردها البشرية والمادية^١.

II

إن أي نظام تواجهه سلسلة من الأزمات كهذه سيجد من الصعب عليه تقديم استجابات مناسبة. وقد خضع نظام السلطنة القديم للتقسيم تحت الضغط الدولي بعد أن قدم احتجاجات رمزية وكان عليه أن يقبل « بالأمر الواقع » شريطة أن يسمح للنظام بالبقاء على هذه الصورة أو تلك. وقد حددت مصالحه بأن تشمل مصالح أفراد الأسرة العثمانية ونخبة صغيرة جداً كانت تحتكر السلطة في القصر ومصالح أصحاب المراكز العليا في البيروقراطية المدنية والعسكرية. كان الاتحاديون وهم الجناح الأكثر جذرية في حركة الأتراك الشبان، يمثلون ما يمكن وصفه « بالطبقة التابعة » كما يسميها غرامشي، في آخر عهد الإمبراطورية العثمانية. وكانت هذه الطبقة قد أصبحت منظمة سياسياً وواضحة، وتطالب بمكان للمسلمين العثمانيين في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وبدولة دستورية ونظام جديد ثقافي وأخلاقي ينسجم معها. وهكذا بدأ الاتحاديون بعد إحياء الدستور مباشرة بمناقشة الحاجة إلى تنفيذ ثورة اجتماعية. وتحدثوا عن تحويل مجتمعهم للوصول به إلى مستوى المجتمعات المتقدمة في الغرب أو في اليابان التي أصبحت منبع إلهامهم، وكانوا فخورين باعتبار أنفسهم « يابان » الشرق الأدنى (أحمد : ١٩٦٩ : ٢٣ رقم ١) وقد أجبرتهم العقبات التي واجهتهم نتيجة للأزمات، والهزائم في الحرب أن يندفعوا نحو الإصلاح ولم يستطيعوا أن يحققوا برنامجاً إصلاحياً وتنظيماً إلا بعد أن استولوا على السلطة أثناء حروب البلقان ومن خلال انقلاب كانون الثاني /يناير/ ١٩١٣. وحتى عند ذلك لم يتمكنوا من المضي قدماً من دون الوقوع في حبال التنازلات والمعاهدات غير المتكافئة التي قيدت السلطة العثمانية والتي رفضت القوى العظمى إلغائها، ومنح نشوب الحرب العالمية عام ١٩١٤ الباب العالمي الفرصة كي يلغي الامتيازات من جانب واحد دون خوف من تدخل أوروبا. وأبطلت هذه المعاهدات المقوتة في أيلول /سبتمبر/ ١٩١٤ وأصبح الأتراك أخيراً سادة بيتهم وأحراراً في توجيه قدرهم الخاص.

أدخل الاتحاديون طرائق جديدة في السياسة حتى قبل أن يصلوا إلى السلطة والاستقلال الذاتي لتحويل مجتمعهم. واتسم إحياء الدستور بانفجار المشاعر الشعبية تأييداً للنظام الجديد وربما كان بعض هذه المشاعر عفويةً لكن قسماً كبيراً منها نظمتها جمعية الاتحاد

والترقي حيثما وجدت أُنديتها وبعد ذلك نظمت الاجتماعات الحاشدة واللقاءات الجماهيرية وقادها أشخاص بارزون في الجمعية يتمتعون بتأييد شعبي مثل الصحفي حسين جاهد والفيلسوف رضا توفيق والرواية النسائية خالده أديب التي سرعان ما لعبت دوراً هاماً في نشاطات الجمعية السياسية. وكان هذا صحيحاً بصورة خاصة أثناء الأزمات وفي زمن الحرب.

استخدم الاتحاديون الجماهير المدنية أول الأمر عندما نظموا مقاطعة ضد سياسات الإلحاق التمسوية وضد اتحاد اليونان مع كريت (Quataert, 1983; Yavuz, 1978) وبعد ذلك استعملت المظاهرات المنظمة أثناء الحروب البلقانية لإقامة توازن ضد عداء الحكومة للجمعية. (ج. إ. ت) وفي النهاية نظمت مظاهرة شعبية ضد حكومة كامل باشا المناهضة للاتحاديين (صاحب فكرة الوصول إلى تفاهم على توقيع سلام مذل مع التحالف البلقاني المنتصر) وذلك تحضيراً لانقلاب ٢٣ كانون الثاني/يناير/١٩١٣.

من المفيد التأكيد على أن المبادرة إلى حشد الجماهير المدنية واستعمالها لأغراض سياسية جاءت من جمعية الاتحاد والترقي وليس من الحكومة. والحق أن حكومات تلك الفترة كانت تعارض المشاركة الشعبية في السياسة مخافة أن تؤدي نشاطات كهذه إلى تقديم ذريعة لتدخل القوى الأجنبية. وقد نظمت الجمعية على الرغم من ذلك مقاطعة ضد المشاريع التمسوية واليونانية ولعبت مقاطعة البضائع التمسوية دوراً متميزاً في إجبار فيينا على دفع تعويض عن المناطق التي ضمتها.

إن الهزيمة في الحرب بل وحتى النكسة الدبلوماسية الكبيرة تجبر المجتمع المهزوم على تقدير مواطن قوته ومناحي ضعفه. ويكون هناك توجه نحو محاولة استخدام أفضل للموارد الموجودة وإزالة العيوب التي تشوب المعمل الداخلي في البنية الاجتماعية وفي آلة السلطة وفوق كل شيء في القوات المسلحة. ويصبح الحديث عن الإصلاح أمراً يومياً، كما قد تفجر الهزيمة أيضاً استجابة إمبريالية كطريقة للبحث عن تعويض في منطقة أخرى، وكانت هذه حال روسيا بعد حرب القرم وحال فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة. وفي تركيا أيضاً يمكن أن نلجأ إلى بروز نزعة قومية عدوانية اتخذت شكل وحدة تركية أو وحدة طورانية ضمن رؤية مشابهة. إلا أنه كان دافعاً ضعيفاً ولا يستطيع الهيمنة على السياسة إذا استثنينا الفترة القصيرة ١٩١٧ — ١٩١٨ أثناء الثورة الروسية، وذلك ببساطة لأن الدولة العثمانية تعوزها القوة والوسائل الضرورية لتنفيذ سياسة هجومية، وبدلاً من ذلك أدت الهزائم في حروب البلقان أولاً وفي الحرب العالمية بعدئذٍ إلى بروز حركة شعبية تستلهم جزئياً الناردنيين (الوطنيين)

الروس . واشتهرت هذه الحركة باسم « إلى الشعب » (Halka doğru) وبدأت بالتأكيد على قومية تركية جذورها في الأناضول أكثر مما هي في البلقان التي ضاعت حديثاً أو في آسيا الوسطى الواقعة تحت الاحتلال الروسي .

III

حان الوقت بعد هذه المقدمة القصيرة ، لأن نلقي نظرة أكثر تفحصاً على الطريقة التي رد بها الأتراك الشباب على مسائل تعبئة المجتمع في سبيل الحرب الراهنة . انفجر الصراع التركي الإيطالي في ٢٩ أيلول /سبتمبر/ عام ١٩١١ وقد أخذت حكومة ابراهيم حقي باشا على حين غرة واستقالت . وردت الحكومة الجديدة بالطريقة البيروقراطية المعتادة وحاولت تفادي الضربة الإيطالية « بتطبير برقيات عبر سفرائها ورسائل دبلوماسية عبر القوى الكبرى » (باشا ١٩٢٤ : ١٣٦) ولكن القوى الأوروبية رفضت كما جرت العادة أن ترفع أصبعاً للدفاع عن السلطنة العثمانية^٢ .

وكانت الجمعية (ج . إ . ت) قد أجرت تحضيرات لعقد مؤتمرها السنوي في سالونيك وهي مقر قيادتها إلى أن سلمت المدينة إلى اليونان عام ١٩١٢ . وفي اليوم الذي قدم فيه الإنذار النهائي الإيطالي (٢٨ أيلول /سبتمبر/) بدأ المندوبون يصلون من كل أنحاء الإمبراطورية ومن الطبيعي أن يكون موضوع الحرب المسألة الرئيسية في المؤتمر . وفي الخامس من تشرين الأول /أكتوبر/ وبعد مناقشة حامية أصدرت الجمعية بياناً بتشكيل لجنة الدفاع الوطني (Mudafaa-i Milliye Cemiyetti) (ل . د . و) وكانت تتألف من ثمانية أعضاء في جمعية سالونيك (ج . إ . ت) وهي المنظمة التي زودت الحركة الدستورية بقيادتها سواء قبل ١٨٩٠ أو بعدها . وكانت الوظيفة الرئيسية للجنة ، بكلمة عامة ، مساعدة الجهود الحربي بأية وسيلة ممكنة ، ولكنها كانت هيئة غير رسمية وتعمل بصورة مستقلة عن حكومة استنبول التي سرعان ما أصبحت معادية صراحة لـ (ج . إ . ت) وكان استلهاهم هذه الطريقة الشعبية في التعبئة من أجل الحرب يرجع مباشرة في أصله إلى مثال الجمهورية اليقوبية لعام ١٧٩٢ — ٩٤ وكلما زاد الاتحاديون من رغبتهم في محاكاة اليقوبيين كانت أعمالهم تصبح مصطنعة ، إذ كانوا يفتخرون إلى دعم أي كتلة جماهيرية منظمة ومستقلة مثل منظمة الـ (Sans-Culotte) (الرعاع) مع أنهم استخدموا جماعات مثل الحمالين وأصحاب القوارب ، ليرسوا أسس قوة شعبية مشابهة ، ومما هو أكثر أهمية أنهم لم يحاولوا كسب الفلاحين عن طريق

توزيع الأراضي كما فعل اليعاقبة . وهكذا رفضوا طريق الثورة البورجوازية ، التي كانت الثورة الفرنسية نموذجها الأصلي (Saboul, 1965:163) ^٣ .

وعلى الرغم من ذلك تظل المقارنة بين الثورة الفرنسية واليعاقبة ممكنة التطبيق على طرائق الاتحاديين في التعبئة وخصوصاً بعد استيلائهم على السلطة في كانون الثاني /يناير/ ١٩١٣ وقد لاحظ السفير البريطاني في رسالته يوم ٥ شباط /فبراير/ مايلي :

« لي الشرف أن أسجل أن جمعية الاتحاد والترقي التي تسمى وزارة محمود شوكت باشا «وزارة الدفاع الوطني» قد شكلت لجنة دفاع وطني على نهج ثوري فرنسا عام ١٧٩٣ وشيوعيي ١٨٧٠ وقد أصدروا نداءات إلى « الأمة » وإلى كل الأحزاب أن تتجمع وتستجيب لصرخة « البلاد في خطر » وأعلنوا الأمة العثمانية بكاملها في حالة تعبئة ... أن لجنة الدفاع الوطني تنعش تجنيد وتنظيم البلاد في « مجهود الخندق الأخير » وقد أرسل شيخ الإسلام الجديد (عزت أفندي) نداءً دينياً من أجل الدفاع عن ديار الإسلام ، إلى كل أتباعه في الولايات في حين يبشر وكلاء اللجنة في جامع آيا صوفيا وبقية الجوامع بحرب مقدسة » (باشا ، ١٩٢٤ : ١٣٦) ^٤ .

ظلت لجنة الدفاع الوطني هيئة غير رسمية دون أية سلطة حتى انقلاب الاتحاديين . وفي أواخر ١٩١٢ أصبحت أوضاع (ج . ل . ت) التي فازت في انتخابات الربيع المزورة ، غير مستقرة وباتت مهددة بالدمار على يد حركة معارضة تحظى بدعم الجيش . إلا أن كارثة حرب البلقان منحت (ج . ل . ت) فرصة جديدة للحياة ومكنتها من الظهور وكأنها الهيئة الوحيدة التي تملك برنامجاً وإرادة للقتال .

في يوم الجمعة الحادي والثلاثين من كانون الثاني /يناير/ عام ١٩١٣ أي بعد أسبوع من تشكيل الاتحاديين وزارة برئاسة الجنرال محمود شوكت باشا ، عقدوا اجتماعاً في « دار الفنون » بجامعة استنبول لكي يؤسسوا رسمياً « لجنة الدفاع الوطني » (ل . د . و) وكانت الجمعية قد أصدرت قبل الاجتماع إعلاناً تدعو فيه المعارضة وكذلك التنظيمات الأمنية — الطاشناق والهنشاق — للتعاون في الجهد الدفاعي معلنين أن على الأمة كلها أن تكون في حالة تعبئة شاملة لكي تواجه تهديد العدو . ويوحي تشكيل لجنة الدفاع الوطني تحت هذه الظروف بأن الاتحاديين يتجهون إلى الاضطلاع بمهمات تمس كل جوانب المجتمع العثماني ، كان الهدف الأول جذب متطوعين إلى الجيش وجمع أموال للمجهود الحربي ولكن لجاناً فرعية شكلت للعناية بالصحة العامة وللقيام بأعمال الدعاية ، ثم تكونت بعد ذلك لجان فرعية على أسس خاصة لتلافي الاحتياجات الجديدة ولحل المشاكل عند ظهورها . وفي غضون الحرب

العالمية الأولى انخرطت بعض هذه اللجان انخراطاً عميقاً في نشاط اقتصادي في سبيل إيجاد ما وصف بأنه « اقتصاد وطني »^٥ ولم يكن مفاجئاً لنا أن وجدنا الحصيلة التي لا بد منها لتورط جمعية الاتحاد والترقي في الاقتصاد، فساداً واسع الانتشار. وكانت المحسوبة إحدى الطرق لمكافحة وإغناء أعضاء الحزب الخالصين ولخلق طبقة بورجوازية مفقودة في بنية المجتمع العثماني المسلم. ولعل الأصح أن نقول بدلاً من إيجاد طبقة جديدة من لاشيء، أن الاتحاديين سبق أن قدموا فرصاً اقتصادية لتأسيس جماعات ومحاولات لغرس الروح الرأسمالية فيهم. وكون المرء اتحادياً يزيده بالطبع بفرصة للاستفادة من المحسوبة. وتعطينا قراءة يوميات دبلوماسي أمريكي في استنبول أيام الحرب فكرة عما كان يجري في ذلك المناخ. فقد كتب لويس أينشتاين يوم ٦ آب / أغسطس / ١٩١٥ « إن لجنة الدفاع الوطني الآن تصبح غنية بسرعة وذلك بسبب احتكار السكر والبترول... إلخ. وكانت نيته المعلنه هي تكديس رأس مال يستطيعون أن يستعملوه فيما بعد لوضع تجارة البلاد في أيدي المسلمين » وفي يوم ١٧ منه لاحظ أن « اللجنة احتكرت كل السلع ثم باعتها بأرباح هائلة » (١٩١٨ : ٢١٨ ، ٢٤٣) .^٦

أدى الفساد والريخ الفاحش إلى توتر بين شيخ الإسلام خيري أفندي وعصمت بك محافظ استنبول وكانت القضية تتلخص في ندره الحزب في العاصمة في حين كانت اللجنة الفرعية المسؤولة عن هذه السلعة تريح أربعة آلاف ليرة تركية يومياً، على ما يقال « وقد طلب من شكري بك وزير التربية التحقيق في الموضوع ولكن يبدو أنه هو أيضاً كان متورطاً في الأرباح الفاحشة ». (أينشتاين ١٩١٨ : ٢٤٧) وقد أمرت لجنة الدفاع الوطني التي لم تعدم حيلة، السيد ويل M. Weyl مدير حصر التبغ الفرنسي أن يبيع التبغ للجيش العثماني عن طريق وكيل اللجنة وأذعن ويل. ولكن بدلاً من بيع التبغ إلى الجيش بالأسعار النظامية أصبح يباع في المدن بربح كبير وقد وجّه الجيش اللوم إلى ويل الذي أعلنت اللجنة أنه جاسوس فرنسي وأجبرته على مغادرة البلاد (أينشتاين ١٩١٨ : ٢٦٠ — ٦١) .

أجبرت ضرورات زمن الحرب الاتحاديين على أن يكونوا خلاقين وعقلانيين في تنظيم شؤون الدولة على كل صعيد. وجمعت الأموال في داخل البلاد وخارجها وأرسلت وفود إلى أقاصي الهند ومصر لهذه الغاية، وكانت الطريقة الأكثر شيوعاً في داخل البلاد هي الجمع العمومي والذي لم يكتف بجمع مبالغ أساسية من المال لغايات متنوعة وحسب بل حشد الوعي العام حول السياسات والشؤون الخارجية. فقد تم إحياء لجنة الأسطول مثلاً في شباط / فبراير / ١٩١٤ وكانت قد شكلت في الأصل في حزيران / يونيو / ١٩٠٩، جواباً على الأزمة

مع اليونان حول جزيرة كريت، إلا أنها ماتت ثم أعيدت إلى الحياة في سبيل جمع مبالغ من المال لشراء سفن تواجه التحدي اليوناني في بحر إيجه، وكانت لها فروع في كل مدينة تقريباً، وتوقع موظفو الحكومة أن يجرموا أجرة شهر بسبب هذا الموضوع. وحتى الشركات الأجنبية طلب منها أن تساهم وقد فعلت ذلك بسبب وجود مصالح لها في الإمبراطورية. واستخدم كثير من تلك الأموال التي جمعت بواسطة الاكتتاب العام، لشراء سفينتين حربيتين من حوض السفن البريطاني وهذا هو السبب في أن قرار بريطانيا بمصادرة هاتين السفينتين في ٣١ تموز/يوليو/١٩١٤ قبل نشوب الحرب وقبل توقيع التحالف مع ألمانيا، أثار غضباً عظيماً في أوساط الشعب التركي الذي رأى في القرار « عملاً من أعمال القرصنة » (جيلبرت ١٩٧١، ١٩٣)^٧ وقد أصبح من السهل بعد هذه الحادثة توجيه الرأي العام ضد بريطانيا ولمصلحة ألمانيا و « شراء » سفينتين ألمانيتين هما غوبن وبرسلاو (Goeben, Breslau) استقبلتا بهتافات الإعجاب انتقاماً من الإهانة .

وإزداد الاهتمام الجدي بالدعاية والمخابرات نتيجة للحرب . وأنشئت « المنظمة الخاصة » على يد جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩١١ ولعبت دوراً هاماً في تنظيم المقاومة في ليبيا ضد الطليان، واستمرت هذه الهيئة في النمو أثناء حرب البلقان ودخلت إلى البلاد بعد استيلاء الاتحاديين على السلطة وقد اتسعت وظائف هذه المنظمة بناء على نصيحة رضا بك المتصرف السابق لغومولجين (Gumülcine) وهي مدينة تعود إلى الصرب حالياً . وشكلت عصابات الفدائيين من السكان المحليين المسلمين في مقدونيا وهي طريقة تماشى مع تقاليد المنطقة وتبقي على المقاومة في الوقت الذي تستمر فيه استنبول بالتفاوض، وأصبحت « المنظمة » أكثر فعالية في جمع المعلومات والاستطلاع وتنفيذ أعمال التخريب وحتى الاغتيالات، وقد استخدمت جمعية الاتحاد والترقي القتل لتنفيذ أغراضها السياسية سواء قبل عام ١٩٠٨ أو بعده وهذا ما ينسجم أيضاً مع تقاليد البلقان السياسية حيث ولدت الجمعية، وعندما وصل نويل بوكستون Noel Buxton رئيس لجنة البلقان صوفيا في منتصف أيلول /سبتمبر/ عام ١٩١٤ أصيبت الصحافة في استنبول بالجنون واعتقدت أنه جاء للتأمر ضد الباب العالي . وكان ثمة توقع أن لندن التي تستخدم مكاتب لجنة البلقان تحاول أن تحمي تحالفاً بلقانياً جديداً ضد استنبول وتأمل أن تشتري بلغاريا بتقديم أدرنه وتراقيا إليها، وقد رد الاتحاديون على ذلك بإرسال فريق متخصص بالاغتيال من « المنظمة » لقتل بوكستون « الذي كان اسمه كافياً للتعبير عن العداء لتركيا » حسب تعبير « تصوير الأفكار في ١٧ أيلول /سبتمبر/ عام ١٩١٤ وقد فشلت محاولة الاعتداء على حياة بوكستون إذ أصيب بجراح فقط . إلا أن تصوير الأفكار

Tasvir-i Bfkar التي اعتقدت أنه مات ، عبرت عن رأيها بالقول « لقد لقي جزاءه » ولاحظت « أنها نهاية واحد من أعداء الإسلام » (تشرين الأول / أكتوبر / ١٦ / ١٩١٤) .

كانت لجنة الدفاع الوطني ، خلال فترة الحيايد المسلح ، تحت إشراف وزارة الدفاع التي يرأسها أنور باشا ولاشك أنها زادت من قوة وزير الحرب ضد خصومه المدنيين داخل (ج . أ . ت) ولم يطل الوقت بهذه الهيفة حتى حشرت نفسها في أي شيء سياسي . وكرست جميع جهودها عوضاً عن ذلك في تقدم الزراعة والصناعة والتجارة والتربية ، وقد أصبح السلطان رئيساً لهذه اللجنة ووريثه الشرعي عضواً في هيئة المديرين في استنبول وكان ذلك يهدف إلى إضفاء الاحترام على هذه اللجنة . (طين أول آب / أغسطس / ٢ ، ١٩١٤) وفي فترة الحرب استخدمت (ج . أ . ت) فروعاً متنوعة للجنة الدفاع الوطني ، وتابعت جهودها لتنظيم جماهير المجتمع العثماني . وأدخلت جميع صنوف التجديد إلى المجتمع التركي .

نظمت لجنة الدفاع الوطني ، وهي تعمل مع الهلال الأحمر وهو النظير الإسلامي للصليب الأحمر ، دور أيتام في الأناضول لتعليم التجارة وطرائق الزراعة الحديثة للعدد المتزايد باستمرار من أيتام الحرب . وفي حزيران / يونيو / ١٩١٥ أجازت الحكومة قانوناً يسمح بإنشاء مؤسسات تربوية وعلمية وتقنية لتلبية حاجات الأيتام وكانت ميزانية هذه المؤسسات تتألف من ضرائب على المشروبات الروحية والتبغ ، وكذلك من ضرائب على الرسائل والبرقيات ، كما سببت الحرب كثيراً من العوز بين عائلات الجنود الذين قتلوا في المعركة ، وأنشئت جمعية نسائية لمساعدة هذه الأسر وأسندت رئاستها إلى زوجة أحد مشاهير الاتحاديين وهو إسماعيل جنبولات . واشتملت الجمعية على أعضاء بارزين بمن فيهم ابنة الجنرال الألماني ليمان فون ساندرز Liman von sanders وزوجات اتحاديين آخرين وموظفين كبار . ومهما افتقدت تلك الجمعيات فهي لم تفتقد الاحترام الذي كان يغدقه عليها أعضاء النخبة الاتحاديون !

IV

ليس من الواضح تماماً كم من العزاء جلبته هذه المنظمات إلى الأهالي الذين يرزحون تحت وطأة صعوبات الحرب . لكن المرء يستخلص من كل تلك المبادرات أن الأتراك الشباب كانوا يقدرّون مدى الحاجة إلى سلام اجتماعي إذا كانت الإمبراطورية مستمرة في حرب طويلة مخيفة . كان وضع الإمبراطورية العثمانية من جهات عديدة أسوأ بكثير من أي واحد من

الأطراف المتحاربة وكانت أقلهم تجهيزاً لخوض حرب على هذا المستوى . قد تكون للأتراك إمبراطوريتهم إلا أنها كانت إمبراطورية تسيطر عليها وتستثمرها جميع القوى العظمى في أوروبا ، وكانت تابعة لها تماماً . وتوضح سمة الإمبراطورية التابعة وفي صورة درامية فما أن تهيأت أوروبا للذهاب إلى الحرب في آب /أغسطس/ ١٩١٤ حتى أصيب الاقتصاد العثماني بالشلل التام .

كانت أول نتائج انفجار الأزمات في أوروبا في أواخر تموز /يوليو/ ١٩١٤ إغلاق البورصة التي يشرف عليها الأجانب في استنبول وإزمير ، وكان لذلك وقع الكارثة على التجارة في كلتا المدينتين فقد دب الذعر في الأسواق واضطر الباب العالي للتدخل في ٣١ تموز /يوليو/ فأوقف كل تعامل بالسلع القابلة للنقل . وأوقفت الشركات الأجنبية مالكة السفن والعاملة في المياه الإقليمية للإمبراطورية خدماتها فتعطلت الواردات والصادرات ورفضت شركات التأمين وجميعها أجنبية أيضاً أن تؤمن على البضائع التي اعتقدت أنها سوف تصادر كمهربات حرب من جانب القوى المتحاربة وارتفع قسط التأمين على البضائع التي قبلوا بالتأمين عليها ارتفاعاً حاداً مما أدى إلى ارتفاع الأسعار للمستهلك بطبيعة الحال ، وأدت هذه العوامل كلها إلى صعوبات وانفجار في الأسعار ومما زاد الأمور سوءاً ، استغلال الوضع من قبل البائعين والتجار الذين ظل القسم الأعظم منهم من غير المسلمين . مما أدى إلى تعميق الروح الشوفينية بين المسلمين والأتراك .

وزاد نشوب الحرب بين القوى العظمى خلال الأسبوع الأول من آب /أغسطس/ في حدة الرعب في استنبول . كان هناك سباق على البنوك — التي هي مرة أخرى مملوكة كلها للأجانب وقد توقفت بسرعة عن الدفع النقدي لأن مراكزها الأصلية في أوروبا لم تعد تزودها بالمزيد . وتوقف من يملكون المال عن إيداعه مما فاقم الأزمة ، وفي الرابع من آب /أغسطس/ تدخلت الحكومة وصدر قرار بتأجيل دفع الديون المستحقة (مورتوريوم) .

ظن سكان المدن والعاصمة خصوصاً أنهم سيجدون صعوبات في تأمين كل السلع وبدأوا بالتخزين وكذلك فعل أصحاب المتاجر ، وارتفعت الأسعار بطبيعة الحال حتى أفلتت من كل سيطرة وخصوصاً أسعار الطعام وفي الخامس من آب /أغسطس/ كان سعر الخبز قد ارتفع في استنبول من خمس إلى ٥٥ خمس وخمسين باراً^١ . وبدأ الباب العالي ، أمام هذه الصعوبات في العاصمة ، بمصادرة الحبوب في الولايات ، وحصل على اتفاق باستيراد القمح من رومانيا ويقال أن النائب الاشتراكي الديمقراطي ألكسندر إسرائيل هيلفاند والذي هو أكثر

شهرة باسم بارفوس *Parvus* وكان مقيماً في استنبول آنذ، يقال أنه جمع ثروة من تنظيم استيراد القمح من رومانيا لحساب الباب العالي .

حاولت الحكومة تنظيم الأسعار وقمع الاحتكار ولم تحرز إلا نجاحاً قليلاً وعلى الرغم من الغارات المفاجئة التي كانت تقوم بها الشرطة في العاصمة استمرت الصحافة تشكو من أن أصحاب المتاجر يفرضون السعر الذي يريدون وتحدث التقارير عن غرامات فُرِضت ولكنها لم تردع التجار الجشعين . وإذا وضعنا جانباً سعر الخبز الذي ظل يرتفع، فإن سعر البطاطا ارتفع أربعين بالمئة خلال الأسبوع الأول من آب /أغسطس/ وارتفع سعر السكر المستورد من النمسا مائتين بالمئة والكبروسين مئة بالمئة وإذا كان سعر السلع المستوردة قد ارتفع ارتفاعاً حاداً فإن المنتجات المحلية التي لم تعد تصدر ولا تجلب إلى العاصمة انهار سعرها انهياراً حاداً أيضاً وكان محصول الفاكهة وافرأ في منطقة مرمره وإيجه ذلك الصيف ولكنها لم تجد من يشتري واهتراً خوخ بورصه وعبن إزمير لافتقارهما إلى الشاري، وعانت صناعة الحرير في بورصه مصيراً مشابهاً .

قد يكون الوضع في العاصمة سيئاً، لكن الوضع يبدو في مدن الولايات التي لا تملك عنها إلا معلومات قليلة لأن الصحافة المحلية لم تدرسها بعد، كان أكثر سوءاً، إلا أن تقارير قناصل القوى الأجنبية تزودنا بوصف للمشهد في الولايات، وهناك أيضاً أدت الأزمات الأوروبية واشتعال الحرب إلى شلل الاقتصاد . ففي بغداد حيث التجارة الأتكلو — هندية سائدة، أصيب كل عمل بالجمود التام . ويصدق هذا على مدن سوريا وعلى المراكز التجارية في الأناضول مثل أضنه، وكانت الأموال شحيحة في الولايات حتى أن الموظفين في عدد من القنصليات الأمريكية لم تدفع لهم أجورهم كما أن وضع الخزينة في استنبول كان حرجاً أيضاً، والقرض الفرنسي بقيمة ٣٥٢٠٠٠٠٠ر خمسة وثلاثين مليوناً ومائتي ألف ليرة تركية والذي تمت المفاوضات بشأنه في أوائل الصيف، كان قد استنفد عملياً وتركت وزارة المالية وهي لا تملك غير مبلغ زهيد مقداره ٩٢٠٠٠٠ إثنان وتسعون ألف ليرة تركية وذلك في الثالث من آب /أغسطس/ ١٩١٤، وكان إفلاس الخزينة عاملاً هاماً في جر تركيا إلى دخول الحرب على الجانب الألماني بعد ثلاثة أشهر .

كان الأتراك يدركون منذ زمنٍ تبعيتهم والتحاقهم بالقوى العظمى ولم يزد انفجار

* منظر اشتراكي كان صديقاً للينين ويحيط الغموض بكثير من نشاطاته في تركيا وغيرها أثناء الحرب العالمية الأولى وهو يهودي من سويسرا .
(الترجم)

الحرب على أن أثبت لهم عمق ذيليتهم ودرجتها . وكانت الهيمنة الغربية على الإمبراطورية قد توطدت عبر توقيع الاتفاقات المحجفة المعروفة بالامتيازات وقد بذل الباب العالي جهداً كبيراً وخصوصاً بعد عام ١٩٠٨ في المفاوضة على إلغاء هذه الاتفاقات لكن دون نجاح ، فالقوى الأوروبية مهما كانت الخلافات بينها مجمعة على الاحتفاظ بسيطرتها على الأتراك وقد منعهم نشوب الحرب من التدخل في شؤون تركيا وأتاح لحكومة الاتحاديين فرصة إلغاء الامتيازات المقيتة من جانب واحد ، وهكذا تلقى سفراء القوى العظمى في التاسع من أيلول /سبتمبر/ ١٩١٤ رسالة تعلمهم بأن الامتيازات التي منحت من خلال الاتفاقات لن يعترف بها بعد الأول من تشرين الأول /أكتوبر/ . وهكذا أصبحت الإمبراطورية العثمانية دولة ذات سيادة أحراراً^٩ .

V

ويكفي أن يقرأ المرء الصحافة التركية في تلك الفترة ليشعر بالأثر النفسي العظيم لهذا الإلغاء من جانب واحد على السكان كافة . كان الأمر يبدو وكأن تركيا ، بغض النظر عن كونها إمبراطورية ، كانت بلداً تحررت لتوها من أجيال من الحكم الاستعماري وهذا يظهر كم كانت الامتيازات اضطهادية وقمعية . كان هناك شعور بنشاط مهتاج استغله الاتحاديون بتنظيم مسيرات واجتماعات حاشدة وألقيت خطابات وطنية في ساحات العاصمة الرئيسية ، وأصبح يوم التاسع من أيلول /سبتمبر/ يعتبر عطلة وطنية وأعطى الوضع القانوني نفسه ليوم الثالث والعشرين من تموز /سبتمبر/ وهو يوم إحياء الدستور . وكان ثمة حدث آخر هو استعادة أدرنه و « شراء » السفينتين الألمانيتين الحربيتين ، مما شكل مناسبتين مبكرتين لتعزيز مكانة الجاذبية العامة التي تحظى بها جمعية الاتحاد والترقي ولزيادة شعبيتها بين مسلمي الإمبراطورية .

بدأ الاتحاديون ، بعد أن تحرروا من قيود الامتيازات مهمة إضفاء الطابع القومي ، وترتك دولتهم ومجتمعهم وذلك باجتثاث العناصر الكومموبوليتيه (من لا يتحمس للدفاع القومية أو الوطنية) ، ومن المثير للسخرية أن هذه العملية شكّلت قوة دافعة تحديداً في اللحظة التي كانت فيها الإمبراطورية مهددة بالدمار على أيدي الحلفاء في غاليلوي والجيش الروسي في شرق الأناضول . ونذكر مجرد إعطاء أمثلة قليلة عن هذه العملية أن وكالة الأنباء الرسمية وُصفت بالوطنية بدلاً من العثمانية ، وكانت اللغة التركية هي اللغة التي نص القانون على استعمالها من قبل مكاتب البريد واللغة التي يجب أن تستعمل في جميع الاتصالات التي

تجري مع وزارة المالية ، وتبع ذلك مرسوم يقضي بأن تكون لآفات جميع المخازن التجارية باللغة التركية . وقد ساعدت هذه الرسائل على إدخال شعور بالوعي القومي في أذهان الأهالي ، ولكن بعض المنظرين العقائديين من بين الاتحاديين أدركوا أن القومية التركية بدون أسس قوية اجتماعية — اقتصادية سوف تكون تجربة لا طائل وراءها . وفي آب / أغسطس / ١٩١٧ أصدر يوسف أفجورا وهو واحد من أهم المفكرين القوميين في تلك المرحلة تحذيراً جديداً إلى الأتراك بأنهم إذا فشلوا في تكوين طبقة بورجوازية من بينهم وذلك بالاستفادة من [مثال] الرأسمالية الأوروبية فإن فرص بقاء مجتمع تركي مؤلف من الفلاحين والموظفين فقط سوف تكون ضئيلة جداً (أورده Berkes ، ١٩٦٤ : ٤٢٦)^١ .

وقد حظي هذا النداء بالاهتمام ، وقيل نهاية الحرب ، وبفضل تنوع تدابير زمن الحرب في تشجيع النشاط التجاري والصناعي ، كان من الممكن ملاحظة بروز « اقتصاد قومي » فلم تكن هناك برجوازية تركية ناشئة وحسب لتكمل هذا التطور بل طبقة عمالية صغيرة أيضاً ويسجل مقال لأحد الكتاب وعنوانه « المرحلة البورجوازية بدأت » هذه الحقيقة ويعيد الملاحظة بأن « دولة الأعمال هذه لن تفشل في إثارة الصراع بين الرأسمال والعمل في بلادنا » (Iktisadiyat Mecmuasi , Nov. 8, 1917: 1-2) وربما كان هناك بعض المبالغة في هذه الملاحظة إلا أنها تصف بشكل ملائم التحول الكبير الذي حصل في المجتمع التركي خلال هذه الفترة القصيرة منذ عشرة أعوام . كان الاهتمام الرئيسي للحكومات منذ عام ١٩١٤ هو الحرب ، إلا أن انشغالها بالأمر الاقتصادي لم يكن قليلاً .

إن المتتبع لصحافة استنبول أيام الحرب لا بد أن تصيبه الدهشة لكل تلك المساحات من الأعمدة المخصصة للمقالات الاجتماعية والاقتصادية . فعلى الرغم من الحرب ، وربما بسببها ، كانت مشاكل الزراعة والتجارة والصناعة في المقدمة دائماً والواقع أن بعض الصحف قد أنشئت خصيصاً لهذه الغاية مثل « جريدة الاقتصاد Iktisadiyat Mecmuasi » وقد أنشئت في شباط / فبراير / ١٩١٥ وأصبحت الأكثر شهرة . وكانت توجد جنباً إلى جنب مع المقالات عن الأوضاع العسكرية ، وبصورة مؤكدة مقالات عن كل الموضوعات التي تؤثر على حياة البلاد الاقتصادية والمجهود الحربي . وكان من أكثر ما يشد الانتباه حجم ونوعية المحصول في الولايات المتعددة والتدابير التي اتخذها الفلاحون والسلطات وحتى الخبراء الذين جلبوا من ألمانيا والنمسا وهنغاريا لمكافحة الحشرات الضارة التي بدت وكأنها تهديد دائم للمحاصيل والقطعان . وهناك تقارير من محطات أرصاد جوية أنشئت في العاصمة وفي

الولايات من أجل تنبؤ أكثر دقة، ومناقشة القوانين الجديدة للمحافظة على الغابات. وقد أوجدت «البورجوازية الجديدة» غرف التجارة في مدن الأناضول، ونشأت منظمات لتنشيط هذه الصناعة أو تلك. كما يقرأ المرء تقارير عن معارض محلية تعرض فيها على الفلاحين أدوات جديدة، ويشجعون على تبني التقنيات الحديثة.

كان الطلاب فيما مضى يرسلون إلى أوروبا ليحصلوا على الثقافة الغربية، وفي أثناء الحرب أرسل عمال إلى ألمانيا ليتعلموا استخدام الآلات الحديثة. ويبدو واضحاً بعد كل هذا أنه لا توجد مبالغة في الاستنتاج بأن تركيا في زمن الحرب كانت تمر بعملية انبعاث اجتماعي واقتصادي.

VI

دفع المجتمع العثماني — التركي ثمناً باهظاً لهذا الانبعاث مع أن العباء لم تقاسمه أجرأؤه كلها بالسوية فهناك أقلية صغيرة هي «البورجوازية الناشئة» امتصت تقريباً كل خيرات هذا التحول وحصلت على حصة الأمد من الثروة التي تكدست من الأرباح الفاحشة أيام الحرب وليس من قبيل الصدفة أن أسرة قوش Koc ظلت هي المالكة لمعظم الشركة التجارية الصناعية القابضة في تركيا اليوم، ويرجع ظهورها إلى ظروف متواضعة أثناء الحرب العالمية الأولى^{١١}.

إن الذين حملوا أثقل الأعباء كانوا من المستهلكين المدينين ومن الفلاحين ودفع المستهلكون أسعاراً باهظة مقابل بضائع رديئة وتسببوا في غنى الطبقة الجديدة من أغنياء أو «تجار ١٩١٦» كما كانوا يسمونهم وقد أصبحوا ذائعي الصيت السيء بسبب ابتزازهم، واضطرت الحكومة، بعد الاحتجاجات العنيفة الشعبية ضد نشاطاتهم، إلى تشكيل لجان للتحقيق وإلى سن قوانين لمراقبة الأسعار، أما الفلاحون في الجانب الآخر فلم يكن لهم صوت جماعي يمكن سماعه في العاصمة وهكذا عانوا بصمت ولكن ليس بدون مرارة وضعيفة على الدولة.

كانت للحروب آثار ضارة على الزراعة فليس الفلاحون وحدهم هم الذين جندوا وأرسلوا إلى جبهات القتال، بل حيواناتهم، الجواميس والحمير والخيول، صودرت أيضاً وهكذا أصبحت فلاحة الأرض مهمة هائلة وقد عانت الزراعة العثمانية لا من نقص الأراضي وحسب بل من ندرة العمل وقد جعل الكفاح الدائم المشكلة أكثر حدة. كان هناك تمزق كبير في

الريف أثناء حروب البلقان ومرة أخرى في آب /أغسطس/ ١٩١٤ عندما أعلن الباب العالي التعبئة العامة . وعندما أصبحت تركيا طرفاً محارباً وكان عليها أن تستعد للقتال في حرب طويلة ردت حكومة الاتحاديين بأن أباحت السخرة قانونياً لكي تحافظ على الإنتاج الزراعي . ونفذت هذه التدابير بلا رحمة خلال الحرب . وعندما قتل الرجال أو جرحوا في ساحات الحرب المختلفة ، اضطرت النساء والأطفال إلى الاضطلاع ببعض المهمات الثقيلة على جبهة الوطن . ولا يستطيع المرء التحدث عن « تحرير » النساء الفلاحات لأنهن كن دوماً يعملن ، مع أن عملهن لم يكن شاقاً كالعمل الذي أجبرن عليه أثناء الحرب إلا أن هناك قدراً من « التحرر » إذا كان التحرر — كلمة مناسبة بالنسبة للنساء التركيات المحجبات وخصوصاً في العاصمة وذلك نتيجة للحرب .

حاول الأتراك الشبان منذ ثورة ١٩٠٨ أن يشركوا نساء الطبقة الوسطى في فعاليات خارج البيت . وكانوا يعتقدون ، وقد عبروا عن ذلك بمقالات سجالية ، أن المجتمع التركي لن يتحول حتى يُسمح للنساء بلعب دور مناسب ، وحاول النظام الجديد أن يستفيد من الوضع إلا أنه لم يصادف إلا نجاحاً ضئيلاً في المدن الكبرى مثل استنبول وإزمير وفتحت الحكومة مدارس لتدريب معلمات من النساء ، وهيات هن الكتب المدرسية بصورة أفضل من ذي قبل . وفسرت المؤسسة الإسلامية الليبرالية المقربة من (ج . إ . ت) الإسلام من وجهة نظر تقدمية لهذه الغاية وأكد العلماء الدينون يساندهم السلطان محمد رشاد وشيخ الإسلام أن النساء المسلمات لم يحظين بالمعاملة التي أرادها النبي لهن وأنه كان معارضاً لتعدد الزوجات ، وذلك بالاستشهاد بآيات من القرآن . إلا أن المجتمع التركي الإسلامي ككل ظل محافظاً . وفي بعض مدن الأناضول ظل الرجل الذي يحدث امرأة علناً وعلى مسمع من الناس عرضة لتلقي الجلد هو المرأة .

واقضت ظروف الحرب أن يستخدم المجتمع التركي قوة العمل النسائية على مدى واسع ، وبدأت المرأة تعمل في المصانع ، ونساء الطبقة الوسطى في المكاتب أو المؤسسات مثل البدالة الهاتفية الجديدة التي كانت ميداناً للنساء غير المسلمات ، كما أن النساء أصبحن جزءاً فاعلاً من قوة العمل في منطقة استنبول الكبرى حيث كانت منظمة قد أنشئت في العاصمة عام ١٩١٦ ، ويمكن ترجمة اسمها تقريباً بـ « جمعية المرأة العاملة المسلمة » وكان لها ثلاثة فروع ، أحدها في استنبول والثاني في بيرا والثالث في أسكيدار ، وهي تعطينا فكرة عن الأماكن التي تركز فيها عملها ، وكانت رئيستها التي عملت بلارب بإمكانية مشرفة زوجة أنور باشا « ناجية سلطان » في حين كان الباشا نفسه راعياً^{١٣} للجمعية .

علّقت جريدة « طين Tanin » الاستنبولية اليومية على إيجاد هذه الهيئة قائلة: إن آلاف النساء قمن بأعمال لم يكن يتصور قيامهن بها قبل الحرب. وكان هذا صحيحاً في استنبول بصورة خاصة. وكان هدف هذه الجمعية تعميم هذا النشاط وإعطاؤه دعماً رسمياً أقوى لكي يصبح أكثر قبولاً — وهكذا رعته الدوائر العليا في المجتمع التركي — وفي سبيل تنظيم وتشجيع عمل النساء وذلك بافتتاح مزيد من أماكن العلم (١٢ آب / أغسطس / ١٩١٦) وكان الهدف الأساسي تأمين العمل لعشرة آلاف امرأة أخرى.

أما المرأة الفلاحية فقد لعبت دوراً أكثر حيوية أيضاً وخصوصاً أثناء موسم ١٩١٦ وقد أثنى Tekinalp على مساهمتها بقوله: «عندما وجد الرجال أنفسهم على الجبهة يقاتلون ببطولة في سبيل حياة البلاد ووجودها بقيت النساء في البيوت يكافحن أيضاً بكل قواهن لتزويد البلاد بالطعام ولضمان مستقبلها الاقتصادي، وقد نجحت النساء في أماكن عديدة من خلال عملهن ولم يدعن البلاد تشعر بنقص الرجال.

[ولاحظ] أن نشاط نساء الفلاحين يجب أن يسجل قبل كل شيء في ولاية قونية. وقد قرر سميح بك والي قونية بناء نصب لتخليد ذكرى النشاط النبيل الذي قامت به النساء التركيات أثناء فترة الحرب التي نمر بها (١٩١٦: ١، ٢) ١٣

على الرغم من فرض العمل الإجباري والمساهمة الكثيفة لنساء الفلاحين في الزراعة، فإن المنطقة الصالحة للزراعة استمرت في الانحدار أثناء الحرب. وعندما ناقشت الوزارة قانوناً جديداً للخدمة الزراعية الإلزامية في شباط / فبراير / ١٩١٧ قال الوزير في تقريره إن المنطقة الصالحة للزراعة انحدرت بشكل مأساوي من ٦٠ ستين مليون دونم في سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ إلى ٣٠ ثلاثين مليون دونم في ١٩١٤ — ١٥ وإلى ٢٤ أربعة وعشرين مليون دونم في سنة ١٩١٦ وكانت الحكومة تأمل أن تعيد رفع الزراعة إلى ٣٠ ثلاثين مليون دونم عام ١٩١٧^{١٤}. واتجه الاتحاديون إلى معالجة النقص الحاد في العمل بمكنة الزراعة والآلات الزراعية لأن الخبراء الألمان والنمساويين جُلبوا لهذه الغاية. وكان حتماً أن يؤثر هذا تأثيراً عظيماً على المجتمع الفلاحي في الأناضول.

كان الاتحاديون في الحقيقة يحاولون أن يحدثوا تغييراً بنوياً في الزراعة وهذا يدمر وضع الفلاح الصغير. وقد أصدرت الحكومة عام ١٩١٦ مرسوماً يتدخل في تنظيم المزارع فعلمت عليه المجلة الاقتصادية الألمانية *Wirtschafts Zeitung der Zentralmächte* قائلة: من يستطيع المزارعون أن يزرعوا ويعملوا كما يرغبون بل سيعمل كل شيء بصورة مشتركة وتحت إشراف الدولة، وسوف تقدم الدولة كل الأدوات والسماد والضروريات أخرى بكميات كافية بل

والعمل حيثما يقتضي الأمر . ويفضل هذه الوسائل سوف يلغى واحد من أكبر العوائق في الزراعة التركية وهو المزارع الصغيرة كما يسمونها. فالأرض في الأناضول مفتتة جداً بين مالكيين صغار ومن هنا كانت الزراعة الكثيفة صعبة لكنها ستصبح منذ الآن ممكنة بفضل تأمين الزراعة والحراثة المشتركة للأرض (تشرين الأول / أكتوبر/ ١٦ ، ١٩١٦ متضمنة في Daily Review of the foreign press oct. 28, 1916 .)

وهكذا وعلى الرغم من استغلال الأكتية العظمى من الفلاحين فقد بدأت تبرز طبقة صغيرة من « الفلاحين المتوسطين » الأغنياء في غرب الأناضول على الأقل حيث كانت الزراعة الرأسمالية قد تطورت كثيراً وهناك مقابلة صحفية مع الدكتور ناظم وهو اتحادي ذو مكانة عالية ، تزودنا بإيضاح لهذه الظاهرة . أعلن الدكتور ناظم الذي كان ذا أثر في إنشاء جمعية في إزمير من أجل « التشجيع الأخلاقي والطبيعي للفلاحة » أن الحرب ساهمت في إغناء السكان في تركيا وهذا يصدق كثيراً على المنطقة المحيطة بإزمير .

« يستطيع المرء أن يرى في كل مكان تقريباً آثار انتعاشنا الاقتصادي فالمقاهي التي اعتدنا رؤيتها تصطف محاذية لرصيف الميناء تحولت إلى مخازن تجارية ، وأنت ترى حيثما نظرت لافتات لشركات محدودة أنشئت حديثاً وقيمة العملة قد انهارت إلى درجة أن فلاحينا الذين جمعوا ثروات أثناء الارتفاع الذي لا مبرر له لأسعار الطعام ... ، يستطيعون أن يدفعوا ثلاث ليرات ثمناً لزواج من الجوارب لبناتهم (١٩١٨ : ٢ - ٣) .

أدت سياسات زمن الحرب إلى تقوية أوضاع مالكي الأراضي الذين برزوا كقوة سياسية على أثر قانون الأراضي عام ١٨٥٨ وازداد وضعهم تحسناً بفضل دعم الطبقة الجديدة من « الفلاحين المتوسطين » واستفادت كلتا الجماعتين من حيازة أراضٍ هجرها فلاحون قتلوا في الحرب أو بسبب انفجار مذبحه الفلاحين اليونانيين والأرمن ، ولقد أسكن في تلك الأرض على كل حال فلاحون أتراك هاربون من البلقان والقفقاس .

أما وضع الفلاحين في تركيا كمجموع فهو على النقيض قد دمر تدميراً شديداً فكيف تصرفوا حيال استغلالهم المتزايد وقمعهم؟ لقد بدا وكأن القسم الأعظم منهم تحمل خسارته بدرجة كبيرة من الإذعان للقدر ، إلا أن مصادر أخرى تكشف أيضاً عن تزايد كثيف في عمليات قطع الطرق واللصوصية وهي ليست ظاهرة جديدة في الأناضول والأخبار عن هذا النوع من النشاط غزيرة جداً في صحافة استنبول أيام الحرب وخصوصاً بعد رفع الرقابة السياسية والعسكرية في حزيران ١٩١٨ .

وذكرت الصحافة بعد ذلك تقارير عن قطاع الطرق الذين كانوا يعرقلون النشاط الحيوي لمحصول الفلاحين الصيفي بحيث يظل هؤلاء مهتدين بالعصابات النهائية^{١٠}. وكان كثير من هؤلاء اللصوص من الفارين من الجيش وهناك تقارير عن فارين أترك، يبحثون عن ملجأ مع العصابات اليونانية في منطقة البحر الأسود، ولم يجل عام ١٩١٨ حتى كثر انتشار اللصوص إلى درجة أن المدن الصغيرة في الولايات لم تعد آمنة وأن الحياة العامة أصبحت مهددة.

أصبح الوضع جدياً بما فيه الكفاية أمام حكومة طلعت باشا التي جاءت إلى السلطة في شباط/فبراير/ ١٩١٧ لتعين إسماعيل جنبلات وهو ضابط متقاعد واتحادي مرموق وزيراً للداخلية، وكان من المتوقع أن يتعامل مع المشكلة بحوية ولكنه فشل أيضاً في سحق العصاة. واستقال في أيلول/سبتمبر/ ١٩١٨ بعد أن هاجم اللصوص القطر في بانديرما للمرة الثانية، وشكا من أن الحكومة ببساطة لا تملك القوة للسيطرة على الوضع (جاويد ١٩٤٥). بعد الحرب ورثت الحركة الوطنية مشكلة الفلاحين الناقمين المستائين. وهكذا كان عليها أن تعتمد على الوجهاء التقليديين لتعبئة الريف وقد ثبت أن ذلك كان ميراثاً غير محظوظ للنظام الجمهوري بعد ١٩٢٣، إذ أنه منع عملياً أي إصلاح من المرور في مجلس النواب إذا كان يهدد مصالح مالكي الأراضي.

وثمة إسهام هام انتقل من ممارسات الاتحاديين أيام الحرب إلى النظام الجمهوري وهو الدور الذي بدأت الدولة تلعبه في الهندسة الاجتماعية والاقتصادية. اتجه الأترك الشباب بمن فيهم الجناح الاتحادي. إلى اتباع طريق المبادرة الفردية، بقدر ما تسمح الظروف، وإلى المشروع الحر في خلق اقتصاد رأسمالي حديث. إلا أن الوضع الذي نجم عن حرب طويلة، أجبر الدولة على التدخل من أجل ضمان بقاء شعبها على قيد الحياة. أصبح الحزب الحاكم — جمعية الاتحاد والترقي — والدولة منخرطين في كل مجال من مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي من تنظيم الشركات إلى حماية المستهلكين. لقد اعترف أنصار الرأسمالية الذين استلهموا المثال الألماني من الحرب ووثقوا به، بتدخل الدولة في مجتمع رجعي. وبدأوا يتحدثون عن نموذج اقتصادي جديد سمي باقتصاد الدولة «Devlet iktisadiyati» تضطلع فيه الدولة بكل المسؤوليات التي لا يستطيع المشروع الخاص الاضطلاع بها أو لا يريد. وقد تبنت الجمهورية هذه الأفكار في سنوات ١٩٣٠ وجعلت الدولتية «Devletcilik» واحداً من «الأشعة الستة» في العقيدة الكمالية.

يجب على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية ودرجة التغير التي طرأت على عقلية

الأتراك المسلمين بفعل أحداث هذا العقد وخصوصاً تحت تأثير الحرب ، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة ومثله كمثله جوانب أخرى كثيرة في التاريخ التركي الحديث تنتظر من يؤرخها . أما الآن فيمكن أن نكتفي بتسجيل ملاحظات شخص معاصر هو الدكتور رضا نور الذي لعب دوراً معارضاً فعالاً في فترة الأتراك الشباب كما كان يملك ملاحظة حادة للأحداث والاتجاهات ، وهو يتذكر إلى أي حد كان مجتمعه محافظاً عندما بدأت المرحلة الدستورية ، عندما اقترح رضا توفيق في البرلمان إدخال التوقيت الأوروبي هب المحافظون إلى المعارضة معلنين بأن «إلغاء توقيتنا [المبني على حركة الشمس] سوف يعني نهاية الصلاة» وعندما رأى الناخبون في صمسون صورة لنائبهم وهو يرتدي قبعة قالوا معاتبين : « إن نائب صمسون ذهب إلى أوروبا ولبس قبعة ، وقد أصبح كافراً ، ذلك الخنزير القدر » وبعد عشر سنوات أي في ١٩١٩ عاد رضا نور إلى دائرته الانتخابية « سينوب Sinop » على البحر الأسود بعد نفيه الطويل في أوروبا وكان قلقاً حول استقباله وخاصة أن لديه الآن زوجة أوروبية ولكنه فوجئ عندما سأله الناس بدمائة : هل ترتدي قبعة وهل تخرج زوجتك دون حجاب ؟ وقد لاحظ رضا نور أن الأفكار تبدلت تبديلاً عظيماً في السنوات العشر وسجل إلى أي حد انخفض عدد الذين يأتون إلى جامع علاء الدين في سينوب (نور ١٩٦٧ : ٢٨١ - ٨٢) ويستطيع المرء أن يرى كيف كانت الأرض مهيأة لإصلاحات مصطفى كمال أتاتورك .

VII

ذلك هو ضمن خطوط عريضة مشهد الحرب والمجتمع خلال عقد الأتراك الشباب وعلى الرغم من التحول العظيم الذي حدث أثناء هذه الفترة القصيرة فإن على المؤرخ أن يقاوم الإغراء بالمبالغة في إنجازات الأتراك الشباب فقد ظل كثير من الأناضول والمجتمع التركي دون تغيير والحقيقة أن الإصلاحات لم تمسه وذلك بسبب الفشل في تحسين أقدار الفلاحين وهم القسم الأعظم من السكان . ولكن إصلاح المجتمع كان كافياً على الرغم من ذلك لإيجاد طبقات سواء في المدن أو في الريف تلتزم التزاماً قوياً باستمرار دولة الأمة التركية في الأناضول الذي « اكتشف » أثناء الحرب وقد وقفت تلك الطبقات صفاً واحداً مع الوطنيين في الصراع ضد الإمبريالية وفي الحرب الأهلية ضد النظام القديم وكانوا العنصر الدينامي في المجتمع التركي ، وفي سياسات زمن الحرب وقد أقرت جريدة Tanin بهذا واعترفت بأن الفوائد التي جلبتها الحرب حررت الأتراك من القيود التي كبلتهم بها القوى الأوروبية (أيلول /سبتمبر/

١٩ ، ١٩١٧) ويزودنا صحفي ألماني أمضى سنوات ١٩١٥ - ١٦ في استنبول بملخص
مناسبة لمناقشة آثار صدمة الحرب على المجتمع التركي قائلاً :

«إن الحرب بكل فعاليتها العقلية الهائلة أوصلت بالتأكيد جميع مصادر تركيا
السياسية والاقتصادية إلى أعلى مرحلة ممكنة من التطور وعلينا ألا نحس بالمفاجأة إذا ما وجدنا
في أغلب الأحيان أن التدابير سواء كانت ذات صفة مفيدة أو مؤذية فهي موسومة بالدقة
الحديثة وبتقنية ذكية وبشمول في التصور... وما من أحد يشك في أنها زادت إلى درجة
عظيمة في الحمية أثناء القتال من أجل وجود تركيا المستقبل المتحررة من الزيادة في الغلو
الوطني، والتي عادت مرة أخرى إلى وعيها وإلى مجال نشاطها الخاص الأناضول، قلب
الإمبراطورية (١٩١٧ : ١ - ٢) .

ملاحظات

- ١ — من أجل دبلوماسية تلك المرحلة Kent (1984), Heller (1983) Trumpener (1968) Weber (1970) and Ahmad (1966).
- ٢ — حاول مكتب الاشتراكية الدولية I.S.B وحده تعبئة الرأي العام الأوروبي ضد العدوان الإيطالي ولكن دون نجاح. (انظر Haupt, 1972, 56-68).
- ٣ — أحد أسباب فشل الاتحاديين في تطبيق سياسة جذرية حيال الفلاحين انظر فيروز أحمد ١٩٨٣.
- ٤ — Lowther to Grey, N°92 Con. Constantinople, 5 February 1913, F.O 371/1788/6200 كما أن السفارة الأمريكية أيضاً وصفت لجنة الدفاع الوطني بعبارة مشابهة مثل «لجنة السلامة العامة العامة Comité de Salut Public انظر رسالة من استنبول ١٣ شباط / فبراير / ١٩١٣ N°412 867.00/485, يمكن أن نجد بعض الوثائق عن (ل. د. و.) في الدراسة القيمة لطارق ظافر (Türkiye'de Siyasal Partiler) (١٩٨٤): ٤٤٨ — ٥٧) انظر أيضاً طنين Tanin كانون الثاني /يناير / ٣٠، ٣١ وشباط / فبراير / ١، ١٩٩٣.
- ٥ — حول مسألة «الاقتصاد الوطني» انظر Topark ١٩٨٢، وربما تكون هي الكلمة الأخيرة في الموضوع. انظر أيضاً أحمد (١٩٨٠).
- ٦ — يميل هذا النوع من العمل إلى الاستخفاف بالأتراك حينما نشر بوضوح كجزء من الحملة الأمريكية الدعائية ضد تركيا، إلا أن أينشتاين دقيق تماماً عند الحديث عن الفساد المنتشر في العاصمة في تلك الأيام، يجب ذكره لأنه مليء بمصادر أخرى.
- ٧ — The Donanma Cemiyeti جمعية الأسطول أنشئت على غرار الجمعية الألمانية Flotten verein والبريطانية Navyleague. وذلك في ٩ حزيران /يونيو / ١٩٠٩ بموجب الإعلان عنها الذي أعطاه لي الدكتور آيدوغان دمير Aydoğan Demir من جامعة إزمير، وله خالص شكري، ومع ذلك فإن Fahırçoker وهو أميرال متقاعد ومؤرخ بحري يذكر تاريخ ١٩ تموز /يوليو / لإنشاء الجمعية.
- ٨ — عشر بارات كانت تساوي سنتاً واحداً تقريباً.
- ٩ — من المفيد أن ندرج ملاحظة السفير التركي في واشنطن أحمد رسمت بك إلى وزير الخارجية لكي ندرك ما الذي كانت تعنيه الامتيازات وإلغاؤها بالنسبة للأتراك: «سيدي: لي الشرف بأن أعلمكم أن الحكومة التركية قد ألغت بموجب مرسوم إمبراطوري منذ الأول من شهر تشرين الأول /أكتوبر / القادم الاتفاقات المعروفة بالامتيازات Capitulations والتي تحدد من سلطة تركيا في علاقاتها مع بعض القوى. وقد أبطلت كل الامتيازات والحصانات المتعلقة بهذه الاتفاقات والناجمة عنها. إن الحكومة الامبراطورية وقد حررت نفسها مما كان عائقاً غير محتمل في وجه كل تقدم للإمبراطورية، قد تبنت كأساس لعلاقتها مع كل القوى الأخرى المبدأ العام للقانون الدولي (U.S. Government 1914: 1090).

- ٢٠ — توجد ترجمة فرنسية لهذا المقال الذي ظهر في الأصل في Türk Yurdu (رقم ١٤٠، ١٢ آب / أغسطس / ١٣٣٣ [١٩١٧]) في المونوغراف الممتاز الـ François Georjeon عن يوسف آفجور .
- ١١ — انظر سيرة حياة وهبي فوج Hayat Hikâem (١٩٧٣) والتقارير الممتع ولكن الدقيق تاريخياً لـ Erol Toy (١٩٧٣) .
- ١٢ — Kadınları çalıştırma gemiyet-i Islamiyesi وقد ترجمت إلى الفرنسية باسم جمعية عمل النساء المسلمات S.T.F.M . المجموعة الاقتصادية Iktisadiyat Mecmuasi جزء رقم ٢٣ ، ١٠ آب / أغسطس / ١٩١٦ ، ٢ — ٣ وجزء ١ رقم ٢٥ ، ٣١ آب / أغسطس / ١٩١٦ : ٧ . ومن أجل المنظمات النسائية في هذه المرحلة انظر Tunaya (١٩٨٤ : ٤٧٦ — ٨٢) .
- ١٣ — عن Tekinalp انظر Landau (١٩٨٤) برقية من استنبول نشرتها جريدة Rheinisch wesfalische Zeitung (n.d) واقيستها The near East (لندن) وهي تشير إلى أن النساء أصبحن يُقبلن في الجيش التركي وأن الجمعية العثمانية لعمل النساء نشرت نداء إلى جميع النساء بين ثمانية عشر وثلاثين عاماً بانضمامهن إلى فوج النساء العاملات الذي أنشئ حديثاً . والفوج مرتبط بفيلق الجيش الأول ويعمل ثمان ساعات يومياً خلف الجبهة وكان الضباط والمشرفون في البداية رجالاً إلا أنهم استبدلوا تدريجياً بنساء (شباط / فبراير / ١٩١٨ : ١٥٣) .
- ١٤ — Daily Review of the (لندن) Echo de Bulgarie آذار / مارس / ١ ، ١٩١٧ مقتبسة من وزارة لدفاع (لندن) Foreign press (آذار / مارس / ١٧) Novichev : ١٩١٧ : ١٩ — ٢٠ يزودنا Novichev بتقرير ممتع جداً عن تركيا أيام الحرب .
- ١٥ — يكتب أحمد أمين [يلمان] أنه كان على الفلاحين في عدة مناطق أن يدفعوا أتاوات نظامية لقطاع الطرق بالإضافة إلى المبالغ الرسمية التي تدفع للحكومة (١٩٣٠ : ٨٠) .

- Great Britain's Relations with the young turks 1908-1914; Middle Eastern Studies, ١٩٦٦ أحمد فيروز
11, 4, July, 302-29
- Ahmad Feroz (1969) The young Turks. Oxford: Clarendon.
- Ahmad Feroz (1980) Vanguard of a Nascent Bourgeoisie: The Social and Economic Policies of the young Turks, 1908-1918; in Osmanokyar & Halil Inalcik, eds Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920) Ankara. Mateksan, 329-50.
- Ahmad Feroz (1983) The agrarian policy of the young Turks, 1908-1918' in Jean Louis Bacqué-Grammont & Paul Dumont, eds. Economie et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du XVII-début du XXème siècle) Paris Ed. du C.N.R.S. 275-88.
- Berkes, Niyazi (1964) The development of secularism in Turkey. Montreal: Mc Gill university press.
- Cavit, Mehmet (1945) Mesrutiyet devrine ait cavit Bey in Hatıra lari, Tanin Aug. 2.
- Cooker, Fahri (1965) 'Donamma Cemeiyeti İhyasi mi? Camhuriyet May 3. Einstein, Lewis (1918). Inside constantinople, New York.
- Emin Ahmed [Yalman] (1930) Turkey in the world war. New Haven.
- Georgeon, François (1980) Aux origines du nationalisme Turc Yusuf Akçura (1876-1935) Paris. A.D.P.F.
- Gilbert, Martin (1971) Winston Churchill, III. Boton Houghton Mifflin.
- Haupt, Georges (1972) Socialism and the great war. Oxford. Clarendon.
- Heller, Joseph (1983) British Policy towards the ottoman Empire London. Frank Kass.
- Koç, Vehbi (1973) Hayat Hikâyem. Istanbul: s.n.
- Kent, Marian. ed. (1984) the great powers and the end of the ottoman empire. London. Allend unwin.
- Landau. J.M. (1984) Tekinalp, Turkish Patriot, 1883-1961 Leiden; Brill Novichev, A.D. 1935 Ekonomika Turtsiv period Mirowoi voiny. Leningrad.
- Nur Riza, (1967) Hayat ve Hatiratim. Istanbul: Altindag yayinevi pacha, Mahmout Moukthat (1924) La Turquie, l'Allemagne et l'Europe de puis le Traité de Berlin. paris.
- Quataert, Donald (1983) social disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire 1881-1901. New York N.Y. Univ. Press.
- Soboul. Albert (1965) Ashort History of the French Revolution 1789-1799 Berkeley: Univ. of California Press.
- Stuermer, Harry (1917) two war years in constantinople (sketches of German and young Turkish Ethics and Politics) London.
- Tekinalp (1916)' Bu seneki mahsulümüz, İktisadiyat Mecmuasi Vol. I July 21/27, 1-2.
- Toprak, Zafer (1982) Türkiye' de milli İktisat (1908-1918) Ankara: yurt.
- Toy, Erol (1973) Imperator. Istanbul: May yayinlari.
- Trumperner, Ulrich (1968) Germany and the Ottoman Empire 1914-1918. Princeton Univ. Press.
- Tunaya, Tarik Zafer (1984) Türkiye' de Siyasal Partiler Vol.I İkinci Mesrutiyet Dönemi. Istanbul: Hurriyet vakfi.
- United States Government (1914) Foreign Relations of the United States, 1914, Washington.
- Weber, Frank (1970) Eagles on the crescent Ithaca: Cornell Univ. Press.
- Yavuz, Erdal (1978) '1908 Boykotu' in orta Doğu Teknik Univ. Gelisme Dergisi. Ankara: Ozel Sayisi- Türkiye iktisat tarihi üzerine arastirmalar, 163-81.

التغير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر

آن . ك . س . لامبتون

لا يمكن في نظري فهم موقف الشعب الإيراني حيال التغير الاجتماعي في القرن التاسع عشر أو حيال الحكومة والتغير السياسي دون اعتبار موقف المذهب الشيعي من القابضين على السلطة السياسية أولاً ومن تدخل القوى العظمى في إيران ثانياً . وسوف أمحص في هذه الورقة أولاً هذين الأمرين لكي أظهر كيف أنهما حددا التغير الاجتماعي والسياسي وكيف أن العامل الأخير شجع تغيرات كهذه، ولا ريب أن عليّ حذف أشياء كثيرة فلن أناقش الحركات الفكرية التي قادت إلى الثورة الدستورية — وقد سبق أن تعرضت لها في مكان آخر وناقشها آخرون غيري بمزيد من التفصيل . كما أنني لن أناقش الحركات الأدبية وذلك جزئياً لأنها مهمة في القسم الأعظم منها بالسياسة أكثر من اهتمامها بالتغير الاجتماعي . وثمة حذف آخر وربما كان من أكثرها أهمية حول قرينة التغير الاجتماعي وهو مناقشة وضعية النساء والعيد .

إن إيران بلاد كثيرة التنوع، وكل تعميم يكون غير دقيق حتماً، ويصدق هذا في حالة إيران بصورة خاصة . فقد حصل تبدل في حقل ما أحياناً وفي حقل آخر أحياناً أخرى، إلا أن الأنماط الأساسية في المجتمع والإدارة في مجملها، أظهرت استمرارية مدهشة، ولقد أدى تفتت الإمبراطورية العباسية وظهور السلاجقة وسقوطهم والإمبراطوريات الأيلخانية والتميمورية والصفوية إلى تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية ولكن الصورة السائدة ظلت على الرغم من ذلك مستمرة في الحياة السياسية والاجتماعية .

كان ظهور الإمبراطورية الصفوية وهي آخر الإمبراطوريات العظيمة قبل القاجارية استثناء من ذلك في أحد جوانبه على الأقل . إذ أن جعل المذهب الشيعي الإثني عشري مذهباً رسمياً للبلاد علي يد اسماعيل أدى إلى تغير عميق في روح المجتمع وموقف الشعب من السلطة السياسية . كانت الأكتية قبل ذلك سنية، وكان المذهب الشيعي محصوراً في بعض المناطق فقط . وقد أصبحت إيران تحت حكم الصفويين دولة قومية ذات حدود معترف بها ومنفصلة بفضل قبولها المذهب الشيعي عن جيرانها .

وفي حين كان «العلماء» السنيون لا يقبلون منصباً تحت حكم حكومة جائرة أي حكومة لم تفوض السلطة إليها بصورة شرعية فقد بحثوا طواعية عن إعطاء مشروعية لممارساتها السلطة، وذلك في سبيل وجوب استمرار حكومة «شرعية» أما فقهاء الإمامية ومع أنهم كانوا

يتعاونون مع رجال السلطة لأسباب خاصة فقد رفضوا قبول أية مسؤولية بسبب وجود حكومة جائرة — وعندهم أن كل الحكومات في فترة احتجاج الإمام الغائب هي حكومات جائرة، حتى ولو كانت شيعة، ولم يكونوا معينين، كما كانت حال السنين بالتفويض الشرعي للسلطة ورضاهم بأن تكون المناصب في أيدي حكام جائرين لا يضيفي الشرعية أبداً على هؤلاء. ويرى الشيعة الذين يمارسون «التقية» أنهم وكلاء الإمام، لا وكلاء الحاكم الذي هو في نظريتهم غير مؤهل. ولكي نفهم موقف العلماء المتضارب (وتوقف الناس عموماً إلى حد ما) تجاه الحكومة يحسن أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر زعماء الشيعة الإمامية الأولين وهي وجهات نظر ظلت مستمرة حتى القرن التاسع عشر وأثناءه ومؤثرة في موقف الإيمان تجاه السلطة.

ويبين محمد بن الحسن الطوسي (توفي عام ١٠٦٧/٤٦٠) الذي تعد كتبه أساساً لكل ما كتبه فقهاء الإمامية المتأخرون تقريباً، في مناقشته لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على كل مسلم مكلف (أي مسؤول مسؤولية كاملة وعليه بالتالي أداء واجباته الدينية) يبين الحدود التي ترتبها التقية على أفعال المؤمن وكذلك عدم المسؤولية السياسية التي تنتج عن ممارستها فيقول:

«إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على المرء بقلبه، ولسانه، وببيده حينما يكون المكلف قادراً على أن يفعل ذلك ويعلم أو يظن أنه لا يؤدي إلى إلحاق ضرر به أو بأحد المؤمنين في هذه اللحظة أو في المستقبل. فإن كان يعلم بأن ذلك سيلحق به الضرر أو بفريق ثالث في الحاضر أو في المستقبل أو يظن بأن ذلك مرجح فلا إلزام عليه بأي سبيل. بل إنه ملزم فقط إذا كان آمناً من الأذى في جميع الحالات^١». أما الظروف التي يجوز للمؤمن أن يقبل فيها منصباً من غاصب فقد وضعها المرتضى «علم الهدى» (توفي عام ١٠٤٤/٤٣٦) وكانت مقبولة إلى حد كبير من السلطات المتأخرة. وعنده أن من يقبل منصباً إذا كان يعلم أو يقدر أن هناك أساساً للدلائل واضحة تجعل من المحتمل أنه سيكون قادراً من خلال تسلمه المنصب أن يدعم حقاً أو يبطل دعوى كاذبة أو يأمر بمعروف وينهى عن منكر، وأن لا شيء يكون من ذلك إلا إذا تسلّم المنصب. فإنه يصبح واجباً عليه تسلمه. فإن خشي على شيء مما يملك أو كان خائفاً من أذى يلحق به فيباح له أن يقبل، أما إذا أجز بالسيف أو ظن أن من المرجح أن يسفك دمه إذا لم يقبل فإنه يكون ملزماً بالقبول. ويقول المرتضى:

«ولم يزل الصالحون والعلماء يتولون في أزمان مختلفة من قبل الظلمة لبعض الأسباب التي ذكرناها، والتولي من قبل الظلمة إذا كان فيه ما يحسنه مما تقدم ذكره فهو على الظاهر

من قبل الظالم وفي الباطن من قبل أئمة الحق عليهم السلام لأنهم إذا أذنوا له في هذه الولاية عند الشروط التي ذكرناها وتولاها بأمرهم فهو على الحقيقة والى من قبلهم ومتصرف بأمرهم ولهذا جاءت الرواية الصحيحة بأنه يجوز لمن هذه حالة أن يقيم الحدود ويقطع السراق ويفعل كل ما اقتضته الشريعة فعلة من هذه الأمور .»

وتستمر حجة المرتضى في تبرير قبول المنصب كما يلي :
فإن قيل أليس هو بهذه الولاية مقبواً للظالم ومظهراً لفرض طاعته وهذا وجه قبح لا محالة كان عبثاً عنه لولا الولاية قلنا : الظالم إذا كان متغلباً على الدين فلا بد لمن هو في بلاده وعلى الظاهر من جملة رعيته من إظهار تعظيمه وتبجيله والالتقياد له على وجه فرض الطاعة فهذا المتولي من قبله لو لم يكن متولياً لشيء لكان لا بد له من التفلت منه مع إظهار جميع ما ذكرناه من فنون التعظيم للتقية والخوف ، فليس يدخله الولاية في شيء من ذلك لم يكن يلزمه لو لم يكن والياً وبالولاية يتمكن من أمر معروف ونهي عن منكر فيجب أن يتوصل بها إلى ذلك^٢ .

وحول مسألة إصدار حكم يقول الطوسي :

« ألقى الأئمة الصادقون عليهم السلام رداء الحكومة على فقهاء الشيعة في أوقات لم يكونوا هم أنفسهم في وضع يمارسونها فيه بأشخاصهم ... إذا مارس فقيه الولاية لمصلحة طاع دعه يظن أنه وهو يطبق العقوبات الشرعية بإعطائه أحكاماً ، بأنه يفعل ذلك بالنيابة عن الإمام الحق ودعه يضطلع [بهذه الواجبات] طبقاً لمتطلبات شريعة الإيمان ولا يباح لأبي امرئ أن يختار ممارسة الرقابة نيابة عن الطغاة إلى أن يحتم أولاً أنه لن يخالف ما هو واجب وأنه سوف ينفذ ما هو حق وأنه سوف يوزع الأشياء كالصدقات والأحماس وما في حكمها في وجهها الملائم فإن كان يعلم أنه لن يكون قادراً على الإشراف على هذه الأمور فلا يباح له أن يتحمل هذا العمل طواعية ، أما إن كان مكرهاً على فعل ذلك فهو مباح .

إن مذهب « دفع المحظورات » تبعاً لمثال فقهاء الإمامية الأوائل قد تطور ففي ظل هذا المذهب كان التعاون مع حاكم ظالم أو قبول منصب منه مباحاً من أجل تجنب الأذى ونجم عن هذا موقف متناقض حيال الحكومة لا من جانب الطبقة المتدينة وحسب بل من جانب الناس بوجه عام ، في حين أن ممارسة التقية من جانب الطبقات المتدينة ومن جانب الناس عامة شجعت وعززت نفوراً عاماً من قبول المسؤولية الأخلاقية والسياسية^٣ .

وفي حين زعم الصفويون أنهم من سلالة الإمام موسى الكاظم وأن الملوك الصفويين

الأوليين أو أنصارهم ادعوا أنهم يحكمون كخلفاء للأئمة أو النيابة عنهم لم يستطع الفاجاريون أن يدعوا ذلك . وأصبح خط الفصل بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية أكثر وضوحاً نتيجة لذلك ، ومرة أخرى أصبحت هناك مؤسسة دينية مستقرة تقف ضد الدولة وليست مندججة فيها تماماً ، وكان التوازن دقيقاً في كل حال ، فالفقهاء الذين شددوا دعواهم بأنهم نائب عام للإمام ، ومزيد من الصراحة في القرن التاسع عشر يستطيعون إن أرادوا أن يعلنوا الحاكم نائباً خاصاً للإمام من أجل غاية خاصة كما فعل الشيخ جعفر كاشف الغطاء عندما أعلن فتح علي شاه نائباً خاصاً للإمام بهدف القيام بحرب دفاعية ضد الروس . ويمكن القول بوجه عام أن طاعة الحكومة كانت مألوفة مع أنها غير مشروعة ، وذلك لأنها تحمي الناس من الفوضى وانعدام الأمن ويبدو أن مسألة الحرب ضد العصاة والتي كانت محظورة أثناء الاحتجاج في رأي الفقهاء الإماميين عادت مباحة . ويوسع الشيخ جعفر المسألة التي كان ينظر إليها في السابق على أنها عصيان ضد الإمام بشكل جوهري ، أما هو فيقول إن « الظلم » كان عصياناً وكل « ظالم » هو عاصٍ . وهو يؤكد أن أي امرئ يتمرد على الإمام أو على نائبه لعام أو نائبه الخاص فيما يأمر به أو ينهى عنه وكل من يقوم بفعل مخالف (لأوامره ونواهيه) في جمعه الزكاة أو الخمس أو قيامه بحقوقه يجب قتاله . وكانت المسألة الوحيدة هي في أي وقت يكون العمل فيه ضد العصاة . وإذا لم تكن ثمة دعوة للتوصية بتحديد متى يصبح الحاكم عاصياً أو كيف يدعى الظالم لتقديم الحساب ، فقد بقيت المسألة نظرية إلى حد بعيد . لكن موقف العلماء في نهاية القرن التاسع عشر خضع لتغير كبير واتسعت الهوة بينهم وبين الحكومة وأصبح أمراً بعيد الاحتمال إن لم نقل صعب التصور أن يعمد أي من كبار المجتهدين اليوم إلى إعلان الحاكم نائباً خاصاً للإمام . لقد عامل آغا محمد خان وفتح علي شاه العلماء بكثير من الاحترام وحاول أن يضمن مساندتهم وكان كل من محمد شاه ووزيره حاجي ميرزا آغاسي صوفياً وأقل اهتماماً بالعلماء الأصوليين ، أما ناصر الدين شاه ووزيره الأمير نظام (ميرزا تقی خان فقد حاولا ، ضمن مساعهما لزيادة قوة الحكومة المركزية التقليل من قوة العلماء . وقد كتب الشيخ جعفر في بداية القرن أن كل ظالم كان عاصياً وحتى نهاية القرن كان الظلم ما يزال موجوداً وهو ما أثار فعلياً العمل ضد القابضين على زمام السلطة . وعندما اتسعت حركة الإصلاح الدستوري كان الشعور بوطأة الظلم قد أصبح غير محتمل وهذا ما بدأ يهدد بأن الطريقة الإسلامية في الحياة تزيد من قوة الدعم الديني والشعبي للحركة .

منذ نهاية القرن الثامن عشر وإيران الواقعة على حدود الهند الغربية تحظى في أعين

المهتمين بأعمال شركة الهند الشرقية في لندن وكلكتا بأهمية أخذت تزداد تبعاً لاهتمامهم بالتهديد من قبل أعداء خارجيين لممتلكاتهم في الهند . وهذا ماورط بريطانيا باهتمام متصاعد دوماً بإيران وقد بدا أن أفغانستان وفرنسا وروسيا كلاً بدورها تهدد الهند ، وكان الهم البريطاني الأول في إيران هو الحفاظ على دولة إيرانية مستقلة وموحدة كعنصر في الدفاع عن إمبراطوريتهم الهندية . ولم تكن لبريطانيا أهداف إقليمية في إيران ولم يكن اهتمامها بإيران في القرن التاسع عشر قد برز بشكل أساسي خارج علاقاتها مع إيران بل بالأحرى خارج علاقاتها مع تلك القوى التي أحرزت أو يمكن أن تحرز نفوذاً في إيران ويمكن أن تهدد الهند . ويفسر هذا جزئياً على الأقل ، السياسة البريطانية المتأرجحة تجاه إيران . فلم تكن في موقف يمكن أن تتوقع فيه من إيران أن تفهمه أو أن تقدره وقد أوجد سخطاً ، وكانت لروسيا من جانب آخر خطط توسعية في إيران وقد حرمتها من كل أراضيها الواقعة شمال نهر آراس في السنوات الأولى من القرن ومن منطقة في الشمال الشرقي أواسط القرن ولم يولد هذا غضباً وحسب بل ولد خوفاً وكان الإيرانيون في أواسط القرن إذا لم يكن قبل ذلك بكثير يعرفون أن الاستقلال الإيراني والوحدة الإقليمية يتوقفان على توازن القوى بين بريطانيا وروسيا وأن الخوف من التدخل الأجنبي قيد على التجربة السياسية وعلى التغيير الاقتصادي والاجتماعي ، ولم يكن الإيرانيون راغبين في وصاية أي من القوى بل عملوا بكل فعالية وجهد على أن تتصرف القوتان إحداهما ضد الأخرى . وفي الوقت نفسه كان الإدلال الذي تمخضت عنه الهزيمة العسكرية في الحروب الروسية في بداية القرن والحرب الإيرانية الإنكليزية عام ١٨٥٦ — ٥٧ قد ولد رغبة في مضاهاة التقدم والرقى التقني في أوروبا الغربية من أجل مقاومة تعديت القوى العظمى . كما عزز من الإحساس بالتميز والشعور بالانفصال بين إيران كمجتمع إسلامي وبين المجتمعات غير الإسلامية ، كما ولد كراهية للحضارة الأجنبية الأوروبية بين كل الطبقات وخصوصاً بين طبقة رجال الدين التي كانت تستطيع التعبير عنه بصراحة أكبر وأوجد في نهاية الأمر نزعة وطنية ولكنها وطنية عبرت عن نفسها بتعابير إسلامية .

كانت ذكرى الإمبراطورية الفارسية القديمة تعيش في أشعار الفردوسي مع أن التفاصيل كانت قد بهت لونها ولكن الأسطورة تظل منتصرة عبر التاريخ . إن الشعور بأن يكون المرء إيرانياً ظل حياً بقوة بفضل التراث الأدبي الذي عبرت عنه اللغة الفارسية وأخذ ينتشر في المجتمع الإيراني ، لكن التشديد كان على الثقافة أكثر منه على القومية وتلك الذكرى والشعور « بأننا إيرانيون » لم يقدم أسساً ملائمة للقومية بمعناها الحديث فكم يكن هناك ذاكرة واضحة ومحددة للحكومة مشتركة أو حكومة « جيدة » ولم يكن هناك احتكاك أو

صلات وثيقة بين الأفراد بسبب نقص الاتصالات بين الناس في المناطق المختلفة أو بين الطبقات المختلفة . فكثير من المدن والمناطق كانت تقسمها النزاعات . والاتصالات والمصالح المشتركة إنما كانت تأتي بشكل رئيسي من تقاسم المنافع التي تخص الجوار مثل القرابة داخل القبيلة . وتقاسم الاهتمامات الأدبية بين الطبقات المثقفة . أما الاهتمامات الدينية فقد كانت تعلق على كل الاهتمامات الأخرى وهذا النوع من الشعور المشترك بين كل الناس كمجموع ، كان شعوراً دينياً وليس قومياً ويأتي في الدرجة الأولى من الإحساس بأن الناس جميعاً مشتركون في أرضية دينية واحدة ، وفي الوقت ذاته كان هناك اشتراك في التراث الأدبي الذي يشعر الإيرانيون ، وخصوصاً الطبقة المثقفة ، بأنه رابطة مشتركة وذات رفعة على الشعوب الأخرى .

أخذت التقنيات الغربية بالانتشار في إيران في القرن التاسع عشر ، وأصبحت المنظمات السياسية قادرة على جعل سلطتها أكثر فعالية إلى درجة تتزايد باطراد ، وحصل بسبب ذلك تحول إلى حد ما من الولاء الديني القديم إلى ولاءات قومية مع أن الوطنية ظلت تصطبغ بشعور ديني على نطاق واسع . ومع أن الولاءات ترفعت عن الحي والمدينة والقرابة والقبيلة فإنها ظلت في الدرجة الأولى للإسلام . وقد ظل الشاه « باديشاه الإسلام » وظلت إيران « مملكة إسلامية » وعندما اشتدت الرغبة عملياً في أواخر القرن التاسع عشر بين المثقفين في التحديث فإنها كانت نتيجة للضغوط العسكرية والدبلوماسية أولاً وللضغوط الاقتصادية بعد ذلك ، واستمرت الطبقات الدينية ومعها الطبقات الأخرى في مقاومة التغلغل الأجنبي بشكل جديد يقرن التحديث بالعودة إلى الإسلام ، وبكلمات أخرى فقد حاولوا كما كتب مالكام خان في بعض مقالاته أن يلبسوا الحدائث زياً إسلامياً تماماً كما بحث الفلاسفة المسلمون في القرون الماضية عن التوفيق بين علوم العالم القديم والإسلام ثم دمجها في داخل الإسلام وقد عارضت الطبقات الدينية عموماً كل تغيير سواء في العصور الأولى أم في القرن التاسع عشر إلا أنها تبنت عند ازدياد الضغط أساليب جديدة لكي تتمكن من الإشراف على مطلب التغيير وتمجيده . ومن الأمثلة الصارخة على هذه المحاولة للتوفيق بين الإسلام والتحديث كتاب « حقوق بين الإسلام » لسيف السلطنة وقد كتب عام ١٩٠٤ أو ١٩٠٥ . وهو يرى أن كل معرفة (بما في ذلك العلوم الحديثة) هي ملخصة في القرآن وأن الأمم الغربية في سعيها إلى الحدائث قد وضعت مبادئ القرآن موضع التطبيق ، وإنما يعود السبب في تأخر الأمم الإسلامية إلى فشلها في تطبيق هذه المبادئ . ويدعي أن كل الأفكار التقدمية الأوروبية مستعارة من الإسلام فمفاهيم العدالة والمساواة والجمعية الاستشارية كلها كما يزعم وردت في

القرآن . وثمة كتاب آخرون مثل فورسات Fursat كانوا أكثر اعتدالاً واقتنعوا بالتوفيق بين حكومة القانون والشريعة .

لقد كان هناك بعض الوضوح في أواخر القرن الثامن عشر ، للنزعات الجديدة في الفكر السياسي وخصوصاً في « رستم التواريخ » Rustam al-tawarikh والذي حاول المؤلف فيه « رستم الحكماء » Rustam al-Hukamā إظهار إدراك أولي للتداخل بين الشؤون السياسية والاقتصادية ، كما كان هناك وضوح في كتابه حول الخوف من التغلغل البريطاني المقترن باعتراف بالانحطاط والاستبداد السائد في إيران . لقد عاش رستم الحكماء في أصفهان ويميل أولئك الذين عاشوا في الجنوب الشرقي بصورة عامة إلى رؤية الهند وإلى أن يكونوا بالتالي واعين للنفوذ البريطاني ، ولم يكن لبريطانيا تمثيل سياسي يومئذ في إيران وكانت معالجة كل قضية تبرزت بواسطة ممثلي شركة الهند الشرقية التي انتقلت إدارتها من البصرة إلى بوشير عام ١٧٧٨ . وإن كتاب رستم الحكماء لم يحظ بتأثير واسع على الأرجح ولكن تأليفه يوحي بأنه كان هناك جمهور يقرأ وليس رجال الأدب وحدهم ، وإنما أولئك الذين بدأوا بالتساؤل عن المواقف التقليدية^٦ أيضاً ولم يكذب منتصف القرن التاسع عشر حتى كانت الرغبة في التغيير قد أصبحت ذات أساس عريض . وقد كتبت الليدي شابل Sheil وهي مراقب نافذ البصيرة للمسرح الفارسي عن عام ١٨٥٠ وعن الاضطرابات الدينية والمدنية التي حدثت في إيران ذلك العام قائلة : « إن روح التغيير واسعة الانتشار بين الإيرانيين » وقد لاحظت في كل مكان الطلب المتزايد لأمر الرفاه ، وأن تلبية هذه الحاجات سوف يزيد من تبعية إيران لأوروبا . ومما كتبه : « إن الإيرانيين مع كل تقبلهم لتحمل حياة الحشونة وحتى الشظف فإن لديهم استعداداً كبيراً لحياة الرفاه والمتعة وتزايد هذه الرغبات يوماً ولا يمكن التزود بها إلا من أوروبا^٧ » .

كانت نماذج التغيير في القرن التاسع عشر معقدة ، ولعل الدافع الأول للتغيير جاء في معظمه من الاحتكاك بالحضارة الأجنبية الأوروبية في الحقلين العسكري والدبلوماسي ، وهناك سلسلة من البعثات الدبلوماسية والمعلمين العسكريين الأجانب والمستشارين والمغامرين كان المرء يجدهم في إيران في مطلع القرن وكان الجيش الإيراني في عهد « فتح علي » ذا شكل غريب فهو خليط من الروس (المسلمين) الهناريين إلى أن تم تسريحه عام ١٨٤٠ وكان تأثير البعثات العسكرية في الحقل العسكري ضئيلاً وحصل بعض التقدم في الأساليب الأولية والتنظيم أما في مجال الانضباط وانتظام الدفع ، والتموين وتشكيل هيئة من الضباط المحترفين فلم يكن هناك أي تقدم تقريباً . وقد شجعت البعثات العسكرية ، على كل حال التغيير الاجتماعي والسياسي

بصورة غير مباشرة . وأرسل عباس ميرزا كنتيجة لوجود هذه البعثات وللحاجة المحسوسة إلى الإصلاح العسكري أرسل شاين إيرانيين للدراسة في إنكلترا عام ١٨١١ وخمسة آخرين عام ١٨١٥ ، وقد لعب أحد هؤلاء فيما بعد دوراً هاماً في نشر المعرفة بأوروبا الغربية في إيران وهو ميرزا صالح وقد أوفد لتعلم اللغتين الإنكليزية والفرنسية وأوفد الثاني لدراسة الطب والثالث لدراسة الهندسة والتحصينات والرابع لدراسة واجبات ضابط المدفعية والفرسان والخامس ليتعلم فن صناعة الأسلحة الصغيرة وإصلاحها^٨ .

لعبت البعثات الدبلوماسية والعسكرية دوراً جزئياً بصورة غير مباشرة في نحو الارتياب بالطب الغربي إذ لم تكن في إيران خدمات طبية حديثة تقوم بها الحكومة إلى أن أو شك القرن على الانتهاء وحتى ذلك الحين ظلت خدمات بدائية وذات طبيعة محدودة جداً . وقد ألحقت البعثات البريطانية عسكرية ودبلوماسية في خدمتها أطباء استطاع قسم منهم أن يجتذب بمهاراته الطبية ثقة الحكام وبعض العائلات القيادية الأخرى . وكانت هناك معارضة في البداية سواء من الأطباء الإيرانيين أو من الحكومة . وفي شتاء عام ١٨١١ — ١٢ تجرأ الجراحون البريطانيون الملحقون بالبعثة البريطانية على إدخال اللقاح وتم الحصول على لقاح جذري البقر من استنبول ولقح حوالي ٣٠٠ ثلاثمائة طفل في طهران واحتشدت نساء من الطبقة الفقيرة في معظمهن حول المبنى وقد جلبن أطفالهن للتلقيح . وأثار ذلك معارضة الأطباء الإيرانيين وشكوك الحكومة غالباً . ومهما يكن السبب فقد أرسلت الحكومة فرّاشين « آذنين » إلى بوابات أبنية البعثات كعلامة اهتمام برئيس البعثة في الظاهر ، أما في الواقع فمن أجل منع دخول النساء^٩ .

وكان بين أوائل الجراحين والأطباء الإنكليز الذين عملوا في إيران الدكتور شارلز كورميك Ch. Cormick الذي كان عضواً في البعثة العسكرية وجاء بموجب المعاهدة التمهيدية بين إيران وبريطانيا وأقام في إيران بعد أن غادرتها البعثة وتزوج من سيدة أرمنية وأقام في تبريز وأصبح طبيباً لعباس ميرزا ، أما ولده وليام الذي درس في إنكلترا ومارس الطب في لندن وباريس فقد استدعاه محمد شاه عام ١٨٤٤ ليعود إلى إيران ، فأقام هو الآخر في تبريز وبالإضافة إلى عنايته بأخر من تبقي من عائلة عباس ميرزا ، فقد كان له عمل صيدلاني مزدهر ، وكان من أكثر الأطباء نجاحاً الدكتور جون مكينيل Mc Neill الذي جاء إلى إيران في البداية كمعاون جراح في البعثة عام ١٨٢١ وأصبح فيما بعد وزيراً في بريطانيا وقد عالج بنجاح تاج الدولة الزوجة المفضلة لفتح علي شاه عام ١٨٢٦ ثم ظل يعالج بعد ذلك بصورة

منتظمة أفراداً من حرم الشاه. وبعد انقطاع العلاقات الإيرانية البريطانية عام ١٨٣٨ استخدمت العائلة المالكة أطباء فرنسيين من بينهم جراح فرنسي اسمه الدكتور لابات Labat الذي نجح في علاج محمد شاه عام ١٨٤٤ والدكتور كلوكيه Cloquet. وفي عام ١٨٤٥ أرسل الشاه شاباً فارسياً اسمه ميرزا صادق إلى إنكلترا لدراسة الطب. وبعد ذلك بوقت قصير أرسل ثلاثة أو أربعة شباب آخرين إلى فرنسا لدراسة العلوم الأساسية وكان الدكتور جوزيف ديكسون الذي أصبح طبيب البعثة البريطانية عام ١٨٤٨ وظل في عمله حتى ١٨٨٧ كان يدعى بين وقت وآخر لمعالجة ناصر الدين شاه وقد رافقه في جولته الأولى في أوروبا عام ١٨٧٣ وفي عام ١٨٩٠ عين الدكتور هوغ أدكوك H. Adcock طبيباً شخصياً لمظفر الدين ولي العهد، الذي كان يقيم آنذاك في تبريز. وإذ نجح في عمله رافقه أدكوك عام ١٨٩٦ إلى طهران وظل رئيس أطباء الشاه مدة عشر سنوات. وكان الأطباء في البعثتين الدبلوماسية والعسكرية يقدمون العلاج أيضاً للفقراء في طهران وتبريز وقد كتب أحد زوار تبريز عام ١٨٧٣ يقول:

« منذ الصباح وحتى الليل كانت درجات القصر البريطاني مزدحمة بالمرضى الذين يرغبون في الاستفادة من المهارة الأوروبية وسواء هنا أم في طهران فإن الخير الذي تقدمه المجموعة الطبية التابعة للسفارة يجلب عن التقدير^{١١} . »

كانت المعالجة الطبية تقدم للفقراء في تبريز أولاً وطهران وبوشير ثم امتدت فيما بعد إلى أجزاء أخرى من البلاد حيث افتتحت قنصليات بريطانية وكانت الإدارة الهندية الأوروبية للتغراف التي أصبحت قيد العمل عام ١٨٦٥ تشتمل على أطباء ملحقين بها وكانوا بدورهم يقدمون العلاج للفقراء^{١٢} .

كما أن صفاً طبياً افتتح في « دار الفنون » التي تأسست عام ١٨٥١ ولم تكن الحكومة الإيرانية تولى أي اهتمام للصحة العامة حتى ١٨٦٨ فقد تأسس في هذا العام مجلس صحي كان يخدم فيه أطباء من البعثات البريطانية والفرنسية والروسية، وكان أول مستشفى إيراني حديث قد تم افتتاحه في طهران في السنة التالية^{١٣} بمساعدة ألمانية، وكان تطور الخدمات في المستشفى بطيئاً ومن بين المستشفيات الحديثة الأولى والمستوصفات كانت تلك التي تأسست على يد الجمعيات التبشيرية المسيحية، وكان أول ما افتتح منها مستوصف في أرومية حيث كان الأمريكي جوستان بيركنز من هيئة المفوضين الأمريكيين للبعثات الأجنبية قد أسس بعثة عملت بشكل رئيسي بين الأرمن والنساطرة عام ١٨٣٥ وافتتحت ماري بيرد من جمعية الكنيسة التبشيرية مستوصفاً للنساء المسلمات في بازار أصفهان عام ١٨٩١ .

وعلى الرغم من معارضة المشايخ الذين خطبوا ضدها وحاولوا منعها من الوصول إلى البازار فإن تفانيها وكسبها لثقة كثير من مرضاها مكنها من الوصول إلى عائلات من جميع الطبقات. وفي عام ١٨٩٦ افتتح مستشفى ومستوصف من قبل الجمعية الكنسية التبشيرية في جُلْفَه (أصفهان) وبين أعوام ١٨٩٧ و ١٩٠٠ افتتحت مستشفيات في كرمان ويزد وشيراز. ولم تكن توجد مدارس حديثة عملياً في إيران في النصف الأول من القرن التاسع عشر وكان التعليم يجري في الكتاتيب و «المدارس» وكان الأولاد يتعلمون في السابق الفارسية وقليلاً من العربية، يكفي قراءة القرآن وأحياناً قليلاً من الحساب. وكان التلاميذ في معظمهم وليس كلهم ذكوراً وكان الكتاب بإدارة (الملا) الشيخ ولم يكن يخضع لأي نوع من سلطة الحكومة أو رقابتها وكان دفع التكاليف مختلفاً ولكنه كان زهيداً في العادة، وكانت المدارس توجد في عدد من المدن، وكان بعضها مرتبطاً بالمساجد والمعلمون الذين كانوا «علماء» يتقاضون أجورهم من أوقاف المدرسة أو الجامع وكان التلاميذ يتعلمون فيها ويأكلون وكثيراً ما كانوا يقيمون أيضاً وكانت تدرس فيها العلوم الدينية، اللغة العربية، المنطق، الفلسفة والأدب الفارسي. أما العلوم الحديثة فكانت مهملة، وكانت العائلات المسورة تستخدم معلمين خصوصيين أو تنظم صفوفاً صغيرة خاصة لأبنائها وكانت تستخدم أحياناً معلمات خصوصيات لتعليم بناتهم.

وقد اتخذت بعض الخطوات المبكرة لتحديث التعليم تحت تأثير اعتبارات عسكرية فقد تأسست في دار الفنون عام ١٨٥١ كلية علي يد أمير نظام (ميرزا تقوي خان) وزير ناصر الدين، وكانت غايتها تدريب ضباط للجيش وموظفين للبيروقراطية وقد أرسل داود خان وهو أرمني كان ضابطاً في الجيش الروسي وعينه محمد شاه كبير معلمي الجيش قبيل نهاية حكمه، وأوفد إلى فيينا للتعاقد مع معلمين عسكريين ومدنيين وجاء سبعة رجال أربعة منهم عسكريون والخامس اختصاصي في التعدين والسادس كيميائي، أما السابع فطبيب وقيل وصولهم بأيام قليلة استقال أمير نظام ولم يكن خلفه ميرزا آغا خان نوري من أنصار الكلية وبدأ التماسيون العمل في ظروف صعبة عام ١٨٥٢ وكانت نتائج عملهم في الحقل العسكري لا تستحق الذكر، وترجمت على كل حال بضعة كتب في العلوم العسكرية والمواد العلمية إلى اللغة الفارسية ونشرت بين عام ١٨٥٣ و ١٨٥٨. وفي عام ١٨٥٩ غادر التماسيون جميعاً إلا الدكتور بولاك J.E. Polak الذي أصبح طبيب الشاه ثم استقال عام ١٨٦٠ وتم استبداله بالطبيب الفرنسي تولوزان Tholozan وهو جراح من الجيش الفرنسي أرسلته الحكومة الفرنسية

إلى إيران وأصبح رئيس المستشارين الطبيين للشاه في عام ١٨٥٩ وبقي حتى وفاة ناصر الدين .

كان الطلاب يدخلون دار الفنون في الرابعة عشرة بعد اجتياز امتحان أولي . وفضلاً عن الصفوف العسكرية كانت الصفوف المدنية تدرس الطلاب الجيولوجيا، الطب، الرياضيات، اللغة الفارسية، اللغة العربية، الإنكليزية، الروسية، الموسيقى، الفيزياء والجغرافيا، والحقيقة أن عدد الطلاب الذين انخرطوا في الجيش كان قليلاً . وكانت أعداد من الشباب تتلقى التربية الحديثة وكثير منهم ينضم إلى البيروقراطية . وفي آخر أيام ناصر الدين شاه بدأت دار الفنون تتحدر بسبب نقص في الأموال والاهتمام لكنها استعادت نشاطها فيما بعد وأصبحت واحدة من أفضل المدارس في البلاد . ثم تأسست كلية أخرى مقابلة هي الكلية الناصرية على يد نائب السلطنة، ناصر الدين، الولد الثالث، ولكن لم يكن لها أكثر من وجود اسمي وانقطعت عملياً عن الوجود بعد انسحاب مؤسسها ووفاته ناصر الدين . كما أسست كلية عسكرية أخرى هي المدرسة النظامية بإيعاز من ميرزا حسين خان مشير الدولة وهو واحد من وزراء ناصر الدين والذي كانت حياته قصيرة أيضاً .

وكانت الحال في المستشفيات فقد لعبت الجمعيات التبشيرية المسيحية دوراً هاماً في تأسيس المدارس الحديثة إذ أسس جوستين بيركنز مدرسة في أوروبية وجوارها، وفي عام ١٨٤١ كانت سبع عشرة مدرسة قد بنيت في ستة عشرة قرية وزاد عدد المدارس إلى خمس وأربعين في عام ١٨٥١ وكان طلابها في معظمهم من السريان (نساطرة) ولكن مدرسة للمسلمين بنيت أيضاً، وفي عام ١٨٤٠ تلقى بيركنز «فرماناً» من محمد شاه بتشجيع من مالك قاسم ميرزا يطلب فيه زيادة جهوده ونشر التعليم بين الشباب، وبحماس عظيم أكثر من ذي قبل لتعليمهم علوم التاريخ والجغرافيا والهندسة والرياضيات^{١٣} . وأسست الهيئة الأمريكية للبعثات الأجنبية التابعة للكنيسة البروسبتارية في الولايات المتحدة، مدارس في طهران (١٨٧٢) وفي تبريز (١٨٧٣) وهمدان (١٨٨٠) . وكان عملهم التعليمي في البداية مكرساً بصورة رئيسية للأقليات الآشورية والأرمنية . وتمت خطوة في مجال التعليم النسوي فافتتحت مدرسة للبنات في طهران عام ١٨٧٤ . وبنيت الجمعية اللندنية لنشر المسيحية بين اليهود مدارس صغيرة في طهران (١٨٧٦) وأصفهان (١٨٨٩) وهمدان (١٨٨٩) . ولم يكن لأي من هذه المدارس على كل حال، أي تأثير مباشر بين السكان المسلمين . وأسست بعثة رئيس أساقفة كنتربري إلى الآشوريين مدرسة عام ١٨٨٦ وهي تركز عملها لنشر التعليم بين الآشوريين . وفي عام ١٨٩٦ وصل الدكتور جوردان من البعثة الأمريكية

البروسيتارية إلى إيران من أمريكا وأسس مدرسة جديدة أصبحت عام ١٩٠١ تحتوي على كل الصفوف الضرورية لمدرسة عليا كاملة وكانت تضم بين طلابها مسلمين كما تضم طلاباً من الأقليات . وقد لعبت هذه الكلية ومعها كلية ستيوارت التذكارية التي أسستها مؤخراً الجمعية الكنسية التبشيرية في أصفهان دوراً هاماً في التربية في إيران خلال النصف الأول من القرن العشرين .

واتخذت السلطات الإيرانية خطوات قليلة لتوفير التعليم الحديث ، فقد عبر مظفر الدين بعد قليل من اعتلائه العرش عن رغبته في القيام بشيء ما حيال التعليم العام وأنشئت لجنة في العام التالي . وفي عام ١٨٩٩ افتتحت مدارس عديدة في طهران وأماكن أخرى ووضعت تحت إشراف وزارة التعليم العام عام ١٨٩٩ ولم يكن التعليم الحديث متوقفاً على أية حال إلا لأقلية صغيرة ، وكان هناك عدد من الأوروبيين الذين استخدموا كمعلمين خصوصيين لأبناء الأمراء القاجاريين والعائلات الموسرة ، وقد يكون لهم بعض التأثير في إدخال طرق جديدة للتفكير ، وكان من أوائل هؤلاء غالباً تشارلز بورغيس Ch. Burgess الذي جاء إلى إيران ضمن نشاط تجاري عام ١٨٢٨ وصار فيما بعد معلماً خصوصياً لبعض أمراء العائلة المالكة في تبريز^{١٤} .

وبعض النظر عن البعثات الأوروبية العسكرية والسياسية والمبشرين وجماعات التجار ، فقد زار إيران رحالة عابرون وبعضهم مثل مارتن ، وولف كانا مبشرين مستقلين وبعضهم الآخر لايارد Layard وبراون Browne كانا عالمين وآخرون مثل كورزون Curzon كانوا رحالة يجمعون المعلومات ، وقليل منهم كانوا نساء مثل إيزابيل بيرد Bird وكان تأثيرهم محصوراً بدائرة صغيرة من الأشخاص الذين قابلوهم في رحلاتهم .

في منتصف القرن التاسع عشر كان ثمة مائة وخمسون أوروبياً في إيران وفي سنوات ١٨٩٠ كان هناك ثمانمائة وكانوا ألفاً في عام ١٩٠٠ ، ويعود السبب في ازدياد عددهم بشكل رئيسي إلى ازدياد نشاط الشركات الأوروبية التجارية والشركات الأخرى^{١٥} . وكان تركزهم غالباً في طهران وقليل منهم مبعوثون في المناطق الأخرى واحتكاكهم في الأكثر بالموظفين وبالطبقات التجارية ، وكان لبعضهم اتصالات أكثر اتساعاً وخاصة مع عمال شركات السجاد والذين كانوا منهم في سلطان آباد كانوا على اتصال وثيق بالنساجين في المدينة والقرى المحيطة بها .

لم يكن مجيء الأجانب إلى إيران هو الذي أثار وحده الاهتمام بالعالم الخارجي وحفز الرغبة في التغيير وأدى إلى التزود ببعض التعليم الحديث والطب حتى ولو أنتج في الوقت ذاته العداء . ثم إن تزايد أسفار الإيرانيين إلى الخارج لأغراض دبلوماسية وتجارية وتعليمية كانت له

أهمية عظيمة في الحض على التغيير إلا أن الآثار في الغالب كانت أول الأمر في الحقل الثقافي أكثر مما كانت في الحقل الاجتماعي مع أنه كان واضحاً أن ثمة بعض التغيير إلا أنه كان سطحياً فلم يتجاوز التغيير في اللباس وأثاث البيوت. إن تيارات الإصلاح الرئيسية جاءت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر^{١٦} وكان للرحلات إلى خارج البلاد دور كبير في ذلك. كما أن نمو التجارة الخارجية والأنماط الجديدة في التجارة الداخلية كانا عاملاً آخر له أثره في التغيير الاجتماعي. وكان موقف الحكومة هنا أيضاً ملتبساً حيال اتساع التجارة، ومع أنها لم تعارض على الصعيد الاقتصادي إلا أنها كانت تشعر بكثير من الخوف ناجم جزئياً عن النموذج البريطاني في الهند وعن عمل الروس في الشمال وعن أن توسع التجارة الخارجية ربما كان تمهيداً للهيمنة السياسية. ولهذا السبب قاومت الحكومة المواد القنصلية في معاهدتي غولستان وتركمنشاي وكانت تنفر من الوصول إلى أي معاهدة تجارية مع بريطانيا. وقد ازدادت التجارة في واقع الأمر، وكان يوجد أيضاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مراكز إقامة للتجار الإيرانيين في استنبول والقاهرة ودمشق وكراتشي وبومباي والمناطق الروسية المجاورة، وقد لعب أعضاء من هذه الجاليات التجارية الإيرانية في المدن الأجنبية دوراً هاماً في نقل الأفكار، والحض على التحديث في إيران.

ومع أن الاتصالات بالعالم الخارجي ازدادت خلال القرن التاسع عشر، فإن نقص الطرق والنقل في داخل البلاد كان عائقاً رئيسياً للتطور والحركة وللتغيير الاجتماعي على الأرجح. فإن حصلت جماعة في منطقة ما لم يكن إنجازها سهلاً عن طريق وسائل النقل من فوائض منطقة أخرى^{١٧}. وكذلك الجيوش لم يكن تحريكها بسرعة لإخماد القلاقل والتمرد في المناطق المضطربة، سهلاً. فلم تكن توجد سكة حديدية حتى أعوام ١٨٧٠، وحتى عند نهاية القرن كان إجمالي طولها أقل من ٨٠٠ ثمانمائة ميل. وكان الخط الحديدي الأول من طهران إلى قزوین، رشت، إنزلي والثاني من مشهد عبر كوشان إلى عشق آباد والثالث من جلفا إلى تبريز ويربط المناطق الروسية بشمالي إيران. كما كان هناك خط حديدي من طهران إلى سلطان آباد وقد بنيت الخطوط الثلاثة الأولى بمساعدة مالية من روسيا وأما الرابع فبمساعدة من مصرف إيران الملكي^{١٨}.

أما إدارة التلغراف الهندية الأوروبية التي ذكرناها آنفاً فقد بدأ العمل بينها عام ١٨٦٢ وأصبحت قيد التشغيل في ١٨٦٥. وبغض النظر عن تزويد الخزينة الإيرانية بالعائدات فإنها مكنت الحكومة المركزية من جعل نفوذها أكثر فعالية في المناطق الريفية وأتاحت لإيران الاحتكاك بالعالم الخارجي بطريقة لم تكن متاحة من قبل. وكان الاعتقاد بأن

أسلاك البرق تنتهي عند أقدم العرش الإيراني، بصورة عرضية، قد جعل من داخل محطات التلغراف مكاناً مقدساً، ففي عام ١٨٩٣. مثلاً، كان هناك ألفان من الناس يثرون من أجل الخبز وقد ساروا نحو مكتب التلغراف في شيراز وهم يلحون في رسالتهم إلى الشاه في مطلبهم بإقالة عمدة شيراز وتحفيض سعر الخبز وما زال الحشد يكثر حتى أصبح عشرة آلاف وأخذوا موظفي المكتب رهائن إلى أن يصل جواب من طهران^{١٩}.

كان نفور الحكومة الإيرانية من تحسين الاتصالات مثل نفورها من تحسين التجارة الخارجية نوعاً من ردة الفعل على تدخل القوى العظمى، ونظراً إلى ضعف إيران تجاه القوى الأجنبية فقد كان همُّ ناصر الدين ووزرائه أن يحافظوا على الحواجز التي تعيق الحركة لأن يزيلوها. وقد كتب ديكسون W.J. Dickson عام ١٨٨٢ الذي جاء إلى إيران عام ١٨٥٢ مشيراً إلى حقيقة أن الحاجة إلى طرق النقل ظلت تعيق التجارة فقال: «ظل الشعور سائداً في الواقع بين الطبقات ذات النفوذ بأن أكثر السياسات أمناً في إيران هي «تركونا وشأننا» ذلك أن حاجات الدولة كانت تكفيها المصادر المحدودة المتوفرة في البلاد حالياً وإذا بقيت الأمور على وضعها الراهن فإنهم سيكونون في حالٍ تمكثهم من تدبير أمورهم بأنفسهم في حين أن كل خطوة في اتجاه التحسن سوف تؤدي إلى ازدياد النفوذ الأجنبي على حساب العنصر الوطني^{٢٠}».

واعترض «العلماء» أيضاً على بناء طرق جديدة أو خطوط حديدية لأنهم كانوا يخشون أن يؤدي تطور المواصلات إلى فتح البلاد أمام الأوربيين الذين يستطيعون بفعاليتهم أن يهددوا طريقة عيش المؤمنين^{٢١}.

كان دخول الصحافة المطبوعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر^{٢٢} وتأسيس الجريدة الرسمية عام ١٨٥١ عاملاً هاماً في سبيل التحديث. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر طبعت أعداد كبيرة من الكتب في طهران وتبريز، أما الصحافة المستقلة الإيرانية فلم تعرف نمواً حتى القرن العشرين ولكن الصحافة الإيرانية الصادرة في الخارج — في كالكتا، استنبول، القاهرة ولفترة قصيرة في لندن — أثرت تأثيراً عظيماً في تحريض التغيير السياسي قرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلا أنها ربما كان دورها أقل في التشجيع على التغيير الاجتماعي.

وقد تكون التغييرات الديمغرافية وخصوصاً في السنوات الأخيرة من القرن زادت من احتكاك الطبقات المختلفة والمناطق المختلفة بعضها ببعض الآخر وربما أسهم هذا بصورة

جانبية في التغيير الاجتماعي . وقد بين الدكتور جيلبار Gilbar أن سكان المدن قد ازدادوا من حوالي ٨ — ٩ في المئة في أواسط القرن إلى ١٨٪ في أوائل سنوات ١٩٠٠ مع أنه كانت هناك ثلاث مدن يزيد سكان كل منها عن مئة ألف : طهران (حوالي ٢٨٠ ألفاً) تبريز (حوالي ٢٠٠ ألفاً) وأصفهان (حوالي ١٠٠ ألف) وجاء الحجم الأكبر من زيادة السكان من المناطق الريفية والمدن الصغيرة كما تحركت تجمعات قبلية كثيرة — مثل الشاهسيفان والأفشار والقنغرلوس والقراشورلوس — وكانوا يعيشون في جوار العاصمة عند منتصف القرن إلى داخل المدينة في سنوات ١٨٧٠ و ١٨٨٠ وذلك بسبب الحاجة إلى اليد العاملة غير الخبيرة^{٢٣} . وأدت زيادة أعداد هؤلاء في العاصمة إلى مزيد من أخطار انتفاضات الخبز في زمن المجاعة . كما سهلت الأمور أمام الساخطين لتسيير مظاهرات ضد الحكومة .

وإذا صرفنا النظر عن النزوح إلى داخل المدن فقد كانت هناك هجرة عمال وفلاحين وهي هجرة دائمة أحياناً وفصلية في أغلب الأحيان ، وقد هاجرت أعداد من الأرمين والنساطرة في منتصف القرن من خوي وسالماس وأورومية إلى روسيا كعمال مع أن عديدين منهم رجعوا إلى بلادهم بعد أشهر قليلة . ويبدو أن بعض الأرمين الذين أخذوا إلى روسيا بعد الحروب في الربع الأول من القرن قد عادوا هم أيضاً إلى إيران^{٢٤} . وفي أثناء سنوات المجاعة ١٨٧١ — ٧٢ هاجر آلاف من الفلاحين وسكان المدن من وسط البلاد ومناطقها الجنوبية إلى سواحل قزوين بحثاً عن الطعام . وفي سنوات ١٨٩٠ كانت هناك حركة للفلاحين من آذربيجان وإلى درجة أقل من كرمان ويزد إلى القرى في الشمال الشرقي بسبب الوفرة العظيمة يومئذ في خراسان^{٢٥} .

كانت إيران في بداية القرن التاسع عشر ما زالت مجتمعاً إسلامياً تقليدياً . وعلى الرغم من طبيعة القاجاريين ومن يحيط بهم وعلى الرغم من الانحلال الظاهر في بعض الدوائر ، إذا أخذنا بالاعتبار تعاليم الإسلام فإن سيادة الشريعة لم تكن قابلة للتحدي علناً ، مع أنه كثيراً ما كان يجري انتهاكها أثناء الممارسة .

وقد اتسع نطاق «العُرف» في غضون القرن^{٢٦} إلا أن النفور من كتابة أي شيء يمكن أن ينظر إليه على أنه مخالف للشريعة أو متجاوز لها كان عظيماً . ويتضح هذا في اجتماع جرى عام ١٨٨١ بين ميرزا سعيد خان وزير الشؤون الخارجية وبين رونالد تومسون الوزير البريطاني ، والذي نوقشت فيه شكاوى النساطرة حول موضوعات الإرث والشهادة في المحاكم والتي برزت من خلال القانون الذي أصدرته الحكومة الإيرانية عام ١٨٦٤ وصدق عليه عام ١٨٨١ ، وحول هذه المسألة يقول ميرزا صادق خان : « لا يمكن للشاه ولا لأحد من وزرائه ،

في الحقيقة، أن ينظر بعين الرضا أو أن يكون له أي هدف خاص من الإبقاء على نظام يلحق الظلم الفادح بالمسيحيين، والذي يمكن أن تتحدر بسببه أسرة إلى درك الفاقة بفعل أحد أفرادها الذي اعتنق الإسلام ثم يدعي بعد ذلك احتفاظه بكامل الميراث ويستبعد بقية الأقارب. وقال ميرزا سعيد خان إن الأوامر الحقيقية كان يجب أن ترسل إلى آذربيجان لكي يتوقف العمل بالممارسة القائمة ولكنه اعترض على إرسال الأوامر بصورة رسمية إلى البعثة لأنها تتعارض مع الشريعة وكل ما وافق على عمله هو توجيه رسالة إلى وزير صاحبة الجلالة يذكر فيها أن الأوامر أرسلت إلى السلطات المختصة مع لفت النظر إلى مسألة شكاوى النساطرة التي كانت موضوع مناقشة بينه وبين وزير صاحبة الجلالة، إلا أن هذه الأوامر الخاصة بأمر دقيقة تتعلق بالقانون الإسلامي الديني، لا يستحسن المزيد من الخوض فيها بصورة خاصة»^{٢٧}.

ذلك أن الإسلام هو الذي يجعل المجتمع متاسكاً، وأن ما يدفع الجماهير إلى التحرك ضد عدوان الكفار هو نداء أحد كبار المجتهدين للدفاع عن الإسلام، وكان تأييد الإصلاح من قبل الأهالي عائداً إلى أنهم يرون فيه، ما عدا أقلية صغيرة عودة إلى معايير الحياة الإسلامية، وكانت قلة من الناس تشعر بأية حاجة إلى تغيير أساسي في القواعد التي استقر المجتمع عليها، كان التغيير لغير المؤمنين وليس للمسلمين، وكان هناك الكثير من العداوة الكامنة لغير المسلمين وارتباب في الأجانب من حيث أنهم يودون تخريب الإسلام. إن العداوة الدينية من وجهة نظر الموقف السياسي أصبحت متصلة بالسخط الذي نجم عن التدخل السياسي للقوى الأجنبية، وكان هناك كثير من المقاومة لتبني العادات الأوروبية في أمور الملبس والمظهر والتعامل اليومي، فعلى الرغم من انتشار وباء الكوليرا المتكرر مثلاً، وفقدان أرواح كثيرة من جراء هذا الانتشار فإن التدابير الوقائية التي نصح بها الأوروبيون لمنع الوباء، لقيت معارضة، لأنها تهدف إلى دمار الإسلام. كما أن الحجر الصحي الدقيق الذي طلبته الأنظمة الدولية من إدارة المرافئ التي على امتداد الخليج الفارسي، والتي أصبح الأطباء البريطانيون مسؤولين عنها في عام ١٨٩٦، لم تُفهم إلا قليلاً. وقد أحدث عداة شديداً بين التجار المحليين والآخرين الذين تأثرت أسباب رزقهم وبين المسلمين الوريثين الذين كانوا يريدون الحصول على شهادة صحية قبل نقل جثثهم بجراً إلى البصرة ليدفنونها في كربلاء. وكان السخط على التدخل الأجنبي في هذه الأمور واضحاً للعيان في أثناء انتشار الكوليرا عام ١٩٠٤، وكانت إدارة المكوس حينئذ في أيدي البلجيكين، كما كان تشغيل الحجر الصحي الذي أقيم على الحدود التركية — الإيرانية أثناء الوباء بإشرافهم، وقد أثار كثيراً من المشاعر

المرضية . وأتاحت نشاطاتهم في مجالات أخرى الفرصة لظهور كثير من الانزعاج والمعارضة للتدخل الأجنبي الذي أصبح منحصراً فيهم^{٢٨} إلى حد كبير . وكانت أعداد كبيرة من الزوار تنتقل بشكل اعتيادي على الحدود التركية الإيرانية في طريقهم من كربلاء والنجف والها . وكان إبقاء الزوار في مراكز الحجر الصحي ينظر إليه وكأنه تدخل في الواجبات الدينية . وفي النهاية رفض أحد المجتهدين المرموقين وتلامذته أن يخضعوا لقوانين الحجر^{٢٩} . كما نظر إلى العمل الوقائي لمراقبة انتشار الوباء بالتأكد من نظافة مياه الشرب ومنع غسل الموقى المختلط على أنها محاولات لتخريب الإسلام وطمسه .

رثة مسألة أخرى سببت قلقاً بسبب تعارضها مع القانون الإسلامي وهي مسألة إلغاء تجارة العبيد ، وقد بذلت الحكومة البريطانية جهوداً حثيثة في أعوام ١٨٤٠ لكي تبطل تجارة العبيد في الخليج الفارسي ، وحاولت الحصول على « فرمانات » من الحكومتين التركية والإيرانية تمنع التجارة في الأجزاء التابعة لهما من الخليج الفارسي ، وعندما قدم الطلب إلى الحكومة الإيرانية عام ١٨٤٦ رفض محمد شاه أن يعطي فرماناً كهذا بحجة أنه سيكون مخالفاً للإسلام الذي أجاز الرق ، كما قال . وربما كان رفضه لمنع تجارة الرقيق لا يتعلق بأسباب دينية بقدر ما كانت له علاقة بالمرارة التي يجس بها تجاه الحكومة البريطانية بسبب قضية آغاخان محلاتي^{٣٠} ، وأمور أخرى ، ويبدو على كل حال أن عدداً من « العلماء » كانوا يدعمونه في رفضه . وقد تمت تسوية ماعملياً إلا أن مسألة تجارة الرقيق والبحث عن الإيرانيين المشتبه بتعاطيهم لها استمرت في إثارة الجدل خلال حكم ناصر الدين وما تلاه .

وإذا صرفنا النظر عن عداوة الكفار — مع أن الضيافة الرائعة والصدقة كانتا تبدلان غالباً وباللمفارقة ، للأفراد الأجانب — فلم يكن هناك مكان في المجتمع لأية جماعة منشقة مسلمة أو غير مسلمة ، كما ظهر ذلك في القسوة والوحشية اللتين قمعت بهما انتفاضة « البابين » في منتصف القرن . لقد ظلت المعارضة السياسية والمهرطقة كما كانتا في العصور الوسطى ممتزجتين بشكل لا انفصام له ، كان المسيحيون واليهود والزرادشتيون مواطنين من الدرجة الثانية وكانوا يعيشون في شروط من عدم الأمن والخوف ، وكانوا يخضعون للقمع بين وقت وآخر . كان المسيحيون أكثر جماعات الأقلية عدداً ويتألفون بصورة رئيسية من الأرمن (أرثوذكس وكاثوليك) وأكثرهم في آذربيجان وأصفهان ومن النساطرة في أرومية وكردستان . وكانوا يبحثون عن حماية أجنبية نظراً لانعدام الأمن في أوضاعهم ، ويقدر ما كانوا ينجحون كانت ظروفهم تتحسن مؤقتاً ولكنهم بسبب الحماية التي يتمتعون بها يصبغون بلاريب

موضع شبهة بأنهم جواسيس أو خونة. ويصبح اندماجهم في المجتمع على هذه الصورة أكثر صعوبة مما كانت عليه الحال من قبل.

في غضون القرن التاسع عشر اختلطت حماية «الذمين» بقضايا الحماية بصورة عامة وبالأماكن المقدسة التي كانت عادةً قديمة معروفة ومن أكثر الأماكن العامة التي يبحث الناس فيها عن القداسة والملجأ الجامع والمزار ومنذ أيام الصفويين وما بعدها أخذ الناس ينظرون إلى قبور الزعماء الدينيين كمزارات وكذلك كانوا ينظرون إلى بوابة القصر الملكي في أصفهان والمطبخ الملكي والاصطبلات الملكية. وفي أيام القاجاريين، جرى الاعتراف بالاصطبلات الملكية ومكاتب التلغراف كأماكن للجوء، وكذلك كان المكان المجاور لمدفع مع أنه لم يكن ذا صلاحية عامة. وكان الذين يقصدون المزارات إما أولئك الذين يبحثون عن ملجأ من الظلم وإما من الذين يريدون الهروب من القانون. وفي الحالة الأخيرة لم يكن أمر إخراجهم من أماكن الزيارة قليل الحدوث. ومع مرور القرن أخذت الأماكن المقدسة تستعمل بصورة متزايدة للاحتجاج على الظلم أو ما يفترض أنه ظلم.

أما استعمالها في سبيل احتجاج جمعي أو طلب للإصلاح، فقد كاد يبلغ أوجه في السنوات الأولى من القرن العشرين أيام الثورة الدستورية وقد حاول كل من محمد شاه وناصر الدين شاه، دون جدوى، الحد من المزارات أو إلغائها.

اتخذ المكان المقدس أو الملجأ Asylum مظهراً جديداً مع تأسيس البعثات التبشيرية الأجنبية في إيران في القرن التاسع عشر فقد أصبحت أبنيتها هي أيضاً ملجأً يفرع إليه، ولكنه لم يكن يمنح عادةً للمجرمين العاديين بل للحالات السياسية كالأمراء من البيت المالك والولاة والوزراء الذين فقدوا الخطوة وأصبحت حياتهم في خطر وكانت العادة أن ترافق هذا الشخص عناصر حماية طالما أنه باق على أرض البعثة.

وكان المجتمع يسلم بصورة عامة بأن يمنح الملجأ بعض الحماية للرعية وذلك بسبب الطبيعة التعسفية لسلطة الحكومة الإيرانية ولانعدام أي صيغة مقبولة للمتابعة القانونية بوجه عام، وقد طالبت البعثات الأجنبية بأن يكون لها الحق في منح الملجأ لسبيين أولهما الطبيعة التعسفية للحكومة والثاني لأن هذا النوع من الممارسة كان مقبولاً بصورة عامة في إيران، ولم يكن طلبها من حيث المبدأ قد أدى في الأساس إلى أي اعتراض ظاهر، ولكنه أصبح قبيل نهاية حكم محمود شاه موضع جدل قاس بين الحكومة وبين البعثات الأجنبية، وربما كان السبب يعود جزئياً إلى اتصاله بمسألة التعاقب على العرش، وقد ظلت هذه المسألة سبباً للنزاع حتى القرن العشرين.

ومع أن الكتاب الذين كتبوا عن الدولة في القرن التاسع عشر لم يعودوا يبرزون نظرية القرون الوسطى في تنظيم المجتمع، فإن أسسها ظلت نراتيبية في الواقع، ولكل طبقة وظائفها الخاصة بها ومعايير سلوكها، وقد كان المجتمع من هذه الناحية شكلياً إلى حد بعيد، إذ يُتوقع من كل شخص أن يلبس ويتصرف طبقاً لما يتوقع من طبقته. ويهدد الفشل في ذلك الوضع الراهن ويسبب حالة طارئة. ولم تكن هناك على أية حال حواجز لا يمكن اجتيازها بين الطبقات المختلفة، وظل أشخاص من أصل متواضع قادرين على الصعود إلى مراكز عليا في الدولة وقد فعلوا ذلك. وظل الانقسام إلى «رجال سيف» و«رجال قلم» قائماً، وقد كثر الحديث عنه. ولم يكن الأولون على كل حال جنوداً محترفين أبداً، بل كانوا إداريين أيضاً. وإليهم ينتسب أولاً وقبل كل شيء الأمراء القاجاريون (الشاهزاده) وزعماء القبائل الآخرين (الخانان) والباكوات) وكبار مالكي الأراضي. وكانت قوتهم مستمدة من عدد اتباعهم. وكانوا يميلون إلى الاحتفاظ بصف طويل من الخدم أو يبتزون من الفلاحين في القرى ما يملكونه أو مازرعوه لكي يمولوا حاشيتهم، وكان الأمراء القاجاريون مع ذلك فخورين بأصلهم المنفتح على الأوروبيين ومغرمين بمجتمعهم^{٣١} ومن المفارقة أن يأتي التحرك نحو الحدائنة بصورة رئيسية من «رجال السيف». ولعل السبب في ذلك كما أشرنا من قبل، سياسي وليس اجتماعياً. وينبع من ردة الفعل حيال تدخل القوى العظمى في إيران وتفوقها العسكري.

كانت بنية الإمبراطورية في عهد آغا محمد خان تشبه بنية إمبراطورية قبيلة مهلهلة. وفي أيام فتح علي شاه كانت أهم المراكز في الجيش وفي كثير من حكومات الولايات بيد القاجاريين والأفشار والشقائي وقبائل أخرى. ويمكن أن نضيف إلى هؤلاء حسب جوبير Jaubert الرحالة الفرنسي الذي كان في إيران عام ١٨٠٥ - ٦، رهائن من تلك المناطق التي عارضت وصول فتح علي شاه إلى العرش ثم تمكن من إخضاعها.

ويزعم جوبير أن هؤلاء الرهائن كانوا ملزمين بأن يمثلوا بين يدي الشاه كل يوم، وأنهم كانوا يتحملون مسؤولية أبسط القلائل في مناطقهم^{٣٢}.

وكانت عادة أخذ الرهائن إحدى الطرق التقليدية للحفاظ على الأمن واستمر القاجاريون في اتباعها. وفي منتصف القرن أجزر «الفوكلان» على تموين أربعين أو خمسين عائلة كانت تعيش في إحدى نواحي طهران^{٣٣}. وفي نهاية القرن بدأت عادة أخذ الرهائن تنقلص ولكنها لم تختف تماماً.

كان «رجال القلم» يتألفون من رجال الأدب ومن أولئك الذين يحتلون الدرجات العليا في البيروقراطية ممن تلقوا ثقافتهم في فروع العلم التقليدية. وكانوا رجال ثقافة وتهذيب

ورثة تراث طويل من المهارات البيروقراطية . وقد بدأت البيروقراطية مباشرة تحت حكم فتح علي شاه في توطيد مركزها — ولم يكن هاماً في عهد آغا محمد شاه — وفي تأسيس منظمة مركزية مبنية بشكل واسع على ممارسة الماضي التي انتشرت كثيراً في أيام ناصر الدين شاه . ولم يكن وجود بيروقراطية مركزية عالية يعني على كل حال ، إن الفاجارين كانوا قادين على جعل حكام الولايات الأقوياء وزعماء القبائل يخضعون لسلطتهم تماماً . إن الإمبراطوريات العظيمة السابقة كالسلجوقية والإلخانية والصفوية كانت لها بيروقراطياتها المركزية ، ولكن الحكام الأقوياء وحدهم كانوا قادين على ممارسة السيطرة على المناطق المتمردة .

بعد تأسيس الإمبراطوريات الجديدة والممالك ، نجح رجال القلم مراراً ، وقد جاء معظمهم من عائلات عملت في خدمة حكومات متعاقبة ، في توطيد الأشكال البيروقراطية التقليدية إلا أن الإدارة الديمقراطية مهما بلغت من التنظيم المركزي المتقن لم تستطع أن تتبكر نظاماً مالياً فعالاً ، وهذا ما نتج عنه أثناء التطبيق درجة كبيرة من استقلال الولايات .

تغيرت الأهمية النسبية مع تقدم القرن لكل من «رجال السيف» و «رجال القلم» فقد أخذ الأخيرون يلعبون دوراً متزايد الأهمية في شؤون الدولة وفي حاشية الشاه . وإذا كان لرجال السيف قاعدة سلطوية فإن رجال القلم كانوا في خدمة أي حاكم يكون في السلطة ، وكان مركزهم غير آمن بصورة أساسية ، ويخضع صعودهم وسقوطهم لأهواء الحاكم . وقد جعل منهم مركزهم الرفيع موضع غيرة لا مناص منها من زملائهم وموضع رغبة من الشاه أيضاً .

وقد عانى كثير منهم مرارة الإهمال والإذلال وفقد بعضهم حياته . وأرادوا في مثل هذه الحال أن يميلوا مع الريح وأن يفضلوا التسوية على المجابهة وسوف يدعون هم أنفسهم غالباً أن مرونتهم وتشددهم في المساومة هما جعلوا إيران قادرة على البقاء عبر التشنجات السياسية وهما جعلوا الحفاظ على التوازن ممكناً بين روسيا وبريطانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين . كان عالم النظرية سائداً بينهم وكانت نقطة ضعفهم ازدياد التجربة العملية والفعل . على الرغم من أن الحال لم تكن كذلك دائماً . فقد ارتقى كل من حاجي ميرزا ابراهيم وأمين الدولة إلى مركز الصدر الأعظم في المرحلة الأولى من حكم الفاجارين ، بعد الخبرة في الإدارة المحلية في شيراز وأصفهان على التوالي . وكان الاتجاه بالنسبة للوظائف البيروقراطية الكبرى في السنوات المتأخرة من القرن أن يكون أصحابها ممن تنقصهم الخبرة في الحكم المحلي بدرجة أكبر من السابق .

وقد جاءت على يدهم عرضاً ، المحاولات المبكرة للمبادرة بالإصلاح السياسي في

النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وربما كان ذلك بسبب ما كانوا عليه من قلة اهتمام بالجوانب العملية للإصلاح^{٣٤}. كما كان ثمة فضلاً عن الانقسام بين رجال القلم ورجال السيف ميل من جانب رجال القلم إلى أن ينظروا بازدراء إلى الصناع وأرباب الحرف «الذين يصنعون الأشياء التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية» وإلى الفلاحين والبدو الذين يملكون خبرة في زراعة الأرض وتربية المواشي.

كانت هناك مجموعة ثالثة إلى جانب رجال السيف ورجال القلم هي «العلماء» بدءاً من كبار «المجتهدين» وانتهاءً بالمشايخ المتجولين، وكان العلماء يحتلون مركزاً ذا نفوذ عظيم في المجتمع، وكانت هنالك استمرارية من نوع ما غالباً بين عائلات كبار العلماء. كان بعض العلماء مثل شيخ الإسلام «وإمام الجمعة» في المدن الكبرى و«الخطباء» وفي بعض الأحيان البيشناميون Pish-namāz، يتقاضون رواتبهم من الدولة وكانوا إلى حد ما يخدمون الحكومة كما هي حال أعضاء البيروقراطية. إلا أنه بغض النظر عن هؤلاء الذين يتسلمون وظائف كهذه، فقد كانت الحكومة تعتمد على جمهور «العلماء» الواسع من أجل إنجاز خدمات عامة عديدة، إذ كانوا يديرون المحاكم الشرعية ويقومون بإتمام الزواج ومراسم الدفن ويقيمون الوصاية ويشهدون على الوثائق المتعلقة بالأيتام والأرامل وكان مركزهم في المجتمع يختلف عن أي مجموعة أخرى، فلم يكن احترامهم نابعاً من أي تعليم زمني بل من تعليمهم الديني، وكان أكثرهم علماً ينظر إليهم وكأنهم يمثلون الإمام الغائب، الذي هو في نظر معظم السكان «الملك الحق». لهذه الأسباب المختلفة ولأن معظم الناس ينظرون إلى العلماء (ولكن ليس إلى الذين حصلوا على مراكزهم بالتواطؤ مع الحاكم) كقوة مساندة ويرون أنهم سيكونون القادة المحتملين لكل تدمر شعبي، كان الحكام يعاملونهم باحترام، فإذا ما أحسوا أنهم قد ازدادت قوتهم حاولوا أن يقلصوا من نفوذهم. وهكذا قام ناصر الدين شاه بمحاولات متعددة ليقص أجنحتهم^{٣٥}. كانت جميع الطبقات تدعن لكبار المجتهدين، إلا أنه حتى صغار المشايخ كان لهم نفوذ بين العمال والفلاحين وفي إثارة الجمهور، وقد مكن العدد الكبير من طلبة العلوم الدينية الذين يعيشون معاً في المدارس في المراكز الشيعية الكبرى وفي المدن الكبيرة الأخرى مكنوا العلماء من تعبئة مؤيدين لأية قضية يمنحونها مباركتهم بسهولة تفوق أية مجموعات أخرى، وكان موقف الطبقات الدينية تجاه الحكومة مزدوجاً على كل حال، إذ كانوا يعتقدون أن كل الحكومات جائرة خلال فترة غياب الإمام فإن البعض، وخاصة كبار المجتهدين يناوون بأنفسهم عن السلطات خشية المجازفة بخلاصهم في العالم الآخر، وآخرون إما لأنهم مرتشون

وفاسدون أو لأنهم يعتقدون بأن الاستقرار أفضل لخدمة مصالح المسلمين، ومن هنا كان التعاون مع السلطات على أسس القاعدة التي تقول «بدفع المخطورات».

أما الجماعة الرابعة المهمة في المجتمع فقد كانت تتألف من كبار التجار الذين اتسعت تجارتهم إلى مدى واسع وانخرطوا في أمور الاستيراد والتصدير والبازار وأصحاب الحوانيت وكثير منهم كانوا مقرضين أموالاً أيضاً وكان معدل الفائدة عالياً وتكدست ثروات كبيرة بفضل الإقراض وقد احتاجت الدولة في غياب المصارف إلى خدمات كبار التجار سواء للتزود بالأموال أو لتحويلها ولعب التجار الأرمن في جنوب إيران وأرمينيا الروسية دوراً هاماً في التجارة وفي تجارة الحرير على وجه الخصوص، كما فعلوا في القرن الثامن عشر. كما أن تجارة الصوف بين إيران وما وراء القفقاس كانت في أيديهم أيضاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان بعض الأرمن من رعايا إيران وآخرون رعايا روسيا، وقد حصلوا على الحماية الروسية التي أحلتهم في الغالب في مكانة مفضلة في مواجهة التجار الإيرانيين، وفي جنوب إيران كان يوجد عدد صغير من التجار الهنود الذين تمتعوا بالحماية البريطانية في منتصف القرن.

وكان في المدن الكبرى «ملك للتجار» تعينه الحكومة ولكنه لا يتلقى أجراً وواجهه حل النزاعات وتمحيص الادعاءات وإعطاء شهادات بالملاءة (القدرة على إيفاء الديون). وفي فرمان (مرسوم) مؤرخ في ٢٧ شوال ١٢٥٩ هـ/ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر/ ١٨٤٣ صادر عن محمود شاه إلى بهمان ميرزا حاكم آذربيجان وفي فرمان آخر موجه إلى حسين خان حاكم يازد صادر في جمادى الأولى عام ١٢٦٠ هـ الموافق حزيران — تموز/يونيو — يوليو/ ١٨٤٤ وذكر فيه، بين أمور أخرى، إن «ملك التجار» يجب أن يوجد حيثما تكن تجارة مزدهرة^{٣٦} وحيثما وجد ملك للتجار كان التجار الإيرانيون والتجار الذين تحت الحماية يتبعون سلطته الاسمية وقد دخل ملك التجار في كل من طهران وتبريز في صراع مع السلطات الروسية أثناء حكم محمد شاه، حول حماية التجار وهو نزاع استمر يثير جدلاً إلى وقت متأخر أيضاً.

وكان التجار في بعض الأماكن يخضعون لنوع من عدم الأهلية في مطلع القرن التاسع عشر ولكن ذلك لم يكن مألوفاً ويذكر سكوت وارينغ S. Waring الذي زار شيراز عام ١٨٠٢ أن التجار كانوا ممنوعين من ارتداء ثياب قرمزية اللون ومن وضع أزرار فضية أو ذهبية عليها ويتعمد إظهار التضاد بين سمات التجار وسمات العسكريين من الضباط ومن بيروقراطية الدولة. ومهما يكن من أمر هؤلاء الآخرين فإنه يزعم أنهم نهابون وأنهم اعتادوا على أن ينفقوا

مايكسبونيه . أما التجار فقد كانوا « منكبّين دائماً على الربح » ويذكر أنهم كانوا طبقة من الناس ماهرة وحساسة ومقتصدّة وترغب في ركوب أية صعاب إذا لاح لها بارق أمل يؤدي إلى الحصول على المال^{٣٧} .

ويذكر جوستين بيركنز J. Perkins ما يشبه ذلك وأن أسلوب حياتهم كان مقتصداً فلا يسرفون أبداً ولا يتصرفون إلا في حدود إمكانياتهم ، وكان كثير منهم يذهبون إلى مكة للحج ولاكتساب جدارة لقب الحاج^{٣٨} . ولم يكن أمراً شاذاً أن يصبح موظفو الحكومة وآخرون غيرهم شركاء للتجار ، وقد قيل عن محمد حسين خان أمين الدولة حاكم أصفهان في عهد آغا محمد خان أنه كان شريكاً مع كل صاحب دكان تقريباً ومع كل مزارع وتاجر في المدينة يبدأ عملاً تجارياً ومع أولئك الذين يرغبون في الحصول على رأس المال ، ويزيد في وسائل الآخرين الذين دخلوا في التجارة^{٣٩} . ويتورط أعضاء الأسرة المالكة بمن فيهم الشاه وبعض حريمه أحياناً من وقت إلى آخر في صفقات تجارية ويودعون أموالاً عند تجار يستثمرونها ، وكانت أمثال هذه الصفقات تدخل في أغلب الاحتمالات تحت صفة عقد « مزارعة » وهو ما بينت الشريعة شروطه بالتفصيل .

أصبح التجار الإيرانيون وخصوصاً أولئك الذين يتعاملون بالتصدير والاستيراد ، ذوي نفوذ يتنامى في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وقد أشار الدكتور جلبار Gilbar إلى أن التجار الكبار لعبوا دوراً مركزياً في إحداث نمو في بعض أقسام القطاع الزراعي وفي الصناعة التقليدية والحديثة وفي النقل والخدمات الأخرى^{٤٠} . كما أظهر في مكان آخر أهمية دورهم في الأحداث التي مهدت السبيل إلى الثورة الدستورية^{٤١} . ولم تكن مصالح كبار التجار تتفق دائماً مع مصالح تجار البازار أو أصحاب الحوانيت أو الجماعات الحرفية والذين لعبوا دوراً مختلفاً في المجتمع .

لم تكن الجماعات والطبقات المختلفة مجموعات « مغلقة » بأية حال . وثمة أمران ساعدا في توحيدهما بصفة خاصة وهما روابط الزواج وملكية الأرض ، فقد اكتسب رجال السيف ملكيات واسعة من خلال الوراثة والارتباط العائلي وخصوصاً الوظائف في الولايات وكثيراً ما كان حاكم ما يقيم بصورة دائمة في الولاية التي أصبح فيها حاكماً ثم يصبح هو وأسرته من بعده أحد كبار الملاكين المحليين . وتشكل عائلة نوري في كرمان والتي جاءت في الأصل من مازاندران حالة واضحة . وكذلك الأمر في أعضاء البيروقراطية التي اكتسبت من خلال الشراء أراضي واسعة وبهذه الطريقة تداخلت الطبقتان رجال السيف ورجال القلم ، إحداهما بالأخرى ، كما أن كبار التجار اتجهوا إلى توظيف فائض أموالهم في الأراضي لاسبب ربح

اقتصادي في الغالب أو في الدرجة الأولى، بل لأن الأرض تمنح احتراماً اجتماعياً. وهكذا كانت الجماعات الثلاث تجمع فيما بينها منفعة مشتركة لكن ذلك لم يكن كل شيء «فالعلماء» بفضل إدارة الأوقاف وبفضل بعض أكبر المرتشين من بينهم الذين استخدموا مركزهم «كمتمولين» في سبيل اكتساب ملكيات خاصة. شاركوا أيضاً في المنفعة المشتركة مع آخرين ممن يملكون أرضاً أو يضعون أيديهم عليها.

والعامل الثاني الذي وحد قيادات الجماعات المتعددة كان الزواج فيما بينهم. وقد لعبت الروابط الزوجية على جميع الصعد دوراً فائق الأهمية في الحياة السياسية. فالشاه وحكام الأقاليم وزعماء القبائل وموظفو الحكومة جاؤوا إلى حريمهم بنات الأعيان المحليين وأعطوا نساء منهم إلى أولئك الذين كانوا يرغبون في ضمان تأييدهم. وكذلك حاول قادة العلماء والتجار توطيد مراكزهم وزيادة نفوذهم عن طريق روابط الزواج. وهكذا كان تشعب العائلات الكبيرة، كبيراً جداً، وكانت الفروق بين الطبقات نتيجة لهذه الحركية أقل حدة مما لو كانت الحال غير ذلك. وعند نهاية القرن كان أعضاء من أسرة قاجار موجودين في كل جوانب الحياة تقريباً، إذ لم يبقوا حكام ولايات فقط أو قادة عسكريين بل أصبحوا وزراء أيضاً وأعضاء في البيروقراطية وكتاباً وشعراء وصفويين (ومن النادر أن يكونوا علماء). إن بنية المجتمع على كل حال لم تتغير تغيراً بصورة أساسية في نهاية القرن التاسع عشر وظل الكل يعيشون في العالم نفسه والهوة التي كان لا بد أن تظهر فيما بعد بين أصحاب الثقافة الغربية وبين الآخرين لم يكن الشعور بها قد اتسع بعد.

في السنوات الأولى من القرن العشرين كان التغير قد أصبح أكثر سرعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويمكن اعتبار الثورة الدستورية التي تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر حداً فاصلاً وليس مرد ذلك إلى أن معوقات القرن التاسع عشر قد ضعفت أو زالت، بل إن الاحتكاك مع العالم الخارجي قد ازداد ليس في الحقلين السياسي والتجاري وحسب بل في الحقلين التربوي والثقافي أيضاً، وإن الشروط الاقتصادية في داخل البلاد كانت قد تبدلت، فقد بدئ باستثمار النفط وبدأت الصناعة تنمو. وقد أدت عوامل التطور المختلفة إلى قدر من الليونة بل وإلى تفكك في روابط المجتمع التي كانت موجودة منذ قرون، إلا أن القضية الأساسية في التغير الاجتماعي والتي تخص علاقة الإنسان بالإنسان وأهداف المجتمع لم تلق إلا القليل من الاهتمام ولعل هذا هو السبب في الغالب، لبقاء التغير الاجتماعي محدوداً جداً.

التغير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر

- ١ — النهاية في مجرد الفقه والفتاوى. بيروت ١٣٩٠/١٩٧٠ ص ٢٩٩ نصوص إيرانية (نشرها باقر سابسافاري) جزءان، طهران ١٣٣٣ — ١٩٥٤/٤ — ٦ — ١٩٩٠، ١.
- ٢ — W. Madelung, 'A treatise of the Sharif Al-Murtada on the Legality of working for the government (مسألة في الأعمال مع السلطان) مجلة The School of Oriental and African Studies (1980) i, 26-7. Studies.
- ٣ — النهاية ص ٣٠١ — ٣ نصوص فارسية ٢٠١، ١ — ٢.
- ٤ — انظر مقال (نظرة القرن التاسع عشر إلى الجهاد) Studia Islamica XXXII (1970), 181-92 وانظر أيضاً Quajar Persia p.XIV N°7.
- ٥ — كانت الخصومات بين الفئات المختلفة سمة مميزة للحياة الاجتماعية والسياسية في إيران منذ زمن طويل وكانت تتخذ على التعاقب شكل قلاقل بين طقوس الأديان المختلفة وبين جماعات مختلفة في مدينة أو بين المدن المتجاورة والقرى (انظر Islamic Society in Persia, in A. K. S Lambton Theory and Practice in medieval persian government. London 1980, Ch.7. pp.15).
- ٦ — انظر أيضاً مقال: Some new trends in Islamic Political thought in late 18th and early 19th century Persia; Studia Islamica XXXIX (1977); 92-128. C.f Rustam al-Hukamās essay entitled «أحكام وأشعار» والمكتوب في ١٨٢٨ — ٢٩ ذكره ف آدميات وهما ناطق بأفكار اجتماعية وسياسية واقتصادية، طهران ١٩٧٧/١٥٣٦/AHS ص ٨ — ٢٧.
- ٧ — اللادي شايل Sheil في Glimpses of life and manners in persia. London, 1856 pp. 181 and 213-14.
- ٨ — انظر W. Floor: الحرف والصناعة في إيران الفاجارية Crafts and industry in Qajar Iran; G.G. Gilbar (ed) The modern middle East, 1800-1914, studies in macro-economic History.
- و انظر أيضاً: ف. آدميات: Fikr-āzādi طهران ١٣٤٠/١٩٦١ ص ٢٧ — ٨ أسس ميرزا صالح بعد عودته إلى تبريز مطبعة هناك وأنشأ أول جريدة إيرانية Kāghaz-i akhbār وقد ظهر العدد الأول في سنة ١٨٣٦ وكان وجودها موقفاً على كل حال (ميرزا صالح، سفرنامه وميرزا صالح شيرازي نشره محمد شهر ستاني مع مقدمة بقلم إسماعيل رعين. طهران ١٣٤٧/١٩٦٨ — ٩ ص ٢٦.
- ٩ — J. Morier في A second journey through persia. Armenia and Asia Minor, to constantinople, between the years 1810-1816, London, 1818, p.191.

Sir Denis wright, The ذكروه Travels in the Transcaucasian provinces of Russia, في R.W. Wilbraham — ١٠
English amongst the persians, London, 1977, p.126.

١١ — نفس المصدر .

١٢ — نفس المصدر .

A Residence of eight years in persia, And over-New York 1843, p.420. في J. Perkins — ١٣

Letters from persia written by Charles and Edward Burgess 1828-1855, ed : انظر — ١٤

W. Saprooy, persian children of the royal family, أيضاً انظر B. Schwartz, New York 1942.

London 1902, for an account of the author's residence in Isfahan astur or to the sons of Zill-al-Sultan

تقرير عن إقامة المؤلف في أصفهان كمعلم خاص لأولاد ظل السلطان .

Demographic developments in late Qajar persia, 1870-1906, Asian and African في G. G. Gilbar — ١٥
studies XI (1976) i, 152.

١٦ — انظر آدميات, Idi'uluzhi-i nihzat-i maschruuiyyat-i irān, op. cit. and idem,

طهران ١٣٥٥/١٩٧٦ — ٧ Persische Memoire and B. Fagner, op.cit and Natig

literaturals Quelle zur neueren Geschichte Irans, Wiesbaden 1979.

The Persian economy in the mid-19th century Die welt des Islams XIX (1979) IV, في G.G. Gilbar — ١٧
207-8.

١٨ — انظر Anote on the development of transportation in late Qajar Iran.

١٩ — Wright, op.cit. p.133.

٢٠ — ذكره "Transportation" Gilbar.

٢١ — المصدر نفسه .

٢٢ — أنشئت مطبعة في تبريز عام ١٨١٦ وفي عام ١٨٣٩ كانت هناك مطبعتان لنيوغرافيتان في تبريز وكلاهما

ملك لإيرانيين وكانتا تطبعان كتباً في معظم الأحيان (بير كنز، مصدر سبق ذكره) في سنة ١٨٢٥

أرسل عباس ميرزا شخصاً إيرانياً إلى روسيا ليتعلم عملية الليتوغراف وأنشئ المني في تبريز فسي

السنة نفسها ولم يلبث طويلاً حتى نقل إلى طهران . انظر أيضاً : Floor في "Crafts and Industry" وانظر

أيضاً Idem, The First Printing Press in Iran: Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen

Gesellschaft CXXX (1980) ii 369-71

ومن أجل تقرير مختصر عن المحاولات المجهضة لتأسيس مطبعة في إيران الصفوية هناك واحد كتبه أرمني من جلفا (أصفهان) والآخر كتبه الآباء الكرمليون عام ١٦٢٩ .

٢٣ — انظر Gilbar. "Demographic development" 140 ff.

٢٤ — المملكة المتحدة، مكتب السجل العام. F.O.60: 107 Bonham to sheil, N°21, Tabriz, 12 March 1844.

٢٥ — انظر Gilbar "Demographic Development", 152.

٢٦ — وجد التشريع العرفي إلى جانب التشريع «الشرعي» منذ أزمنة مبكرة وكان التشريع الشرعي منوطاً بالقاضي

والموظفين الشرعيين وكان قانوناً مكتوباً وليس له أي معارض نظرياً . أما العرف فلم يكن مكتوباً وكان

يشرف على العمل به الحاكم ومندوبوه وتنفذ أحكامه بواسطة يد الدولة القوية (انظر بعد . محكمة

- ٢٧ — بحترم التشريع الإيراني الجالية السطورية في منطقة أوروبا ١٨٦٤ في *British and Foreign state papers* LXXIII (1881-82) London 1889, 344.
- ٢٨ — حول إدارة المكوس (الجمارك) البلجيكية أنظر : A. Destrée, *Les Fonctionnaires Belges au service de la Perse 1889-1915*, Tehran Liège 1976.
- ٢٩ — R.M. Burrol. *Aspects of the reign of Muzaffar-Al-din Shāh of Persia 1896-1907*, Ph. D. thesis, university of London 1979 pp.138 ff.
- ٣٠ — آغاخان محلاتي زعيم الإسماعيليين، عُين حاكماً لكرمان عام ١٨٣٥ أو ١٨٣٦ وقد اقتطع الضرائب لنفسه وحسبها عن الحكومة المركزية فأرسلت إليه قوة لجمع التآخرات من الضرائب. ولما كان آغا خان محلاتي غير قادر على المقاومة هرب إلى بام عام ١٨٣٧ حيث حوَّص هناك، ثم استسلم وأرسل إلى طهران، وقد سُمح له بالعودة إلى كرمان وفي عام ١٨٤٠ جدد انتفاضته. وبعد عدد من المناوشات هُزم ولجأ إلى أفغانستان وبعد ذلك إلى الهند حيث اتهم بإجراء مراسلات سرية مع أتباعه في شرقي إيران. وكانت الاتهامات التي لا أساس لها بأن ثورته قامت بتحرير من بريطانيا تشكل مثلاً آخر على حساسية إيران ضد تدخل القوى الكبرى. واستمرت قضية آغا خان محلاتي بتسميم العلاقات الإيرانية البريطانية طيلة السنوات الأخيرة من حكم محمد شاه.
- ٣١ — Cf. Perkins, op.cit, p.51.
- ٣٢ — P.A. Jaubert, *voyage en Arménie et en Perse*, Paris 1821 p.239.
- ٣٣ — Lady Sheil op.cit, pp., 119-20 and 207.
- ٣٤ — انظر Shaul Bakkash, *Iran, monarchy. Bureaucracy and reform under the Quajars 1858-1896*. London 1978.
- ٣٥ — انظر مقالتي : The Persian 'ulamā and constitutional Reform Reprinted in *Qajar Persia* pp.277-300.
- ٣٦ — C.u Aitchison, *A collection of treaties, engagements and sanads relating to India and neighbouring countries*, Calcutta, 1933, XIII, 72.
- ٣٧ — E.Scott Waring. *A tour to sheeraz*, London, 1807, pp.57, 77 and 102-3.
- ٣٨ — Op.cit, p.151.
- ٣٩ — Morier op.cit. p.131.
- ٤٠ — G.G. Gilbar. *Economic growth in late Qajars Iran'in Gilbar (ed) The modern Middle East*. 1800-1914.
- ٤١ — G.G. Gilbar, *The big merchants (Tujjar) and the Persian constitutional Revolution of 1906*. Asian and African Studies (1977), 1, 292 ff. & K. Ekbal أيضاً (1977), XI.

فهرس الجزء الأول

- ١ — مقدمة المترجم ٥ — ١٣
٢ — مدخل ١٥ — ٣٨
البرت حوراني

طلاتع الإصلاح وتبدل العلاتات مع أوروبا

- ٣ — مقدمة ٤١ — ٤٦
ماري ويلسون
٤ — العلماء العثمانيون والتعريب ٤٧ — ٨٣
في زمن سليم الثالث ومحمود الثاني
أوريل هيد
٥ — المواقف التركية من المساواة الإسلامية ٨٥ — ١١٠
— المسيحية في القرن التاسع عشر
رودريك دافيسون
٦ — الإصلاح العثماني وسياسات الوجهاء ١١١ — ١٤١
البرت حوراني
٧ — مصر وأوروبا منذ الحملة الفرنسية ١٤٣ — ١٥٨
حتى الاحتلال البريطاني
روجر أوين
٨ — الحرب والمجتمع تحت حكم الأتراك الشباب ١٥٩ — ١٨١
١٩٠٨ — ١٩١٨
٩ — التغير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر ١٨٣ — ٢٠٩
آن لامبتون

الشرق الأوسط الحديث=The Modern Middle East/إشراف البرت حوراني، فيليب س .
خوري، ماري ك. ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر . - دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦ . - ج ١؛
٢٤ سم .

الجزء بعنوان: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا ١٧٨٩ - ١٩١٨ .
١ - ٩٥٦ حور ش ٢ - ٩٥٦ حور ش ٣ - العنوان ٤ - العنوان
الموازي ٥ - حوراني ٦ - خوري ٧ - ويلسون ٨ - صقر

مكتبة الأسد

رقم الاصدار ٦٨١

رقم الإيداع - ١٩٩٥/١٠/١٥٨٠

رقم: ٢٥٥٨٧

تاريخ: ١٩٩٥/٨/١٠